

اُزۇرۇبا المۆھلە ۱۹۹۲-۲۰۰۰

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أوروبا الموحدة

المجلد الأول

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣

المجلد : -أوروبا الموحدة

- *قضايا سياسية انتهت رئاسة بريطانيا للمجموعة الأوروبية
١ #٩٣/٠١/٠١ الماء
- *ليلة ميلاد السوق الأوروبية الموحدة
٢ #٩٣/٠١/٠١ العالم اليوم
- *قامت "أوروبا الموحدة" .. وسقطت الحدود اعتباراً من اليوم
٤ #٩٣/٠١/٠١ مصر الفتاة
- *أشواء جديدة على معاهدة الوحدة الأوروبية
١٣ #٩٣/٠١/٠١ الوفد عبد العزيز خميس
- *هل يقع المواطن في غرام .. السوق ؟
١٥ #٩٣/٠١/٠١ الحياة جوزيف سماعة
- *السوق المالية الأوروبية الموحدة : قفزة نحو المجهول
١٨ #٩٣/٠١/٠٢ العالم اليوم
- *حرية تنقل أكبر لكن القلعة الانجليزية باقية
١٩ #٩٣/٠١/٠٢ الشرق الأوسط
- *احتفالات ضخمة بمناسبة قيام أوروبا الموحدة
٢٢ #٩٣/٠١/٠٢ الوفد
- *أوروبا صارت موحدة ... ولكن التديتات مازالت هائلة
٢٣ #٩٣/٠١/٠٢ الأهرام
- *توحيد السوق الأوروبية والتحدى الجديد أمام الجماعة الاقتصادية
٢٤ #٩٣/٠١/٠٢ مصطفى عبد الله الأهرام
- *أوروبا تدخل عصر الديناميات
٢٥ #٩٣/٠١/٠٢ العالم اليوم محمد فهمي
- *من ثقب الباب
٢٧ #٩٣/٠١/٠٤ الجمهورية كامل زهيرى
- *المنطقة التجارية الحرة بين "الأفغان"
٢٨ #٩٣/٠١/٠٤ العالم اليوم
- *أوروبا في اليوم الأول من العام الجديد لا حدود .. لا جمارك .. لا جوازات سفر
٣١ #٩٣/٠١/٠٤ مصطفى مرجان العالم اليوم
- *"كول" يحذر أوروبا من الأرواح الشريرة
٣٢ #٩٣/٠١/٠٥ العالم اليوم
- *مصلحتنا القومية في انغماس الجيران إلى أوروبا الموحدة
٣٣ #٩٣/٠١/٠٥ الحياة
- *عيون وأذان
٣٥ #٩٣/٠١/٠٦ الحياة جهاد الخازن
- *صباح الخير
٣٧ #٩٣/٠١/٠٦ الأخبار سعيد سنبل

المجلد : ٧ - أوروبا الموحدة

- * نحو استراتيجية تجارية مقبولة
 ١٢٣ #٩٣/٠٢/٠٢ العالم اليوم
- * الفائدة البريطانية وأوروبا الموحدة
 ١٢٤ #٩٣/٠٢/٠٣ الشرق الأوسط
- * نظام نقد زر. بلا نظام
 وليد ابو ظهر
 ١٢٥ #٩٣/٠٢/٠٤ الشرق الأوسط
- * في المجموعة الأوروبية : على الأعضاء الجدد الطاعة
 ١٢٦ #٩٣/٠٢/٠٥ العالم اليوم
- * هل نشهد نهاية أوروبا قريبا
 ١٢٧ #٩٣/٠٢/٠٧ المختار الاسلامي
- * ألا نسلح عن أمريكا أم الزعامة المشتركة ؟
 الشعب
 ١٢٩ #٩٣/٠٢/٠٩
- * البطالة العدو الأول للاقتصاد الأوروبي بعد التضخم
 ١٣١ #٩٣/٠٢/٠٩ الهام
- * ميتران يستبعد تعيين مناهض للوحدة الأوروبية رئيسا للحكومة الفرنسية
 الحياة
 ١٣٢ #٩٣/٠٢/٠٩
- * "٩٣" : عام الوحدة الأوروبية العدود مفتوحة رغم الخلافات
 ١٣٣ #٩٣/٠٢/١٠ اخرساعة
- * ميجور يواجه تمردا ثانيا في شأن معاهدة ماستريخت
 الحياة
 ١٣٥ #٩٣/٠٢/١١
- * أزمة بريكانيا تهدد معاهدة ماستريخت
 الهام
 ١٣٦ #٩٣/٠٢/١٢
- * حلم الوحدة الأوروبية هل يصبح رهينة ألمانية ؟
 الهام
 ١٣٧ #٩٣/٠٢/١٢
- * "أوروبا من النزاع إلى التعاون"
 العالم اليوم
 ١٣٩ #٩٣/٠١/١٢
- * بيرجنوا يطالب بسرعة الوحدة النقدية الأوروبية
 العالم اليوم
 ١٤٠ #٩٣/٠٢/١٤
- * مخاوف من ضربة بريطانية قاضية لمعاهدة ماستريخت
 العالم اليوم
 ١٤١ #٩٣/٠٢/١٤
- * اليابان ترد بفتور على طلب تقديم موعد قمة السبع
 الحياة
 ١٤٢ #٩٣/٠٢/١٤
- * بدء اتفاق مخصصات البروتوكول المالي الرابع الموقع مع المجموعة الأوروبية
 الهام
 ١٤٣ #٩٣/٠٢/١٥
- * رأى في الصنع الذي يهدد بتمزيق آلية صرف العملات الأوروبية
 الحياة
 ١٤٤ #٩٣/٠١/١٦

المجلد : -اوروبيا الموحدة

- * مفهوم الوحدة الاوروبية على المحك
امير طاهري الشرق الاوسط ٢٩ #٩٣/٠١/٠٧
- * المانيا تقود اوربا الموحدة
سعد الدين ابراهيم المصور ٤٢ #٩٣/٠١/٠٨
- * محادثات زراعية بين اليابان والمجموعة الاوروبية
الحياة ٤٨ #٩٣/٠١/٠٨
- * لجان لحل الخلافات التجارية بين اليابان واوروبيا
العالم اليوم ٤٩ #٩٣/٠١/٠٩
- * اوروبيا الموحدة تهل الترخمي لنشاطات المصارف المدمجة في المجموعة
الحياة ٥٠ #٩٣/٠١/١٠
- * كلاب المانيا ضحايا الوحدة الاوروبية
العالم اليوم ٥١ #٩٣/٠١/١٠
- * مجموعة اوروبية اوسع
العالم اليوم ٥٢ #٩٣/٠١/١٠
- * دعوة فرنسية للتوقف عن "ادارة الخد الايسر" ١٩٩٣ اوروبيا دون دفاع
الكفاح العربي ٥٥ #٩٣/٠١/١١
- * المهاجرون يستقبلون الوحدة الاوروبية بحسرة ... ولا مبالا
نور الدين الفريفي الحياة ٥٨ #٩٣/٠١/١٢
- * رئيس دائرة الاقتصاد التطبيقي في جامعة بروكسيل لـ "الحياة"
نور الدين الفريفي الحياة ٦٠ #٩٣/٠١/١٢
- * مستقبل اوروبيا بين الوحدة والتقسيم
الا هرام ٦٣ #٩٣/٠١/١٢
- * مع دباية عام ١٩٩٣ اوروبيا الموحدة في اختبار السوق الواحد
احمد مصطفي الشعب ٦٤ #٩٣/٠١/١٢
- * الوحدة الاوروبية تسهم في اعتقال زعيم المافيا
العالم اليوم ٦٦ #٩٣/٠١/١٧
- * اوروبيا الموحدة على جبهة المواجهة
الا هرام ٦٧ #٩٣/٠١/١٨
- * "الا صولية" العراقية تهدد اوروبيا
المجلة ٦٩ #٩٣/٠١/١٩
- * ولا دة اوروبيا الموحدة
عبد الرحمن الراشد المجلة ٧٤ #٩٣/٠١/١٩
- * الدنماركيون يتجهون نحو تأييد معاهدة "ماستريخت"
الحياة ٧٧ #٩٣/٠١/١٩
- * الوحدة الاوروبية لا تمنع إغلاق الابواب
طارق فودة اغرساعة ٧٨ #٩٣/٠١/٢٠

المجلد : ١ - أوروبا الموحدة

- *مجموعة الدول السبع الكبرى بدأت تفقد قواتها
الحياة ٨١ #٩٣/٠١/٢٠
- *وزير فرنسي يدعو لعقد اجتماع للمجموعة الا وروية لمناقشة قوانين بنك الا استثمار
العالم اليوم ٨٣ #٩٣/٠١/٢٢
- *كول وميتران يحتفلان بالذكرى الـ ٣٠ لمعاهدة التعاون
الحياة ٨٤ #٩٣/٠١/٢٢
- *اخبار حول العالم
الشعب ٨٦ #٩٣/٠١/٢٢
- *اقتصاديون العالم يجتمعون في سويسرا
العالم اليوم ٨٧ #٩٣/٠١/٢٣
- *أوروبا الجديدة الموحدة لا تغير وما لم يتغير
الوسط ٨٨ #٩٣/٠١/٢٥
- *هل يبدأ التعاون بين الـ ٧ الكبار ؟
العالم اليوم ٩٤ #٩٣/٠١/٢٥
- *ترتيبات لا جتماع الدول الصناعية السبع لبحث تقديم المساعدات لروسيا
الآ هرام ٩٦ #٩٣/٠١/٢٥
- *عواثق امام التجارة في أوروبا الموحدة
العالم اليوم ٩٧ #٩٣/٠١/٢٥
- *المجموعة الا وروبية تضغط لخفض الفائض التجارى الياباني
العالم اليوم ٩٨ #٩٣/٠١/٢٥
- *المطالبة بتحرير سوق الا تملالات التليفونية في أوروبا
العالم اليوم ٩٩ #٩٣/٠١/٢٩
- *واشنطن تدرس معاقبة المجموعة الا وروبية
العالم اليوم ١٠٠ #٩٣/٠١/٣١
- *ابعد اندماج سويسرا في المنظمات الإقليمية والدولية
وليد محمود عبد الناصر السياسة الدولية ١٠١ #٩٣/٠١/٣١
- *معاهدة "ماستريخت" بين التوقيع والتطبيق
السياسة الدولية ١٠٩ #٩٣/٠١/٣١
- *حديث الوطن أوروبا والعدو الاستراتيجي
هدايت عبد النبي الآ هرام الا اقتصادي ١١٦ #٩٣/٠٢/٠١
- *المجموعة الأوروبية تنظر في انضمام النمسا والسويد وفنلندا
العالم اليوم ١١٩ #٩٣/٠٢/٠١
- *بروكسيل : توقيع اتفاق روماني - أوروبى للتعاون في المجالات الاقتصادية
الحياة ١٢٠ #٩٣/٠٢/٠٢
- *تساؤلات حول مستقبل العلاقات التجارية المريكية الا وروبية
مرفت عبدالعزیز العالم اليوم ١٢١ #٩٣/٠٢/٠٢

المجلد : ١ - أوروبا الموحدة

- *اقتصاديات المعاملة بالممثل
عادل مراد ١٤٦ #٩٣/٠٢/١٦ المجلة
- *تزايد الاتجاه للإجراءات الحمائية الأمريكية ضد اليابان
١٤٨ #٩٣/٠٢/١٧ العالم اليوم
- *تماعد الانشقاقات الموجهة للنظام الأوروبي الجديد لفرض القيمة المضافة
١٤٩ #٩٣/٠٢/١٨ العالم اليوم
- *تعميد برامج تحقيق التقارب الاقتصادي يمنح ألمانيا مهلة لمعالجة تكاليف ألوحد
١٥١ #٩٣/٠٢/١٨ الحياة
- *خفضت بريطانيا سعر الفائدة فهبط السترليني وانخفض الايرلندي وارتعد الفرنسي
١٥٣ #٩٣/٠٢/١٩ الحوادث
- *مجلس العموم في أزمة بسبب العمل الاجتماعي
١٥٦ #٩٣/٠٢/٢٠ الأهرام
- *زيادة الاتجاهات الاستقلالية في أوروبا يؤثر على دروها في النظام الدولي
١٥٨ #٩٣/٠٢/٢٠ باهر شوقي
- *الأزمة الاقتصادية الانقسام والتفتت داخل أوروبا
١٦١ #٩٣/٠٢/٢٠ مرفت عبدالعزيز
- *اجتماع السبعة الكبار في لندن السبت القادم
١٦٣ #٩٣/٠٢/٢٣ العالم اليوم
- *الوحدة الأوروبية نحو اقتصاد قوي
١٦٤ #٩٣/٠٢/٢٣ الأهرام المساشي
- *الاقتصاد العالمي وتحديات التغيير في أوروبا (٣-١)
١٦٥ #٩٣/٠٢/٢٣ العالم اليوم
- *الاوسيتدبرسي : أوروبا تدخل عصر الحباط السياسي والمناخ الاقتصادية
١٦٨ #٩٣/٠٢/٢٤ الأهرام
- *أوروبا الموحدة تفرض شروطا جديدة لقبول السائحين
١٦٩ #٩٣/٠٢/٢٤ الشريف الشوباشي
- *الاقتصاد العالمي وتحديات التغيير في أوروبا (٣-٢)
١٧١ #٩٣/٠٢/٢٤ العالم اليوم
- *فيودوروف: النفط لا يستخرج والسفن لا تبهر والمصانع تهدم
١٧٣ #٩٣/٠٢/٢٥ الحياة
- *الاقتصاد العالمي وتحديات التغيير في أوروبا (٣-٣)
١٧٤ #٩٣/٠٢/٢٥ العالم اليوم
- *ميجور وكليمنتون يبحثان النزاع التجاري بين أمريكا وأوروبا
١٧٧ #٩٣/٠٢/٢٥ الأهرام
- *ممثلو الدول الصناعية يبحثون في لندن نزاع فصيل الحرب النقدية والتجارية
١٧٩ #٩٣/٠٢/٢٧ العالم اليوم

المجلد : ٥ - أوروبا الموحدة

- *وزراء مالية الكبار يضعون إطارا عاما لسياساتهم الاقتصادية
١٨٠ #٩٣/٠٢/٢٧
الأهرام
- *أزمات السوق المشتركة المقبلة
١٨١ #٩٣/٠٢/٢٨
محمد الحداد الحياة
- *وزراء المال في الدول الصناعية يدعون إلى خفض البطالة
١٨٦ #٩٣/٠٢/٢٨
الحياة
- *وزراء المال في مجموعة الدول السبع يركزون على تعزيز النمو الاقتصادي
١٨٧ #٩٣/٠٢/٢٨
الحياة
- *الدول السبع تتفق على تنشيط الاقتصاد العالمي وتعلن تأييدها لبرنامج كلينتون
١٨٨ #٩٣/٠٢/٢٨
الأهرام
- *اتفاق وزراء مالية الدول الصناعية على العمل المشترك
١٨٩ #٩٣/٠٣/٠٢
العالم اليوم
- *وزراء المال في الدول الصناعية السبع الكبرى يهنئون أنفسهم على اجتماع اختتموه
١٩٠ #٩٣/٠٣/٠٢
الحياة
- *تقرير دانماركي : رفض ماستريخت خأسره فادحة
١٩٢ #٩٣/٠٣/٠٣
العالم اليوم
- *شكوك حول مشاركة يلتسين في قمة الدول الصناعية السبع
١٩٣ #٩٣/٠٣/٠٣
العالم اليوم
- *التنسيق الجديد لمجموعة السبع
١٩٤ #٩٣/٠٣/٠٣
العالم اليوم
- *كلينتون يتحدى أوروبا
١٩٥ #٩٣/٠٣/٠٣
العالم اليوم
- *الكساد يعطل برامج المجموعة الأوروبية للتقضاء على البطالة
١٩٦ #٩٣/٠٣/٠٤
العالم اليوم
- *اجتماع وزراء المالية الكبار .. والبحث عن نظام اقتصادي جديد
١٩٧ #٩٣/٠٣/٠٩
الشعب
- *ميجريسيج ضد الخيار
١٩٨ #٩٣/٠٣/١٠
رياض مغداد الشرق الأوسط
- *هزيمة عنيفة للحكومة البريطانية لرفض البرلمان تعديل اتفاقية ماستريخت
١٩٩ #٩٣/٠٣/١٠
الأهرام
- *هزيمة قاسية لميجر في التصويت على ماستريخت
٢٠٠ #٩٣/٠٣/١٠
الشرق الأوسط
- *قضايا الاقتصاد والوحدة الأوروبية في الانتخابات الفرنسية
٢٠١ #٩٣/٠٣/١١
العالم اليوم
- *الانتخابات البرلمانية الفرنسية المقبلة تقرر مصير آلية الصرف والوحدة المالية
٢٠٢ #٩٣/٠٣/١٢
الحياة

المسألة

المصدر :



١ يناير ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تضاييحية

**انتهت رئاسة بريطانيا للمجموعة الأوروبية
ميجور : انه انتصار لصالحها على حساب المجموعة
كوت : تحملنا المسؤولية.. في مرحلة حرجية**

في اول ايام العام الجليل انتهت رئاسة بريطانيا للمجموعة الأوروبية وتسلمتها للممرك رسميا لمدة سنة شهور لتلك في الثلاثين من يونيو القادم . وقد تولت بريطانيا رئاسة المجموعة في سنة شهور حرجية بالقليل وهي الشهور الاخيرة السابقة على بدء تطبيق الوحدة الأوروبية الكاملة والتي سبق الانطلاق عليها منذ عام ١٩٨٥ .



للشعر والخدات الصحفية والهلعومات

التاريخ :

1 يناير 1993

إلى القيام بعملية مراجعة للذات جعلت زعماءها في النهاية يتفقدون على أهمية التقليل من التكاليف في حياة المواطنين والسعي إلى ضم أعضاء جدد . بدايةً بالنمسا وقلندا والسويد وليس تركيا !!

مشاكل

ويترف هويل بوجود بعض المشاكل التي لم يستطع ميجور حلها مثل الخلاف حول تبني موقف موحد إزاء أحداث يوغوسلافيا وبعض الآراء الأخرى في وسط وغرب أوروبا .

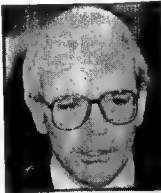
والملاحظ أن خصوم ميجور اعترفوا بنجاحه في إدارة قمة أدنبرة من هؤلاء الخصوم نورمان تيت الرئيس السابق لحزب المحافظين والوزير السابق في حكومة مارجريت تاتشر .

وقال تيت أنه حتى النقاش التي فشل فيها ميجور عانت بالفائدة على بريطانيا ففشل في حماية الاسترلينى من الانخفاض فبعده سبب انسحاب بريطانيا من آلية سعر الصرف التي يرى تيت أن استمرار بريطانيا فيها كان سيؤثر عليها عواقب وخيمة .

ويأتي النقد من خارج بريطانيا حيث تتعرض لتهجمات بأنها أدت أعمال المجموعة بشكل متفعل وشجعت على الغزل الدول عن بعضها البعض متناسبة مثالبات الوحدة الأوروبية .

وبعد قمة أدنبرة بأيام قليلة توجه ميجور إلى البرلمان الأوروبي ليقابل بمصافحة من المفرة والاستهجان من جميع الأطراف . وقال فيها الزعيم الاشتراكي الفرنسي جان بيربون أن رئاسة بريطانيا لمجموعة كانت

انتصارا للمصالح الطائفية والسياسية الضيقة للحكومة البريطانية على احتياجات المجموعة .



• جون ميجور

هشام عبد الرؤوف

ويؤكد عدد من المسؤولين في بريطانيا على تصريحات ميجور وقول جنيفه هويل « ليس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس العموم البريطاني وعضو حزب المحافظين الحاكم بزعامة ميجور .

إن الظروف المصافة التي أحاطت بالمجموعة لم تمنع بريطانيا من التقلد المجموعة من مشاكل عديدة كانت تعانيها ووضعتها على أبواب رؤية واتجاهات جديدة .

ويستطرد هويل قائلا أن ميجور نجح في إقناع قادة المجموعة بالتقليل من المركزية في إدارة شؤون الوحدة الأوروبية وترك مصالحة من الحرية أمام كل دولة كي تتحرك في إطارها بما يكفل هؤولها ولا يتعارض مع متطلبات الوحدة في الوقت ذاته .

ويرى هويل أن الخلاف حول التصديق على معاهدة ماستريخت في كل من الدانمرك وبريطانيا دفع المجموعة

قد شهدت الشهور الستة العبد من الإزمات سواء على الساحة الداخلية في بريطانيا أو على مستوى المجموعة بأسرها . ففي الساحة الداخلية الخلف الجبهة الأسترلينى بقدة واضطرت بريطانيا إلى الانسحاب من نظام آلية سعر الصرف وهو عبارة عن شبكة تجمع صلات دول المجموعة (ماعدا الدارمة اليونانية) وتهدف إلى الحفاظ على سعر صرف مستقر بين الصلات الخالفة في النظام .

مشاكل أخرى

وعلى مستوى المجموعة كانت هناك مشاكل خاصة بكل دولة على حدة مثل رفض الشعب الدانمركي لمعاهدة الوحدة الأوروبية المعروفة باسم معاهدة ماستريخت والتخلف الحاد في قيمة البيزيتا الإسبانية . وكانت هناك مشاكل عامة مثل الخلاف بين دول المجموعة والولايات المتحدة حول دعم الحروب الزينية والذي حدد بانهاير ملاوشت تحرير التجارة العالمية المعروفة باسم جولة أورجواي والتي تجري في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والتجارة (الجات) .

وهنا يصبح من المثير التعرف على رؤية ميجور نفسه لما حققه خلال فترة رئاسته . يقول ميجور أنه يعتبر نفسه قد حقق إنجازا كبيرا بلغ ثروته في القمة الأخيرة لدول المجموعة بحلوله أدنبرة . ففي هذه القمة تمت بريطانيا للدانمرك خلا وسطا يمكنها من التغلب على المشاكل الناشئة عن رفض النخبين فيها لمعاهدة ماستريخت . كما أنها وضعت لها أساسا قويا يمكن أن تسير على هواء خلال فترة رئاستها ويمكن أن يساعدوا في تسوية الخلافات الناشئة حول تمويل المجموعة حتى عام 2000 . ويرى ميجور أيضا أن بريطانيا ساهمت في حل مشاكل عديدة كانت تعوق السوق الموحدة وفي التوصل إلى اتفاق التاريخي مع الولايات المتحدة حول دعم الجيوب الزينية والذي اتخذ السوق من الإيجار . وفي تلك يقول ميجور ..

اعتقد أن قمة أدنبرة سوف يسجلها التاريخ على أنها القمة التي ساهمت في لم شمل المجموعة ووضعتها على بداية طريق الانتماء الاقتصادي .



أساسي اليابانية ليلة ميلاد السوق الأوروبية الموحدة

في اعتقادنا أن توحيد سوق المجموعة الأوروبية اعتباراً من أول العام الجديد يمثل نجاحاً كبيراً لا يمكن لأحد أن يماري فيه لو فكر في أوروبا دون وجود هذه الوحدة. فبعد أن كان تعبير التشاؤم الأوروبي هو السائد في أوائل الثمانينات

التي شهدت الدعوة لنشأة الدعوة لوحدة السوق الأوروبية، تبدل الحال إلى التفاؤل، واضمحى الكل يعمل بعد لخلق كيان اقتصادي أوروبي لا يتصله حدود بين الدول. فبعد العمل في كافة المجالات في تعزيز البنية الأساسية للمطارات وتحسين المدن وتنشيط الاستثمارات في التجهيزات والمعدات الجديدة ودمج الشركات واستخدام التقنية المتقدمة وغيرها قبل تنفيذ الوحدة.

لقد كان الباعث وراء قيام المجموعة الأوروبية قبل ٣٥ عاماً هو إيجاد سياسة مشتركة لإنهاء الصراع على الثروات المعدنية والقمم والثروات في القدرات الزراعية لكل دولة، الأمور التي كانت من دواعي تطوب حروبين عالميتين في هذا القرن. أي أن الباعث كان هو السلام.

أما هذه المرة فتوحيد السوق يختلف. فالمجموعة الأوروبية تهدف إلى خلق سوق واحدة عملاقة تواجه بها السوق العملاقة لدولتين منفردتين هما الولايات المتحدة واليابان. أي أن الباعث هنا هو الاقتصاد.

غير أن ثمة اتجاهات نحو التفكير في الذات بسبب تراجع النمو الاقتصادي في بعض الدول وانحصار المجالس للوحدة السياسية التي سعت إليها تلك الدول عند البداية وغيرها مما يجعلنا نتساءل هل سيستمر الأوروبيون على حكمتهم وحماسهم للوحدة؟ إن الاهتمام ينصب على عام ١٩٩٢ لتزوي ملأنا يحمل لنا من نتائج.

المصدر : الشرق الأوسط (التدنية)



النشر والذمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٢

قامت «أوروبا الموحدة»... وسقطت الحدود اعتباراً من اليوم الركود والكآبة طغيا على الجانب الاحتفالي لقيام الوحدة رسمياً



المصدر : الشرق الأوسط (الندنبة)

للنشر والخذ مات الصحفية والهعلو مات

التاريخ : ١-١-١٩٩٢

• تدفق حر للأفراد ورؤوس الأموال والسلع والخدمات.. لكن التفسيرات الأخرى معدودة لأن معظم الاتفاقيات المبرمة دخلت حيز التطبيق • أوروبا الموحدة مرشحة لفترة ازدهار طويلة على المدين المتوسط والطويل، بفضل الاتجاه التراجعي المرتقب لأسعار الفائدة، واكتمال انصهار واندماج اقتصاديات المجموعة



المصدر : الشرق الأوسط (الدنية)

النشر والخذ مات الصحفية والهملو مات التاريخ : ١٩٩٢

لنشر : من رياض مفادي

قامت أوروبا الوحدة.

وباعلان قيامها رسميا نظمت دول المجموعة الأوروبية اثنتي عشرة مرحلة جديدة من تاريخها المالي بالصراعات والحروب. فاعتباراً من اليوم، ستخفي كافة الحدود في دول المجموعة الأوروبية. لتصبح يتدفق حر للاراد ورؤوس الأموال والسلع والخدمات في سوق يزد عدد مستهلكيها عن ٢٤٥ مليون نسمة.

غير ان الطابع الاحتفالي للمناسبة طغت عليه اجواء الكفة التي تتم مختلف الدول الأوروبية، بسبب الركود الذي يسيطر على اقتصادياتها وتدهور ثقة المستهلكين وثقافتها الاعمال فيها. والشكوك بشأن معاهدة «مستويوت» للوحدة الاقتصادية والمالية والعملة التي ما زالت تسيطر على اسواق الصرف.

وفي حين يرى مسئولون ان هذه الظروف غير المواتية قد تعد من مزايا فرص الاستشفة من قيام السوق للوحدة لفترة غير قصيرة، يشير آخرون الى ان التغييرات المحلية التي ستشهدها أوروبا اعتباراً من اليوم تعد محدودة جداً، على اعتبار ان مسيرة الوحدة الفعلية بدأت منذ عام ١٩٨٥، وأن التكسير من القوانين والتشريعات التي ستؤدي الى جمع وتكامل الاقتصادات دول المجموعة. نظلت حير التطبيق بالفعل خلال السنوات السبع الماضية وتعترف اللجنة التنفيذية للمجموعة الأوروبية بان الأثر من يناير (كانون الثاني) ١٩٩٢، يجعل طابعاً مزمياً أكثر منه عملياً، بولائها من تحدث الكثير من التغييرات، ان ٨٥ من التشريعات والاتفاقات التي يتضمنها برنامج الوحدة المزمع عام ١٩٨٥ باتت قيد التطبيق.

التحديات القائمة

خيت الاجراء الاقتصادية القائمة لتتأثر حاليا امال مسؤولي الفوضية الأوروبية الذين عملوا طيلة السنوات الماضية للاحتفال بميلاد «قوة اقتصادية وسياسية عملى جديدة» كبدلاً من ان تسجل الاقتصادات

للمجموعة لثلاثة قوة مستفيدة من نشاعر الثقة التي كان من المفروض ان يعززها قيام «أوروبا الموحدة» علنت دول الأعضاء خلال العام الماضي من ركود اقتصادي خانق، ولتبدو في الأفق أي مؤشرات على ان الأمور ستتحسن كثيراً خلال عام ١٩٩٢ أو ربما في عام ١٩٩٤.

وما يزيد الآراء قتامة على الذي الفصير، الشكوك بشأن تصديق كل من بريطانيا والاندكرا على معاهدة «مستويوت» ولنشغال السلطات، السياسية والاقتصادية في الدول الأعضاء بمعالجة المشاكل الاقتصادية والمالية، وعدم قدرتها على خفض اسعار فواتيرها لاعمال اقتصادياتها (باستثناء بريطانيا وإيطاليا اللتين سمحتا عمليتهما من النظام النقدي الأوروبي، تنحية استمرار دعم السياسات النقدية المتشددة للبنك المركزي الألماني (كوبونزيك) والتمويل المالية في دول المجموعة وبالتالي في اتفاق النمو فيها. وترافق تصاعد معدلات البطالة

وتراجع الاتفاق الاستثماري والطلب المحلي، مع ضغط الصناديق نتيجة الركود العالمي والتجذب في اسعار الصرف. الأمر الذي دفع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية «اوسيد» الى خفض توقعاتها للنمو الاقتصادي في المجموعة الأوروبية خلال عام ١٩٩٢ الى ٢.١٪، فسقط بدلاً من ٢٪ كانت متوقعة سابقاً، علماً بان معدل النمو المسجل عام ١٩٩٢ والبالغ ٢.٤٪ كان الأدنى من نرعه منذ عام ١٩٨٢. ففي ما عدا نجاح المعركة ضد التضخم في معظم الدول الأعضاء، فإن كل المؤشرات الأخرى تبدو سلبية لبقاء من ارتفاع الانكماش بين الشركات والمطلة ومسروراً بتدهور قطاعي العقارات والصناعات وافتقار بهبوط الصادرات والاستثمارات الجديدة.

غير انه على الرغم للوسط والطويل فإن أوروبا للجنة مرشحة لفترة ازدهار طويلة، يعززها الاتجاه التراجعي المرتبط لاسعار الفائدة، واكتمال انصهار واتحاد الاقتصادات دول المجموعة، والذي سيتوقد بإقامة بنك مركزي موحد وعملة مشتركة في عام ١٩٩٢، حيث سيضمن الالتزام بالعملة المالية والاقتصادية الصارمة لمعاهدة

«مستويوت» بقاء التضخم ومعموزات الليزانيات في نطاق السيطرة، وبالتالي السماح باقتصاد سياسات مالية موحدة تحفز النمو.

إلا ان جاك ديلور رئيس المجموعة يشير بالفلق من تأثير الانتخابات السياسية والاقتصادية المحلية على مسيرة الوحدة في السنوات المقبلة، والتي ستشهد تطبيق أهم بنود الاتصاج الشامل على مختلف المستويات كما يعترف بعدم شعبية بعض الإجراءات التي ستلحق بها، بقوله: «بيني الناس توقعات خاطئة، ولم اكف عن تذكيرهم بان الوصول الى السوق الموحدة ليست أمراً يسهل بشعبية كبيرة».

ويرى ديلور ان السبيل الوحيد امام أوروبا لمواجهة التضخم العالمي، وتحديدًا من القوى الاقتصادية الرئيسية مثل الولايات المتحدة وإيران، يتمثل في تعزيزها على العمل في مواجهة مباشرة معها، بحيث يتم التعامل مع أوروبا في ظل خلافات شراكة أكثر تكافؤاً، مشيراً الى ان تصعيد القدرة التنافسية للشركات الأوروبية يتطلب للفني دعماً في عمليات الانصاج عبر الحدود بين الشركات ومواسلة برامج اعادة الهيكلة المالية في القطاع الخاص في دول المجموعة التي كانت قد بدأت بالفعل استعداداً لقيام السوق للوحدة.

ويراه مسؤولو الفوضية على ان التأييد الرسمي والشمعي للوحدة سيتصاعد بسرعة خلال السنوات القليلة مع انتماء

التحديات الدول الأعضاء.

الوحدة النقدية والاقتصادية بعد عام ١٩٩٤

على الرغم من انه تم تطبيق العهد من الإجراءات الجديدة لتوحيد السياسات المالية والاقتصادية في دول المجموعة، فإن الوحدة النقدية الاقتصادية الحقيقية ستبدأ اعتباراً من مطلع شهر يناير (كانون الثاني) ١٩٩٤، وبذلك بإنشاء العهد النقدي الأوروبي الذي سيتولى مهمة تنسيق السياسات المالية في الدول الأعضاء والشراف على اصدار العملة الموحدة (الينك). ففي حين ستحافظ الحكومات على استقلالية نسبية في سياساتها



المصدر : الشرق الأوسط (الندنية)

النشر والخد مات الصحية والهلو مات التاريخ : ١٩٩٣

ومن الناحية النظرية سيؤدي زوال الحدود إلى خيوط الفوارق السريعة الكبيرة بين الدول الأعضاء في القطاعات المصرفية والاستثمارية والتأمينية مع توجه المستثمرين إلى البنوك أو الشركات التي تقدم أفضل الخدمات وأقل الأسعار.

غير أن الكثير من المحللين يعتقدون أن زوال الحدود مع قيام أوروبا للحد من يؤدي إلى تهاوت البنوك وشركات التأمين والاستثمار والتمسرة في الدول الأعضاء على التوسع داخل أسواق الدول الأخرى على النقيض القصير والمتوسط على الأقل.

ويشير مؤيد إلى أن حواجز اقتصادية ومؤسسية وثقافية ستحول دون قيام هذه المؤسسات بالاندماج للمنافسة على المستثمرين الأفراد، رغم أنه ستكون لها الحرية القيام بذلك. وحتى المفوضية الأوروبية تتوقع أن يمشي وقت طويل قبل أن تحدث مثل هذه المنافسة في السوق المصرفي والاستثماري الاستهلاكي، إذ يرى المتحدث باسم قسم الخدمات المالية في المفوضية أن الأمر لن يتغير بين ليلة وضحاها، وكل ما تم تحقيقه حتى الآن هو توفير البيئة القانونية لتحقيق قدر أعلى من التنافسية.

ويجمع خبراء على أن جزءا من المشكلة يتمثل في أن الأفراد في مختلف دول أوروبا، بما زاولا يشعرون بأنهم أوروبيون عندما يتعلق الأمر بالاستثمارات والخدمات المالية. ففي فرنسا مثلا سمحت القوانين للأفراد بالافتتاح حسابات بالعملة الأجنبية منذ نحو سنتين، غير أنه لم يسجل أي إقبال يذكر على هذه الحسابات.

وترى منظمة المستثمرين الأوروبيين التي تتخذ من بروكسل مقرا لها أن هذا الأمر ضروري لإيجاد أنظمة فعالة للدفع عبر

التجارية والمالية، سيهزأن مستوى المنافسة بين الشركات وبالتالي خفض الكلفة ومستويات الأسعار وتحسين مستويات الخدمة. وعلى الصعيد التجاري سيكون من أول النتائج المباشرة إلغاء الحدود توفير دول المجموعة لأكثر من ٢٠٠ مليار وحدة نقد أوروبية (٢٤٠ مليار دولار) سنويا، أو ما يعادل ٥٪ تقريبا من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة، كانت تنفق على الحواجز التجارية.

وتقدر المفوضية أن إلغاء الرقابة المصرفية على الحدود سيؤدي إلى توفير ١٤ مليار دولار سنويا، وتوليد الجهد والوقت الذي كان يضيع في التعامل مع أكثر من ٦٠ مليون وثيقة سنويا.

كما أن العديد من الشركات الصغيرة التي كانت تصعب عن محاولة التصدير بسبب ارتفاع مخلفات النقل نتيجة وجود حواجز ستصبح أكثر اعتمادا بالتوسع والمنافسة في أسواق دول المجموعة.

القطاع المالي

سيصبح البنوك اعتبارا من اليوم بالمثل في أي من الدول الأعضاء بالافتتاح لفرع لها في أي من الدول الأخرى الأعضاء في المجموعة الأوروبية، وسيحتاج للمستثمرين فتح حسابات للاستفادة من كامل الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك. غير أنه لن يتم تحرير سوق التأمين حتى شهر يونيو (تموز) ١٩٩٤، وسوق شركات التعمير والخدمات الاستثمارية الأخرى حتى عام ١٩٩٦.

للاية إلا أن هذه الاستقلالية ستقتضي تدويرها مع قيام بنك مركزية مستقلة عن الحكومات، وبشكل يحافظها مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، لتبدأ بذلك المرحلة الأخيرة من النظام النقدي في عام ١٩٩٧، وإصدار العملة الموحدة في عام ١٩٩٩.

وعلى الصعيد الاقتصادي ترفض الوحدة النقدية على الدول الأعضاء الالتزام بسياسات اقتصادية أكثر تشددا من أي وقت مضى وخاصة في الدول التي تميزت بالارتفاع معدلات التضخم ومخزونات الميزانية، إذ يجب أن لا يجهز محل التضخم في أي دولة عضو أكثر من ١٥ نقطة مئوية فوق المعدلات المسجلة في أفضل ٣ دول أداء، وأن لا يزيد سعر الفائدة في أي دولة عن نظائرين متوحيين فوق الأسعار المسجلة في أفضل ٣ دول أداء. وأن لا يزيد حجم الميزانية في أي دولة عن ٧٢٪ من إجمالي الناتج المحلي فيها، وأن لا يزيد إجمالي الدين المحلي عن ٧٠٪ من إجمالي ذلك الناتج. وهي كلها إجراءات من شأنها تقريب مستويات الأداء الاقتصادي بين مختلف دول المجموعة، بتقوية الاقتصاديات الضعيفة منها.

ولا يبدو أن الشكوك بشأن «ماسترز» ستؤدي إلى التخفيف من تلك المعايير الاقتصادية، حتى أن هيومن شيلسبور رئيس البنك المركزي الألماني (فيدراليك) دعا يوم أمس إلى تشديد بنود معاهدة ماستريخت بدلا من تخفيفها لضمان انضمام بريطانيا والدانمارك إليها. وقال «إن معايير ماستريخت يجب ألا تخفف بل ينبغي تشديدها للمساعدة في تحقيق استقرار الأسعار، لأن الوحدة النقدية لا تعني ضمان استقرار الأسعار تلقائيا على الرغم من المعايير الموضوعية للمشاركة في الوحدة.

أما على صعيد التخفيضات التي قد يشهدها القطاع الخاص فستشمل استمرار الشركات الرئيسية في إعادة ميكله أنشطتها، والتوسع في أسواق الدول الأخرى، ومحدوث موجة من عمليات التملك والاتصاف، كما أن إزالة الحدود وتحرير القطاعات المصرفية

دول أوروبا يعاني من أزمة صعبة من أبرز مظاهرها انكشاف مبالغتها الاقتصادية وخاصة في القطاع العقاري، وبموجب أرباحها نتيجة التباطؤ الاقتصادي.

والشكلة بالنسبة للبنوك أن السوق البرصة تأتي في وقت لا تنهك فيه (البنوك) القدرة على الاستدانة منها، لأن حواجز الكلفة لا يمكن للقضاء عليها من خلال إصدار قرائن.

وحتى الآن تركزت كل التعاملات عبر الحدود تقريباً على قطاع الأعمال وأيسر على قطاع الخدمات المصرفية الاستهلاكية.

وبالنسبة لقطاع التأمين فقد شت عمليات تسلك وصفقات مبالغلة لاسم عبر الحدود خلال السنوات القليلة الماضية، غير أنه توجد مؤشرات محدودة جداً على أن الصناعة مهمة والعمل على تيسر التغطية ومن المتوقع أن تكون التغيرات في هذا القطاع محدودة جداً وسيستغرق حدوثها وقتاً طويلاً، ومن الأمثلة على ذلك عدم تسجيل سوق السوق الأوروبية لمخاطر الاعمال أية زيادة تذكر في التضخم عبر الحدود رغم أنها متوقعة منذ يناير (تموز) ١٩٩٠، حيث أن ذلك يتطلب من شركات التأمين الاستثمار بكثافة في تاسيس خدمات مطية للمطالعات ومواجهه التحدوي التنويعي الصعب بما في ذلك اكتساب ثقة المستهلكين.

ونطبق ذلك أيضاً على سوق الخدمات الاستثمارية الذي سيتم تصويره خلال ٢ سنوات بحيث يمكن للشركات الاستثمارية والمستثمرين التعامل في أي سوق أوروبية عندما يبرهن، ولكن من التاحة العملية يتسائل مراقبون عن عدد صغار المستثمرين الذين يدفعون اعتماداً بالاستثمار في اسهم وسندات دول أخرى.

الحدود قبل أن يتمكن المستهلكين من الاستفادة من تحرير للعمل المصرفي على مستوى أوروبا. وتسمى للنظام الآن إلى استصدار تشريعات تجبر البنوك على الاعلان عن الرسوم والعمولات التي تتقاضاها وتخفف مدة الاعمال، حيث أن التدفوعات عبر الحدود تستغرق في بعض الأحيان عدة أسابيع، في حين تلقىهم الرسوم والعمولات نسبة مهمة من المبالغ اللوحة.

وحتى إذا كان العملاء مهتمين بالتعامل مع بنوك ومؤسسات مصرفية من خارج دولهم، فإن البنوك ستجد توسعها في أسواق الدول الأخرى حافلاً بالمصعوبات بالنظر إلى أن معظم الأسواق مكتظة أصلاً بالبنوك، ولا يوجد مجال كبير للمنافسة فيها.

ولسي هذا الاطار نقلت دهرالستريبيون، عن كاير كاستاجنو المتصدرة باسم اتحاد للمصارف الفرنسية قولها: يوجد في فرنسا نحو ٢٥ ألف فرع مصرفي بالإضافة إلى آلاف فروع مؤسسات الأخبار ومكاتب البريد التي تقدم بعض الخدمات المصرفية، ولهذا فإن المجال الوحيد الذي يمكن للبنوك الأجنبية دخوله هو قطاع الخدمات المصرفية للشركات وهو قطاع يتم أيضاً بمناقشة شديدة، ولهذا لن يكون دخولها سهلاً.

ولأن القرب من المستهلكين مهم جداً بالنسبة للبنوك، سيضع على أي بنك أجنبي يرغب في التوسع في أحد الأسواق الأوروبية افتتاح شبكة كثيفة من الفروع ابتداءً من المصارف أو شراء شبكة فروع قائمة. وكلا الخيارين مكلفان جداً وخارج نطاق قدرات معظم المؤسسات المصرفية في أوروبا، حتى عندما كانت الظروف مواتية، فكيف الحال الآن والقطاع المصرفي في كل

المجموعة الأوروبية

حقائق وأرقام

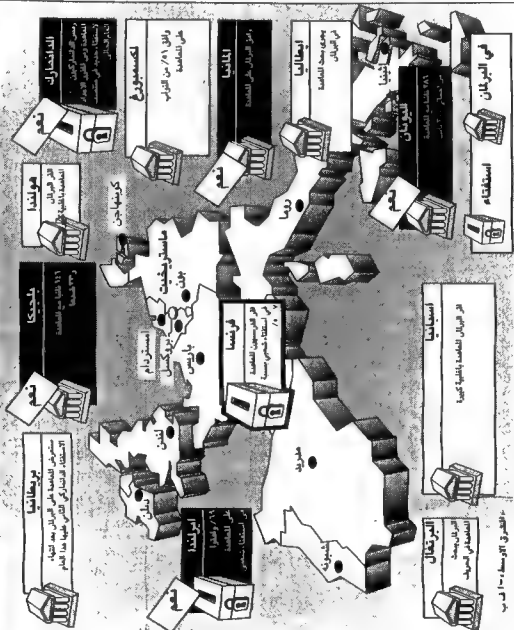
أقيمت للمجموعة الأوروبية عام ١٩٥٧، وهي تضم ١٢ دولة: بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، بلجيكا، والدنمارك، واليونان، وإيرلندا، وإيطاليا، ولوكسمبورج وهولندا والبرتغال وإسبانيا.

ومن المقرر توسيع المجموعة لتشمل أعضاء آخرين اعتباراً من عام ١٩٩٤، ومن أول المرشحين للانضمام لعضوية المجموعة النمسا والسويد والنرويج وفنلندا، وقد يتم في مرحلة لاحقة بحث طلبات انضمام من كل من قبرص ومالطا وتركيا.

وقد وقعت المجموعة الأوروبية اتفاقاً مع رابطة التجارة الحرة الأوروبية لإقامة منطقة للتجارة الحرة تضم ١٩ دولة، علماً بأن الدول السبع الأعضاء في رابطة التجارة الحرة الأوروبية هي النمسا وفنلندا وإسبانيا وأيسلندا والسويد والنرويج والسويد وسويسرا (رغم أن السويسريين في استفتاء شعبي أجري مؤخرًا اتفقوا على النسخة).

وفي المجموعة الأوروبية تسع لغات رسمية هي الإنجليزية والألمانية والفرنسية والإيطالية والدانماركية والهولندية واليونانية والبرتغالية والإسبانية.

مواقف دول المجموعة الأوروبية من معاهدة ماستريخت





مقارنة إحصائية بين المجموعة الأوروبية وكل من الولايات المتحدة واليابان			
اليابان	الولايات المتحدة	المجموعة	
١٢٢	٢١٦	٣٤٥	السكان - بالمليون
٣٧٢	١٣٧٣	٢٣٦٢	المساحة (بالآلف كيلومتر مربع)
٢٥٦١	١٦٥٨	٤٤١٧	إجمالي الناتج المحلي بمليارات وحدات النقد الأوروبية (١٩٨٩)
١٤٨٩٦	٢٦١٧٨	١٧٢٢٩	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بتعبير القوة الشرائية عام ١٩٨٩)
٢٢.٢	٢١.٧	٢١.١	البطالة (١٩٩١)
٢٢.٥	٢.٩	٤.٤	النخضم

المصدر: يورسات



المصدر : **الشرق**

النشر والخد مات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١١ جمادى الأولى ١٩٩١

أعضاء جديدة على معاهدة الوحدة الأوروبية

في غضون الحملة الانتخابية الأمريكية أعلن بيل كلينتون للرئيس الديمقراطي للرئاسة أنه يؤيد معاهدة ماستريخت، وكأنه كان يرد على ما تردد في الأوساط المعادية من أن الولايات المتحدة تخشى التهجئة الجديدة في أوروبا التي ستكون من نتائج تنفيذ معاهدة ماستريخت.

وعلى أية حال فإن للظن به الآن أن هناك نقلاً وانسحاباً في الأوساط السياسية والاقتصادية في كل من الولايات المتحدة واليابان من تمهيد الجناح الأوروبي، فالانحدار الاقتصادي والنفدي سوف يدفع التجارة العالمية، كما ستؤدي الوحدة السياسية إلى الحيلولة دون انتشار الجدران في أرجاء أوروبا نتيجة لأحداث يوجوسلافيا للسايو.

وفي تصريح راجوس شركة الهانغارية قال أنه لا يستطيع أن يخلي الإحرام الذي يكنه للشعوب الأوروبية التي تسير في طريق الشخصية بجانب من سيانها لكي تصل على المدى الطويل إلى المستوى الذي يحق لها أن ترفعه.

أما اليابان فلها تحفظ أن أوروبا غير قادرة في الوقت الحاضر على توفير في طريق تحقيق حلم اليابان بالسيطرة على الاقتصاد العالي في القرن الواحد والعشرين.

وقد باشرت الولايات المتحدة بالهجوم على أوروبا قبل مائة يوم من افتتاح السوق للوحدة وذلك حين أصدر جورج بوش قراره بالسماح ببيع ١٥٠ طائرة مقاتلة (ال-١٦) من إنتاج شركة جنرال

ديناميكس إلى تايوان وهو يعلم تمام العلم بأن من شأن قراره إغلاق الطريق في وجه للهراج من إنتاج شركة نيسو الفرنسية. أما القرار الثاني للولايات المتحدة فكان الإخراج عن مليار دولار لدعم الزارعين الأمريكيين، بالرغم من أنه كان قد وعد خلال المفاوضات الأمريكية مع

مختلفة الجات بالغناء مساهمة للزارعين إذا وافقت دول المجموعة الأوروبية على تعديل سياستها الزراعية.

وأكثر من ذلك قررت لجنة التجارة الدولية الأمريكية الحظر في ٧٧ شكوى مقدمة من كبرى شركات الصليب الأمريكية كان أول المستهدفين منها آر.بي. صناعة الصليب الأوروبيين الذين يبيعون

الولايات المتحدة أكثر من مليوني طن من الصليب سنوياً ببيع نصيب في رصا منها ٤٥٠ ألف طن من الصليب.

وحررت الولايات المتحدة الأسفلة من قيمة دولارها للخفض بمقرات أوروبا بالمشايخ الأمريكية وضمت بجمعة في خطى سريعة نحو إنشاء منظمة الوحدة الاقتصادية الخاصة بها.

وبالرغم من الحقائق السابقة فإن اليابانيين يتسابقون بإصلاح عن الطبيعة التي سيكون عليها الجناح الأوروبي. وأكثر ما يشهرون هو أن تصبح أوروبا قوة مهيمنة. وقد ارتدوا عكساً حين أعلن جاك ميلور

أن السوق للوحدة لن تكون سوقاً مغلقة تحتفظها الأسواق. وأطمأنوا إلى أن قيام السوق للوحدة لن يؤدي إلى طرد اليابان من أوروبا كما

أن تتحرر من التهميرة الجمركية وتوحيد الموائج والعملية سيكون مفيها لهم.

ويؤكد للرئيسون السياسيون أن القوة الاقتصادية الأوروبية الحاسية ليست سوى خطوة نحو القرار سيطرة أوروبا في العالم بوسائل

حديثة وسلمية، وهو تطور غير مسموح في التاريخ.



ويشوق هؤلاء العراقيون ان القرن الواحد والعشرين سيكون قردا
أوروبيا وذلك على أساس أن أوروبا سوف تظل على الذي القمير
سوقا موحدة تضم ٨٥٠ مليون مستهلك وذلك بعد انخاف دول أوروبا
الشرقية وروسيا وانها ستصبح القوة العالمية الأولى التي
ستسيطر أرض القوقاز وتسيطر على التجارة على بقية العالم.
ويقول خيس القوقازيين انه بالرغم من الخلافات الموجودة داخل البيت
الأوروبي الا أن أوروبا استطاعت ان توفف السفرية الأمريكية على
مشروع الطائرة الأوروبية (إير باس ٣٠٠) تلك الطائرة التي يتم
تصنيعها في ٣ دول أوروبية، فقد أصبحت شركة إير باس تملك ٥٢٪
من السوق العالمية لطائرات الركاب و٢٦٪ من سوق الطائرات الحفلة.
ويظهر للتخصصن الأوروبي بجداء في مواظفة الحكومة الأسبانية على
الحرس الذي تقدمت به الشركة الفرنسية لصناعة الطائرات لسمية
من أجل ارضاء كل من مثيران وهلموت كول فقد قامت حكومة
أسبانيا القفلة في السمنون بين الأوروبيين شخص الطرف الفرنسي
حق الاشراف على جعل صناعة الخطوط الحديدية الأسبانية و
صناعة قوامها ٢٤ قطارا حصلت لاندنا على منطقة قوامها ٧٥ قطرة
ثلاثة لسمية.. حدث هذا في الوقت الذي رفضت فيه أسبانيا عرضا
في نفس المنطقة تقدمت به اليابان رغم انه كان أقل من الفرنسيين
الفرنسي والياباني بنسبة ٣٠٪.

عبد العزيز خيس



أوروبا : دقائق بعد فتح الحدود

هل يقع المواطن في غرام... السوق؟

□ باريس -
من جوزيف سماحة :

■ عندما يتكلف ليل الخسيس - الجمعة (١٩٩٢/١) استقبل ضيوفه الممثلين بلباس السنة الجديدة على الضجة التي سبحتها أنظار الحدود الدخيلة الفاصلة بين ٢٢٠ مليون أوروبي. ومع أن هذه الضوضاء ستكون منخفضة لتتناسب مع أرقام المسحريات التي السد عيسها المستهلون فإن هؤلاء لن يتكلمهم شعور مفاجئ بأنهم يعيشون لحظة تحولهم إلى مواطنين أوروبيين. ذلك في عادة المواعيد الكبرى الضرورية سلفاً. ما أن تهل حتى تفلد بعض بردياتها وتصبح أكثر عالية مما أوحى به انتظارها. ولكن لهذا الموعد الكثير خصوصياته. لقد تشربه الأوروبيون على جرمات. منذ سنوات وهو يشعل كعكاس إليهم لم يعش يوماً إلا وسط لسانون وطني تحت شجرة الشجيرات الصادرة من بروكسيل أو ستراسبورج. لم تعش سنة إلا وكات السياسات المبرجة شبعهم إلى القارب أكثر فأكثر. ولا جرى الاتفاق. منذ سنوات، على أن أوروبا ستتحول إلى سوق موحدة في اليوم الأول من ١٩٩٢ تضاعفت الأسال بتقوم هذه اللحظة. ولم تفلد تطورات أوروبا الشرقية والحدود السوفياتي الاتحاد أصبحت هذه الأسال واعطاهم إيماناً مضاعفاً. ولكن أحداث ١٩٨٩ - ١٩٩٢ عانت لتحديد هذه الأسال نوعاً ما وللخفي عن القاتح من العام الجديد طرحة الاستثنائي. وهذا فلة تحول التي نهار يستطاع الأوروبيون أن يعيشوا خلة مدى «الوحدة» التي خلقوها ومدى الإجراءات الموحدة التي أرحاوها.

١٩٩٢: شمال الدش

الفتح الصام للراضي على وجه الاستبالات والقرصع على اتفاق ماستريخت، (٢ شباط/ فبراير) ومن ذلك اليوم يمكن القول من نون مثابة أن المشروع الأوروبي لم يعد يعرف تطوراً إيجابياً جدياً إلا إذا اعتبرنا اتفاقاً ما يمكن إنزاله من هذا التطور الوحيد.

! جاءت الصلصة الأولى من التفرار. استقبل المواطنون القترعوا هيد «مستريخت» وأوجدوا بذلك سابقة خطيرة. لقد وجد الاتفاق التنظيم الوحدة الأوروبية ويرمجها ولحميتها من مجرد سوق للتبادل الحر إلى مشروع كبير. استضاف

الاتفاق يعني الاكتفاء بحرية انتقال الأشخاص والبضائع والأموال. وهذا كثير ولليل في أن معاً. ولكنه، وهنا للصقل. مطرح اشكالاً قانونية. المشاركة في هذه الحرية تظني دور الإجماع على سبل تنظيمها ومن غير الجواز أن تضع دولة جدياً في أوروبا الموحدة بصفتها سواها. ورجلاً خارجها. بصفتها سواها خاضعة للماعيل «اتفاق ماستريخت». الخطوة في الاستفتاء التشاركي التي كان يفتش سبله أن يفتح سلسلة الصالحات على «ماستريخت» حسب القوانين والأعراف المعمول بها في كل بلد. لقد فعل ذلك ونحن في اتجاه لم يكن يتوقعه أحد.

فرحت كويمهان على باريس إلا تكفي بمواصلة مجلسي النواب والشيوخ إلى الاتفاق المتي. أصبح الاستفتاء ضرورياً. وقد حاول الرئيس فرنسوا ميتران تأخير موعد لأسباب ذات صلة بالقضية الداخلي. فكانت الخطوة تزد عليه. نشأ تحالف عريض ضد ماستريخت. وكان كبيراً، يومياً إلى حد أنه قبل بعد انتصاره. أنه منعه. أنه السرب انتحسار إلى البريمة. وقد حصل ذلك في بلد بلعيه مع اللتانيا. دور الفطرة وفي ظل رئيس خاض معركة تجديد ولايته في ١٩٨٨، تحت العنوان الأوروبي.

لم تكثر الاختلافات. أصرت اللتانيا على الأسرار المرفقة على الفاتحة حماية لنفسها من التضمين لهاها «اللعين» الأوروبي ونهت كل عاصمة في اتجاه. وكاد القرن الفرنسي يسقط تحت الضغط لولا تدخل «اليونانيين» لإنقاذ. لم اتخذت بريطانيا قرارها بأجراء الموافقة على ماستريخت، إلى حين يجري التفرار استفتاء جدياً يتنهي بالموافقة (١) (٢) ثم أعلنت معركة «العات» ونصوات - بسرعة من مواجهة أميركية - أوروبية. إلى معركة أوروبية -

أوروبية. تصيب هذه المشكلات كلها العمود الفقري لاتفاق ماستريخت. التوجه نحو الوحدة المالية والاقتصادية. لذلك لم يكن غريباً أن يخدم جو من التضاؤل والإحباط على أوروبا كلها. وهو جو يزيد منه إجماع المؤسسات الدولية كلها على أن العام ١٩٩٢ أن يشهد الانطلاقة الاقتصادية المرجوة وإن نسبة النمو الضعيفة التي سيسجلها لن تسمح بالخروج من حالة الركود الرافضة. أي أن البطالة مستبعدة وتتحوّل إلى مرض عضال، خارج نطاق السيطرة. وبغلي أن يقال إن أزمة

مشكلة من نوع البطالة غير قابلة للعلاج حتى نضع العوامل التي يمكن أن يلعبها انفتاح أسواق أوروبا على بعضها.

ساراييفو ضد ماستريخت بدأ، لقدرة أن الأحداث الداخلية في دول أوروبا الغربية تهدد اتفاق ماستريخت، أو لقدرة من سحقوا وتمت خصومه بالرأع جديد. غير أن صمود «الاتفاق» لا يجب أن يشحوا سناراً يحجب عن البصائر أنه فقد جزءاً من روحه. فقد هذا الجزء في المواصفات الاقتصادية لشمار الجهاد. ولكنه فقد أكثر من أي شيء آخر في ساراييفو. منذ شهر والمواطن العادي يعيش من صبور الدمار والقتل والاحتلال. منذ شهر وهو يقرا ويستمع عن الانهيار والتفجير والتطهير العرقي. منذ شهر يعجز العقلون على مسامحة أن هذا كله يجري في مدينة أوروبية وعلى بعد ساعتين بالقطار من باريس. ولكن منذ شهر أيضاً، وهو يدوي حيزه السياسي - العسكري بإسرائيل قوات من الأمم المتحدة وفتح طريق اللؤلؤ والتموية وتقديم مشروع حل جزري لما يدور في السومال.

لو كان لشروع الأوروبي محمولا على موجة حماس لتسردها الزمات اليوغوسلافية. فكيف إذا كان متطرفاً أصلاً. لقد وفر هذا الخطر أوروبا إلى «الصالح» التي نفتحت أوروبا إلى اكتشاف ازمتها في يوغوسلافيا. لقد ظهرت عليها لنجاح للشي وهي تعد الحدة للمستقبل القريب. وقد تراس



١٩٩٢

التاريخ : النشر والخد مات الصحفية والمعلومات

لذا اعتبر العام ١٩٩٢ هو العام المرجع فإن الجواب على السؤالين هو بالنفي. لم تلحق ألمانيا بغير نفسها حين رحلت سحر الفائدة وأضرت بالانتماءات الأوروبية (والعالمية) لكنها مضحية على منافع تكاليف الوحدة الألمانية ولا يبرز لبريطانيون من مفهوم الألفة قومية تابعة من الحصر على ما يعتبره حزب المحافظين الملحة لأخلاقه. وعندما خاضت فرنسا، وحدها تقريباً معركة «الغيت» حصل نوع من الإجماع قل نظيره بما في ذلك ضد «الخنونة الأوروبية» الضارين عرض الصلابة بمصالح الممارسين.

لقد ثبت حتى الآن على الأقل، أن هذا القدر من الوحدة الأوروبية، على نواضعه ينشئ مركزاً جانبية يهد ذات الوحدات السياسية فوق القومية في أوروبا. ولا شك في أن هذا المركز هو الذي أجرى جمهوريات البلطيق ثم سلوفاكيا وكرواتيا، وأنه مسؤول - بمعنى مبدئياً - عن انشطار تنيكوسلواكيا وذلك، بالنسبة، في الأول من العام المقبل، موعد قيام السوق الأوروبية الموحدة. أكثر من ذلك لعب مركز الاستقطاب هذا في توفير العلاقات الداخلية الأتطالية وفي تشجيع روابط الشمال على الانفصال عن الجنوب المختلف من أجل تسريع الانضمام بمعايير الوحدة النقدية والمالية الأوروبية.

يوم غير عادي
لقد يكون ١٩٩٢/١ يوماً شديد

خارجية وأمنية واحدة. كان مقدراً لمسارديختة قيادة أوروبا نحو سن رشد جديد لا تعود تحتاج معه هي وصاية اميركية تهميها من عو سوفياتي لم يعد موجودة. ولكن ذلك لم يحصل.

حاول الفرنسيون والألمان إنشاء «ملياق أوروبي» لكن الولايات المتحدة مارست ضغوطاً شديدة انتهت إلى إيجاد صيغة «تعاون» بين «الملياق» وحلف شمال الأطلسي، مما يعني عملياً فشل الفكرة التي كانت وراءه. وهي إيجاد حيز من الاستقلال الأمني على الحلف أياه. وقد ضغط محور باريس - بون لتضمين الاتفاقية آلية معينة تسمح بانتهاج سياسة خارجية موحدة. ولكن الذي ثبت من تجربة السنة الأخيرة هو أن الأوروبيين قانون على افتاد مواقف مشتركة. وربما مبادرات ديبلوماسية مشتركة. ولكن الهوة لا تزال كبيرة بين وضعهم الحالي وبين الاقتراب. ولو مجرد الاقتراب من السياسة الخارجية الموحدة. ولعل ذلك هو الوجه الآخر لعجزهم (ورفض بعضهم) عن الاستقلال الأمني.

غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يمكن لأوروبا أن تصوغ سياسة خارجية موحدة، أي ما فوق قومية، في حين تتصدى في شطرها الشرقي، «بمئات الأمية» وهل يحل أن يكون ذلك متفناً مع الارتباك الهائل المطارد على التحصيفات في العالم والفرارة الأوروبية وهو ارتباك يخلق الجاب امام سيناريوهات لا تحصى؟

لها أنها تعد هذه العدة متخلفة من التكاليف من المضي هذا الماضي أو بالأسرع من «الخطر» الذي تتخذه واعطاء صفة الانقسام الذي يشطر القارة ويضع نصفها في مواجهة النصف الآخر. تنسحب الانقسام الأوروبي الكبير بين الشرق وغرب، وانتهى التهديد للتكامل بالإنابة الشاملة. وما هو «الخطر الفرنسي» يستعد لتجاوز انتماءاته الصغرى. ولجهة تقخم القومية للصربية للشرق لتعطي به لفساداً ولتتمتع الارواح من أن تستقر أبداً. الامر محزن في حد ذاته. فكيف أبداً لتكشف المنةون انهم وهم في عز انتصارهم. عاجزون عن ربح هذا المعركة.

عندما عشت أوروبا الغربية، ولا تزال، الحدث اليوغوسلافي يصطفه صفعة والصفعة تهن ونفها توظف لحياتها. لقد استجفلت أوروبا على ضفتها وانقساماتها. منذ «التفكير»

الأولى لزامات اليوغوسلافية دب الخلاف بين فرنسا والمانيا. وعندما انقلباً كان صعباً عليهما مع المواجهة الأولى في كرواتيا. لم يعضها. ولم تهدم معها أوروبا. القضية الأولى حتى انشجرت أزمة البوسنة - الهرسك. لم تلعب السابلية الكرواتية في تحديد أوروبا ما مخاطر ضعتها لذلك لتفتت وتكفي - «موتيرة» النزاع مفتحة تدخلها فيه عند الحد الأدنى. ويمكن القول، مع حفظ التنبيه، أن عجز «النظام الأوروبي» عن معالجة الأزمة في البوسنة - الهرسك شديدة يعجز «النظام العربي» عن التمثل لوضع حد لما يجري في الصومال. في الحالتين يذأكد أن الأطراف المعنية لا تملك سياسة واحدة، وإنهاء، لذا امتلاكها. فإنها لا تملك أدوات تنفيذ هذه السياسة.

لقد كانت ساراييفو «عقب لخيول» ماسترخت. لم تلحق الاتفاق، لكنها اصابت بشلل قد يتوهم طويلاً. ولذلك فإن الاسواق مستلق على حد ما مع مطلع السنة (اليوم). وقد تشعب دول أخرى إلى هذا «الانفلاق» ولكن ذلك أن يغير في ما قاله جاك ديكلور مبصع على مواطن أن يقع في غرام السوق. لقد كان الزلزال مقيوفاً على احتمال أن يقع المواطن في «غرام» المشرع. وماستريخت، بالنسبة إلى أوروبا، هي بالضغط لرمضاء هذا للشرع. وضع ضوابط على اللبيرة لفة الفجاءة. توفير البعد الاجتماعي والبيولوجي. الحد نحو مظهر سيادي موحدة هو للعبة ووضع حجر الأساس لسياسة



الاستقلالية في تاريخ أوروبا، ولكنه،
بالفكر، يوم غير عادي وهو
سبعين سنة اختار لتكشف في
خلالها دول المجموعة مدى صلابته
ما ينته حتى الآن وقدرته على
مواجهة التغيرات الداخلية
والخارجية، ولذا كانت ١٩٩٢ قدمت
عنايت من النوع الأول من التغيرات
لأن ١٩٩٢ ستشهد نهاية النوع
الثاني، فيبعد ثلاثة أسابيع على
وصول أوروبا إلى هذه اللحظة سيصل
بيل كلينتون إلى البيت الأبيض، ولا
يغني الرجل أنه أكثر ميلاً من سلفه
جورج بوش إلى إجراءات الحماية
وأكثر عدوانية منه في مجال المعاملة
الاقتصادية الخارجية. ومع أنه من
دعاة الزيادة في تخفيض التواجد
المسكزي في المسرح الأوروبي فإنه لن
يمتنع عن لعب ورقة الأرجنتين.
السياسية العسكرية حبال أوروبا من
أجل لجم التوازنات الاقتصادية
الجديدة الناشئة في العالم. وفي
وسعة في هذا المضمار، الاتكاء على
منطقة الجبال الحر في شمال أمريكا
(كندا، الولايات المتحدة المكسيك).
وتدعيمها لصالحه من أجل ضمان
استحقاقه في هذه المواجهة. ولعل في
استخدام هذه الأرجنتين ما يفرج
استثماراً لرد الأوروبي من أثاره
الاقتصادي لجعل منه رداً سياسياً
بالدرجة الأولى، فهل نتجح، الفارة
القديم، في فترة الاختبار هذه؟ وليس
معيان النجاح هو الإبقاء باستعدادها
للتنحون في الأخرى إلى ولايات
متحدة أوروبية؟

السوق المالية الأوروبية الموحدة:

قفزة نحو المجهول

□ لندن - العالم اليوم:

الوسطاء الماليين الكبار.. ولا عجب أن يشك الكثيرون في إمكان تحقيق سوق المال الموحدة على الإطلاق.

وخطة اللجنة الأوروبية لتحديد الخدمات المالية تتضمن مرحلتين الأولى هي إلغاء القيود على حركة رأس المال وقد طبقت عام ١٩٩٠، وذلك بالرغم من أن بعض الدول منعت مهلة للاحتفاظ بالحوافز الوطنية وقتها الأول.. وربما تكون الاضطرابات الأخيرة التي تعرض لها نظام الصرف الأوروبي الموحد قد عكست اتجاه قوة الدفع فقد اضطرت كل من إسبانيا وإيرلندا إلى إعادة فرض القيود مؤقتا.

والمرحلة الثانية تتضمن السماح للوسطاء الماليين بالعمل فيما وراء حدود بلادهم دون الاضطرار إلى إنشاء فروع لهم في الدول الأخرى.. وسارت الأمور بصورة جيدة بالنسبة للبنوك.. أما بالنسبة لشركات السمسرة في التأمين والأوراق المالية فإن الأمر كان أكثر صعوبة.. ويفضل الجهود التي

تلقى المتشككون في الوحدة النقدية الأوروبية ضربة قوية.. فخلال أيام قليلة ستكون معظم الإجراءات المطلوبة لإقامة سوق أوروبية موحدة في مجال الخدمات المالية.. قد اتخذت بالرغم من أن بعضها لن ينفذ إلا في وقت لاحق.

وطالما أن المال لا يمثل إلا ٧٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة الأوروبية.. فإن إزالة الحواجز الوطنية وخاصة في التمويل بالقطاعي التي تهمي عدم الكفاءة.. سوف تؤدي إلى تحقيق مكاسب اقتصادية كبرى.

وأشار تقرير أمده بالولسو سبيشيبي لحساب اللجنة الأوروبية عام ١٩٨٨ إلى أن المستهلكين قد ينخرون أكثر من ٢٠ مليار أليكو وحدة نقد أوروبية أي ما يعادل ٢٥٠ مليار دولار في العام.. ولكن هذه المكاسب ستتحقق على حساب

بنقلها البرتغال وبريطانيا.. آخر رئيسين للمجموعة الأوروبية.. تم التوصل إلى حلول وسط بشأن هذه الأمور.. وتم تأخير تنفيذ المرحلة الثانية إلى ما بعد أول يناير ١٩٩٢.. وبعض الدول سوف تتأخر في تطبيق هذه المرحلة أكثر حيث اتفق على عدم منح البنوك الأجنبية الحق في التعامل المباشر في بورصات العملات الأجنبية في إسبانيا والبرتغال واليونان حتى ١٩٩٩.

ورغم ذلك ما زالت هناك الكثير من العقبات أمام قيام سوق مالية موحدة حقيقية.. وأول هذه العقبات هي ترجمة التوجيهات الخاصة بالمجموعة إلى قوانين محلية.. وقد يستغرق ذلك بعض الوقت.

فإسبانيا وبليجيكا مثلا لم تلتزم بالموعد النهائي للتوجيه الخاص بالبنوك وهو الأول من يناير وسيكون على اللجنة الأوروبية أيضا أن تتأكد من تنفيذ توجيهاتها.

حرية تنقل أكبر لكن القلعة الانجليزية باقية
وداعاً للجمارك والبنوك حرة في فتح الفروع

ماراثون الـ ٢٨٢ خطوة الذي وحّد أوروبا

[illegible][illegible]

● **الرسوم الجمركية**
والقروض على الصادرات
في نفس الناحية الاستثمارية
يهدفون إلى تعزيز القدرة على المنافسة
للصناعات المحلية في مواجهة
المنتجات الأجنبية المدعومة
والتي تأتي من دول أخرى.

[illegible]

الاستهلاك: تشكل هذا المبلغ للأشخاص الذين به كافة الدول الأعضاء، حيث تظهر الأرقام على



مواصفات تستطيع بعض الدول الأقل تقدماً في المجموعة الالتزام بها. وضع مواصفات أقل تطوراً في بعض الحالات من المواصفات الوطنية للطريقة في بعض الدول الأعضاء، والتي ستواصل العمل بمواصفاتها الأعلى.

● تقادم المنافسة:

يفتح الغاء الحدود المجال أمام الشركات التجارية والصناعية في الدول الأعضاء للعمل في الأسواق الأخرى دون قيود. الأمر الذي سيعزز على المدين التوسط والطويل من حدة المنافسة على مستوى السوق الأوروبية ككل. الأمر الذي قد ينعكس على شكل انخفاض في الأسعار ويضمن في مستويات الخدمة.

وبالنسبة للسوق العام بات يتعين على الهيئات والمؤسسات الحكومية الإعلان في الجريدة الرسمية للمجموعة الأوروبية عن عقود المشاريع التي تعزز تنفيذها في قطاعات الخدمات لإتاحة الفرصة لشركات الدول الأعضاء المنافسة على الفوز بمناقصات تلك العقود. كما يتعين على هذه المؤسسات والهيئات طرح كافة العقود الكبيرة في قطاعات الماء والكهرباء والمقل والاتصالات في منافسة مفتوحة. علماً بأن دول المجموعة كانت مطرسة حتى الآن بالإعلان خارج إطارها عن العقود الكبيرة للمشترتين من المعدات

والإمدادات فقط

● إزالة القيود على

التحويلات عبر الحدود: تم تطبيق قرار إزالة القيود تماماً على التحويلات عبر الحدود بشكل كامل في مختلف دول المجموعة. وذلك بانضمام إسبانيا والبرتغال وإيرلندا إلى بقية الدول الأعضاء التي بدأت بتطبيق هذا الإجراء اعتباراً من شهر يوليو (تموز) ١٩٩٠، في حين حصلت اليونان على إذن خاص بالانضمام على تلك القيود حتى منتصف عام ١٩٩١.

● تحرير القطاع المصرفي:

بات مسموحاً للبنوك اعتباراً من يوم أمس بالعمل على كافة الدول الأعضاء، بفتح فروع لها في سوق أي دولة ترغب في التوسع بها. وفي حين ستجد البنوك أن توسعها في أسواق الدول الأخرى حائلاً بالصعوبات بالنظر إلى أن معظم الأسواق مكتظة أصلاً بالبنوك، ولا يوجد مجال كبير للمنافسة فيها. فمن المتوقع أن يؤدي تحرير القطاع المصرفي إلى تشجيع عمليات التملك والإندماج في القطاع، في تسارع برامج إعادة الهيكلة التي تنفذها البنوك للتعليق على الصعوبات التي تواجهها وبالفعل بسبب تزايد الدين الصعب من جهة، وأوجهة تمحيات تحرير السوق وتزايد حدة المنافسة من جهة أخرى.

ومن المتوقع أيضاً حصول

تشريعات تحرير البنوك على خضس الرسوم والعمولات التي تتقاضاها وخضس الحد الطويلة التي يستغرقها إنجاز المعاملات المصرفية عبر الحدود.

● الرقابة على عمليات التملك:

اكتسبت أمس إجراءات تطبيق قانون الرقابة على عمليات التملك في دول المجموعة لضمان التجارة العادلة ومنع الاحتكار. وقد بدأ تطبيق القانون بالفعل في سبتمبر (أيلول) ١٩٩٠، وهو يعطي للمؤسسات الحق في تنظيم والأشراف على عمليات الاندماج والتملك بين الشركات التي يزيد حجم أعمالها عن مستوى معين.

● النقل البري:

ستنشط عمليات النقل البري مع وقف عمليات الكشف الجمركي والفرائسي في المنافذ الحدودية البرية بين دول المجموعة الأوروبية. إذ سيؤدي انخفاض كلفة النقل البري نتيجة لذلك، إلى تشجيع العديد من الشركات الصغيرة على التخصيص إلى أسواق الدول الأخرى لتتخطى بذلك حركه تجارية جديدة.

وفي هذا القطاع فشلت الدول الأعضاء حتى الآن في الاتفاق على قانون لمحوالات الطرق. كان تنفذ سيجتبع للشاحنات بالمثل والعمل بحرية بين مختلف أسواق المجموعة حيث لا بد أن القوانين حالياً يتم



على بطاقة الصعود على الطائرة، لضمان عدم تجاوز الكميات المسموح له بشارتها سلع الأسواق الحرة ومن المتوقع أن يؤدي الغاء القيود على التصديق عبر الحدود إلى إقناع بعض الأسواق الحرة بخفض أسعارها إلى مستويات متوافقة للحفاظ على مبيعاتها، خاصة في ظل انخفاض أسعار بعض السلع في أسواق عدة دول بشكل ملحوظ.

● الخدمات المالية:

تم تخفيف القيود على التعاملات في سوق الخدمات المالية والاستثمارية، إلا أن تحرير السوق تماماً وصعود الرخصة الواحدة للمؤسسات المالية الراعية في تقديم خدماتها الاستثمارية في مختلف أنحاء المجموعة لن يبدأ قبل أول يناير (كانون الثاني) ١٩٩٦.

● قطاع التأمين:

من المتوقع أن تكون التغييرات في هذا القطاع محدودة جداً وسيستغرق حدوثها وقتاً طويلاً، حيث ستحصل المنافسة للتفاقم بالفعل دون توسع شركات التأمين الوطنية على مستوى المجموعة، لأن ذلك يتطلب من شركات التأمين الاستثمار بكثافة في تأسيس شركات تسويق وخدمات مطابقة للمطالبات، غير أنه من المتوقع أن يتم المزيد من عمليات التملك والاندماج في القطاع على المستويين المحلي والإقليمي.

الشاحنات المسجلة في دول المجموعة من العمل في بعض دول المجموعة، الأمر الذي يعني بقاء ٢٠٪ من الطاقة الإجمالية لحوامل الشاحنات غير مستغلة.

● التلفزيون:

تم اكتمال تطبيق قانون إدارة الفيديو على لبيت التلفزيوني عبر الحدود، والذي بدأ تطبيقه اعتباراً من شهر أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٦.

● التأمين:

تم تقليص التسهيلات أمام قيام شركات التأمين ببيع بوالص التأمين خارج دولها، شهر أن تحرير سوق التأمين لن يتم قبل يوليو (تموز) ١٩٩٦، حيث سيسمح للشركات اعتباراً من ذلك التاريخ العمل بحرية في مختلف دول المجموعة من خلال رخصة تأمين موحدة تصدر في دولة الفرع.

● الأسواق الحرة:

سيتم الإبقاء على الأسواق الحرة في الطائرات والنافذ الحدودية الأخرى في دول المجموعة حتى مطلع شهر يناير (كانون الثاني) من عام ١٩٩٩، سيتم بعدها الغاء الأسواق الحرة، غير أنه نظراً لانتهاء الرقابة الجمركية ستؤدي الأسواق الحرة الإشراف على عدم تجاوز المسافرون بين الدول الأوروبية لكميات السلع المصنوعة من الرسوم الجمركية المسموح بها وذلك من خلال تسجيل مشتريات كل مسافر



المصدر : **الوكيل**

لناشر والذات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٢

احتفالات ضخمة بمناسبة تيام أوروبا الموحدة

بروكسل - احتفلات
الأوروبية في مكان الاحتفال.
في العاصمة الهولندية أمستردام
ترانيس ترانينشا كين نائب رئيس
الوزراء الهولندي هذه الاحتفالات
بمؤاد أوروبا الموحدة باستقبال الشعلة
الأوروبية. جاء ذلك في مبنى
الأكرويس القاري في أيتا كما
حضر جون ميجور رئيس وزراء
بريطانيا احتفالاً لمرمسة مؤاد
أوروبا الموحدة. أعلن ميجور رئيس
المجموعة الأوروبية مؤاد أوروبا
الوحدة مؤكداً أن المجموعة
الأوروبية ستستطع بغور أكبر في
الشؤون الدولية بعد مؤاد أوروبا
الوحدة.

بروكسل - أوروبا : احتفلات
المجموعة الأوروبية لمرمسة مؤاد أوروبا
الوحدة كأكبر ترمسة لشمعة الألف
وتجاري في العالم . أمتحدة الألف
الأوروبيين في العاصمة الفرنسية
لأوروبا الموحدة بروكسل احتفالا
بمؤاد أوروبا الجديدة. قام ميجور
وإيليت نائب رئيس الوزراء الهولندي
بالشعلة لمرمسة أوروبا الموحدة في إحدى
الحدائق بالعاصمة بروكسل. وشارك
سفراء بريطانيا وإيطاليا والبرتغال
واللانيا نائب رئيس الوزراء الهولندي
في الشعلة لمرمسة أوروبا الموحدة . هذا
المرمسة للمجموعة الأوروبية . هنا
والشمعة المشرقة بمؤاد أوروبا
الوحدة. وانطلقت فرق الكشافة في



أوروبا صارت موحدة ولكن التحديت طارت هائلة!

عندما نكث الساعة الثانية عشرة ليلة أمس الأول مملكة يده عام ١٩٩٢، أصبحت أوروبا موحدة التضامنيا بعد جهود استمرت ٢٠ سنة من أجل تحقيق هذا الحلم الذي يلقي القويون على حجرة التجارة بين الدول الأثنى عشرة الأعضاء في الجماعة الأوروبية. وكان احتمال إنشاء شعوب دول الجماعة أحقادهم في أن يتحدوا، استخدام نظام عام جديد وأخرى، لم يلق حبل الوحدة الذي يجعل الدول الأعضاء أحد التكتلات الاقتصادية الكبرى في عالم اليوم.

والعلاوة من العاجلة الأولى من يوم أمس السبت كافة القوي على حرة السلع بين الدول الأعضاء عما القيت إجراءات التخليص على أنظمة المسافرين بينها من أبناء الدول الأثنى عشرة التي أصبحت منطقة تجارة حرة كبرى عبر السكان فيها ٢٤٥ مليون نسمة.

ولم يلك إلا أن أصبحت في بروكسل منارة ضخمة في حبيبة قارية من سائر الجبهة الأوروبية احتلالا وإبهاجا، وأصبحت منارات أخرى مشابهة في عواصم الدول الأعضاء.

ولم يلك إلا أن أصبحت في بروكسل منارة ضخمة في حبيبة قارية من سائر الجبهة الأوروبية احتلالا وإبهاجا، وأصبحت منارات أخرى مشابهة في عواصم الدول الأعضاء.

والعلاوة من العاجلة الأولى من يوم أمس السبت كافة القوي على حرة السلع بين الدول الأعضاء عما القيت إجراءات التخليص على أنظمة المسافرين بينها من أبناء الدول الأثنى عشرة التي أصبحت منطقة تجارة حرة كبرى عبر السكان فيها ٢٤٥ مليون نسمة.

ولم يلك إلا أن أصبحت في بروكسل منارة ضخمة في حبيبة قارية من سائر الجبهة الأوروبية احتلالا وإبهاجا، وأصبحت منارات أخرى مشابهة في عواصم الدول الأعضاء.

ولم يلك إلا أن أصبحت في بروكسل منارة ضخمة في حبيبة قارية من سائر الجبهة الأوروبية احتلالا وإبهاجا، وأصبحت منارات أخرى مشابهة في عواصم الدول الأعضاء.

والعلاوة من العاجلة الأولى من يوم أمس السبت كافة القوي على حرة السلع بين الدول الأعضاء عما القيت إجراءات التخليص على أنظمة المسافرين بينها من أبناء الدول الأثنى عشرة التي أصبحت منطقة تجارة حرة كبرى عبر السكان فيها ٢٤٥ مليون نسمة.

ولم يلك إلا أن أصبحت في بروكسل منارة ضخمة في حبيبة قارية من سائر الجبهة الأوروبية احتلالا وإبهاجا، وأصبحت منارات أخرى مشابهة في عواصم الدول الأعضاء.

ولم يلك إلا أن أصبحت في بروكسل منارة ضخمة في حبيبة قارية من سائر الجبهة الأوروبية احتلالا وإبهاجا، وأصبحت منارات أخرى مشابهة في عواصم الدول الأعضاء.

والعلاوة من العاجلة الأولى من يوم أمس السبت كافة القوي على حرة السلع بين الدول الأعضاء عما القيت إجراءات التخليص على أنظمة المسافرين بينها من أبناء الدول الأثنى عشرة التي أصبحت منطقة تجارة حرة كبرى عبر السكان فيها ٢٤٥ مليون نسمة.

ولم يلك إلا أن أصبحت في بروكسل منارة ضخمة في حبيبة قارية من سائر الجبهة الأوروبية احتلالا وإبهاجا، وأصبحت منارات أخرى مشابهة في عواصم الدول الأعضاء.

ولم يلك إلا أن أصبحت في بروكسل منارة ضخمة في حبيبة قارية من سائر الجبهة الأوروبية احتلالا وإبهاجا، وأصبحت منارات أخرى مشابهة في عواصم الدول الأعضاء.

والعلاوة من العاجلة الأولى من يوم أمس السبت كافة القوي على حرة السلع بين الدول الأعضاء عما القيت إجراءات التخليص على أنظمة المسافرين بينها من أبناء الدول الأثنى عشرة التي أصبحت منطقة تجارة حرة كبرى عبر السكان فيها ٢٤٥ مليون نسمة.

ولم يلك إلا أن أصبحت في بروكسل منارة ضخمة في حبيبة قارية من سائر الجبهة الأوروبية احتلالا وإبهاجا، وأصبحت منارات أخرى مشابهة في عواصم الدول الأعضاء.

ولم يلك إلا أن أصبحت في بروكسل منارة ضخمة في حبيبة قارية من سائر الجبهة الأوروبية احتلالا وإبهاجا، وأصبحت منارات أخرى مشابهة في عواصم الدول الأعضاء.

والعلاوة من العاجلة الأولى من يوم أمس السبت كافة القوي على حرة السلع بين الدول الأعضاء عما القيت إجراءات التخليص على أنظمة المسافرين بينها من أبناء الدول الأثنى عشرة التي أصبحت منطقة تجارة حرة كبرى عبر السكان فيها ٢٤٥ مليون نسمة.

ولم يلك إلا أن أصبحت في بروكسل منارة ضخمة في حبيبة قارية من سائر الجبهة الأوروبية احتلالا وإبهاجا، وأصبحت منارات أخرى مشابهة في عواصم الدول الأعضاء.

توحيد السوق الأوروبية والتحدى الجديد أمام الجماعة الاقتصادية

مع بداية هذا العام ١٩٩٢ دخلت السوق الأوروبية الموحدة حيز التنفيذ بعد أربع وثلاثين عاماً منذ تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي كانت تعرف سابقاً باسم السوق الأوروبية المشتركة. وتعتبر إقامة السوق الموحدة مرحلة انتقالية إلى تحقيق الوحدة الأوروبية السياسية والاقتصادية والثقافية طبقاً لمعاهدة ماستريخت. وأسيما بعد زوال الحواجز الحدودية بين شرق القارة وغربها، وقد تم تخفيض الرسوم والقيود التي ينص عليها نظام السوق الأوروبية الموحدة والتي تصل إلى ٣٠٠ بند للتخليص حركة الأفراد والبضائع ورغوس الأموال بحرية بين البلدان الإحدى عشر الأعضاء في السوق حيث أن مبدأ السوق يعني إزالة الحواجز الحدودية من سلطات جمارك ومقاطعة تخفيض كما أن هناك بنوداً في اتفاقية السوق تحفظ عليها ولو أن نسيبها لا تتعدى سوى ٥٪ ولكن بنوداً أخرى أعضاء ترى التزوي في توحيد القوانين لحين ضبط الحدود الخارجية لمجموعة دول السوق، ومن هنا فإن ٢٢٪ من تلك البنود لم تجد لها سبيلاً للتأديج في القوانين المحلية لعدم من الدول الأعضاء. وتقتل السوق الأوروبية الموحدة ثالث أكبر أسواق العالم إلى جانب اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وهي تضم ٣٤٠ مليون نسمة وتحتل تظن أقل قدرة في تنافس السوقين الآخرين الذين تملكان قدرات تمويلية واستثمارية مضاعفة.

وقد أكد وزير خارجية الدانمارك، أولف إيلمن، جنسنة الذي راست بلاده الدورة الحالية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية أن أمام المجموعة والسوق الموحدة التي أنشئت عنها تحديات كثيرة وعليها من أجل ذلك أن تكون أكثر إنتاجاً من السابق.

وقال إن قمة دانديبر، أكدت هذه الحقيقة لذا قررت هذه المفاوضات الشهر الجاري مع كل من النمسا والسويد وفنلندا وإيرلندا جداً مع الترويج، لضمهما إلى عضوية المجموعة والسوق ليصل عدد أعضائها إلى ١٦ مع حلول عام ١٩٩٥.

كذلك أمام المجموعة والسوق تحد آخر هو إنجاز جولة أورجواي، من محادثات (جات) لتجنب أي حرب اقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية والهندى الأخر والأهم هو التحدى السيسى والأمنى المتمثل بالحرب الدائرة في البوسنة والهرسك ومخاوف إندونيسيا إلى تالي مناطق التظان. وتلقن دول المجموعة بأن عدم الاستقرار الأمنى من شأنه أن يؤدي إلى هزات اقتصادية إلى جانب أهمية دعم دول شرق أوروبا في عملية نهوضها اقتصادياً.

ومن لتفتظر أن يعقد في العاصمة الدانماركية كوبنهاجن قريباً إجتماع القمة المقبل لدول المجموعة والمجلس الأوروبي لإشاد قرار بشأن الاستعدادات الخاصة بضم دول من 'ريو' الشرقية والوسطى في المجموعة.

مع انتهاء عام ١٩٩٢ دخلت أوروبا عصرا جديدا ٠٠ حيث دخلت الوحدة الأوروبية حين التنفيذ الرسمي والمفعلي في عدد من المجالات الحيوية رغم عقبات وعراقيل متعددة .
لهذا استكون الصورة الجديدة لأوروبا عام ١٩٩٢ وماذا ستربط على هذه الصورة الجديدة بالنسبة للمعادلة الدولية والعلاقة مع الاقطاب السياسية والاقتصادية العالمية الأخرى ؟
وما هو تأثير ذلك كله على علاقة أوروبا ، الجديدة ، بمنطقتنا العربية ؟
أسئلة كثيرة تطرح نفسها علينا بشدة ٠٠ ونطرحها بدورنا من خلال مر اسلنا في بون وبروكسل ، محمد فهمي ، على السفير حسين الكامل رئيس وفد مصر لدى المجموعة الأوروبية في بروكسل ، الذي تقوفا له بهجته خبرته الطويلة ومهنته الدبلوماسية معلومات وخلفيات كثيرة تعطى إجاباته أهمية خاصة .

أوروبا تدخل عصر الديناميات

■ بروكسل - محمد فهمي ■

والعاطفة على التضحية بـ...
لقد تصوتت إنجلترا لصالح الوحدة... أما إذا لم يحدث ذلك فإن ما يتردد داخل الأروقة الأوروبية والمنطقة في اللجنة الأوروبية في بروكسل هو أن الوحدة ستستمر وأو بدون عضوية بريطانيا.

وما هو تقديركم للتوجهات الأوروبية نحو الشرق ؟
« هذا هو المنهج الرابع الذي أتقنوه ، فسوف يحمل عام ١٩٩٢ بلورة أكثر للتوجهات التي بدأت في الاتجاه نحو الشرق ، وستتوحد العلاقة بين المجموعة الأوروبية ودول كالجور وبولندا والتشيك والسلفا ، مما ودول كالجور وبولندا والتشيك والسلفا ، مما يساهم في التجهيز يضم هذه الدول إلى المجموعة الأوروبية العظمى خلال السنوات القادمة ، على أساس أن هذه الدول هي الأكثر تأخيرا من الناحية السياسية والاقتصادية في تطورها الاقتصادي نحو اقتصاديات السوق دون مساندة مالية أو اقتصادية من جانب المجموعة على غرار ما تتمتع له ألمانيا حتى الآن من إعفاء مالية باهظة ، بالإضافة إلى جذور أزمات سياسية طاحنة نتيجة الوحدة مع ألمانيا الشرقية السابقة .

وبالنسبة للتوجهات نحو الشرق لا أتوقع أن يمتد الاهتمام الأوروبي إلى أولوية عاجلة بالنسبة لدول الكومنولث الجديدة أو روسيا التي تعتبرها المجموعة الأوروبية منطقة اهتمام أمريكية ، بالإضافة إلى أن دول الكومنولث في حاجة لسنوات طويلة إلى أن تصل إلى مجرد بداية الطريق نحو الاقتصاد الحر بسبب الصراعات العرقية والأزمات السياسية الصاعدة .
كما لا أتوقع أن يحصل عام ١٩٩٢ تمركبا ديناميكيا حاسما من جانب المجموعة الأوروبية بالنسبة لازمة لغوسلافيا (سلافيا) فهي لم تتجوز حتى الآن في امتواء الأزمة رغم أكثر الاضطراب ابراكها بانكساراتها السلبية المباشرة على الامن والاقتصاد الأوروبي . فمن الملاحظ أن دول المجموعة تتحسب للتقدم بخطوات أوسع داخل الأزمة اليوغوسلافية حتى لا يؤدي بها ذلك إلى الوقوع في رمال ناعمة يصعب عليها الخروج منها في المستقبل .

عندئذ أسأل :
« ما هو توقعكم لتأثير هذه التغيرات على منطقتنا العربية ؟

عندما أطلقت أوروبا الأنوار في منتصف ليلة ٣١ ديسمبر فإنها أوقدتها بعد لحظات في ظل عصر جديد .
فمع نهاية سنة ١٩٩٢ انتهت مرحلة... ومع بداية سنة ١٩٩٢ بدأت مرحلة أخرى تشكل خلالها عصر الديناميات الاقتصادية العملاقة .
والسؤال الملح على العقل العربي هو : أين موقعنا بعد الوحدة الأوروبية وماذا يحمل عام ١٩٩٢ في طريق العلاقات العربية الأوروبية ؟
وفي إطار البحث عن إجابة للثلاث بالسفير حسين الكامل رئيس وفد مصر لدى المجموعة الأوروبية في بروكسل ، وهو أحد رجال المصالح الأوروبية منذ خمس سنوات ، فني قبلها خمس سنوات أخرى كرئيس لبعثة رعاية المصالح المصرية في الكويت... علاوة على سنوات سابقة في بيلين وبون وفرانكفورت... وهو تاريخ يجله في مقدمة خبراء العرب في الشؤون الأوروبية .

وكان سؤال الأول :
« سيادة السفير... لا تزال أوروبا تنتظر لوحدةها بعين القلق والخوف من الغد... ما هو تقديركم للتغيرات التي يجعلها عام ١٩٩٢ ؟

قال :
« - بخلاف الآن على أن عام ١٩٩٢ سيحمل العديد من التغيرات الجذرية في طريق الوحدة الأوروبية... وربما لخطر مما سبقها في خطوات... ففي عام ١٩٩٢ ستنبثق خطوات الوحدة التي اتفق عليها في قمتي ماستريخت والينبرغ... ولو أدى عدم تصديق بعض دول المجموعة الاثنتي عشرة إلى إسقاطها من عضوية المجموعة... ومن التوقع انضمام كل من النمسا والسويد والنرويج ، وربما فنلندا إلى المجموعة الأوروبية خلال الشهور القادمة كما أنه من المحتمل أن يعد الاستفتاء في الدانمارك على أسس جديدة قد تؤدي لتعديل الموقف الدانماركي والانضمام لدولة الوحدة... أما بالنسبة لانجلترا فإنها إذا تمكن رئيس الوزراء جون ميجور من الموازنة بين مقترحات إنجلترا الداخلية والتوجهات البريطانية المعارضة لبعض خطوات الوحدة الأوروبية خاصة فيما يتعلق بالنظام النقدي وحرية الانتقال



قال السفير حسين الكامل:

- بداية لابد من توافر حيثيات للاهتمام الأوروبي بمنطقة البحر المتوسط، ومنها على سبيل المثال:

١- أن تقتنع المجموعة الأوروبية بأن التعامل مع منطقة ليس في إطار المنح والعطاء فقط بل لابد أن يكون واضحا للطرفين أن التعامل بينهما يجري في إطار مصالح متبادلة وأصناف مشتركة تجمع على استمرارية التعاون وتنميته.

٢- أن نجد استخدام أوراقنا التفاوضية والرابطة في تعاملنا مع المجموعة الأوروبية. وبالتالي ورقة السوق المضمخ بالمنطقة العربية وحوض البحر المتوسط للصادرات الأوروبية، ونقل التكنولوجيا الأوروبية والاستثمارات المشتركة بمنطقة. أما الورقة الثانية فهي ورقة البترول بشرط أن يكون موقفنا البترول موحدا ومنسقا حتى يأتى اثره.

٣- أن ندرس بجدية تأثير التغيرات الاقتصادية الحالية المحتل على المجموعة الأوروبية خاصة ما سمح به عام ١٩٩٢ من بادرة للقوة الاقتصادية الاسيوية العظمى في إطار تعاونها الداخلي بقيادة اليابان وكوريا وإحداثيات تقصص الميزان التي تحصل عليها الصناعات التجميعية الأوروبية في بعض الدول الاسيوية ذات العمالة الرخيصة. وذلك بأن يحدث جذب اقتصادي حقيقي في منطقة للصناعات التجميعية الأوروبية والاستثمارات المنطقة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة.. وأجد أن مصر تعد نموذجا لنشاط عربي متوسطي مشترك لما تتمتع به من عناصر الانتاج المناسبة من أرض وعمالة رخيصة.

ول إطار مسبق تتردد داخل لجهزة المجموعة الأوروبية أفكار لابد لنا من دراستها بجدية وهي تحد من زيادة الاهتمام الأوروبي بهذه المنطقة بالتوازن مع الامتصاصات الحالية من جانب المجموعة الأوروبية بالشرق ولو على حساب علاقاتها بالجنوب. وهي تفضيل التعامل مع التكتلات الاقتصادية، وتعتبر المجموعة الأوروبية أن ما تم الوصول إليه مع نهاية سنة ١٩٩٢ مع المغرب وتونس يعد عملية لاختبار

ما يمكن أن يتم على المدى المتوسط والبعيد في التعامل مع تكتل اقتصادي محتمل يضم تكتلا عربيا أو في إطار البحر المتوسط أو الاثنين معا.

إن دول حوض المتوسط سواء العربية أو غير العربية تعد من وجهة نظر خبراء المجموعة منطقة اعتماد أوروبي خاص لأسباب الجغرافيا والتأمل نحو اقتصاديات السوق، علاوة على العلاقات التقليدية.. ليس من المستبعد أن تؤدي التطورات الايجابية في مباحثات السلام متعددة الأطراف مع اسرائيل لايجاد آليات اقتصادية أوروبية تقوم بإدارة اطراف التعاون الاقتصادي بين أوروبا ودول حوض البحر المتوسط.

= قلت: ما هو تقييمكم لتطور العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي والمجموعة الأوروبية وما هي آفاق المستقبل لهذه العلاقات؟

اجاب السفير حسين الكامل:

- تتطلع أوروبا باهتمام للتطور القائم مع مجلس التعاون الخليجي ورغم أي خلافات في بعض الجبهود كضريبة الطاقة أو منطقة التجارة الحرة فإن المجموعة لاتزال تعتبر اتفاقها مع مجلس التعاون الخليجي هو سابقة ايجابية للتعامل مع اطراف اقتصادية خاصة تحقق في النهاية المنافع والاهداف المشتركة المطلوبة. ويتوقع خبراء المجموعة موقفا خليجيا ايجابي خلال عام ١٩٩٢ ويستعدون له في التفاوض. كما يتوقعون أن ينجح الحوار الخليجي الأوروبي القائم في الوصول إلى توافق بين الجانبين يضمن كل طرف الموارد والمصالح المطلوبة من الطرف الاخر، ومنها البترول والتكنولوجيا المتقدمة والتبادل التجاري والاستثمارات التي يرى بعض الخبراء الاقتصاديين في أوروبا إمكانات توسيعها إلى استثمارات أوروبية خليجية عربية أو متوسطة.

كل هذا يدفعنا ونحن على أبواب عام جديد للأمل في قيام تكتل اقتصادي عربي يستطيع أن يفرز قوته في عالم الديناميات الكبيرة.



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩٩٢ / ١ / ٢

النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

من تقب الباب

أوروبا ٩٣ بين إتحادين مختلفين تماما .
الوحدة والتمزيق . أوروبا الغربية تتوحد
بسهولة . وأوروبا الشرقية تتمزق
بسهولة . وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي
المنهار ، تم جاء أيضا دور الاتحاد
التشيكوسلوفاكي ، سلفا ، ولكن انقسام
هذا الاتحاد حدث أول يناير ٩٣ في حدود
الحدود . تماما مثل انقسام الامبراطورية
واللهي دوتانا بالاتفاق الروسي . وهكذا
أصبحت الجمهورية جمهوريتين ،
والدولة دوتاتين ، وجمهورية تشيكيا -
١٠ ملايين - وجمهورية سلوفاكيا -
٥ ملايين - وحصلت براغ ،
وسلواكيا - ٥ ملايين - وحصلت
براتيسلافا .

وقد استعنت أول أمس للائحة
التشكيكية باللاتينية وهي كالتص
بشبه الحزام كالتص
- على أي حال ، هناك دول أوروبية
مثلا ، لأن اليونان حذرة سائون . وكذلك
بلجيكا .

وكما تم الاتفاق على انقسام الاتحاد
التشيكي والسلوفاكي بحدود ، تم الاتفاق
على تقسيم التركة . بنسبة عدد السكان أي
التنين إلى واحد . وتم توزيع الأرصدة ٢٢
بليون دولار . والظروف تم توزيعها
كذلك . والخلاف لا يزال على رصيده
الذهب . ويقول السلوفاكي أن ما كانت
تملكه تشيكوسلوفاكيا - ٧٠٥ من
الذهب - كان من ثمرات عمل سلوفاكيا
الثام الحرب العالمية الثانية ، بينما يقول
التشيكي أن هذا الرصيد أطلقه أموال
مصادرة ويجب تقسيمه أيضا بنسبة التنين
إلى واحد .

والخلاف أيضا على شكل الضم . ويقول
التشيكي أنهم سيحتفظون بأهم التكوين ، مع
بعض التبعات ، ويتسكك السلوفاكي
بالضم القديم .

ويتهوار تشيكوسلوفاكيا تنتهي قصة
الاتحاد الفيدرالي بعد ٧٤ عاما . إنها
قامت بعد انهيار الإمبراطورية النمساوية
الهونجارية في الحرب العالمية الأولى
١٩١٨ . وكسبان النمسا ورومانيا
تشيكوسلوفاكيا أيضا وصيرها هو
لانتسلاف خافييل ، كما كان أول رئيس لها
عام ١٩١٨ مذكرا معروفا هو توماس
مارازيك . وكانت تشيكوسلوفاكيا بين
الحربين عاملا استقرا في القوقاز

الأوروبي وسط أوروبا بين ألمانيا وروسيا
وفرنسا . ولكنها تعرضت لقرو هتار عام
٢٩ ، وتم تحريرها بالقوات السوفياتية .
واستولى الشيوعيون على الحكم ،
واستمر ٤٤ عاما . وهناك للعرب
الباردة ، حدثت الثورة الثانية ، أو الثورة
المعملة ، وإيران عاقل الرئيس . وغير
اسم الاتحاد لتشيكوسلوفاكي إلى الاتحاد
الفيدرالي التشيكي والسلوفاكي . ثم تقرر
أخيرا الانفصال بالمرور وأديا . وإذا
عند القول الأوروبية بأضافة دولتي تشيكيا
وسلوفاكيا .

وبينما تتوحد دول أوروبا الغربية عام
٩٣ ، تستمر دول أوروبا الشرقية في
التفوت . والبعض يشغلونها لدوية كما
يحدث الآن في الاتحاد اليوغوسلافي ، أو
بين ألبانيا وفرنسا ، والبعض
يشغلونها جاذبة كما حدث بين جمهورية
تشيكيا وجمهورية سلوفاكيا ، وإن كان
الخلاف لا يزال قائما على هضم القديم
ورصيد الذهب أو خلاف على التركة بعد
وقاية تشيكوسلوفاكيا في حدود . ولا حراء
من أحد ١ .

كمال زهيرى



السابعة اليوم

المصدر :

٤ يناير ١٩٦٦

التاريخ :

النشر والذمات الصحفية والمعلومات

بعد رفض سويسرا وتفاوض السويد والنمسا

المنطقة التجارية الحرة بين «الافتتاح» والسوق الأوروبية: تقوم.. أو.. لا تقوم؟

يأتي رفض سويسرا الانضمام إلى اتحاد التجارة الأوروبية، للمرة الأخيرة، بين دول الاتحاد ودولة المجموعة الأوروبية أن دولة واحدة، وفيه قد أشارت أن توجد من نفسها صلة الوصل لعمدة الجماعة الأوروبية، ومع أن قبلوا بملسبون السويسريين، عبروا عن تألمهم من التمييز بين المواطنين على الوجه الاقتصادي الأوروبي، فقد أكدوا على موقفهم من انضمام دول المجموعة للتجارة الحرة، مثل السويد والنرويج والنمسا، من قائلين أن المنطقة الاقتصادية الأوروبية ستصبح منطقة للفصل اعتباراً من



كارل بيتل



ميكسا كوفال



العام القادم كما هو مخطط لها. ومع ذلك فإن مبادئ إقامة المنطقة الاقتصادية الأوروبية التي كان مقررها في البداية أن يكون أول يناير متوافقا مع إنشاء السوق الأوروبية الموحدة سيتم تأجيله حتى النصف الثاني من عام ١٩٩٢. وقد واجهت الحكومة البريطانية - الرئيسية العالية للمجموعة الأوروبية - الرغبات السويسري بشجاعة فائقة وأكد مكتب الشؤون الخارجية الأوروبية على مزايا المنطقة الاقتصادية الأوروبية كما قام وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية في بروكسل ببحث نتائج ذلك الرغبات، على نحو ما قالت ألمانيا لتسهيل تأخيرها ومع أن ذلك الاستفتاء يضع عقبات أمام جهود المجموعة الرامية لتوسيع التكامل إلا أن بروكسل شهدت بعض الارتياح والاطمئنان. وكانت بروكسل تراقب باهتمام ومذ من طويل رغبة سويسرا في إجراء الاستفتاء وتقبلها لرافعة في بقائها على الحياد. وكان نتيجة ذلك أن عبر بعض الدبلوماسيين والمستقلين عن تحفظاتهم بمصداق سويسرا للانضمام للمجموعة الأوروبية وكانوا متأكدين مسبقا من أن الشعب السويسري سيرفض الانضمام للوحدة الاقتصادية الأوروبية. كما أنى هذا الاستفتاء إلى زعزعة الانضمام بطلب سويسرا الذي قدمته في مايو لكي تصبح عضوا في المجموعة الأوروبية. وذكر مفوض الشؤون الخارجية السويسريين له اختاروا العزلة. وأشار مسرور آخر في المجموعة الأوروبية إلى أن العضوية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية تتطلب من الدول أن تأمل جميع خبرات المجموعة الأوروبية

ولذلك يجب أن تكون جميع الدول على علم بذلك قبل أن تقرر الدخول في عضوية المجموعة الأوروبية. وكانت الحكومة السويسرية قد تدهوت بمصداق رفضها عن عضويتها في دول المنطقة الاقتصادية الأوروبية حيث إن عضويتها فيها تعني تطبيق التفرسيع الحال للمجموعة الأوروبية عليها بدون أن تتمتع بمصداق الفريك الكامل. ويبدو أن أزمة انضمام سويسرا للمجموعة الأوروبية قد انتهت حاليا بعد ذلك الرغبات. ولما يتعلق بالمسألة صغرة الأجل الخاصة بصيغة دول المنطقة الاقتصادية الأوروبية بدون سويسرا فمن المحتمل أن يعقد أعضاء المجموعة الأوروبية الإنساق على من دول منطقة التجارة الحرة الأوروبية بالاتفاق مؤتمرا دبلوماسيا لتعديل المعاهدة. وهذا الإجراء سبق الاتفاق عليه في حالة رفض أية دولة أوروبية الانضمام لسجل المنطقة الاقتصادية الأوروبية. ويقول المسؤولون البريطانيون في بروكسل إن هذا المؤتمر لن يكون من المحتمل عقده في الوقت المحدد لإقرار المعاهدة للصدلة بحلول أول مارس ١٩٩٢ وهو الموعد الثاني الذي تحدد كإمكانية لتتفق اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية. ويرجع هذا إلى أن الدول الواقعة يجب أن تعيد تصديقها على الاتفاقية بمجرد إزالة العناصر الموجودة فيها والمنطقة بمصداق خاصة بسويسرا. ومازال التقدم الخاص بتصوير المعاهدة للموافقة عليها من المؤسسات الوطنية محل شك حيث إن عملية قليلة فقط من أعضاء المجموعة الأوروبية قد صدقوا عليها وباستفتاء سويسرا مازالت

أيسلندا وليشتشتاين الماخذلتان في مجموعة دول التجارة الحرة الأوروبية لم يعلنها بعد عن موافقتها. كما لم يتضح مما إذا كانت اتفاقية الفرائزيت بين سويسرا والمجموعة الأوروبية التي تنظم حركة مرور البضائع والشاحنات خلال جبال الألب السويسرية ستصاحب بالقرار أيضا من جراء رفض سويسرا للانضمام لدول المنطقة الاقتصادية الأوروبية. كما أبدت السويد أسفها للرغبات السويسري حيث كانت تعتقد مع بقية دول الاتفاق أن المنطقة الاقتصادية الأوروبية ستكون معبرا تدريجيا للدخول في عضوية المجموعة الأوروبية. ولكن السويد عبرت أيضا عن قلقها في أن الاتفاقية الاقتصادية ستسبب قدما إلى الأمام. وذكر أولف نيكسنسكيل وزير التجارة السويدي أن الأمر يستلزم ستة أشهر لإجراء التعديلات الضرورية اللازمة لدخول المنطقة الاقتصادية الأوروبية حيز التنفيذ. وأضاف أنه من الضروري تجنب أية شكوك بمصداق التأكيد لأسواق المالية والشركات الأوروبية على أن تأجيل المنطقة الاقتصادية الأوروبية هو لفترة محدودة فقط. والظفرة العامة السائدة الآن هي أن القرار السويسري لن يؤثر كثيرا على الأعمال الأوروبية وأن آثاره الاقتصادية محدودة للغاية. أما بهورن ثور جوردان وزير التجارة النرويجي فقد عبر عن قلقه بتأجيل هذه الاتفاقية ويعتقد أن اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية للصدلة ستكون نافذة المفعول في غضون شهرين أو ثلاثة أشهر. ويناه على شرط انضمام للتوتر الدبلوماسي للدول التي مازالت



وتعتقد الحكومات النوردية أنه لا الاختلافات الموجودة داخل المجموعة الأوروبية بمسدد التصديق البريطاني والتماركي على اتفاقية ماستريخت ولا المنازعات حول ميزانية المجموعة الأوروبية ستحوّل يده للمفاوضات في بداية عام ١٩٩٢.

رفعت جميع الكائناتونات السويسرية التي تتحدث الألمانية الانضمام لاتفاقية التجارة الحرة الأوروبية ماعدا كانتوناواحدة فقط «العدد الكلي ١٧».

ورفض الكائناتون السويسري الوحيد الذي يتحدث الإيطالية. وأيضاً رفض الكائناتون السويسري الوحيد الذي يتحدث الرومانية. أما الكائناتونات السويسرية الخمسة التي تتحدث الفرنسية فقد وقعت على الانضمام لتلك الاتفاقية.

مشتركة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية يجب على الحكومات أن تعدل حجم المستوفى المالي المقترح لتغطية المنطقة الاقتصادية الأوروبية بعد انضمام سويسرا. وكجزء من الاتفاقية فقد توفقت دول الاتفاقية المشتركة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أن تسهم بمجموع صغير في تمويل المجموعة الأوروبية اللازم للدخول الأوروبية الأوفر بحيث لا يزيد الصافي السنوي على ١٤٥ مليون أيكو ١١٧,٢ مليون استرليني، أو ما يقدر بـ ٠,٠٢٪ من الدخل السنوي.

ولا تعاني الدول الشمالية والنوردية، من أية مشاكل في توفير المساعدات اللازمة للمنطقة الاقتصادية الأوروبية باستثناء النرويج فقط التي تتعرض بدرجة كبيرة وقد أدى هذا إلى الفصل في توفير الأصوات اللازمة في البرلمان لإقرارها. وخلال الأشهر الثمانية عشر الماضية على الأقل كانت المنطقة الاقتصادية الأوروبية تعتبر أن المنطقة النوردية ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما مجرد خطوة للحصول على عضوية كاملة في المجموعة الأوروبية من جانب الدول المشتركة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

ويشعر كارول بيلدت رئيس وزراء السويد بالراحة بعد أن أعلن هيلموت كول المستشار الألماني وفرانسوا ميتران رئيس فرنسا أن حكومة بون وحكومة باريس ستدعمان المجموعة الأوروبية لبدء المباحثات بأسرع ما يمكن.



أوروبا في اليوم الأول من العام الجديد

لا حدود.. لا جمارك.. لا جوازات سفرا

□ باريس من مصطفى مرجان:

ضريبة القيمة المضافة. ومع العام الجديد ستطفي هذه الضريبة من فرنسا وبلجيكا وألمانيا واليونان لتكون هناك ضريبة موحدة في كل بلدان السوق تظل في كل الأحوال عن ١٥٪. ولكن الأمر لن يكون كذلك بالنسبة للمملكة المتحدة وألمانيا ولوكسمبورج إذ ستضطر هذه البلدان إلى رفع ضرائبها على السلع حتى تتساوى مع البلدان الأخرى. ويمكن القول بأن أوروبا الموحدة ستعجبه شيئا فشيئا إلى إلغاء الضرائب غير الباهرة لتركز على الضرائب للباهرة الخاصة بالمنتجات والشؤون المهنية.

البنوك والأخبار والاستثمار

إن حرية انتقال رؤوس الأموال سارية في المجموعة الأوروبية منذ عام ونصف تقريبا. ولكن هناك ممارسات وامتيازات جديدة مع عام ٩٢. على سبيل المثال يستطيع المصرف الفرنسي أن يستخدم حوالاته المصرفية في البنوك الأوروبية الأخرى كما يستطيع أن يفتح في بلده حسابا بالعملة الأخرى التي يريدونها وأن يستثمر مدخراته في شركات استثمار بلوكسمبورج مثلا. هذه الحرية المصرفية بالعملة كل الإجراءات الرقابية على تبادل العملات الأجنبية لها نتائج خطيرة سياسية واقتصادية واجتماعية حيث أن هذا المصرف الفرنسي يصبح حكما على سياسة بلاده بتفضيل الأخبار أو الاستثمار في بلد آخر. ولكن النتيجة الأولى لهذه الحرية ستكون في تزايد الفجوة بين البنوك الأوروبية لتصبح الخدمات وأمل أوسع دليل على ذلك هو تزايد عدد فروع البنوك الوطنية في البلدان الأوروبية الأخرى إلى جانب تزايد عدد اتصالات والشراكة بين مختلف البنوك الأوروبية. والمتنظر في عام ٩٢ أن تتفق شركات البطاقات المصرفية المغنطيسية على توصيل حساباتها فيما بينها بحيث يستطيع حامل البطاقة الفرنسية أن يسحب العملة التي يريدونها في اليونان أو أسبانيا أو البرتغال دون المرور بالاجراءات المصرفية المعقدة.

أما الخطوة الأكبر والأكثر أهمية ستكون في إمكانية التحويل من بنك لآخر ومن بلد لآخر دون نقليات تحويل. وسيتم ذلك عندما تستعمل المقاصد الالكترونية وإذا حدث وتم التوصل إلى العملة الأوروبية الموحدة فستختفي تماما «الكونميسو» التي تحصل عليها البنوك من عمليات التبادل. رغم صعوبة هذه الاجازات التي تنصب على الجوانب المالية في الوحدة الأوروبية فهي سهل بكثير من تلك التي تنصب بحدود بحرية انتقال البشر التي يتم الآن إنجاز جزء كبير منها. ولكن هذا هو حال الاجازات الكبرى. أنها لا تتم بمعجزات وإنما بمنجزات صغيرة وببطء. ويمكن القول بأن أوروبا ٩٢ قد تشمل تحولات كبرى ولكنها تسير على الطريق الذي رسم لها منذ أربعين عاما عندما تم التوقيع على وثيقة روما عام ١٩٥٧.

أخيرا جاء أول يناير ١٩٩٢. إنه التاريخ - التقديري الذي حدده جاك دولور منذ سبع سنوات (يناير ١٩٩٥) لانتهاء مجال جفرافي بسلام حدود داخلية يستطيع أن يتحرك فيه بحرية تامة البشر والمنتجات ورؤوس الأموال والخدمات. وفي يوم الجمعة أول يناير ١٩٩٢ استطاع «بروكسل» أن تقهر بأنها أصارت للود الذي حدثته لنفسها. هذا الانجاز الذي تطلب عشرات السنوات من العمل قد يتأمله الفرنسيون والأوروبيون بعد صرة رأس السنة بكثير من الثاني وبمشاعر عديدة لعل أبرزها هو الشعور بأن هناك مرحلة انتهت وهناك مرحلة جديدة الآن لن تكون أقل جدية وصعوبة خاصة أن الناس في أوروبا سيملسون بأنفسهم وفي حياتهم اليومية نتائج جهد التوحيد الذي بذل على مدى السنوات السبع الماضية والذي لنصب على كل ما يخص حياة الأوروبيين من الحق المتناقصين كالفرد بين مختلف طرق المواصلات البرية والبحرية والجمرية مروراً بالعملة مراكز شرطة الحدود والجمارك. ويمكن القول إنه مع صبيحة اليوم الأول من العام الجديد تكون الفالية المظلمة من تلك القواعد التي يشتمل عليها الكتاب الأبيض الأوروبي قد دخلت إلى حيز التنفيذ.

عليما الذي سيقتصر في حياة

الأوروبيين ابتداء من ١ يناير ١٩٩٢

مشهد عام مشترك في كل مطارات السوق الأوروبية ولكن مسار رواسي - شارل ديغول. قبل أن يوجه آخر نداء لركاب طائرة لوفتهانز المتجهة إلى فرانكفورت يتجول هؤلاء الركاب في أروقة السوق الحرة لشراء السجائر الكبرى والأحذية الإيطالية والجلود الاسيانية بدين ضريبة جمركية. هذا المشهد حتى إذا استمر في هذا المطار أو ذاك فإنه سيختفي تماما وأن تكون المنطقة الحرة أمينا إلا لغير الأوروبيين وإذا كان البعض يستاء من فقدان هذا الامتياز فهناك منسكب مهم سمعوا الأوروبي وهو أنه يستطيع أن يلاحظ بطائره في آخر دقيقة حيث أنه لن يحتاج إلى أي إجراءات جمركية للسفر. الأمر نفسه سيطبق على ملايين المصطفين الذين يمرون أوروبا من شمالها إلى جنوبها بسياراتهم الخاصة في الاجازات الكبرى. فالمسافر في مولندا إلى جنوب إيطاليا سيمر بعدة مبالغ دون أن يلاحظ ذلك بعد رفع الجوازات الجمركية ونقطة البوابات وتوحيد اشارات المرور.

لا ضرائب مباشرة

حتى الآن كان باستطاعة الفرنسي أن ينتقل إلى بلجيكا أو ألمانيا لشراء سيارته بما يحق وفرا كبيرا في



«كول» يحذر أوروبا من الأرواح الشريرة

□ للفن - رويتر:

حذر المستشار الألماني هيلموت كول أمس من أن أوروبا تواجه
انبعثات ما وصفه «بالأرواح الشريرة القومية والتمصب مشيراً إلى أن
هذا الأمر يؤكد أهمية التكامل أكثر من أي وقت مضى بين دول القارة.
وطالب كول في مقال بصحيفة «فاينانشيال تايمز» البريطانية دول
المجموعة الأوروبية أن تتوحد في سيرها نحو الوحدة الاقتصادية
والسياسية كدفاع ضد ما وصفه بانبعثات المشاعر القومية عقب نهاية
الحملة الباردة. وأعرب كول عن معارضته بتكوين تجمعات صغيرة
موجدة داخل أوروبا وهو الاقتراح الذي يدعو للدول التي تواجه مشاكل
في التصديق على معاهدة ماستريخت إلى التكامل بمنهجها الخاص.



مصلحتنا القومية في انضمام الجيران الى أوروبا الموحدة

هلموت كول *

الحصنة بالضمير البالغ فيما تعود على أولئك الذين ينادون بالقومية ذات الطراز القديم أو بالتفكير القومي المزمّت، بالفائدة.

ومع هذا كله، تشكل عبر للمسي وروس، كما يشكل وضع ألمانيا الجغرافي الخاص وجهاً واحداً فقط من أوجه الانزعاج الأوروبية العامة. فنحن جميعاً نحتاج إلى الوحدة الأوروبية لكي نتكمن من مواجهة التحديات الكبيرة التي نلجها اليوم إيماناً والتي سنواجهها في المستقبل. ولا تستطيع أوروبا أن تكون ذا وزن في هذا العالم، بما يتناسب مع مقدراتها وتأثيرها، إلا إذا وحدت قواها وتحدثت بصوت واحد. ولا تستطيع أوروبا أن تصمد أمام قيايان وشعالي أمريكا في مجال المنافسة الدولية إلا إذا تصرفت على أساس أنها وحدة واحدة، والوحدة الأوروبية ذات أهمية حاسمة خصوصاً بالنسبة

إلى الدول المصدرة العظمى كالمانيا وبريطانيا. لمعد انتهاء الصراع الشرقي - الغربي، تواجه ألمانيا وبقية أوروبا تحديات جديدة. فالاضطرابات التي حدثت وصعدت في أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى وفي جنوب شرق أوروبا سببت وجود مخاطر وشكوك كبيرة. ولهذا كله نحتاج أوروبا كلها، أكثر من أي وقت مضى إلى مركزات ثابتة وأمنة لا تزعزع فهمها. ولا تستطيع أي هيئة لعب هذا الدور إلا المجموعة الأوروبية شرط أن تكون قوية.

وتمثل مساعدة مستعجلة، على الأقل، الجواب الأوروبي الموحد على الانزعاج السائدة في أوروبا. فالمحاكمة تغلّ استحداثاً لتتذب مسؤليتها تجاه مستقبل القارة الأوروبية كلها. إنني أؤكد أن التغيرات الواسعة النطاق التي حدثت في أوروبا في السنوات القليلة الماضية ألقت عبداً كبيراً من الغس أو سببت لهم شعوراً بعدم الأمان، في ألمانيا وفي مناطق أخرى. ويتسائل هؤلاء الضطربون المقلقون ما إذا كانت التغيرات حدثت بسرعة كبيرة، وما إذا كانت معادية لمستقرت جاءت قبل أوانها أو أنها بالغة الطرح.

وجوابي على هذه الشكوك كلها وعلى هؤلاء المشككين هو: هل نقدر على الصبر على نحو إبطاء، وهل يتناسب الصبر البطني مع مصالحنا الحيوية الحقيقية؟

لقد ارتكنا نحن الألمان الأهمية الحاسمة الكامنة في إغتمام الفرض الصاعدة، التي قد لا تتوافر دائماً، بعزم وحيرة وبروح الابتكارية، عندما وحدنا بلدنا وهذه الروح نفسها يجب أن تكون رائدة في تحقيق الوحدة الأوروبية.

لدينا نحن الألمان من الأسباب الخاصة ما يجعلنا نشعر بالامتنان من الاندماج الأوروبي. فخيرائنا الخاصة هي بمثابة الحافز القوي لنا في تخطيط مستقبلنا. وبعد انتهاء الحرب الباردة

وأعادة توحيد ألمانيا نبقى ملتزمين باستمرار بعزم أكيد في عملية توحيد ألمانيا. لدينا من الجيران ما يزيد عما لدى أي دولة أخرى في أوروبا، ولهذا لنا مسطرة أساسية قومية في إنشاء وحدة أوروبية تضم إليها في يوم من الأيام جميع جيراننا.

وفي القرب لميت مجموعة الدول الأوروبية دعواً حاصماً في التظلم على المناهضة التقليدية وعلى سياسات الائتلاف القومية. وفي هذا الجزء من الشارة الأوروبية أصبحت الحرب بحكم المستحيلة. وننعم الآن بحلول فترة من السلم المستمر شهدتنا منذ منتصف القرن التاسع عشر. وانطلقت الحرب العالمية الثانية بعد الحرب العالمية الأولى بعد ثلاثة وأربعين عاماً فقط من الحرب الفرنسية البروسية ومن تأسيس الرايخ الألماني. ونحن الآن في العام الثامن والأربعين من السلام المستمر ومؤمنون أن الانزعاج السلمية هذه ستستمر ونشارك مع جميع الأوروبيين في الاهتمام الأساسي بأن لا ندع المصالح القومية بعد الآن شرارة النزاعات المسلحة وعلى رغم هذه الأسباب كلها التي تدعو إلى التفاضل، نشك في أن تكون الروح الحميدة التي اتسم بها بعض ماضينا، والتي سببت الأمان الكبيرة بالغة لنا نحن الأوروبيين في القرن الجاري، قد قضى عليها تماماً وفي غير رجعة. يجب ألا يتأخر أحد أن شجع القومية في أوروبا ذات زال أو أن وجود هذا الضمير البشري مقتصر على سيطرة البلقان. ففي أجزاء متعددة من شرق شارنتا الأوروبية، بدأنا نشهد عودة التفكير القومي وألهم الانتعاش واتساع القصر، وحتى للتعب القوي.

وأيس لدى حتى أوروبا الغربية مناعة ضد إغراءات من هذا القبيل وأنا شخصياً أشعر أنني أعاد إلى للمضي البشع عندما اسمع بعض الناس يشيرون للشاعر العامة بقولهم أن للمانيا باتت كبيرة جداً وقوية جداً ولهذا ينبغي احتواها عن طريق إنشاء تحالفات والمراقبة الملهة في القبول من هذا القبيل أنها تعود على دور، التي

FT



المصدر : الحياة النثرية

سنة ١٩٥٣

النشر والخد مات الصحفية والهلو مات التاريخ :

الوسطى والشرقية وفي جنوب شرق أوروبا. ويتمتع طينا لا تخيب أمل تلك الشعوب ومن المهام الأخيرة للقيادة على عاتقها بعد ذلك أن تقيم علاقات وثيقة صادقة بين المجموعة الأوروبية وبين الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي. يجب أن نبذل قصارى جهودنا لكي نجعل السياسات الأوروبية متلائمة مع ما يرغب فيه الناس. ومع آمالهم وطموحاتهم. يجب أن تمكن الأوروبيين العاديين من الشعور بأننا لا نبني أوروبا من البيروقراطيين والتكتؤراط العجودين عن الناس وهمومهم. بل أننا نبني أوروبا لتتمثل لصالح الناس وتحقق آمالهم. ويجب أن يكون هذا البناء الأساسي المفتاح في اللقطة العادية في انشاء السوق الواحدة التي بدأ العمل بموجيها نظريا في الأول من الشهر الجاري. فهي مؤثر اندمجه تهيئة الخطوط الإرشادية العامة والمعايير الخاصة بتطبيق مبدأ جعل مستوى القرارات واتخاذها أقرب ما يمكن من الناس العاديين. كما أننا اتخذنا في تلك القمة خطوات عملية ملموسة من أجل إعادة النظر في الأنظمة والقوانين المعمول بها حاليا والهدف ما يتعارض منها بخصوص مع مبدأ تخفيض مستوى اتخاذ القرارات إلى أدنى حد ممكن. وتحقيقا لهذا الغرض، عمدت المفوضية الأوروبية إلى اتخاذ مقررات سترعها على المجلس الأوروبي. وبسبب كون النظر في هذه المقررات الهامة الأساسية للمفوضية والمجلس الأوروبيين في النصف الأول من العام الجاري. وهكذا يتضح لنا بدانا في عكس ما صار يعرف بهوس المجموعة الأوروبية في إصدار القوانين والاتفاقيات المفيدة. ومن الضمير الذي نلحق هذا أن الخطأ في ما حصل في الماضي لم يكن من صنع بروكسيل.

ويتعين على الحكومات والسلطات القومية أن تتقبل الهدأ القاتل بوجود استراتيجياتها لاجابات المواطنين على نحو أفضل مما كان يحدث في الماضي. لا أن تصمد بمسألة إلى أهالة الأمور الشائكة غير السائفة إلى المجموعة الأوروبية. لمعظم الشكاوى العسارية من الأوروبيين العاديين يعود نشأ من القوانين والاتفاقيات التي تم سنها بعد مجازفة من حكومة أو أكثر من الدافع الحكومات القومية. وغالبا ما كان الدافع اقتصاديا ويهدف حماية المصالح القومية. ويتمتع طينا في هذا المقام بالذات أن نذكر في حدوث أخطاء في الماضي. وإن نعد إلى اتخاذ الخطوات الضرورية التي من شأنها العودة من هذه الأخطاء أو التخليص من بينها. وفي حالات من هذا القبيل. حيث تتففي ضرورة قيام المجموعة بأى إجراء. بموجب مبدأ تخفيض مستوى اتخاذ القرارات إلى أدنى ما يمكن. نستطيع أن نستعد الدروس والمبرر التي ضاعتنا في المسير نحو أوروبا أقوى وأكثر ازدهارا واستقرارا في شرقها وغربها.

• مستشار ألمانيا

ولهذا كان من الأهمية بكان أن يعبر زعماء دول المجموعة الأوروبية. لدى اجتماعهم في اندره برناسة جون ميجور. رئيس الوزراء الهولندي. من تعاملهم مع تحفلات التضارك الخاصة حيال معاهدة ماستريخت. من دون أن يغربوا تغيير المعاهدة. لإعادة فتح المفاوضات بشأن المعاهدة لم تكن من ضمن جدول أعمالنا واتفاقاتنا. كما أنها ليست الآن على هذا الجدول ولهذا لم تمكن في اندره من التغلب

على أبعد من إضاح البند الخاصة في معاهدة ماستريخت ذات الصلة بموضوع الاتفاقات التضاركية الخاصة.

وهذا القرار الاعلاني البيهاني لا يعبر المعاهدة لا يكملها. ولهذا لا يتطلب أن تصالح عليه دول المجموعة الأوروبية

وفي اعتقادي أن ما قوتناه في اندره اصنع الجبال أمام التضاركيين لكي يجرأ استفتاء جنديا في الربيع المقبل. كانا نرغب في مزيد من التطور والقوة في المجموعة الأوروبية التي تضم اثنتي عشرة دولة. وأنا شخصيا أعارض فكرة وجود سرعتين أو ثلاث سرعتات في توجه أوروبا نحو الاتحاد الكلي. إلا أنني أود أو أضيف بالوضوح نلتس أنه بالنظر في أهمية الوحدة الأوروبية بالنسبة لنا نحن الألمان. لا نستطيع أن نقبل أن يعل سرعة الاتحاد الأوروبي أوقات التي يسيرون نحو هذا الاندماج ببطا سرعة. ونسمع أحيانا أقوال مفادها أن معاهدة ماستريخت لا ترسم صورة واضحة بما فيه الكفاية مما ستكون عليه أوروبا في المستقبل. وأرد على هذا بقسولي أن هذا لم يكن هدف المعاهدة أبدا ولا يمكن أن يكون كذلك. فمعاهدة ماستريخت تمثل خطوة مرحلية موفقة. لكن مهمة. في الطريق إلى الوحدة الأوروبية.

لجاء. المعاهدة أو بنوها التي تعالج مسألة الوحدة الأوروبية السياسية لا تقل أهمية من البند الذي تعالج مسألة الوحدة المالية والاقتصادية. يتعين على الجميع في أوروبا أن يدركوا أننا لا نستطيع حماية منجزاتنا الاقتصادية إلا إذا أحطناها بالحماية السياسية. ولا يمكن للوحدة الاقتصادية أن تستمر إلا إذا استندت إلى وحدة سياسية.

ولا تقتصر أهمية معاهدة ماستريخت البالغة على دول المجموعة الأوروبية وبسبب بل أن هذه المعاهدة تمثل الأمل والتفاؤل بالنسبة إلى الدول الأوروبية التي هي خارج نطاق المجموعة الحالية. فقد قررت المجموعة الأوروبية في مؤتمر القمة في اندره. بالاستناد إلى معاهدة ماستريخت. بدء المفاوضات الخاصة بدخول المجموعة مع النمسا والسويد ولاتفيا في مطلع العام الجاري

ومن المتوقع أن تبدأ المحادثات مع القوق في آذار (مارس) المقبل. ونهدف إلى الانتهاء من هذه المحادثات كلها بأسرع ما يمكن من الوقت لكي تستكمل هذه الدول كلها من الانضمام إلى المجموعة الأوروبية في ١٩٩٥.

لا أن المجموعة الأوروبية باتت أيضا محط آمال البرلانيين والهنغارين والتشيكيين والسلوفاك وشعوب أخرى متحدة في أوروبا



عيون وأذان

قامت الوحدة الاقتصادية الأوروبية في الدقيقة الأولى من ١٩٩٢، وانتظرت أن اقرأ مطولات من هذه الوحدة التاريخية في قرون شهد حربين عالميتين اثنتي فيهما الأوروبيون بعضهم بعضاً. إلا أن الخبر الذي طفق على كل شيء في وسائط الاعلام البريطانية كافة كان أن انهيار الحواجز الجمركية جعل الانكليز يغزون المتاجر الفرنسية ويومدون بسياراتهم محملة بالنبيذ.

هل يمثل أن دولتين عظميين، تدخلان وحدة تتجاوز أهميتها حدودهما للتأثير في الاقتصاد العالمي ككل، لا تجدان ما تركزان عليه في الثغريون أو الصفص سوى التبيذ؟

ونقول في الخمرة قبل الوحدة الأوروبية وبمعناها أنه ملعون «عاصرها ومعتصرها وشاربها وحاملها والحاملة اليه وسائرها ويأتعها وأكل ثمنها والمشتري لها والمشتري له». ثم لا نملك سوى التعجب من دول عظمى تتحكم في مصير العالم ثم تتشغل مجتمعاتها بآله الأمور، أو حتى ببعض الجنون.

وكانت ختمت السنة الماضية بتسجيل بعض أغرب الاخبار التي قدرت أنها فالت القارئ واستقبلت السنة الجديدة بخبر من المستغرب نفسه. فالآنسة ماري سبيل استبدلت وذهبت بيتها ثم استلجرت صالة ويمبلي التي تتسع لإثني عشر ألف مقترح، وهي ستعظم فيها في نهاية الأسبوع هذا المؤتمر الدولي الأول لفصح الخداع الدولي. ويقولون أن ثمة مؤامرة دولية يشترك فيها ميجور وبلتينس وكليبتون وه البقية، اكتشفتها بعد البحث والتفريق سنوات طويلة، وقررت تنظيم المؤتمر لفصحها.

ولم استطع على رغم المحاولة أن افهم طبيعة المؤامرة التي رعت الآنسة مستقبليها لفصحها، ولكن قرأت أن سعر التذكرة يراوح بين عشرة جنيهات و٢٠ جنيهاً وأن المبيع حتى الآن لا يتجاوز عشرين تذكرة.

ومرة أخرى فوسائط الاعلام كلها اهتمت بالخبر الخطير. واتصور أن مندوبيها سيكونون موجودين في صالة ويمبلي لتابعته، وربما حضرن «المولد» معهم، فمن يش مع القوم بضعة عشر عاماً، لا مجرد ٤٠ يوماً، يصير منهم.

والحقيقة أننا نحاول أن نصبر ولا نستطيع مجاراتهم، فقد تلقيت امس، وأنا أنظم رحلتي إلى صالة ويمبلي، رسالة، أو على وجه الدقة نسخة من رسالة وجهها صاحبها إلى رئيس الوزراء، جون ميجور، وحذرتني معه من أن الصرب سيلقون قنبلة نارية على لندن.

ولم أفهم من الرسالة سوى أن صاحبها يمثل «الحزب الجمهوري البريطاني» وهو بالتالي يمثل الشعب، على حد قوله، أما ميجور فلا يمثل سوى الملك ومصالحها.

واكتفى محركاً أنه من السخف أو الوقاحة القول أن هذه الدول العظمى تقوم على أمور تافهة، أو سخيفة، فلعل ما يمكنها من استيعاب مثل هذه الظواهر الشاذة هو ديمقراطيتها التي تشوب



كل شيء. وأختم بمثل عن المعتقل المغربي الدائم البحث عن الحقيقة، فقد صدر مع مطبع السنة كتاب بعنوان «تشرشل: نهاية العظمة» من تأليف جون تشارلمي، وهو مؤرخ بريطاني معروف يدين تشرشل بسبب أدائه الحرب ضد ألمانيا، ويتهمة بتطوير أسلحة بعد ١٩٤١، وبالتسبب في قتل ملايين الشباب من بريطانيين وغيرهم. وتشرشل في التاريخ البريطاني الحديث يحتل مرتبة التقديس، لذلك فالهجوم عليه من وجهة نظر بريطانية خالصة يكاد يكون كلفاً. ومع ذلك فالمؤرخ قال كلمته، وإقرأت نقداً للكتاب بقلم الآن كلارك، وهو وزير دولة سابق للدفاع، أيد ما ذهب إليه المؤلف وزاد عليه من عنده، حتى يتصور القارئ أن تشرشل كان زعيماً انتهازياً يراوح بين الجهل والجريمة. وربما كان الموقف ضد تشرشل أو معه هو الذي يمكن دولة عظيمة من استنهاض جنون بعض أهلها.

جهاد الخازن



مباح الخبر

شهد أول العام الحاق. مولد السوق الأوروبية الجديدة. وهو حدث كبير يجري بعيداً عن أرضنا وبلائنا.. ولكنه يؤثر بالقطع في علاقتنا بهذه الدول..

وإن كانت الآمال المعلقة على هذا السوق. أكبر بكثير من الواقع الذي صاحب مولدها. من هنا كان الاحتفال بالحدث متواضعاً. واكتفى اليورقراطيون (اللقب جديد أصبح يطلق على البيروقراطية الأوروبية) بإضاءة المشاعل في بروكسل حيث المقر الرئيسي للسوق الأوروبية..

وإن مثل هذا الوقت من العام الماضي كانت الأحلام كبيرة. بغير نهاية. ويبلغ حدود.. وكان من المتصور أن تتساقط الحواجز والأسوار مع مولد عام ١٩٩٣. ليبدأ عصر أوروبا الموحدة. التي تضم اثني عشر دولة أوروبية. يعيش على أرضها ٣٤٠ مليون نسمة والتي ستصبح قوة ثقافية في مواجهة كل من أمريكا واليابان.. ولكن خلال العام الماضي.. وقعت أحداث عديدة غير متوقعة هزت هذه الأحلام العريضة.. إذ رفض شعب الدانمارك اتفاقية مستريرخت التي تنظم إجراءات الوحدة السياسية والوحدة الاقتصادية.. كما وجد الرئيس الفرنسي ميتران صعوبة بالغة في إقناع الشعب الفرنسي بالموافقة على الاتفاقية.. وكانت الموافقة أشبه بالرفض. إذ وافق على الاتفاقية ٥٠,٥٪ ورفضها ٤٩,٥٪ من الشعب الفرنسي..

بالإضافة إلى ذلك عاشت أسواق الصرف والنقد الأوروبية في الثلث الأخير من العام الماضي. حالة من الفوضى والاضطراب. بسبب



السياسات النقدية الألمانية، وبسبب قوة المارك الألماني، وضعف العملات الأوروبية مما أدى إلى تخفيض أسعار العديد من العملات مثل الاسترليني، والليرة الإيطالية..

كل هذه الأسباب وغيرها أدى إلى ازدياد القلق على مصير أوروبا الموحدة.. وساعد على تضخيم هذه المشاعر النزعات الوطنية لدى بعض شعوب أوروبا الراضية لذويان بلادها في أوروبا الجديدة..! ولكن رغم كل هذا تحققت يوم الجمعة الماضي - يوم مولد السوق الأوروبية - بعض الخطى الإيجابية التي لا يمكن تجاهلها، إذ قامت بعض الدول بإلغاء الحواجز الجمركية بينها وبين بقية دول السوق وسمحت بنقل الرعايا دون الوثائق أمام مكاتب الهجرة أو الحصول على تأشيرات أو تصاريح..

وفي نفس الوقت أصبح من حق البنوك والشركات أن تفتح لها أبواباً في بقية البلاد الأوروبية وتمارس عملها دون حاجة إلى تصريح.. أو إذن كما لو كانت تمارس نشاطها في موطنها الأصلي.. ومن أهم الأمور التي تقتضي بها اتفاقية السوق الأوروبية الجديدة هو وضع مواصفات موحدة للسلع الاستهلاكية التي يجري تداولها في مختلف بلدان السوق لتلتزم فرنسا بما تلتزم به إيطاليا، وتلتزم هولندا بما تلتزم به ألمانيا.. ويعني آخر فإن السلعة المصرية التي كان يجري تصديرها لتجارتها مثلاً وكان يصعب تصديرها لبلد أوروبي آخر لاختلاف مواصفاتها سيصبح من السهل تصديرها لكل دول السوق طالما أنها التزمت بمواصفات السوق. كما يصبح من الصعب تصديرها إذا ما اختلفت مواصفاتها مع مواصفات السوق.. ومن هنا يصبح من الضروري على الصناعة المصرية التي تتعامل مع السوق الأوروبية أن تركز أنظمتها على المواصفات الجديدة لهذه السوق.. وتلتزم بها حتى لا تلجأ بأنها عاجزة عن اللحاق أسواق هذه السوق..

سميعة سنبل

مفهوم الوحدة الأوروبية على المحك

بقلم
امير طاهري

وأخيراً.. دخل مشروع السوق الأوروبية المشتركة حيز التطبيق في الأول من يناير (كانون الثاني) الحالي في ١٢ دولة الأعضاء في المجموعة الأوروبية ولكن بدون مظاهر احتفال.

مع رفع الحواجز الحدودية بين دول المجموعة قامت أغنى منطقة تجارية في العالم، ولكن غاب التطويج بالأعلام وبغايا موكب الاحتفال بهذه المناسبة وكان مهتسي هذا البيان الضخم للشمس الجديد كانوا في مكان آخر، تخافهم شكواهم حول الله المستغلبة وكذلك شرمهم.

وإن كان مشروع «السوق المشتركة» وضع حيز التطبيق قبل بضعة أعوام، في يناير ١٩٨٩ مثلاً، لاختلفت الصورة تماماً، إذ التحولات المجموعة الأوروبية إلى ميدان المهرجانات واحتفالات لا نهاية لها، وهذا نبر الشان في دول المجموعة بعضهم بعضاً على هذا الأتجاز المهم.

إلا أن العالم، واحة للمجموعة الأوروبية، شهد في السنوات الأخيرة تحولات جذرية، فمشروع «السوق المشتركة» دخل حيز التطبيق ولكن بدون واحد من أهم عناصره الرمزية، وهو حرية التنقل للأفراد، الذي أرجئ تطبيقه حتى فترة ستة أشهر أخرى على الأقل، أي بعبارة أخرى ستسري حرية التنقل بدون رقابة على البضائع لكنها لن تسري على الأفراد.

وإلى مشروع «السوق المشتركة» أيضاً بعد رفض المشاركين معاهدة ماستريخت وبعضاً أقرها الفرنسيون ولكن بأطية شتلة للغاية من الأصوات، وفي بريطانيا وبلجيكا وألمانيا شة دائل لا تناس فيها على مدى انتظار المعاهدة للتأيد الشعبي، في حين كان من المفروض أن تكون معاهدة ماستريخت الخطوة المنطقية التالية باتجاه التكامل الأوروبي التام.

كذلك أكدت أزمة الخريف الماضي، التي كانت تعترض النظام النقدي الأوروبي في الأخرى، حجم المعوقات التي تنتظر عملية توحيد أوروبا الغربية.

ونجحت الخلافات الأوروبية أيضاً أثناء محادثات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات) مع الولايات المتحدة، إذ أن حرص الحكومة الفرنسية على إرضاء المزارعين الفرنسيين قضية انتخابات عامة حرجة اضطر المفاوضين طريقاً مستوية.

لاحتمال أن تستخدم فرنسا حق النقض (الفيتو) ضد أي اتفاق بهذا الشأن دفع ببقيّة الدول الـ ١١ الأعضاء في المجموعة الأوروبية إلى مسايرة الخط الفرنسي. ومن هنا يمكن القول بأن «السوق المشتركة» لم تشمل الدول الستة التي كانت متوافقة منها.

أد ليست هناك سياسات أوروبية موحدة حيال قضايا حيوية على صعيد العلاقات الخارجية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية. ولتقرر الصديق المشتركة أيضاً إلى عنصر التماسك الاقليمي. إذ أن شبه جزيرة البلقان تتوسط اثنين من أعضائها الأهم إيطاليا واليونان. وفي شبه جزيرة البلقان، وتحديداً في ما كانت يوغوسلافيا، يتجلى فشل المجموعة الأوروبية في بلورة تحليل مشترك، ليس أساساً لسياسة مشتركة ومتناسكة إزاء ما يجري فيها. وهذا الفشل ضلّيل إلى حد ما عن المسألة العالية في البوسنة والهرسك وعن الصرب التي تتجمع في الأفق وتتخذ بتوسيع دائرة الصراع لتشمل دولاً أخرى في المنطقة. إذ المرة الأولى منذ ٤ عقود تواجه أوروبا احتمال اندلاع حرب كبرى أخرى فيها.

ولم تحسن الدول الرئيسية الأعضاء في المجموعة الأوروبية، أي ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، إطلاقاً في التعامل مع تطورات الأوضاع في ما كانت يوغوسلافيا. إذ وجدت هذه الدول نفسها وحيدة في مواجهة تلك التطورات حين استشارت الولايات المتحدة توك اللب اليوغوسلافي لها. وبدلاً من أن تتعاون هذه القوى الأوروبية الثلاث معاً فإنها عادت إلى خلافاتها القديمة.

فرنسا وبريطانيا أبيتا المواقف الصربية وقلتا تنسكان يوم يوغوسلافيا موحدة ولكن وفي ترتيبات سياسية جديدة، وأخيراً انركتا في النهاية خطأ تصورتهما.. بعد فوات الأوان. أما ألمانيا فإنها عادت، مستخدمة العزم من توحيد شطريها، إلى سياستها الكلاسيكية للتمسك في دعم تحالف متنافس لصربيا. وأرسلت هذه الغرض في الصف الأوروبي إشارات خاطئة إلى مختلف قادة الحرب في ما كانت يوغوسلافيا. وعندما بلورت المجموعة الأوروبية في نهاية الأمر سداً ابني من الاتفاق على أسلوب للتعامل مع العدوان الصربي جاء اتفاقاً أيضاً بعد فوات الأوان. أي بعدما خرجت نيران الحرب من نطاق السيطرة. وتحول الانشقاق الأوروبي حيال التطوير على في البلقان إلى ما يشبه المسألة الكوزيابة، خصوصاً في ما يتعلق بمسألة مخفونية. إذ أن اليونان، وهي واحدة من أصغر دولتين والمقرها في المجموعة الأوروبية، حالت دون الاعتراف ديبلوماسياً بمشوقية بحاجة أنه لا يحق لأحد انتحال اسم مخفونية خارج اليونان؛ وتبعت لهذا مواقفها الغريب هذا يدعم



صربيا، متهاكة بذلك قرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن.
لمعظم النفط الخام الذي تلتها صربيا إلى الآن يصلها عن طريق اليونان.
والآن وبمعداً قامت السوق المشتركة يمكن القول أن المجموعة الأوروبية ككل
تتهك الحقوق للفروضة على صربيا.

أبشاً.. فشلت المجموعة الأوروبية في بلورة سياسة دفاعية مشتركة، وبعبارة
أخرى لم يكن للمجموعة أي دور إيجابي طلاقاً في البلدان الدفاعية، وانعكس هذا
الفشل على سياسات الدول الأعضاء، بدوره عملاً كانت ألمانيا عاجزة، في ضوء
عضويتها في المجموعة، عن رمي ثقها وراء، كرواتيا والبرتنة والهرسك وبالمانيا
خسب العدوان الصربي على كل منها. وثمة أمثلة كثيرة أخرى على هذا الفشل.

فالقول الرئسية الأعضاء في المجموعة طرح سياسات مختلفة إزاء الأزمات
في الشرق الأوسط والخليج وأفريقيا. إلا أنه ليس باستطاعة أي منها متابعة
سياساتها هذه بسبب القيود التي تليها عليها عضويتها في المجموعة الأوروبية.
والنتيجة هي عجز المجموعة الأوروبية عن الانضلاع بدور إيجابي، وبما في ميدان
الديبلوماسية الدولية، وكذلك تعويض دور دولها في بعض الميدان المهمة.
وبستوفض، بلا شك، أبعاد هذا الوضع للزوي أكثر فأكثر خلال العام الحالي.
فبينما يمر العالم بمرحلة انتقالية عميرة وشانكة فإن أكبر تكتلاته الاقتصادية
سبحرم على الأرجح من الانضلاع بدوره الكامل والفاعل في صياغة مستقبل
العالم. المخرج الواقعي من هذا المأزق هو أن تعترف الدول الأعضاء في المجموعة
الأوروبية بفشل وحدتها السياسية وأن تكون قد حقلت نهجمات اقتصادية

جو من الصرامة ووفق ثوابت معينة. ولكن يجب أن يكون هناك تشاور بين دول
المجموعة، وكذا أكثر، تنسيق بين سياساتها.

فليس من مصلحة الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية للدول في مماركة
ديبلوماسية مع بعضها البعض. ولكن لا يجوز التردد في تفسير شعار دافرسان
اللائحة الذي يقول: «الواحد مع الكل والكل مع الواحد».

فمثلاً يجب أن تعترف بقية الدول الـ ١١ الأعضاء في المجموعة بدفويتها، أو أنها
وفيت حقاً في الاعتراف بها، تاركة اليونان لتواصل سياساتها الصمبانية حيال
جارثها. وكذلك الحال بالنسبة للموقف الفرنسي للمعارض لائقات مجاة الجديدة.
اذ لا يجوز أن تصبب المجموعة الأوروبية برمتها رغبة لهذا الموقف الفرنسي.

وعلى بقية الدول أن تدرك أن الصمبي نحو بلورة موقف أوروبي مشترك حيال
المحدد من القضايا الدولية هو كالصمبي وراء السراب. وطيه فإن التعامل مع كل
دولة عضو في المجموعة الأوروبية على أفراد ربما يكون سياسة أكثر واقعية للدول
الصغيرة والمتوسطة سواء سواء.

غير أن «السوق المشتركة» أصبحت واقعاً ملموساً وسيستعج نطاقاً في الماديين
أو الثلاثة المقبلة. إذ من المتوقع أن تزول معظم الحواجز الحالية التي تعيد الأستثمار
والعمل داخل دول المجموعة الأوروبية. أما بالنسبة لائامة كيان سياسي، موحدة
ضبطال حكام بعيداً يرايد الأقلية في جميع دول المجموعة تزيرو. وستقل أوروبا في
المستقبل القنطور قارة من الدول القومية. وعلى هذا الأساس عليها أن تضطلع
بدورها على المسرح العالمي، وعلى بقية قارات العالم أن تتعامل معها.

ألمانيا تقود أوروبا الموحدة

بمستلم الدكتور سعد الدين إبراهيم

●● مع دقات الساعة الثانية عشرة التي أعلنت نهائية عام ١٩٩٢ وبداية عام ١٩٩٣ ، دخلت دول السوق الأوروبية الاثنى عشرة أهم مراحل توحدها ، كقوة اقتصادية عملاقة . فمع صباح ١/١/١٩٩٣ يختفى معظم ما تبقى من حواجز جمركية بين هذه الدول ، ويتوحد العديد من أنظمتها وممارساتها التجارية والقانونية في مجالات شتى . ولن يتبقى من إجراءات نحو التوحد الاقتصادي الكامل إلا اعتماد ، عملة موحدة ، وهي خطوة من المفترض أن تحسم مع عام ١٩٩٧ . وتعتبر عملة توحيد غرب أوروبا هذه ، من أهم أحداث القرن العشرين ، بل من أهم أحداث التاريخ الحديث . فأوروبا لم تشهد مثل هذا التوحد منذ القرن الخامس الميلادي ، في عهد الامبراطورية الرومانية . وكانت مسيرة هذا التوحد الأوربي الجديد قد بدأت منذ خمسة وثلاثين عاما بلافلاكية روما ، ذات الأهداف المرحلية المتواضعة لخلق اتحاد جمركي للحديد والفحم فقط . ثم تلتها أهداف مرحلية أخرى مع كل نجاح ، إلى أن وصلت أوروبا الغربية الآن إلى ما يشبه الوحدة الاقتصادية الكاملة . وقد صاحب هذا النجاح التراكمي في مجال خلق سوق مشتركة ، ثم سوق موحدة ، خطوات مماثلة من أجل خلق توحيد سياسي تدريجي - ثم البرلمان الأوربي ، ومحكمة العدل الأوروبية ، ولجنة حقوق الإنسان الأوروبية . ناهيك عن آلاف المنظمات الأخرى غير الحكومية عبر الحدود بين بلدان هذه المجموعة ●●

التوحد لمواجهة الفراغ

لقد كان وراء هذه المسيرة المظلمة للتوحد الغرب - أوربي منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية هواجس ولخطر عبدة لدى شعوب وقيادات هذه البلدان من بينها :

● مجلس التنافس الذي يؤدي إلى صراع مسلح . بين بلدان أوروبا الغربية نفسها . لقد أدى التنافس بين ألمانيا وبريطانيا وفرنسا . خلال النصف الأول من هذا القرن إلى حربين عالميتين . لقد كان التنافس التجاري والصناعي سرعان ما يؤدي إلى تنافس دم إلى صراع استراتيجي . ثم إلى انفجار الصراع المسلح . لأن أوروبا كانت هي سيدة العالم . فإن الصراع بين دولها الرئيسية كان سرعان ما يتحول إلى صراع عالمي . لقد كان لكل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا مستعمرات وراء البحر بأعداد العالم كله . وكان صراعها المسلح داخل أوروبا لابد أن يؤدي إلى صراع مماتل خارج أوروبا . تستخرج إليه كل دول العالم تقريباً . لذلك كانت فور أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها سارع بعض كبار المفكرين والساسة الأوروبيين بطرح مشروع لتوحيد هذه البلدان لتبرجيا . على أساس من المصالح الاقتصادية المستندة لكل منها . ● خطر الاجتياح من الشرق الشيوعي . وساعد على تقبل هذا المشروع نحو

الوحدة الأوروبية في الخمسينيات . تصاعد المد الشيوعي السوفييتي . واجتياح الاتحاد السوفييتي لبلدان شرق أوروبا مع نهاية الحرب العالمية الثانية . واحكام سيطرتها على تلك البلدان في السنوات القليلة التي تلت الحرب . وتضاعف الشعور بالخطر في غرب أوروبا عندما نجح الاتحاد السوفييتي في تصنيع واختبار أولي قنبلته النووية في نهاية الأربعينيات . صحيح أن أوروبا الغربية . كانت في تلك السنوات . تعيش في حماية المظلة العسكرية الأمريكية وترسلتها النووية . وفي ظل المظلة الأمريكية الاقتصادية . ممثلة بمشروع مارشال لإعادة بناء واتعاش أوروبا الغربية . ولكن عقلاء أوروبا . والمخضرمين من ساستها . وخاصة في فرنسا . كانوا يدركون أن رياح العلاقات الدولية يمكن أن تتغير . ويمكن أن تخلط عنهم الولايات المتحدة في أي وقت . ولأسباب داخلية أو خارجية . وأنهم يمكن أن يواجهوا الخطر السوفييتي وحدهم . لذلك تحركوا على محورين :

أولهما إقتصادي . وهو لخلق السوق المشتركة .

والثاني عسكري . وهو إنتاج السلاح النووي الأوربي . وأخذت فرنسا المبادرة على كلا المحورين . وتبعتها بريطانيا . واستجابت ألمانيا على المحور الاقتصادي . وأن ظلت محجوبة عن الاستجابة على المحور العسكري . ● مجلس الهيمنة الأمريكية . إما

بالتوحد السياسي ، وإلى مضاعفة قدراتها العسكرية ، وخاصة التقليدية . وقد كشفت الحروب الألمانية في يوغسلافيا في الستين الأخيرتين (بين الصرب وكل من كرواتيا والبوسنة والهرسك) كم هي محدودة قدرات أوروبا الغربية سياسيا وعسكريا على التدخل وحدها لوقف تلك الحروب .

فوق الجميع أو فوق أوروبا ؟

رغم أن فرنسا كانت هي الدولة المبرزة والدافعة لمسيرة السوق الأوروبية في العالدين الأولين : إلا أن ألمانيا أصبحت هي الدولة الأقوى والأهم في تحديد مسيرة السوق في العالدين الأخيرين . وقد تأكد ذلك بشكل درامي في السنوات الثلاث الأخيرة ، منذ إنهيار حائط برلين وتوحد شطري ألمانيا . فقد أصبحت هي الأكبر سكتا بين كل دول المجموعة الأوروبية - أكثر من ٨٠ مليونا ، مقابل حوالي ٦٠

مليون في كل من فرنسا وبريطانيا . وألمانيا الموحدة هي الأقوى اقتصادا - حيث وصل حجم الناتج المحلي الإجمالي فيها إلى أكثر من ترليون دولار (١٠٠٠ مليار) سنويا ، مقابل نصف هذا الناتج لكل من بريطانيا وفرنسا .

لقد كان هذا الإنجاز الباهر لدولة مهزومة في حربين عالميتين سابقتين ، شأن ما حدث لليابان ، هو مدعاة لغفر متزايد من الألمان . فهم بعد ٤٥ سنة من أشر هزيمة عسكرية قد نجحوا في إعادة بناء اقتصادهم المدمر وفي إعادة وحدة شطري ألمانيا ، واحتلال المركز الاقتصادي الأول في أوروبا . أي أنهم في هذا الصدد تفوقوا سلميا على أعداء الأسس (بريطانيا وفرنسا) الذين كانوا قد هزموهم عسكريا . ولأن ألمانيا تحل أهم راعية استراتيجة في وسط أوروبا ، وتجاور تسعة من أهم بلدانها ، شرقا وغربا وجنوبا وشمالا ، ولأنها تتمتع بمناخ بحري على البلطيق وبحر الشمال ، فقد كانت دائما منافسا قويا لاهم دول أوروبا الكبرى شرقا (روسيا) وغربا (فرنسا وبريطانيا) وخلال القرن الثلاثة الأخيرة لم تقل أنجازاتها اللغائية

العمل الثالث الذي ساعد على الإسراع بالتوحد الاقتصادي الأوربي ، فقد كان هلمس هيمنة الحليف الكبير على الشياطي الآخر من الاطنطفي . وهو الولايات المتحدة ، فرغم امتلاك أوروبا الغربية للدور الأرمي الحاسم في الحرب العالمية الثانية ، ثم مد مظلتها الاقتصادية والعسكرية على أوروبا الغربية في سنوات حرجية من الحرب ، إلا أن الأوروبيين كانوا حريصين على ألا تهيم عليهم الولايات المتحدة ، وهم الذين كانوا سادة العالم لخصبة قرون متتالية .

ومع الاختفاء التدريجي لهذه العوامل الثلاثة ضللت فجأة مجموعة من العوامل التي أبقت قوة الدفع نحو إستكمال ، بل والإسراع بتوحد أوروبا الغربية . وربما ظهرت هذه المجموعة الجديدة من العوامل مع انهيار حائط برلين (١٩٨٩) وتلك الكتلة الشرقية ، بل والاتحاد السوفييتي نفسه (١٩٩١) أن اختفاء الخطر الشيوعي السوفييتي جعل أوروبا الغربية تتنفس الصدا . ولكنها سرعان ما اكتشفت أن إنهيار الكتلة الشرقية قد ترك فراغا هائلا في بقية أوروبا والأقاليم المحيطة بها شرقا وجنوبا . وكان لابد لقوة عظمى أن تملأ هذا الفراغ . ورغم أن الولايات المتحدة بدت كما لو كانت المرشح الأول لهذه المهمة ، إلا أن أوروبا الغربية أدرت في الوقت نفسه أن امريكا لن يكون لديها نفس الحافز أو الدافع أو القدرة على ذلك في غضون السنوات القليلة القادمة . فامريكا ستكون مشغولة بالتنافس الاقتصادي الكوني من ناحية وإعادة بناء نفسها وتجديد اقتصادها بعد سنوات الحرب الباردة الطويلة وما انطوت عليه من صياق للتسلح أثناء المجتمع الأتريكي .

وهكذا يبدو أن بلدان المجموعة الأوروبية قد وجدت أن مهمة طرد الفراغ لآلال أهمية والحلها عن مهمة دفع الأخطار . واكتشفت أوروبا الغربية أنها - مثل اليابان - قد تكون عملاقا اقتصاديا ؛ ولكنها عملاق على سالفين من طين ، وأنها تحتاج لا لفظ إلى مواصلة مسيرة التوحد الاقتصادي ، ولكن أيضا إلى الإسراع



المصدر

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والإعلامية

التاريخ :

يناير ١٩٩٢

ولكن هنا هي ألمانيا تعود إلى مكانة
الصدارة الاقتصادية والسكانية في أوروبا
وهي التي تنطق الصلوات التي تقفن
مسيرة أوروبا كلها ، شرقا وغربا . فهي
المصدر الرئيسي للمساعدات الاقتصادية
لروسيا وبلدان شرق أوروبا في الوقت
الحاضر (ومنذ إنهيار الكتلة الشرقية
والإتحاد السوفياتي) وهي التي تحدد
سرعة مسيرة توحيد دول السوق المشتركة
غريبا . فعلى بعد توقيع معاهدة
ماستريخت منذ سنتين ، والتي يفتضاها ،
لتتحرك أوروبا الغربية نحو استكمال التوحيد
الاقتصادي والسياسي فإن معظم المراقبين
يلاحظون أن هذا الاستكمال يتوقف على ما
إذا كانت ألمانيا ستعطي الأولوية للتنمية
شطرها الشرقي (ألمانيا الشرقية
الشيوعية سابقا) أو لتوحيد الأوروبية
ويبدو أن حكومة المستشار كول تعتمد ترك
الاجابة عن هذا السؤال معلقا حتى تحصل
على أفضل الشروط من حلفائها وشركائها
في الجماعة الأوروبية .

وقد شهد خريف عام ١٩٩٢ اختصارا
حاضيا لهذه النزعة الألمانية . فالمرك مو
القوى العمالات الأوروبية . وتحديد قيمة

والعملية عن إنجازاتها الاقتصادية . فقد
انتجت عملاقة في الفلسفة (مثل كانت
وهيجل وماركس) وفي الأدب (مثل
جوته) والموسيقى (مثل بيتهوفن) أما
العابرة من العلماء والمخترعين
والمسكوبين الألمان فهم يجلبون من
الحصر . وربما لهذه الأسباب جميعا وصل
زعمو الألمان بالنفسهم في بدايات القرن
العشرين حدا مبالغا فيه ، ووصل إلى قمته
الدرامية في الثلاثينيات ، بالدعوى
العنصرية التي تحتها وروج لها هورلف
هتلر وحركته النازية . واعتبرت النازية أن
الألمان هم العنصر الأكثر ذلوقا ضمن
الجنس الآري الأبيض ، وأن الجنس الآري
هو الأكثر ذلوقا بين بقية «البشر» أو
سيفطلق عليهم علماء الإجنس اسم
«الفولكزيين» وأن الفولكزيين هم الأكثر
ذلوقا على كل الإجنس الأخرى غير
البنيضاء - مثل الجنس الأصفر والأسود .

وهكذا رتبت الأيديولوجية النازية شعوب
العالم طبقا لهرم تراثي . يأتي الألمان في
قمة هذا الهرم . ومن هنا كانت صيحة
النازية وشعارها هو «ألمانيا فوق
الجميع» . وبما أن الألمان هم الأكثر ذلوقا
فلابد من ترجمة هذا الذلوق إلى هيمنة
سياسية - اقتصادية - ثقافية - عسكرية
على العالم كله . وقد جرت هذه الدعوى
ألمانيا وأوروبا إلى حريين عالميتين .
خسرتهما ألمانيا على نحو متفرق .
واختلفت لو توارثت كل هذه الدعوى
العنصرية الألمانية . وخاصة بعد تنقية
كتب التربية الألمانية وفرض النظام
الديمقراطي على ألمانيا الغربية (وهي
الضطر الأكبر) بواسطة الحلفاء الغربيين
بعد الحرب العالمية الثانية .



ولكن للانقسام فإن أغلبية الرأي العام والمسؤولين في أوروبا تدعو هذه النزعات العنصرية ضد الأجانب. وقد خرجت مظاهرات حاشدة، في ألمانيا خصوصا. تدعو العنصرية - النازية الجديدة. كما خرجت مظاهرات مماثلة تدعو عنوان الصرب على شعب البوسنة والهرسك، ولتدعو بتكليف الحكومات الأوروبية في إنقاذ هذا الشعب المسلم من جرائم ويشاعت الصرب العنصريين. ومع ذلك فلا بد أن يتذكر كل دارس للتاريخ الأوروبي عموما والإلماني خصوصا أن النازيين العنصريين كانوا القادة عديمي عام ١٩٣٠، ولكنهم تحولوا إلى أقلية (وليس أغلبية) برلمانية مع عام ١٩٣٣. ثم قادوا ألمانيا إلى تون حرب عالمية غير مشهودة مع عام ١٩٣٩. لذلك يظل الأمر جديرا بالاهتمام العربي والعالمي. أي لا ينبغي التقليل من أهمية وخطورة هذه النزعة العنصرية الجديدة في أوروبا الموحدة عموما، وفي ألمانيا القوية خصوصا.

من ماركسيين إلى عنصريين

إن المحال لاتباع العنصرية الجديدة، وخاصة في ألمانيا ويوغسلافيا، يلاحظ أن معظمهم من أولئك الذين عاشوا في ظل أنظمة شمولية رفعت شعارات اشتراكية ماركسية طوال مئزيد على الأربعين عاما. فرغاء الصرب الذين يلقبون الحرب غير المتوازنة. ويتكلمون المذابح، ضد شعب البوسنة والهرسك هم من الرغاء السابقين لرابطة العمل الماركسية في يوغسلافيا. وهم الذين يرفعون الآن شعار « التطهير العرقي » - أي القتل مسمي البوسنة والهرسك من يوغسلافيا السابقة. ويستخدون في دعاوهم العنصرية هذه لغة مخاوف بقية أوروبا من وجود - دولة

مسلحة - داخل أوروبا. كما أن معظم اتباع النازية الجديدة في ألمانيا هم من مواطني النمسا الشرقي-ألمانيا الذي كان يحكمه

صربه بواسطة البنك المركزي الألماني (دويتش بنك) تجاه العملات الأخرى. وأهم من ذلك قيمة اللاندة على الإيداعات به. هو الذي يحدد بشكل شبه تلقائي أسعار كثير من العملات الأخرى. وكان احتياج ألمانيا لمزيد من الأموال لاصلاح وانعاش الاقتصاد في شطرها الشرقي سببا في رفع سعر اللاندة على المارك الألماني. وهو الأمر الذي أدى إلى ارتباك أسي في أسواق العملات الأوروبية الأخرى. وهو أحد الأسباب التي يعزى إليها الانكماش الاقتصادي الحالي في بقية الاقتصادات الغربية. بما في ذلك الاقتصادان الأمريكي والياباني.

العنصرية الجديدة

لقد بدلت عنصرية أوروبية جديدة نطل برأسها في بلدان المجموعة الأوروبية وظهرت بشكل محدود. ولكنه مخيف. في كل من فرنسا وألمانيا. وهي موجهة أساسا ضد العمال والمقيمين غير الأوروبيين. ومعظمهم من بلدان إسلامية - مثل المغرب العربي وتركيا وشبه القارة الهندية. لقد تصاعدت الهجمات عليهم والمطالبات بترحيلهم إلى بلادهم. وكذلك هذه النزعة العنصرية الجديدة مكثف لها أن تطل برأسها إلا لأسباب اقتصادية - اجتماعية داخل بلدان أوروبا الغربية نفسها. فقد زادت معدلات البطالة بصورة علموسة في السنوات الأخيرة. ولم تعد الاقتصاديات الأوروبية في حاجة للأعداد الكبيرة من العمالة غير الأوروبية التي جلبتها من الخارج في سنوات البناء والرخاء. ثم إن وجود هذه العمالة واستعدادها لقبول أجور أقل من تلك التي يقبلها أبناء البلاد، تكثير عليهم ثقة العمال الأوروبيين المعاطلين عن العمل. أي أن العمالة المحلية في أوروبا من أصول عربية وإسلامية وأسيوية وأفريقية هي الآن بمثابة « كبش فداء » للعصبيين الأوروبيين.

نظام اشتراكي مركسي منذ عام ١٩٤٥
وإلى عام ١٩٩٠ .

ويثير ذلك قضية محورية حول هذا
الانتقال الأيديولوجي المفاجيء من
الماركسية إلى العنصرية - الفاشية -
النازية . فالماركسية كأيديولوجية تدعو
إلى المساواة المطلقة بين البشر عموما .
وبين الطبقات العاملة خصوصا . بصرف
النظر عن العرق أو الدين أو الأصل
القومي . وتعتبر أن التناقض الأساسي
الوحيد بين البشر هو التناقض الطبقي .

فكيف لأدعياء ماركسيين سابقين أن
يتحولوا بهذه السرعة إلى أدعياء
عنصريين ؟ ربما الأجابة تكمن . لا في
الماركسية في حد ذاتها . وإنما في
العمليات السياسية والديوبوية التي
صاحبت الأنظمة الحاملة لوائها . فقد
تجسست هذه الأنظمة في عقول ووجدان
اتباعها بشكل مطلق . وحجبت عنهم أي
إمكان للتخوّل أو التعايش مع . الآخر
المختلف . سياسيا . وربما كلفت هذه
العملية الطمعية التي ترعرت في نال
الأنظمة الشمولية هي التي جعلت
اصحابها أكثر إستعدادا وتقبلا لفكرة نالي
. الآخر المختلف . غريبا وقوميا ودينيا .
بل . وأبادة هذا الآخر . إبادة جسدية .
وخاصة إذا كان يناهسه في لغة المييش أو
الثروة والسلطة .

إن أوروبا هي . الأقرب . لنا جغرافيا .
ولكنها طيلة عشرة قرون كانت هي
. الأخطر . علينا سياسيا وعسكريا
والقصاديا . لذلك لجدير بنا أن نرأى ونهتم
بكل ما يحدث فيها . فإعداد مع أوروبا ليس
قدرا محظوما . هناك أرضية مشتركة من
المصالح وهذه الأرضية المشتركة يمكن أن
تتسع . وكما لأوروبا الموحدة مضحة في
أحواض العنصرية الجديدة . فكذلك للعرب
والعالم الثالث . ويئال المفتح في هذا
الصد هو المفتح بشكل أساسي . ثم فرنسا
وبريطانيا بعد ذلك .



محادثات زراعية بين اليابان والمجموعة الأوروبية

● طوكيو - رويتر - أعلن المتحدث باسم وزارة الزراعة اليابانية أمس أن اليابان والمجموعة الأوروبية ستجريان محادثات على المستوى الوزاري في بروكسل في ١٥ كانون الثاني (يناير) الجاري تتناول قضايا اقتصادية منها تجارة المنتجات الزراعية.

وسيلتقي وزير الزراعة الياباني ماسامي تاناو مع نظيره في المجموعة الأوروبية رينيه ستيفنسن الذي خلف مفوض الزراعة راي مكشاري في بداية ١٩٩٢ ويشارك في الاجتماع من الجانب الياباني أيضاً كل من ميتشيو واتانابي وزير الخارجية ويوشيرو موري وزير التجارة الدولية والصناعة.

وقال المتحدث أن الجانبين سيناقشان المشكلات الاقتصادية الثنائية ولكن لم يذكر تفاصيل أخرى.

وقالت وكالة كيودو للأنباء أن اليابان والمجموعة ستبحثان قضية حظر استيراد اليابان للرز وهو الموضعم الأساسي الذي يهبط التوصل إلى اتفاق في جولة محادثات أوروغواي الرابعة التي تحوير التجارة المالية في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات).

اقتصاد عالمي

مع بدء توحيد السوق الأوروبية

لجان لحل الخلافات التجارية بين اليابان وأوروبا

□ طوكيو - أحمد سليمان

وفيما يتعلق بالخلل في الميزان التجاري الياباني الأوروبي، فمن المنتظر أن توافق اليابان على الطلب الأوروبي بتشكيل لجنة للصادرات لدراسة أسباب الخلل ومعالجتها. ويذكر أن الخلل في الميزان التجاري بينهما يمثل لصالح اليابان بنسبة كبيرة، إذ من المنتظر أن يقلز إلى ٢٠ مليار دولار في السنة المالية الحالية التي تنتهي في أواخر مارس. ويتوقع أن تجتمع اللجنة المقترحة في الشهر القادم لتقديم تقريرها إلى اجتماع مشترك آخر على مستوى نائب الوزير يعقد في طوكيو في أبريل المقبل.

من جهة أخرى يعقد الجانبان الياباني والأوروبي مؤتمراً آخر في طوكيو لمناقشة المناقشة الاقتصادية بمحضرة عدد كبير من المسؤولين وقبائل القطاع الخاص. ويذكر أن العديد من الشركات والقبائل الاقتصادية اليابانية أعربت عن قلقها في الآونة الأخيرة من احتمال لجوء المجموعة الأوروبية إلى اتخاذ إجراءات حمائية بعد بدء تطبيق اتفاق السوق الأوروبية الموحدة في أول الشهر الحالي وقد زادت المخاوف خاصة بعد بدء بعض الدول إجراءات من شأنها التأثير على الواردات الأوروبية من المنتجات اليابانية. ومن أمثلة القيود التي فرضتها فرنسا على واردات بعض المواد الغذائية من اليابان وما أعلن قبل أيام في إيطاليا من وقف مؤقت لواردات من السيارات اليابانية.

يعقد المسئولون اليابانيون والأوروبيون خلال الفترة القادمة سلسلة من المباحثات والمؤتمرات على عدة مستويات ليبحث الاتفاق على أسس جديدة لحل الخلافات التجارية والاقتصادية القائمة بين الجانبين وقادى حدوث المزيد من هذه النزاعات بينهما. وتبدأ هذه الاتصالات بالاجتماع الوزاري الخامس بين الجانبين الذي يعقد في ١٥ يناير الحالي في بروكسل، حيث من المنتظر الاتفاق على تشكيل لجنة للصادرات تتولى تحليل أسباب الخلل في الميزان التجاري بين الجانبين. كما تتفق اللجنة اليابانية الأوروبية على عقد اجتماعين لاحقين في طوكيو هذا العام لدراسة المناقشة التجارية بينهما والوقوف من قضية حماية البيئة العالمية.

ويشمل المسئولون اليابانيون ونظرائهم الأوروبيون اعتماداً كبيراً بالاجتماع القادم للجنة المشتركة الذي يعد الأول منذ مايو ١٩٩٠ بعد بدء العمل باتفاق وحدة سوق المجموعة الأوروبية. ويعكس هذا الاهتمام في تشكيل الوفد الياباني الذي يضم وزراء الخارجية والتجارة الخارجية والصناعة والتخطيط الاقتصادي والعلم والتكنولوجيا. ولجنة الموضوعات التي يبحثها الجانبان الخلافات التي تعترض التوصل إلى اتفاق نهائي في جولة أوروبية للمفاوضات التجارية الجات، وقضية



أوروبا الموحدة تسهل الترخيص لنشاطات المصارف المدمجة في المجموعة

□ لندن - من جان أوغلي:

■ أرسل بنك انكلترا المركزي تصميمي الهيئات والمؤسسات المصرفية الماملة في بريطانيا يشير فيه الى انه اعتباراً من الاول من الشهر الجاري، ونتيجة تحول السوق الأوروبية الى سوق واحدة مع بداية العام الجديد، أصبح بإمكان المصارف المدمجة في أحد بلدان المجموعة الأوروبية القيام ببعض النشاطات المصرفية في بلدان المجموعة الأخرى من دون الحاجة الى الحصول على ترخيص من هذه البلدان.

وأوضح البنك المركزي في التصميم الذي حصلت عليه، على نسخة منه، انه أصبح وبالتالي بإمكان البنوك المدمجة في بلدان المجموعة الأوروبية، التي تملك فروعاً في بريطانيا، قبول الودائع في فروعها البريطانية من دون الحاجة الى ترخيص من بنك انكلترا المركزي، نظراً الى أن الترخيص من السلطات الرسمية في مقر البنك المحلي يكفي بشرط أن تستوفي بعض متطلبات الإبلاغ لسلطات في بريطانيا.

وقال البنك أن المؤسسات المالية للجمعية المدمجة في بريطانيا، التابعة لمصرف مجمع في دولة أخرى في السوق الأوروبية، لا تزال تحتاج الى ترخيص من بنك انكلترا لقبول الودائع في بريطانيا كما كان الوضع قبل بداية العام الجاري. ويشتر بنك انكلترا المركزي كل شهر قائمة باسماء المؤسسات المالية المرخص لها قبول الودائع في بريطانيا، وتنتج عن التغيير في هيئة السوق الأوروبية مع بداية العام الجاري إضافة مرخصة الى القائمة هي المؤسسات الأوروبية

وتظهر القائمة الجديدة، التي حصلت عليها، على نسخة منها، ثلاث فئات جديدة هي:

- المؤسسات الأوروبية المرخص لها التفتح فروع في بريطانيا بهدف قبول الودائع، وتغطي الودائع في فروع هذه المؤسسات في بريطانيا بنظام محاسبة الودائع البريطانية (بالمحاسبة البريطانية فقط) الذي يعطي الودع تعويضات بضبة ٧٥ في المئة في حال تلاش المؤسسة المالية ويحدد أقصى مقدار ١٥ ألف جنيه.

- المؤسسات الأوروبية المرخص لها قبول الودائع في بريطانيا من دون تأسيس فرع لها (عمليات عبر الحدود)، ولا تغطي هذه الودائع بنظام حماية الودائع البريطانية.

- المؤسسات الأوروبية المرخص لها القيام بنشاطات أخرى لا تشمل قبول الودائع، وعلى سبيل المثال التعامل بالسندات.

ويستمر الترخيص للمؤسسات المدمجة في بريطانيا والفروع البريطانية للمصارف خارج المجموعة الأوروبية كما كان يجري سابقاً.

وتضم فئة المصارف المدمجة في بريطانيا في القائمة الجديدة، المُرخصة ٢١ كائناً أول (بمستثمر)، بعض التضمينات في المؤسسات المرخص لها العمل في بريطانيا ومن بينها المصارف التالية: بنك مسهر الوطني الدولي (ناشونال بنك أوف امبيجيت انترناشيونال لاند) وبنك الكويت الوطني الدولي (ناشونال بنك أوف كويت/انترناشيونال بي. إل. سي) وبنك الرياض اوروبا (رياض بنك يوروب لاند) والبنك السعودي الاميريكي/ المعلقة للشحة (سعودي اميركان بنك ايو. في. لند).

ويقول بنك انكلترا المركزي انه من الضروري ان يتأكد الودع في بريطانيا، في مؤسسة مسجلة في السوق الأوروبية، من وضع المؤسسة المعنية في بريطانيا وسواء كانت الودائع تغطي بنظام حماية الودائع البريطانية.

كلاّب ألمانيا ضحايا الوحدة الأوروبية

أولى ضحايا الوحدة الأوروبية التي ستنبأ هذا الشهر هي فرق الكلاّب الألمانية الشهيرة الدربة على اكتشاف الخدرات باستخدام حاسة الشم والتي أحييت للتقاعد حيث أن يتم تفتيش المسافرين عبر الحدود بناء على اتفاقية الوحدة.

الطريف أن فرق كلاّب الشرطة الألمانية التي انتهت الوحدة الأوروبية دورها - دخلت مؤخراً في موسوعة "جينيس" للأرقام القياسية بوصفها أذكى الكلاّب واندها على اكتشاف الخدرات.

THE TIMES

تايمز البريطانية

مجموعة أوروبية أوسع

المجموعة الأوروبية أوسع ما تكون إلى تحويل الامتياز بسرعة نحو دول أوروبا الوسطى الماضية على طريق الإصلاح حيث خطا البولنديون والتشيكي والمجريون خطوات ملموسة إلى الأمام على هذا الطريق خلال العام المنصرم ولهذا يستحقون معاملة أفضل من مجرد وعد بالنظر إلى حصولهم على عضوية المجموعة في بدايات القرن الواحد والعشرين ونظرا لما شهدته المجموعة في عام ١٩٩٢ من خلافات كانت تستنفد طاقة زملائها السياسيين فقد يثير برريق هذا الوعد ويترجم مجلس الأوروبيين الغربيين للوفاء به.

ولكن هناك سببا قويا ليس فقط للعمل على تحقيق الوعد وإنما أيضا لتقديم موعد بدء المفاوضات مع بولندا والمجر وجمهورية التشيك والسلوفاك بحيث تبدأ في ١٩٩٦ مع التركيز في السنوات الثلاث المقبلة على التنمية السريعة لاقتصاديات هذه الدول حتى يكون بمقدورها التغلب على صدمة الحصول على العضوية الكاملة بالمجموعة الأوروبية كما يجب أسفلال فترة الأعرام الثلاثة في ضمان الوصول إلى أجماع سياسي على توسيع إطار المجموعة. والوصول إلى الأجماع المنشود ليس أمرا هينا بل يحتاج إلى قيادة واعية وجملة دبلوماسية مفعمة بالحيوية.

وهذا ممكن التحقيق من خلال تحديد هدف أوروبي واضح.. وبخاصة أن دول وسط أوروبا اللغنية تنعم حتى الآن بسلام محلول من الاستقرار على غير التوقع. ويجب على المجموعة أن تنهض بمسؤولياتها لا أن تنهض مرفقا سلبيا مماثلا لوقعتها تجاه الأزمة المشتعلة في البلقان حاليا.

٢٢٠ مليار دولار.. فاتورة انهيار الوحدة الأوروبية

□ لأمى..
معيد السبكي :

رأيه، فإن هناك من أعتدوا وقضهم الصريح للوحدة، ومنهم رئيس اللباض الفرنسي السابق «جان بيير شوفينمان» والى يمتد من أقطاب الحزب الاشتراكي الفرنسي، كما كانت مواقف الشعب الفرنسي بأغلبية ضئيلة تؤكده هذه المعارف، بينما رفض الشعب الدانماركي اتفاقية ماستريخت في استفتاء عام، وفي الواقع إن ما حدث من حرية في التتال ونقل رؤوس الأموال من الآن وحتى نهاية هذا القرن، لا يشكل سوى مثيرات سطحية تتمثل في إزالة بعض المعوقات البيروقراطية التي كانت تواجه المواطنين على الحدود.

أما إعدامات إزالة الرقابة على نقل البضائع ورفع الجمارك عنها فالواقع ينفي هذه الزام، فمازالت القيود موجودة وإن اتخذت اشكالا أخرى، فهناك ثلاث دول أوروبية وهي بريطانيا والدانمارك وإيرلندا مازالت تتمسك بحق السيادة في مراقبة حدودها، ولعل هذه الدول تفهم حقيقة ما يحدث وتعاملت معه بواقعية، ولم تحاول إخفاء رأسها في الرمال كما فعلت معظم الدول الأوروبية.

وأكد هذا المفهوم جاك ديلاور رئيس المجموعة الأوروبية وعدد كبير من المحللين السياسيين بالدول الأوروبية، حيث ذكروا أن كل الدعاية الإعلامية والسياسية التي اعطت بيوم ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ لبداية الوحدة الأوروبية، إنما هو ترويج للتاريخ السياسي لهذا اليوم فقط دون أي مضمون حقيقي يمكن أن تشعر به الشعوب الأوروبية، بل إن المؤرخ الألماني العسكري «هاينر شيلين» قد أعلن في نهاية العام الماضي أن الأوروبيون لا يمكن أن يتحدوا بشكل حقيقي من أجل أوروبا، ولكنهم اتخذوا أحيانا مظاهر الوحدة لمحاربة بعض أعدائهم في فترات سابقة مثل المسلمين والأحرار والفرنسيين والألمان.

ومن المعروف أن المعوقات التي تحاصر الوحدة الأوروبية ليست بجديدة، بل يعرفها كل المساسة

رغم كل ما احاطت به نهاية عام ٩٢ من دعاية سياسية وترافق لتحقيق أول الخطوات التنفيذية للوحدة الأوروبية، وإطلاق حرية الحركة لواطني دول السوق الأوروبية المشتركة من خلال إزالة فواصل الحدود وإلغاء مراكز المراسمة، إلا أن انفتاح السوق الداخلي بين دول أوروبا جاء كالص في منتصف الليل، ليهده مصالح المتنفعين من النظم الأوروبية القديمة وقبورها، وهم غالبية عظمى. ورغم توالي الوعود السياسية بمزيد من التقدم وتحسين الأوضاع الاقتصادية لواطني دول الوحدة البالغ عددهم ٣٥٤ مليون نسمة، فإنه لا يزال يوجد رفض من جانب مؤسسات المال والشركات التجارية الكبرى لتصورات ووعود القمة السياسية، ذلك بالإضافة إلى أن الحكومات الأوروبية لم تنجح في سد الفجوة بين تطلعات السياسيين ومخاوف المواطن الأوروبي، وبانتهاء ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ قد يمكن القول بأن الحلم القديم قد تحقق للحدول الأوروبية الست التي أسست السوق الأوروبية المشتركة في مارس ١٩٥٧ نظرياً.

وتنظ هذه الدول أن حرية التتال ونقل البضائع ورؤوس الأموال داخل البلاد الأوروبية قد تحققت بالفعل، ولا يدركون أنها تحققت على الورق فقط وفي تصريحات رجالات السياسة، وأنه مازالت هناك تحفظات كثيرة على أوروبا بدون حدود، ولعل هذا ما أدركه جاك ديلاور، رئيس اللجنة الأوروبية العام الماضي وأعلنه بصراحة شديدة أمام البرلمان الأوروبي، إذ طلب من السياسيين عدم الإفراط في التنازل بهذا الشأن، وأكد أن طريق الوحدة سوف لا يكون مفروشا بالزهور. وإذا كان جاك ديلاور قد حاول أن يكون محايداً في

والبرلمانات وأوروبا، بدءا بالمشاكل التي أوجدتها
بيروقراطية بروكسل معقر المجموعة الأوروبية،
انتهاء برفض الشركات الكبرى وأصحاب المصالح

الاقتصادية. إلا أن الواقع بالأرقام قد أثبت أن
التراجع عن تنفيذ الوحدة سوف يكلف الدول
الأوروبية ٢٢٠ مليار دولار خسائر.

ولعل هذا هو السبب الرئيسي الذي دفع المساسة
للإصرار في الوجود لاقتناع انفسهم أولا ثم اقناع
شعوبهم بجدوى هذه الوحدة، بل وتبارى بعض
الدعاة في الترويج، فخرج رجل قانون معروف
وخبير اقتصادي ومصرل بإيطاليا ويدعى
«سيشين» بتقرير خطير يرصد فيه الفوائد
الاقتصادية التي ستعود على الشعوب الأوروبية
من وراء الوحدة، وجاء في تقريره أن معدلات التنمية
ستزداد بنسبة ٤.٥٪، وستتخفض أسعار السلع
للمستهلكين ٦.٥٪، وستراجع العجز التجاري
بنسبة ٢.٥٪، وسيتم خلق فرص عمل جديدة
للعاطلين من ١.٨ إلى ٦ ملايين فرصة، ولقد التزمت
بروكسل الصمت أمام تقرير «سيشين» في حين أن
رئيس المجموعة الأوروبية كان قد تجاهل تماما
ذكر أي أرقام للفوائد التي يمكن أن تتحقق من
الوحدة، بينما ذكر أحدث تقرير صدر عن اللجنة
الأوروبية في ستراسبورج أن معدلات التنمية لن
تزيد على ١.١٪، وأن البطالة لن تتراجع، بل تزايدت
أعداد العاطلين حتى بلغت ١٦ مليون عاطل وقد عاد
هذا الرقم بنسبة البطالة إلى ما كانت عليه عام
١٩٨٥.

وأيا كانت الحقائق فالواقع يقول إن وزراء المالية
في دول المجموعة الأوروبية لم يتوصلوا بعد إلى
قنوات محددة بمصد مستقبل نظام النقد
الأوروبي مما سيحل جوهر الوحدة الاقتصادية.
وإن الأعوام القادمة ستشهد تعديلات جديدة
بالقوانين المنفصلة بدول أوروبا حتى يتم الوصول
إلى الاندماج الحقيقي، وسوف يؤدي كل هذا إلى
تروى الدول الأخرى الرافعة في الانضمام للوحدة
الأوروبية حتى ترى النتائج الحقيقية وتزول لديها
المخاوف وقد تحاول دول المجموعة الأوروبية
إخفاء عجزها أمام الدول الأخرى بوضع شروط
حادة لتوافق على انضمام هذه الدول لمجموعة
المجموعة.

دعوة فرنسية للتوقف عن «إدارة الخد الأيسر»

١٩٩٣ أوروبا دون دفاع

■ بدءا من أول يوم في هذا العام الغيت الرقابة على البضائع في أوروبا وأصبحت هذه القارة المنطقة الاقتصادية الأكثر انفتاحا في العالم لكن إلغاء الحدود بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية تستفيد منه أيضا الولايات المتحدة واليابان لذلك يخشى أن يؤدي بدء تنفيذ السوق الموحد إلى تقديم السوق الأوروبي إلى الأميركيين واليابانيين دون أمل حقيقي بالمعاملة بالمثل وأوروبا حيال ذلك منقسمة بين مؤيدي التدخل في الاقتصاد لحمايتها والليبراليين الذين يقاومون هذه الرغبة.

الوطني الفرنسي فيما بلغ العجز التجاري في قطاع صناعة الأختية حينذاك ٧.٨ مليارات فرنك فرنسي لأنه من المستحيل على مصنع يشكل الأجور فيه نسبة ٣٠٪ من سعر التكلفة أن يصارع منتجين يدفعون لليد العاملة عندهم ما يعادل مبلغ ١٥٠ ألف ف. شعوب

وفي نيسان (أبريل) الماضي، بعدما حاولت الحكومة الفرنسية إثارة بصد الحامية الاقتصادية الأوروبية، الذي ينص بأن دولة عضوا بإمكانها اتخاذ إجراءات نظام الحصص على حدودها إذا اثبتت أن الواردات الضخمة لأحدى السلع تهدد اقتصادها الوطني، دون أن تلقى تجاوبا، فعمدت إلى الدفء بنفسها عن منتجها ضد تدفق الأختية الصينية وضلت هذا النظام (أي نظام الحصص) على واردات الأختية والدرجات الصينية، إلا أن أوروبا الدفاع التجاري هذه سقطت في الإهمال لأن الليبراليين أشاروا إلى فرنسا بصاحب الإنهاء.

ولدت السوق الأوروبية الموحدة وهفت الحدود ووحدت القوانين وأصبح النظام الضرائفي متجانسا وعفت المهجة اصحاب الأعمال الأوروبيين من الدائمك إلى البرنفل ومن إيرلندا إلى إيطاليا وشاركهم الفرحة منفسوهم الأجانب الذين يستفيدون أيضا من الانفتاح الاقتصادي الأوروبي

وهكذا يوقفت توحيد السوق اللق من أوروبا، المقدمة، هدية، في القطاعات الأكبر عرضة للتخلص إلا أن تدو السوق المالكة الأكثر في الواقع مكانا تجاريا مفتوحا على كل الرياح والمحتاجة إلى شريطي - تجاري حقيقي

شاربو البيرة وشاربو النبيذ

في بروكسل تسع المعلقة دول شمالي أوروبا مصووجه دول حواريها الليبراليون ضد التدخلين. شاربو البيرة ضد شاربي النبيذ

أوليفييه دويسون، الممثل العام للاتحاد الوطني لصناعة الأختية في فرنسا يتصالح بالحسم من ولدا نضحي بمصانع العمل اليدوي إلى دول مثل الصين، التي لا تحترم قوانين التجارة الدولية المعروفة بـ «انفاقية الغات» وتبدو المشكلة بسيطة عام ١٩٩١. صدرت الصين لأول مرة إلى فرنسا كميات ضخمة من الأختية بلوق بكثير ما استوردته من إيطاليا (٦٣ مليون حذاء، أي ما يعادل ثلث الإنتاج

ل. ستيف. المجموعة الاقتصادية الأوروبية
بمجلس حقيقي حينذاك. تنظم معركة المواجهة
المخططة. في بروكسل

وتعود فرنسا الى جانب ايطاليا واسبانيا
والبرتغال. المعركة ضد القضاة التدخل الحر. أي
بريطانيا وهولندا والمانيا والاممك
من جهة. ووزارة الصناعة والتجارة
الخارجية الفرنسية. دومينيك ستروس - كاهن.
تقول. لتتوقف عن وضع انفسها في حالة «إدارة»
الخد الامر. وترهن هذه الدول على قلب
ميكاليزم. القرار بخصوص الاجراءات
التحذيرية عبر دعمها الشديد لاقتراحات اللجنة
الاوروبية في بروكسل في التسعي عنه. وحتى
الآن فكل مند للمعركة الاقتصادية أو لاجراء ضد
الحراق السوق تقترحه. اللجنة. ينبغي ان
يوافق عليه المجلس الاوروبي بالاتربة الموهلة
من جهة. يقول اميتيار دالمبيون المندوب
الاوروبي المسبق. ورئيس الشركة العامة
المليجية. مفتاح العلاقات التجارية هو الردع
مع هذا الاصلاح. تؤخذ المفاوضات البروسلية
ماخذ الجدي واشتغل وطوكيو.
هل هناك أمل مبرونة هذا الاقتراح بتحقيق
يوما ما. الجواب موجود على الارجح في بون.
لدى وزير الاقتصاد الألماني. جورج مولر

طريق انتحاري

يرى الآن غومير (طومسون). جاك كالييه
(ميجو). وآخرون غيرهما مثل هنري مارتر
(مسؤول سابق في صناعة الطيران والقضاء). ان
المجموعة الاقتصادية الأوروبية لا تستطيع
الاستمرار في الطريق الانتحاري للبرسالية
المتهورة. اذا لم تكن مؤهلين لان تصبح
مجموعة ان تصبح أوروبا خلال عشرين سنة
سوى مستعمرة. مستقلة. ويعترف احد
المسؤولين الكبار في CEE. بان تحقيق السوق
الموحدة يشتمل ايضا على تحديد مجمل الاسواق
العملة في الدول الـ ١٢. مثلما لطاع المصفر.
الفضل. المواصلات. الصمعي المرتني. مما

وكانت النتيجة التضحية بالصناعة الوطنية
٣٦ الف شخص و١٨ مليار ف ب من مجموع
البيع

يبدو ان الهم نفسه يعيشه الفرنسيون
اصحاب مصنع الاجهزة الالكترونية الشائعة
الانتشار. التي تحميها حتى الآن اتفاقات ثنائية
من غزو التلفزيونات والراديوهات الخاصة
البلدية والكورية. اذا لم يضع السوق الموحد
نهاية لهذه الاتفاقيات ثنائية. فسيفضي على
وسائل تنفيذها. إذ يسمح اختلاف موظفي
الجمارك ومع الرقابة على المشاعة الاتية من
البحران الاوروبيين للحصول على التجاوزات. كما
يقول جاك كالييو. مدير العلاقات الخارجية في
شركة طومسون

ويقول هنري اتوس الممثل العام لتجمع
مصانع الالكترونيات الفرنسية. البيان بلد
مكرتل (م كارتل) يستحيل دخوله لذا قدم
هذه الهدية الى أوروبا بحجة نفعها.
بالنسبة الى قطاع صناعة السيارات اتاحت
مناقشات متعبة وطويلة مع طوكيو إيجاد اتفاق
لإفطاح تدريجي للسوق الأوروبية. عليه ان
يحترم الحسابية المتباعدة للدول الـ ١٢
بالنسبة الى دخول السيارات اليابانية

وبخصوص ما يتعلق من القطاعات. استقبلت
الإدارة الفرنسية الاول من كانون الثاني (يناير)
١٩٩٣. وشرعت تجد نفسها الغمر سميلا. فلم
تحتفظ سوى ٥١٦ حصة (الاح ٦٩٦) كترونية
الشائعة الاستهلاك. التسعير المنخفض. لاكتسبه.
العسل الموز الخ. من مجموع اوروبي يزيد
عن ٧٠٠ حصة لذلك يصل الى نسبة مئوية
بسيطة من مداخلها الخارجية

وعلى الرغم من طاعها الذاتي. تتخذ هذه
القيود في الوقت الحاضر أهمية استراتيجيّة
كبيرة إذ تمثل دول جنوبى أوروبا كثيرا على
الإفادة منها كنفذ اللتدار للحصول أخيرا على
ادوات لسياسة تجارية فعالة انها موافقة على
تحديد الاقتصاد (أي جعل المعادلات الاقتصادية
اكثر حرية). بشرط استبدال مجلس المساء



الكفاح العربي

المصدر :

١٩٩٢ سنة

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يؤدي. في بعض الحالات. الى تقديم صيد وفير
للمنافسة لا تبدو مشروعة دائما. إذ تفتح السوق
الموحدة. أحيانا نوعا من. المواطنة. الأوروبية
الى كل مصرف غير أوروبي له فرع على أراضي
الدول الـ ١٢. ويصبح بإمكان مصرف فوجي
البلجيكي. الذي لديه فرع في لندن. أن يفتح
وكالات له في البرتغال أو أسبانيا. دون أي
إجراء آخر. ودون أن تعطي طوكيو للطلاب أي
التزام معقل له إذ لا يقتضي التوجيه المصري
وبالاسلاف. الأرقام على المعاملة المثلث. كما
يقول ياسف كلود مولان مدير الشؤون الدولية
في الجمعية الفرنسية للمصارف
ويبدو الخلل أكثر وضوحا بالنسبة الى
الأسواق العامة لأجهزة المواصلات المسافرة
(راديو. تلفزيون. هاتف. الخ) إن صاحب
مصنع أوروبي لأجهزة الهاتف ولتوازمه. على
سبيل المثال لن يستفيد من الأولوية للدول
الاعضاء في السوق. إلا إذا لم يتجاوز ارتفاع
عرشه أكثر من نسبة ٢/٣ من عرض شركة
(AT&T) أو (NCR) وهو امتياز يكاد أن يكون
ثانويا والاختار من ذلك كما يعترف مسؤول من
فرانس - تيليكوم. - حتى لعل أن يتفق في
مروكشيل على طرق تحرير خدمات التلفزة.
اقتربت اللجنة فتح القطاع أمام شركتها في
الغلات. وهنا لا تبدو المسألة مسألة معاملة
فعالة بالمثل. مصانع أجهزة المواصلات
المسافرة الأمريكية لا تتعلق بالقطاع العام.
وسيفتح هذا التماثل للدول الأجنبية نسبة ٨٠٪
من السوق الأوروبي في حين أن السوق
الأمريكي لا يمكن دخوله إلا بنسبة ٣ / أنه
اتفاق حقيقي لمغلفين. كما يقول هنري اموس
ما سحب هذا القرار من الساحة. - خوف من
التأثير الأمريكي. برأي البعض و- عجولة عقائدية.
فراي البعض الآخر
في حين أن على المجموعة الاقتصادية
الأوروبية مواجهة - رامنو الأمريكي. و المحار
العلماني. في مجال المنافسة الاقتصادية. فانها
تملك أدوات للسياسة التجارية أقل عددا وأقل
فاعلية من شريكها
ينبغي أن نأخذ بالإنزلة الاقتصادية والنمو
الاجتماعي لهذا التحول الاقتصادي الجاور للحد
سد جمع ثغمة وبسرعة الدول الـ ١٢ حول
مواقف أكثر واقعية ■■

اعداد : ابتسام خير الدين



القوانين الجديدة تستثنيهم من حرية التنقل والعمل

المهاجرون يستقبلون الوحدة الأوروبية بحسرة

... ولا مبالاة!

□ بروكسل -
من نور الدين القريشي

■ استقبال المهاجرين في أوروبا القدرات المخططة بإزالة الحواجز بين الدول الـ ١٢ مزيج من الحسرة واللامبالاة. إلا أن ما أفر في شأن حرية تنقل الأفراد أو العمل في أي بلد أوروبي لا يعينهم بشيء. الأمر الذي يزيد في درجة التمييز المهني والاجتماعي بين المواطنين والمقيمين ويتركز أن عدد المهاجرين المقيمين في أوروبا كان يبلغ حوالي ٨ ملايين شخص، إضافة إلى ٣ ملايين آخرين كانوا مقيمين بشكل غير معلن. لكن الأمر خفي بعد سقوط جدار برلين وبشكل المهاجرين من وسط وشرق أوروبا بنواحي كثيرة.

وحسب الإحصاءات الرسمية فإن عدد المهاجرين العرب في أوروبا يصل إلى ٣ ملايين. غالبيتهم من دول المغرب العربي ويتوزعون بشكل رئيسي في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا ودول «البنلوكس».

واستناداً إلى القرارات الجديدة التي تنطبقها دول المجموعة الأوروبية - شأن شأن التنقل في نطاق السوق الموحدة لا ينطبق على المهاجرين ويسمح لهم فقط لقوانين اللجوء - لتتحرك من بلد الإقامة إلى بلد أوروبي آخر، أو لتغييره الصير إذا كان المهاجر للتراثي أو العرقي وغيرهما يتولى العودة إلى بلاده عن طريق أقرب أو عبر الدواجن الجوية.

واللافت أن حرية تنقل السكان الأوروبيين المقسم بتسويها نفس هام إذا قررت بحرية تنقل البضائع والرساميل والمنتجات التي يجري تحريرها. فلم تتوصل البلدان الـ ١٢ في آخر قمة في أمستردام إلى الاتفاق حول تعميم حرية التنقل ورفع الرقابة

عبر الحدود الداخلية، حيث رفضت بريطانيا وإيرلندا إزالة الرقابة في لوائح الهجرة والجوية واشترطتا وضعهما التماثل إخضاع المواطنين الأوروبيين من بلدان السوق إلى التنقل بجواز السفر أو بطاقة الهوية الأوروبية لفرض محاولة الهجرة السرية وما يتصل بها من تيارات تهريب المخدرات والإسحة، وتسعى التماثل من هذا الموقف إلى الحفاظ على ميزات أنظمة الحماية الاجتماعية للشعلة التي يتمتع بها مواطنوها والمواطنون المقيمون.

كذلك فإن البلدان الأوروبية الأثني عشر لم تصالح بكاد على اتفاقية دبلن لعام ١٩٩٠ في شأن توحيد معايير معالجة طلبات اللجوء السياسي التي زالت بشكل ملحوظ في العامين الماضيين بعد سقوط الأنظمة الشيوعية وانفعال النزاعات الإقليمية في بلدان وسط وشرق أوروبا. ورحب الزعماء الأوروبيون في اجتماعهم يومي ١١ و١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٢ في أمستردام، بالإجراءات التي توصلت إليها اللجان المتخصصة من وزارتي العمل والهجرة - الإسهام والمهاجرين الذين يشبه فيهم اللجوء الاقتصادي - وقد زاد عددهم في العامين الماضيين بشكل أصبح يهدد بتقاضي التيارات العرقية العنصرية وأعمال الحركات النشوية - نازية في ألمانيا. وتختلف بلدان الأوروبية من جهة تأييده حول اتفاقية حماية الحدود الخارجية للسوق الأوروبية التي كان من المفترض أن تلغي حرية التنقل على توحيد معايير الحماية التي إذا رفض الطلب من إحدى التفضيلات الأوروبية في الخارج يسم الرافض عند اللجوء إلى أي تفضيلية أوروبية أخرى، وإذا ما شل فإن حامل اللجوء يحصل على

حرية التنقل عبر البلدان الأثني عشر. وقد أعد الخبراء مقترحات الاتفاقية في غضون عام ١٩٩١ في ضوء انتعاش الاقتصاد الأوروبي ولجوء الانهيار التي أثارها سقوط الأنظمة الشيوعية، وقدم مسار انعاش السوق الأوروبية.

كذلك فإن حرية تنقل السكان الأوروبيين تنقل مسجلة في مطلع العام، لجهة عدم اكتمال المصادقة على المساعدة التي تحصل اسم حرية شينغن، الواقعة في لوكسمبورج حيث وقعت خمسة بلدان أوروبية (ألمانيا وفرنسا ودول البلطيق) معاهدة حرية تنقل السكان في عام ١٩٩٨ وانضمت إليها إيطاليا وإسبانيا والبرتغال واليونان بعد أن فرضت تشريعات الفصول على المهاجرين من عدة بلدان غير أوروبية منها حرية تنقل العرب، ويقتصر أن تنتهي المصادقة عليها في منتصف العام المقبل. وأهم نوبتها عدم استثناء المهاجرين المقيمين بشكل قانوني من حرية التنقل، دون حقوق الإقامة والعمل. ويرى مراقبون أن آلية شينغن، ستضع البلدان الثلاثة المتدنية التي لم تنضم لتعضو المعاهد (بريطانيا، النمارة وإيرلندا) أمام الإصرار الواقع، إذا جرى تنفيذها بالكامل ومن دون استثناءات، أنهم لا يستطيعون من جهة أخرى أن يشار إلى بلدان أعضاء المعاهدة النشطة في البلدان إجراءات استثنائية لتجول تطبيق القوانين الخاصة بحرية تنقل المهاجرين. وقد أثيرت مسألة خطر انتشار الإصلاية وتهريب المخدرات التي تكثرت لوات الآن بعض بلدانها في باريس في الأسابيع الماضية. وخلاصة الأمر أن حرية تنقل السكان الأوروبيين ستكون مقبوضة في حد ما في نهاية العام الجاري، وإن



الحياة الثقافية

المصدر :

١٩٧٧

التاريخ : للنشر والذمات الصحفية والهملومات

النظام المصرفي الجديد والتخفيض
مباشرة الخزائن عبر افتتاح البلد
لترفع لنشاط مؤسسات المجموعة
الأوروبية في مقابل الترخيص
للمؤسسة الأجنبية بفتح فروعها في
أسواق المجموعة الأوروبية.

الجوازات خلافاً لما هو متبع، ستتمتع
المؤسسات وليس الأشخاص،
وتجديد المؤسسات المصرفية، حيث
يستخدم أي مؤسسة مصرفية
أوروبية أو أجنبية من الولايات
المتحدة الأمريكية أو اليابان أو
اليونان العربية - التي تمكك فروعاً في
العواصم الأوروبية - أن تفتح فروعاً
إقليمية في أي بلد أوروبي ضمن
البلدان الأثني عشر، وذلك بشرط
حصول المؤسسة المصرفية الأجنبية
على ترخيص من أي حكومة في أي
بلد أوروبي، مما يمكنها من الحصول
على الجوازات المصرفية، لتستخدم
خدماتها في كامل « السوق الأوروبية »
من دون الحصول على ترخيصات
إقليمية. فبالكيفية التي أو اللغوية
التي يمكن فروعاً، على سبيل المثال في
لندن أو باريس، يستطيع بمقتضى
النظام المصرفي الجديد توسيع
نشاطه في العواصم الأوروبية الأخرى
مثل بروكسيل وغيرها من دون حاجة
إلى ترخيص إضافي من الحكومة
المليكية ويخضع إلى القوانين
الطبعة على المؤسسات المصرفية
الأوروبية، ويتنظر أن يؤدي النظام
الجديد إلى تبسيط الإجراءات
والقرارات التي كانت تعيقها
السلطات المعنية بعد أشهر التحليل
والرجعة الأمر الذي سيؤدي إلى
تخفيف حركة الخدمات المصرفية
وتقوية المنافسة بين البنوك العاملة
في تراب المجموعة الأوروبية
وتحسين شروط الخدمات التي
تعرضها على المؤسسات الاقتصادية
والإفراد.

لما ما يتعلق بالمؤسسات
الأجنبية التي لا تملك فروعاً في
البلدان الأوروبية قبل موعد نهاية
تنفيذ وحدة السوق الداخلية والتي
قد تنوي دخول سوق المجموعة، فإن

المهاجرين غير الأوروبيين لن
يستفيدوا من فرص الاندماج
الاقتصادي التي ستقرب
عن وحدة السوق وحرية نشاط
المؤسسات الصناعية وغيرها عبر
البلدان الأوروبية، بل أن الفئتين
المهنية التي تفضل بين العمال
الأوروبيين والعمال من أصل أجنبي
قد تفسح الأمر الذي يولد شعور
العمالة في صفوف المهاجرين
المقيمين. ويشير هؤلاء إلى أن
الصعاب اليومية التي تواجه
العمال منهم تضاعفت مثلاً في
سوق العمل البلجيكية جراء دخول
آلاف المهاجرين من بولندا ورومانيا
وتشيكو وسلوفاكيا الذين يعملون من
دون رخصة عمل أو الخاصة، وروى
البعض عن شبكات العمال الدولية
التي تشيكل فرص العمل بين
المهاجرين، السباح، الذين انتهت
صلاحية تأشيراتهم و، السباح، الجدد.
وتتم عمليات تباين (بيع) فرص العمل
أيام الأحد داخل الحي الشعبي سان
جيتو، في مقابل مبالغ مالية بين
الوافدين والمهاجرين الذين يعملون
في الحالة نفسها التي تفتت السباح
الوافدين من المدن البولندية.
ويمثل عنصر الهجرة الشرقية
عامل ضغط متزايد للعمال المغربية
والتركية المقيمين، ويتردد أن
البولنديين يبدلون العمل نصف
الراتب القانوني ودون ما يستحقه
العمالون البلجيكيون أو المأهولة
والترالة وهم يتميزون بكفاءتهم
المهنية وينالون بشكل مكثف في
ورشات البناء المصرفي وأعمال
اصلاح المنازل.

من جانب آخر، سيؤدي النظام
المصرفي الأوروبي الجديد الذي يخل
حين التنفيذ مطلع العام الجاري إلى
اصدار جوازات سفر جديدة. لكن هذه



المجلة الشهرية

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والاعلامية

التاريخ :

١٢ - ١٣٣٧

رئيس دائرة الاقتصاد التطبيقي في جامعة بروكسيل - الحياة :

اوربا تدفع ثمن السياسة النقدية الالمانية ولا نتائج ايجابية لوحدة السوق قبل عامين



١٢ بروكسيل
من بور الدين الفريضي

■ أكد رئيس دائرة الاقتصاد الموحدة في الجامعة الحرة في بروكسيل بول كيمستنس أن وحدة السوق الداخلية الأوروبية التي دخلت حيز التنفيذ في مطلع العام، لن تؤثر نتائجها الإيجابية قبل عام أو عامين. لأن توسيع السوق لا يعمل العنصر الشرط الأساسي لاستعادة النمو الاقتصادي الذي يرتبط أكثر فاعلية بالسياسات المالية والمقدرة داخل بلدان المجموعة وأمنهاش الاقتصاد الأميركي ودمج مفاوضات تحرير التجارة الدولية الجارية في جيب.

ورأى في حديثه إلى الصحافة أن بلدان الجنوب قد تفقد من مساهمات الاقتصاد العالي لكنها ستواجه مصاعب في التزود بمقروض الإقراض نتيجة ارتفاع الطلب في المناطق الاقتصادية كافة وارتفاع نسب الفائدة التي قد تستمر عند معدلات لا تناسب حاجات الإقراض في بلدان العالم الثالث باستثناء الدول المطلة ذات العوائد الكبرى والقليلة السكان، مثل بلدان الخليج العربية.

وعكس ما يتوقعه البعض أدت وحدة السوق الداخلية الأوروبية قبل أسبوعها إلى زيادة معدلات النمو وخلق وظائف جديدة بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ إلا أن مؤشرات الركود الاقتصادي مرتت مع ظهور مصاعب الاقتصاد الألماني.

وقال كيمستنس أن المؤسسات الاقتصادية استدركت مواعيد إنجاز الوحدة وحللت زيادات كبيرة في الاستثمار الذي كان منخفضا في منتصف السبعينيات الماضي وبلغت الزيادات معدلات مهمة في قطاعات

الحديد والصلب والصناعات المعدنية والصناعات الاستهلاكية مثل قطاع السيارات

ويذكر تقرير أعدته في هذا الشأن المفوضية الأوروبية أن اليات اعداد وحدة السوق الداخلية ساعدت المؤسسات على تحقيق عملييات الشراكة والتركز عبر الحدود الداخلية وزيادة الاستثمارات الإنتاجية التي مكنت تحقيق زيادات في معدلات النمو الاقتصادي بمجموع ٣٥ في المئة بالإضافة إلى المعدلات العادية في الأعوام الخمسة الماضية وخلق عدد من مواطن العمل تراوح بين ١٨ و مليوني وظيفة جديدة.

وأوضح كيمستنس أن الوحدة الداخلية لا تكفي في المرحلة الراهنة لتأمين استعادة النمو الاقتصادي الذي قد لا يتجاوز في هذا العام معدل ١٥ في المئة، وهو معدل ضعيف لا يكفي لتشغيل مواطن العمل التي تخسرهما العمالة الأوروبية في الأشهر الجارية، ويتوقع أن تصل معدلات البطالة إلى ١١ في المئة بعدما بلغت في الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ نسبة ثمانية في المئة.

لأن أحداثا كبرى طرأت منذ ذلك الحين حدثت أربكت أزمة الخليج ومناشئة الاقتصاد العالمي وبرزت الآثار السلبية لثورة استيعاب ألمانيا الشرقية سابقا بعد أن أدت، في مرحلة أولى إلى زيادة الطلب داخل السوق الألمانية وارتفاع صادرات بقية البلدان الأوروبية نحوها.

وقال كيمستنس إن البلدان الأوروبية، تنفع الآن ثمن الوحدة الألمانية والسياسة النقدية التي يتبناها البنك المركزي الألماني (بونستات) ويستند فيها إلى مبررات موضوعية، وأصبحت لسوق الألمانية عازرة عن استيعاب المنتجات الناجمة

عن استثمارات عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩، وبدأت المؤسسات تواجه مصاعب فوائض الإنتاج خصوصا في مجال الأسلاك منذ عام ١٩٩٠. ولد نجم عن عدم تسويقها تسريع اليات العمل في مختلف بلدان السوق الأوروبية، وبخشي كيمستنس أن يتواصل الركود الزامن إلى ما بعد ١٩٩٢ وترتبط استعادة النمو في راية مضرورة تعديل السياسات النقدية الأوروبية لأن مستويات نسب الفائدة تتوق جهود الاستثمار كما أن ارتفاع الضغط الكبير الذي تمارسه الحكومات الأوروبية على الموازنات والإلتحاق العام لا يدفع نحو التفاوض وزيادة الاستثمار. ويرى أن السياسة النقدية التي يتبناها البنك المركزي الألماني تهدف إلى تقليد مستويات التضخم التي تتوقع أربعة في المئة لكنها تكل، من ناحية ارتفاع نسب الفائدة، جهود المؤسسات الصناعية والاستثمارات الضرورية لخلق مواطن العمل وأضاح استعاد الاقتصاد التطبيقي أن انخساع الاقتصاد الأوروبي مرتبط بانعكاش الاقتصاد الأميركي الذي تحسن أدناه نسبيا في الأشهر القليلة الماضية لكن لا يصبح الشوه من الوضع الاقتصادي سيخفي بشكل جوهري في الولايات المتحدة وأن تحسنه لن يكفي لتفكيك الانعكاش على الاقتصاد العالمي. ويمكن توقع، بشكل خاص، تحسن تنافس المؤسسات الأميركية أمام المؤسسات الأوروبية والأميروية، كما ترتبط شروط تجالوز الركود الاقتصادي الزامن بضرورة انصاف مفاوضات تحرير التجارة الدولية لزالة أسباب التوتر بين الشركات في العالم وإعادة الثقة للأساس الاقتصادية العاملة في السوق العالمية.



وبكر كيسنتس أنه، لا يذرف الدموع على التنازلات التي قدمتها المجموعة الأوروبية في مفاوضات الصناعات الزراعية مع الولايات المتحدة لأن السياسة الزراعية المشتركة تطلع سجين في الخلة من الموازنة المشتركة. وينظر أن تبلغ ثقلات السياسة الزراعية في العام الجاري ٥٣ في المئة (٢٥٢٣٥ مليون ليكو) من إجمالي الموازنة المشتركة المقدر بقيمة ٦٤٩٠٨ مليون. ويرى كيسنتس، مثل الكثير من خبراء الاقتصاد الدولي، أن نجاح مفاوضات تحرير التجارة الدولية سيؤدي إلى زيادة العوائد بمئتي مليون دولار إلا أنه لا يتوقع انتهاء المفاوضات المتعددة في الأسابيع المقبلة لأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية الفرنسية. وعدم استعجال الرئيس الديموقراطي بيل كلينتون الدخول في مفاوضات تجارية مع أوروبا في الأيام الأولى من دخوله البيت الأبيض.

من جهة أخرى، يرى كيسنتس أن البلدان النامية ستفقد من انتعاش الاقتصاد العالمي كتلة، إذا ما توفرت شروط خفض نسب الفائدة وانتعاش الاستثمار الأميركي وتحسنت المفاوضات التجارية إلى اتفاق شامل. ومن الفرص التي قد تتوافر لزيادة حركة المبادلات التجارية في العالم، لكنها ستواجه أيضاً خطر خفض الرأسمال الذي سينجم عن ارتفاع طلبات الاستثمار في غرب القارة الأوروبية وشرقها وفي السوق الأميركية، الأمر الذي يدعو إلى الاعتقاد بأن نسب الفائدة ستظل مرتفعة عند مستويات لا تناسب مصالح البلدان النامية. وإذا صح هذا السيناريو فإن الهوة الاقتصادية التي تفصل بين الشمال والجنوب قد تزداد اتساعاً.



المصدر :



١٢ - ١ - ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مستقبل أوروبا بين الوحدة والتقسيم

على الرغم من كل التفاؤل الذي ساد مع بداية عام ١٩٩٢ بشأن مستقبل أوروبا بعد أن تم إعلان السوق الأوروبية الموحدة التي تضم الأجزاء الغربية والجنوبية من القارة وبعد أن مرت بهنوء وسلام عملية انقسام تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين إلا أنه لم يمر وقت طويل حتى بدأت مشاعر القلق تساور الأوروبيين بشأن مستقبل قارتهم. إذ لا يخفى أن تقسيم تشيكوسلوفاكيا جاء نتيجة تراكم الانشقاقات العرقية والأحقاد القبلية بين السلوفاك والتشييك والتي تجعل من العسير تحقيق عملية الانتقال إلى مرحلة الديمقراطية والحرية السياسية والاقتصادية. ومع ذلك فإن هناك حقيقة يدركها الجميع اليوم وهي أن تقسيم تشيكوسلوفاكيا قد خلق فراغا آمنا بوجود تلك الدولات الصغيرة التي تحدث الآن عن إطار أوسع لضمان أمنها ومستقبلها بينما لم يقض في نفس الوقت على المخاوف من تفجر الصراعات العرقية بين هاتين الدولتين الصغيرتين وهو ما ألمته حادث الانفجار الذي وقع مؤخرا على الحدود الجديدة بينهما أضف إلى ذلك تعذر التوصل إلى حلول سياسية تنهي الحرب المتفجرة في جمهوريات يوجوسلافيا السابقة وأخطار وصول إشاعات هذه الحرب إلى منطقة البلقان بأكملها بل إلى صفوف حلف الإنقاذ ذاته الأمر الذي يحتم على زعماء أوروبا السعي إلى إرساء دعائم نظام أممي جديد يحتوي ألوانع الأوروبي الجديد.



المصدر :



النشر والذمات الصحفية والإعلاميات التاريخ : ١٢ من ١٩٩٣

مع بداية عام ١٩٩٣ أوروبا الموحدة في اختبار السوق الواحد

إتجاهات تم.
في الوقت نفسه لازالت هناك العديد من القضايا معلقة ولم يتم التوصل إلى حل لها، ومنها خلاف شمال الأطلسي (الذي تشارك فيه أمريكا) وهل لازال خروجا للدفاع عن أوروبا، أم على أوروبا تدبر شؤونها الأمنية وحدها...
ويشود ذلك إلى الحديث عن العلاقة الأوروبية - الأمريكية، والتي وصفها جاك ديلور في حوار مع مجلة تايم الأسبوع الماضي - تعليقاً على الاتفاق التجاري بين المجموعة وأمريكا -
فريد أن يتم التعامل مع أوروبا على أنها بالغة عالة تتحدث مع بالغ عائل.
هذا من نطلقه - وليس هذا الضبط العدا، وأحياناً محاولات شق صفوفنا!

خلافات وظمومات

ويبدو أن محاولات شق الصفوف الأوروبية هذه لا تعتمد فقط رغبة أمريكا في إضعاف المعلق الأوروبيين
بروز مشكلة، بل كذلك على العديد من الأسباب الذاتية والموضوعية الخاصة
بحول أوروبا الغربية ذاتها، وأهمها بروز الفزعة القومية، وهذا ما اعترف به المستشار الألماني لموسر كول في مقال له في صحيفة فاينان نيشيال تايمز البريطانية يوم ٩٢/١/٩٠ فلأجل ديج
لا يائن أحد أن شبح القومية في أوروبا قد زال أو أن وجود هذا الشبح البطح مقصور على منطقة البلقان، ففي أجزاء متعددة من شرق قارتنا الأوروبية بلداننا نشود عودة للتفكير القومي وأهمد التسامح واتساع الصدر، وحتى للتعبس القومي.
ومع ذلك يرى كول - أحد الزعماء المتصممين للوحدة الأوروبية - أن مستأريخت هي الجواب الأوروبية

في الأول من هذا الشهر، وفي فجر العام الجديد، فتحت الدول الأوروبية حدودها، إيماناً ببدء عملية السوق الموحدة كخطوة من خطوات تنفيذ اتفاقية الوحدة السياسية والتقنية الأوروبية (مستأريخت)، وبدأ تنفيذ البند المشرع منذ عام ١٩٨٦ في اتفاقيات المجموعة الأوروبية بإقامة السوق الموحدة بين الدول الاثنتي عشرة أعضاء المجموعة. ومنذ ١ يناير للماضي أزيلت كافة الحدود التجارية والاقتصادية بين هذه الدول، التي تضم ٣١٠ مليون نسمة وناتج قومي إجمالي كل ٦,٥ تريليون دولار. وأصبح مرور البضائع والسلع والخدمات ورأس المال والبشر حراً داخل المجموعة الأوروبية.

أحمد مصطفى

المثلية. الخ.
المسألة الأمم هي حربية تنقل المواطنين الأوروبيين من بلد إلى آخر بدون جوازات سفر. ورغم إقرار ذلك رسمياً فإن تنقله يظل مهمة محفوفة بالمشاكل، خاصة مع تزايد الشعور القومي لدى المواطنين في بعض الدول الأوروبية، ومشاعر دول أخرى من الهجرات إليها (اللاتيا مثلاً). وتصف اللجنة الأوروبية ببروكسل السوق الموحدة في آخر تقرير لها بأنه يشبه بيتاً لازال في طور الانشاء ويجري إعداد الميكورول في التساهل، إلا أنه لا يمكن التوكل فيه بسهولة، فمازالت هناك

وهكذا أصبح في إمكان طبيب الأسنان اليوناني خلق شرس في السممارك، ومدرس علوم الثاني التدريس في مدرسة في باريس، والتأبين على نفسه في شركة تأمين بريطانية من مكتبها في ميلانو بايطاليا. ول خلال السنوات الماضية من ١٩٨٦ حتى نهاية ١٩٩٢ كانت دول المجموعة قد عدلت قوانينها بما يتماشى واتفاق السوق الموحدة الذي تضمن نمو ٢٨٢ قانوناً جديداً، وتم بالفعل إلغاء نحو ٦٠ ألفاً من الحشكال الجمارك والضرائب على التبادل بين دول المجموعة مما أدى إلى توليد نحو ١٤ مليار دولار سنوياً

مصاعب على الطريق

مع ذلك لازال هناك بعض البوند تحتاج لتعديلات في السياسات والقوانين الوطنية لكل دولة فمازالت الحكومة تتمكك التصرف في بعض الخدمات والأعمال، بما يعني إبقاء سوقها أمام الشركات الأوروبية، على سبيل المثال خدمات الاتصالات، وكذلك بعض أشكال الرسوم على نقل البضائع، بالإضافة إلى الضرائب



الشعبية

المصدر :

للنشر والخد مات الصحفية والهلومات

التاريخ :

١٩٩٢

الوحيد الموحد على الأوضاع السابقة
والاقتصاديات التي تطرحها. ويحاول في
معالجة المذكور طمأنة الظلمين على
مستقبل أوروبا الذين يتعاملون معها
إذا كانت التغيرات (في أوروبا مؤخرًا)
حدثت بسرعة كبيرة، وما إذا كانت
معاهدة ماستريخت جاءت قبل أو أنها
أو أنها بالغة النضج... ويجب على
هذه الشكوك مسائلًا مثل نادر على
السبع على نحو أبطأ وهل يتناسب
السبع البطيء مع مصالحنا الحيوية
الطبيعية؟

وربما كان تساليل كول مبررًا
وخطيئًا، ولكن يبقى أن الشعوب
الأوروبية غير مطمئنة بالقدر الكافي
لأوروبا للتصريح في عملية الوحدة.
وكانت استفتاءات العام الماضي على
ماستريخت دليلاً على ذلك، رغم
الرافقة عليها في شالية الدول الإثنى
عشر، إلا أن طرحها أثار جدلاً شديداً
واسمهاً من بين القوم الجامعين
الأوروبية. ويبقى على السزراء
الأوروبيين مهمة توضيح مبررات
الوحدة الصريحة على الأفراد
والجموعات، ولعل في هذه السوق
الوحيد تجربة تتيح اختبار ماستريخت
عليها خلال هذا العام، ١٩٩٢.

الوحدة الأوروبية تسهم في اعتقال زعيم المافيا

□ باريس - مصطفى مرجان:

لم تهتز أوروبا في الأيام الأخيرة لحدث كذلك الذي أعلنته إيطاليا مساء أمس الأول، فقد تمكنت الشرطة الإيطالية بعد أكثر من شهرين عاماً من التتبعات المزدحمة من إلقاء القبض على الرأس المدبرة الأولى للمافيا الإيطالية أو ما يسمى «كوزانوستره» وذلك بالبريسو عاصمة جزيرة صقلية، حدث ذلك بهدوء وبدون أسلحة وحصار وبما يشبه المصادفة البحتة، فإمام إحدى اشارات المرور أوقف شرطياً سيارة خاصة وطلب إلى صاحبها الرخصة وأوراق الهوية، ولم يكن السرجل سوى سلفاتوري ريشا ٦٧ عاماً من صقلية المشغول عن اقتيالي أكثر من ألف شخص



سلفاتوري ريشا

أوه توتو، كما يسميه عامة الإيطاليين وهو المشغول عن اقتيالي أكثر من ألف شخص وكانت الأصوات الأوروبية قد طابت أكثر من مرة خلال العام الماضي أن تتخلص إيطاليا نهائياً من المافيا حتى يستقيم اقتصادها مع اقتصاد الأوروبي العام ولقد كان لهذا الطلب الشده ولاشك في دفاع السلطات الأمنية إلى تكثيف جهودها للقبض على زعيم المافيا، ويقول بعض المحققين إن العيب الأساسي في إلقاء القبض على «توتو» يرجع إلى تفشل الأوساط السياسية المؤثرة في إيطاليا عن حملته كخطوة أساسية على طريق الاندماج الأوروبي، وكانت أصوات المعارضة الإيطالية قد علت مؤخراً واتهمت المسؤولين والسياسيين الإيطاليين بالتواطؤ مع عصابات المافيا والتمرد في فضائح مالية هزت الحياة السياسية الإيطالية.

أوروبا الموحدة على قمة التراجمة عالم خارجي متغير ووضع داخلي غير مستقر

موحدة تسمح لهم بالتنقل بحرية في جميع أنحاء دول السوق.

وأخيرا فإن أوروبا ستفتح حدودها أمام حرية انتقال الأشخاص سواء بالسيارات أو بالقطارات أو الصواريخ حيث يمكن لكل وسائل النقل والمواصلات نقل أي ركب أو سلعة إلى أي مكان فيها. وسيطبق النظام على التلاميذ والطلاب إذ تعتبر حرية الحركة بالنسبة للطلبة ضرورية للتقدم في دعم الروح الأوروبية بين الشباب.

ولكن أمام هذه الأحداث الخطيرة التي سجلها ١٢ دولة أوروبية غربية، تكمن مشكلات وعوامل وحدانية لم تكن قائمة في عام ١٩٨٥. ولقد اتفقت على المرحلة الثانية تلك، بعد ذلك التاريخ شهدت أوروبا شرابا وفيرا للتغييرات جسيمة قد تؤثر وتنعكس أثرها على أوروبا الجديدة.

فخلال سبع سنوات سقطت جميع النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية واختفى في شهور قليلة العدو الأساسي الذي ظل عشرات السنوات يؤثر في السياسة العسكرية والخاصة بالانضمامية لأوروبا الغربية. وتظهر نظام عالمي جديد لهيمن عليه الولايات المتحدة مرحليا والتي أصبحت القوة العظمى الوحيدة في العالم في الفترة الانتقالية إلى النظام الجديد.

وقد أدت هذه التغييرات السياسية والعسكرية إلى لعب الموازين العسكرية في المنطقة بشكل لم يسبق له مثيل، فوفقت القابليات المد من الصلح، ودعت أصوات من واشنطن إلى خفض الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا الغربية، والحيث كل من فرنسا وألمانيا إلى التقارب من أجل إنشاء نواة لجيش أوروبي مستقل.

وبعد التغييرات السياسية والعسكرية، شهدت أوروبا الغربية والشرقية تغييرات جغرافية خطيرة، فبعد نحو ٤٥ عاما من الانقسام توحدت ألمانيا مرة أخرى ليعود العملاق الألماني في قلب أوروبا الغربية يثير الشوق والغضب من هيمنة قوته الاقتصادية الحكيمة والعسكرية للقارة.

وفي نفس الوقت تفككت جمهوريات الاتحاد السوفياتي ويوجوسلافيا وانكسرت تليكوستوكولاديا، وسقطت أوروبا الشرقية في صراعات عرقية وقومية.

كما انضمت إلى عهد نهيار الشيوعية والنظم الاقتصادية الموجهة فشتت جمهوريات أوروبا الشرقية في تطبيق اقتصاديات السوق بالسرعة والحيث الذي كان مؤهلا له. وبذلك تلك المنطقة

مع الدينامي الأولى لأول يناير عام ١٩٩٢ سقطت نهائيا جميع الحدود الجمركية بين الدول الاثنى عشرة الأعضاء في السوق الأوروبية لتبدأ بذلك المرحلة الثانية في طريق استكمال الوحدة الأوروبية، التي بدأت في روما عام ١٩٥٧.

في هذه المرحلة الثانية ستحقق للجموعة الأوروبية حرية التنقل بين دولها الاثنى عشرة وذلك فيما يخص الأشخاص ورأس المال والبضائع والخدمات وهي ما عرفنا بالحريات الأربع.

ولكن ما بين اتخاذ قرار هذه المرحلة الثانية والذي تم في ٢ ديسمبر عام ١٩٨٥، وبين تطبيقه في أول يناير عام ١٩٩٢، شهدت أوروبا تغييرات جذرية سياسية وجغرافية واجتماعية وعسكرية واقتصادية داخل دول المجموعة وخارجها مما يضع بعض التراجيل أمام تحقيق الأهداف المتبقية من استكمال الحدود، وعلى الأهداف بعيدة المدى على خطاب بتحقيق أوروبا الكبرى. وقد تناولت الصحف الأمريكية مثل هاليب والفرنسية مثل دومانو، دولوموند معلوماته هذا الحدث الضخم بالتعلق من جميع جوانبه.

وقد نشرت صحيفة دومانو، بيانات حول وضع هذه الحريات الأربع، التي بدأت تطبيق تدريجيا منذ عدة شهور، فبالنسبة لحرية حركة رأس المال بدأت أولى خطواتها في أول يوليو عام ١٩٩٠.

وفي أول يناير ستصبح رموس الاسوار حرة للانداء، حيث الإنتاجية المرتفعة والمعاد الأفضل ولكن ستظل القيودان تقسم بنظام انتقال لمدة ١٨ شهرا.

كما ستولد في أول يناير أوروبا الثانية حيث تحصل البنوك على حرية استعمال أموالها وتقدم قروض والتأمين بأي نشاط مصرفي في أي دولة من الدول الاثنى عشرة. لتصبح كل مؤسسة ذات سيادة كاملة على نظامها.

وبالنسبة لحرية حركة السلع، فإنه مع حلول عام ١٩٩٢ سيكون قد اتخذ بالفعل ثلاثة أرباع الإجراءات الخاصة بحرية حركة السلع داخل حدود دول السوق الأوروبية وفي أول يناير يكون قد بدأ رسميا إلغاء جميع الجمارك على السلع بين الحدود، حيث سيحصل سائكو التماخضات التكال وخضمة



الأهرام

المصدر :

١٨ يناير ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والهلو مات

في ازمات التصديعية متلاحقة تضع أوروبا الغربية في مأزق ما بين التقدم لمساعدتها من أجل تحقيق أوروبا الكبرى في المستقبل القريب وبين الانهزام بالداخل أولاً.

ولكن هذه الازمات الاقتصادية ستظل تظل وتؤثر وتكسب أثارها على أوروبا الغربية، إذ أنها تمثل حافياً قوة طاردة لبقاء أوروبا الشرقية نحو الغرب. فشهدت أوروبا الغربية تغييرات اجتماعية خطيرة بسبب تدفق المهاجرين من الشرق إليها. وإذا كان ذلك يمثل حافياً أزمة خطيرة بسبب تزايد نسبة البطالة في الغرب، مما يدعم الموجات الغفيرة والنزوح الجديدة، فإن أوروبا مع تطبيق سياسة حرية التنقل

للأشخاص ستواجه أزمة مضاعفة خاصة إن الدول الاثنى عشرة لم تتفق بعد على سياسة موحدة لمواجهة الهجرة المتزايدة على حدودها. كما تطالب كل دولة بالحفاظ على سيادتها في هذا المجال لوضع الإجراءات التي تراها ضرورية لحماية سوقها الداخلية. ولهذا فإن للمهاجرين الأجانب سيولجون مصيراً غامضاً بعد ١٩٩٢ حيث ستصبح أوضاعهم هامشية. كما إن هناك خطر ظهور أزمات جديدة عرقية بين الأوروبيين وغير الأوروبيين في سوق شفعمة تضم ٣٤٢ مليون أوروبي و ٦٠٤ مليون آفريقي.

وهكذا نسمع بداية المرحلة الثانية من مشروع الوحدة الأوروبية. على الدول الاثنى عشرة الوحدة إجراء اجابات على تساؤلات عديدة منها: هل ستصبح أوروبا الموحدة أوروبا المائنة، تهيمن عليها قوة الاقتصادية والسكانية الألمانية. أم ستتحول ألمانيا لتصبح داخل أوروبا وتصبح ألمانيا أوروبية هل ستدخل أوروبا عن بورها القارية وتلتصق بالولايات المتحدة في قراراتها السياسية والعسكرية في العالم. كلما حدث في أزمة الخليج وشبكة الشرق الأوسط، أم ستتحول أوروبا إلى قوة ثالثة توازن القوة الأمريكية واليابانية كما كان مخططاً في عام ١٩٨٥

وفي النهاية هل ستظل السوق الأوروبية مغلقة، تضم اثنى عشرة دولة أم تفتح أبوابها لتستقبل الدول الأخرى لمساعدتها في اقتصادها لمساعدتها مع التقدم والخروج من أزمتها؟



«الأصولية» العرقية تهدد أوروبا

في الوقت ذاته - أغسطس (أب) الماضي - عقد مؤتمر دولي في القلم كالنجراد - ضم ممثلي الرابطة الأوروبية والبرلمان الأوروبي - وفيه أعلنت كالنجراد نفسها منطقة اقتصادية حرة، وانتهى المؤتمر على قرار بتحويل الإقليم إلى أهم ميناء للتجارة بين روسيا وبلقان المتوسط، وبخول كالنجراد بهذه الصلة ضمن الجماعة الأوروبية، وإذا كانت حتى الانفصال لجنات روسيا الاتحادية لأسباب عدة مفهومة، في مقدمتها استرداد الهوية القومية التي سحقتها طويلا

الصورة على الضفة الأخرى لا تخلو من الأثر، وجديرة حقا بالمناخية والدراسة الأوروبية ١٩٩٢ تقدم حقيقتا نحو الوحدة على مستوى القارة، بينما تنحى إلى الفتك على مستوى الإقليم، الأمر الذي يجعلها مسرحا للمخافة مجتمع فيها التقيض: الانحياز والانفراط ووراء هذه المخافة تكمن حقيقة يخوف منها كثيرون هي أن «الأصولية» العرقية والثقافية صارت أعصارا تحت التكوين يهدد القارة ويؤرق زعامها.



جسدت المخافة عند منتصف ليل الخمسين - الجمعة (١٢/١) حين انهارت الحدود للدخيلة الفاصلة بين ٣٤٠ مليون أوروبي، وتحولت أوروبا إلى سوق واحدة، وفي اللحظة ذاتها انشطرت دولة تشيكوسلوفاكيا، وتحولت بعد الحزام دام أكثر من سبعة أعوام، إلى بلدين منفصلين هما: تشيكيا أو تشيخيا وسلوفاكيا.

لقد ذكر رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور في مقالة حول مستقبل أوروبا، الذي نشرته له مجلة نيوزويك في الشهر الماضي أن المجموعة الأوروبية انفلتحت منذ عام ١٩٨٥ على ٥٠٠ خطوة أسهمت في إقامة السوق الموحدة التي خلقت حين التخليق في بداية عام ١٩٩٢.

اللائح للنظر أن ذلك العام ذاته (١٩٨٥) هو الذي تولى فيه الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل جوبتاشوف السلطة، وأعلن فيه عن «البريسترويكا» التي كانت الخطوة الأولى في مسيرة تفكيك الاتحاد السوفييتي وإنهياره وتداعي المعسكر الشرقي وانفراط عظم لم تظهر التحولات العديدة في داخل القارة، ففي حين انفلتحت ألمانيا الشرقية واندبت في ألمانيا الموحدة، تفككت الاتحاد اليوغوسلافي على النحو المتساوي المشهود، وكانت تشيكوسلوفاكيا هي الضحية الثانية، وعلى قائمة الانفطار دول أخرى مرشحة للانفطار أو الانفجار في عام ١٩٩٢.

دوي الانفراط مسعوم بقوة في روسيا الاتحادية ذاتها، التي تضم ٣٥ جمهورية تتمتع بالحكم الذاتي، فخلصنا عن الجمهوريات ذات الأغلبية المسلمة التي أعلنت الانفصال، وأصبحت الخارجية مباشرة، مثل الشيشان وتشارستان وداغستان، فإن جمهوريات أخرى ذات أغلبية روسية تدب بدورها إلى الانفصال من موسكو.

ففي الصيف الماضي نشطت الدعوة في جمهورية توفال، لحكم الذاتي إلى الانفصال وإقامة دولة مستقلة في تلك الحقبة التي تضم ٢٠٠ ألف نسمة، يعيشون على جمال سيميريا الجنوبية والمتاخمة لأفغانيا، ووضعت قضية توفال الجزر، المعارضة على رأس برنامجها أجراء استفتاء بين الجماهير لإقامة دولة توفال المستقلة.

النظام السوفييتي، فإن ما يجري في دول شرق أوروبا وغربها يحتاج إلى تأمل طويل في أهدافه ووسائله وتعبيراته المختلفة، حيث تشير لراستات صعبة إلى أن القارة تدخل في عام الوحدة (١٩٩٣)، بينما تتوزع على جنباتها ١٤ منطقة اضطراب يربط زعماء القارة بقضاياها، بطق ظاهر، وهو ما عبر عنه جال بدور المفوض العام للسوق الأوروبية المشتركة، حين سأل مندوب مجلة «نايم» الأمريكية عن الخطر الذي يهدد أوروبا الآن، فقال أنه يتمثل بالدرجة الأولى فيما أسماه بالصحة القومية، التي اعتبرها وبلاء يتفشى الآن في القارة بصورة لا يتخلى الشهيون من شأنها [نايم - عدد ٢٨ ديسمبر (قانون الأول)]، وليس تنامي الشعور القومي المؤدي إلى احتمالات التفتك هو أسوأ ما في الأمر، لأن الأسوأ هو أن يؤدي ذلك إلى نشوب حروب أهلية تعيد أوروبا إلى أزمنة الكراهية التي سابت في عصور القاطعات والممالك الصغيرة، وإذا كان انفصال تشيكوسلوفاكيا قد تم بأسلوب ملخص مشهود، لم ترق فيه نقطة - حتى الآن - فإن انهيار الاتحاد اليوغوسلافي اقترن ببحر الدم الذي أزاله الصرب ونهب ضحيته الأفول من قتل المسلمين في البوسنة، ومن ثم فالاحتمال أن للعلماء والطريق مفتوحان، الأمر الذي يبني على شبح الحرب الأهلية في الاتفاق الأوروبي.

رومانيا وبلجيكا في المقدمة

وإن نخصب أن ما جرى في تشيكوسلوفاكيا صابر معلوما لكافة، وأن المسألة التي نشأت عن انهيار الاتحاد اليوغوسلافي واضحة في الوعي العام، سواء في ذاتها، أو في احتمالاتها التي قد تؤدي إلى توسيع نطاق الحرب بحث تسفجر إليها البانيا وبلغاريا واليونان وتركيا أيضاً، أراء تلك شأننا تتوقف لحظة عند بؤرة أخرى مرشحة للانفطار في رومانيا.



وهذا التقسيم الذي لعبت اللغة فيه دورا رئيسيا يعطي الدعوة الانفصالية ابعادا تتجاوز الجانب القومي المجرد، الأكثر ظهورا في اوساط الفلانمكتيين، لاسيما عن طريق حزب فلاندر اليميني برئاسة ليونيل فانميجير الذي اثار عنه قوله حديثا ذلك عشيا معا ١٦٠ عاما دون أن تكون سعداء، فاماداً لا تنفصل عن بعضنا بسلام كما جرى في تشيكوسلوفاكيا.

تزداد شعبية حزب فلاندر حينا بعد حين، الامر الذي يلقى تداريا انفصال الشمال خصوصا ان الفلانمكتيين مايرجوا يريدون ان الوالونيين الجنوبيين صاروا عديا عليهم، فالشمال يحول ما يعادل ٧ مليارات دولار سنويا لدعم الجنوب، ويرد الوالونيين على ذلك بتحميل الفلانمكتيين المسؤولية، إذ يقولون ان افعال بلاهم طويلة هو الذي حكم عليها بالتخلف وبقاؤها بحاجة دائمة الى امانة الشماليين.

لقد بين استطلاع للرأي ان ٢٦٪ فقط من سكان البلاد يعتبرون عن اشتراكيهم بالانتماء الفلجيكى بصورة قاطعة، اما الباقيون فقد انماز كل منهم الى ذات، وهذه هي القضية التي توتر مناخا صواتيا لدعوة الاغلبية الفلانمكتية الى الانفصال والتخلف من صبة اقلية الجنوبيين.

روما فقيرة.. وفاسدة ايضا

ابطاليا تعيش ظاهرة فريدة النسبة من الحاصل في بلجيكا، فكملة دعوة في الشمال يتزعمها اومبرتو بوسي، يقوم برنامجه الاساسي على المطالبة بالانفصال عن الجنوب، ولدعو الحركة التي تحمل اسم رابطة الشمال، الى مواجهة حاسمة للواقع الايطالي المر. حسب تعبيرهم، روما المقفرة غير مؤهلة لحكم منطقة الشمال الصناعية الغنية، والجنوب عند زعماء الرابطة ليس فقرا فقط ولكنه فاسد ايضا، وحزبها المذنان يقوم عليهما الائتلاف الحكومي (الديمقراطي المسيحي والاشتراكي) اصبحا من ركائز الفساد والفوضى في البلاد. وقد نقلت وكالات الأنباء في الشهر الماضي ان

قلمة للقيم في رومانيا تستكه الخلفية هنغارية (١٦ مليون نسمة) هو: تروانسلفانيا، له شهرته الراهنة باعتباره منطقة تربية الانعام وانتاجها، وان اشهر تاريخيا لان منه خرجت اسطورة «دراكولا» مصاص الدماء، وكانت هنغاريا قد ضمت الاقليم وحكمته في الفترة ما بين ١٨٧ و١٩١٨، كما أحلته اثناء الحرب العالمية الثانية.

بعد انهيار النظام الشيوعي ظهرت حركة قومية دعت الى ترويب الهنغار في المجتمع الروماني وحظر لغتهم وإزالة الاسماء الهنغارية من على الشوارع، الامر الذي استغز الهنغار ودعمهم الى المطالبة بالحكم الذاتي، وقد اعتبر المواطنون الرومان ان تلك مقدمة لفصل الاقليم وتقسيم البلاد على غرار ما حدث في يوغوسلافيا، ومن ثم فقد دعت حركتهم التي يرأسها جورج لورنر رئيس حزب الوحدة الوطنية الى معارضة مطالب الاقلية الهنغارية، التي يطالبها الاتحاد الديمقراطي الهنغاري الروماني، ويقوده اسقف الكنيسة الاصلاحية واسمه لازيسلو توكس.

وهذا الصراع بين الاغلبية الرومانية والاقلية الهنغارية ليس جديدا، فالاشتباكات العرقية مستمرة بين الطرفين منذ سنوات، وان كانت بشكل متقطع ومحدود، لكن انهيار حكم شاوشيسكو، وفتح ابواب للعمدية الحزبية اتاحا لكل طرف ان

يجهر بدعوته ويجمع الانصار من حوله، وقد فاز كل حزب بنسبة ٨ بالمائة من الاصوات خلال الانتخابات البرلمانية الاخيرة، ومن ثم فاحتمالات توسيع نطاق المواجهة بين الطرفين قائمة وقوية. من ناحية ثانية، فان بلجيكا ملايينها العشرة من السكان، مرشحة بنورها لانفراط فهي تضم خليطا غير متجانس يمثل فيما يلي: الفلانمكتيون في منطقة فلاندر شمال البلاد (٢٥٪ من مجموعهم ٢٥٨٪) وكندشز بديهم اللغة الهولندية، والوالونيون في منطقة والونيا، جنوب البلاد (٢٢٪) يتحدثون اللغة الفرنسية، اما في شرق البلاد يعيش حوالي ٧٠ الفا يتكلمون الألمانية، اما العاصمة بروكسل التي تضم مليون نسمة (١٠٪ من السكان) وهؤلاء يمثلون فئة اربعة يسمون «البروكسلون»، ونسبة اربعين اربع بينهم ٢٠٪ وهي من اعلی النخب في احاء اوربا.

والنظرة السريعة على خارطة بلجيكا توحى مباشرة بانها ارض قابلة للتوطين، غير الحدود الهولندية شمالا، والفرنسية جنوبا، والألمانية شرقا، بحيث لا تبقى سوى النواة «البروكسيلية» الأوروبية الصلبة.



بقلم فلهي هويدى

فرنسا مع البربر وضد الكورسيكيين

فرنسا تعيش المشكلة على مستويين، فحزب الجبهة الوطنية المعارض الذي يقوده جان لويان أصبح القوى حزب يعارض في أوروبا، إذ حصل على ١٤٪ من أصوات الناخبين الفرنسيين، والفكره العنصرية تلقى رواجاً متزايداً، وتشكل تهديداً مباشراً لكل الأجانب في فرنسا، الذين يدعو لويان إما إلى صهرهم في المجتمع الفرنسي - وهو احتمال يستعده - وإما إبعادهم بالتدريج من البلاد، بغض أن ذلك يحل مشكلات

كثيرة في فرنسا، فحيث تقل فرنسا في النهاية للفرنسيين دون غيرهم. المستوى الثاني يتصل في التباينات اللغوية دخلت فرنسا ذاتها، إذ هي تضم عشرة شعوب تنظم إلى اليوم لهجات محلية مختلفة، وتطالب كلها بالاعتراف بمكاناتها اللغوية الخاصة، وتستخدم في ذلك بطلب مساعدة المؤسسات الأوروبية المشتركة مثل المجلس الأوروبي ومحكمة العدل والبرلمان الأوروبي ومنظمات حقوق الإنسان.

في كورسيكا موطن نابليون بونابرت لغة خاصة، وهناك دعوة متنامية للاستقلال السياسي تطلقها «الجبهة الوطنية لتحرير كورسيكا» والذين يتكلمون تلك اللغة مليونان من الأشخاص، وفي مقاطعة بريتانى التي يقطنها عشرة ملايين شخص في غرب فرنسا لغة أخرى، وفي مقاطعة الأناضول واللورين الحانية للألمانيا لغة محلية ثالثة، وفي جنوب فرنسا يتكلمون لغة كاتالان، وعلى الحدود الألبانية يتكلمون اللغة الألمانية.

تعارض الحكومة الفرنسية بشدة فكرة الاعتراف باللغات المحلية، بينما دعا المجلس الأوروبي في ستراسبورج إلى عقد معاهدة لحماية اللغات المحلية في أوروبا، حيث يعيش في القارة ما لا يقل عن خمسين مليون شخص ينتمون إلى اللغات عرقية. تحدثت ما بين ٥٠ و ٦٠ لغة محلية غير معترف بها، وتسمى المعاهدة الجديدة إلى حماية تلك اللغات من الاندثار، بينما تزعم فرنسا حملة الجاهل العائدة وتقرئها من مضمونها أن من الممارسات اللائقة للتقذر في هذا الصدد أن فرنسا التي ترفض الاعتراف باللغات المحلية في داخل حدودها، هي ذاتها التي تكتسب اللغات عن اللغة البربرية في الجزائر، حتى عملت على تحويلها من لغة متطورة فقط إلى مكتوبة أيضاً، بل وفرضت تعليمها في الجامعات الفرنسية.

اعلانا كبيرا ظهر في مكان عام بمدينة تورينوتو الشمالية، كتب عليه عبارة تقول: «أيها الإيطاليون الجنوبيون، كونوا شجعاناً، وعودوا إلى جنوبكم لكي تحاربوا المافيا». والاحتمال الأرجح أن رابطة الشمال هي التي وضعت ذلك الإعلان بعدما تعززت مكانتها في البلاد، في حين تراجعت بدرجة متفاوتة شعبية الحزبين الحاكمين، والتمت ذلك بوضوح الانتخابات البلدية الحزبية التي جرت في الشمال، خلال الشهر الماضي.

الصورة ليست مقلقة في سويسرا، ولكن بدون الحساسية القومية موجودة، وقد طالعت تقريراً جديداً أشاد بشعاع السويسريين عموماً، لكن كاتيه أعرب عن دهشة أن فلاحاً من إحدى المقاطعات الألمانية (شافهاوسن) قاطع وزيراً من مقاطعة فرنسية، وقال له على ملا من الناس أنه لا يحق له أن يتكلم الفرنسية في مقاطعة ناطقة بالألمانية.

وإذا فوجيء الوزير بذلك اسمه (جون ديلا موران) فإنه ضرب كفا بكف وقال: لم يعد للمنتقى والحقيقة مكان في مثل ذلك الجدل.

إن سويسرا التي يقل عدد سكانها عن سبعة ملايين نسمة، تضم خليطاً من البشر، فحوالي ٢٨٪ من السكان يتحدثون الألمانية، ويتركزون في الشمال والشرق، وفي الغرب يعيش المتحدثون بالفرنسية (نسبتهم ١٨٪)، بينهم الإيطاليون وأيضاً مجاميع من الأسبان.

السويسريون حلوا مشكلاتهم عن طريق إرضاء الجميع، فالجميع فيها نظام «كانتونات» منذ منتصف القرن الماضي، حيث قسمت البلاد إلى ٢٠ كانتوناً، و٦ تحصل صفة الشبه، فأنشج لكل جماعة أن تعيش خصوصيتها دون أي شعور بالهوية القومي أو العرقي، الأمر الذي وفر للبلاد استقراراً سياسياً واجتماعياً مشهوداً.

غير أن اللق الذي يزعج البعض على المستقل في سويسرا يستند إلى عوامل عدة، أولها حالة الركود الاقتصادي التي أدت إلى زيادة أعداد البطالين في مختلف المقاطعات، وثانيها احتمال زيادة أعداد الأجانب في سويسرا بعد انضمامها إلى المجموعة الأوروبية، مما يزيد من تباين الأرصه، وينقل إلى البلاد عدوى الحساسية العرقية، السبب الثالث يكمن في ظهور التجمع الأوروبي الذي هو بمثابة دولة فوق قومية، مما قد يساعد على تفكيك بعض الأنماط المركبة من جماعات مختلفة. فالكلان أو الفرنسيون ربما قبلوا في الماضي أن يظلوا جزءاً من سويسرا لأنها دولة لها كيانها المستقل، ولكن إذا ما دخلت سويسرا ضمن الدولة الأوروبية، فما الذي يخطر بالبال؟ - ملا - إن البقاء ضمن الاتحاد السويسري، ولما لا ينسبون أنفسهم مباشرة إلى الهوية الأوروبية، خصوصاً وأنهم ينتمون إلى أصول غير سويسرية بل إلى العرقي، حيث تمتد أصولهم إلى دولة أخرى في ألمانيا؟



١٩٩٢

التاريخ :

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

المستنق الأوربي لماذا؟

على مستوى آخر، فإن رياح العنصرية تهب الآن بقوة في مختلف أنحاء القارة، ولأن بدت بوادر التعصب القومي ماثلة للآعين في شرق أوروبا، فإن غرب القارة ليس محصناً ضد ذلك «الشيخ البشع» والوصف مقدس من مقال كتبه «المستشار الألماني هلموت كول في صحيفة «فاينتنشال تايمز» (عدد ٥ يناير (كانون الثاني) الحالي)، حول أوروبا الموحدة والتحديات التي تواجهها.

حتى الآن، فإن مظاهر زحف الجماعات العنصرية للطرفة، ذات البؤس النازية والفاشية، ليست بشكل واضح في البلدان الشمالية للمنايا، وهجوم الجماعات النازية فيها على الأجانب، تالفة مختلف وسائل الإعلام في الأشهر الأخيرة، وفرنسا، وقد أشرنا قبل قليل إلى دور حزب الجبهة الوطنية بزعامة جان لويان، وفي النمسا نجح حزب «الحرية»، الذي يرأسه جورج هايدار في كسب تأييد الكثيرون، إلى الحد الذي أصبح فيه يهدد ائتلاف اليمين واليسار الذي يحكم النمسا

حالياً، وفي بريطانيا بدأت الأحزاب العنصرية تعبر عن نفسها في الأوساط الثقافية، وذلك من خلال جماعات «الروح الفاشية» التي تجذب النازيين وقد تفتت تلك الجماعات بعض التأييد في الأوساط الشعبية بشكل خاص، وفي أسبانيا برزت الجماعات الفاشية، وأعلنت عن نفسها في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي في مناسبات الذكرى المئوية لجلاد ديكتاتور إسبانيا الراحل فرانسيكو فرانكو، وتزامن ذلك مع تصاعد الهجمات على الأجانب وظهور الشعارات النازية والفاشية على جدران المنازل.

هكذا فعلا تكاد تخلو دولة في أوروبا من ارهاصات الشمور القومي الذي يهدد بتفكك الكيانات الوطنية حيناً، أو بإثارة الروح العنصرية ضد الأجانب حيناً آخر.

ما الذي قاد أوروبا إلى ذلك المستنق، الذي يشوه بناها الحضاري ويولث صورتها المنطبعة في مختلف الأنحاء؟

لمسة مناقشات واسعة حول تفسير ذلك الظواهر، أرجعت ما جرى في أوروبا إلى عوامل عدة هي:

- انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي والراسمالي، إذ كانت المواجهة بين المعسكرين حافزاً لاستمرار الاستنفار في المعسكر الغربي وكان الاستنفار أحد أسباب تماسك الدول الغربية لمواجهة العدو المشترك، وبزوال العدو نشأت حالة من الاسترخاء هبت مناسخ مواتية لمرور الدعوة إلى إعادة النظر في جغرافية أوروبا التي رسمت بعد الحرب العالمية الثانية، وأرغمت شعوباً على الانحياز وكيانات لم تكن سعيدة بها، وقد صبرت تلك الشعوب طويلاً، ولم يعد هناك مبرر الآن لاستمرار ذلك الوضع.

- حالة الركود الاقتصادي التي تضغط بقوة على مختلف أنحاء القارة، والتي جعلت الأجراء الفنية في أوروبا تضيق بالأجزاء الفقيرة، وجعلت العاطلين يصوبون غضبهم وتلقمهم على الأجانب الذين يتفنون أنهم يباسمونهم الرزق ويضيئون عليهم في فرص العمل، لقد أدت الأزمة الاقتصادية



المصدر : المجلة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٢

الى زيادة التفكك الاسري في إنجلترا. كما اثبتت دراسة نشرتها صحيفة الديلي تلجراف حديثا، واضارت الى ان معدل الاسر التي يتهددها الانهيار في السنوات الخمس التي سبقت عام ١٩٩١ وصل الى ٤٥ ألف أسرة، ولكنه في سنة ١٩٩٢ وصل الى ٧٠ ألف أسرة. وإذا كان ذلك قد حدث على مستوى البيت الواحد، لمحاولة على مستوى الإقطاع ليس مستغربا.

السبب الثالث يرجع الى قوة الدعوات التي تردت اصداؤها في أنحاء العالم حديثا دفاعا عن الحريات وحق تقرير المصير، وهي دعوات كانت لها استجاباتها المختلفة في أوروبا الشرقية خاصة.

السبب الرابع يكمن في اتجاه أوروبا الى إقامة الدولة فوق الوطنية، المتمثلة في أوروبا الموحدة، ومن وجهة نظر بعض الاقليات فإنها قد ترى ان استقلالها القومي والتحاقها مباشرة بأوروبا الموحدة افضل لها من البقاء كاقليات ضمن دولة وطنية صغيرة منخرطة في الهوية الأوروبية. وقد قيل في هذا الصدد ان الهوية الأوروبية فوق الوطنية. قلت من أهمية الدولة الوطنية. وفتحت الباب لظهور كيانات صغيرة يمكن ان يطلق عليها مدول ما تحت الوطنية.

لمست هذه هي الصورة الأخيرة لأوروبا ببطبيعة الحال لكنها كما قلت صورة تحت التكوين أو التخصيص، وهي لا تعبر لقط عن بعض مؤشرات التحول في العالم الجديد، وإنما تلقى من جانبها قفرا من مشاعر الإثارة باعتبار انها محملة بروائح عوالمنا، الذي يبدأ من «الثالث» لئلا ■



المصدر: المجلات

النشر والخد مات الصحفية والعلو مات التاريخ: ١٢-١٩/١/١٩٩٢

ولادة أوروبا الموحدة



بقلم: عبد الرحمن الراشد

اعتقد ان حدث الأول من يناير (كانون الثاني) الجاري يستحق منا في العالم العربي مراجعة وتوقفاً غير عابيين. ففي بداية هذا العام صارت ١٢ دولة أوروبية فعلياً شبه دولة واحدة.

وهي الدول ذاتها التي تحاصرت على الأراضي والنفوذ والمصالح والقوميات في بداية هذا القرن في الحرب التي تعارفنا على تسميتها الحرب العالمية الأولى. وهي الدول ذاتها التي كادت أن تؤدي الفزاعات بينها إلى دمار العالم بعد عشرين عاماً من الحرب الأولى.

يمكن أن يكون حكمنا مسبقاً على التجربة. لكن الظواهر والأفعال اقتعت ليس الأوروبيين وحدهم بحقيقة الأمر، بل أجبرت الدول الأخرى خارج دولتهم الموحدة على اخذ الوحدة في عين الاعتبار. فأمريكا، التي لم تكن تعترف بوجود «أمريكا غيرها» سارعت إلى عقد اتفاقية مشابهة للاتفاقية الأوروبية تجمعها بجارتها كندا والمكسيك. وهي الوسيلة الوحيدة لمواجهة قوة أوروبا الاقتصادية التي تقوم على ٢٤٠ مليون إنسان، أو على الأصح مستهلك ومنتج.

والذي يجعلنا في العالم العربي ننظر بحمسة إلى ما يحدث في أوروبا ليس لأن الحصص المفريفة من الصادرات تنقلص بسبب المزايا التي ستحصل عليها أسبانيا مثلاً. بل منشأ الحصة أننا لا نستطيع أن نوجد تلقاً بين الدول العربية يشابه في بعضه أو كله، التجمع الأوروبي. والتجربة الأوروبية غير عادية بكل المقاييس الدولية. فالدول الأعضاء كانت بينها ضغائن تاريخية، يكفي أن نذكر ألمانيا وفرنسا وبريطانيا لنعرف معناها. والأوروبيون شعوب مختلفة عن بعضها البعض في اللغة، والتفسير الديني، والعرق، والنظام السياسي، والمأكبة الاقتصادية، والتركيبية الإدارية، والمزاج العام.



للنشر والخدمات الصحفية والهملومات

التاريخ :

١٩٩٣

ففي بريطانيا يقود السائقون سياراتهم على شمال الطريق خلافاً للجميع. وفارق الوقت بين أثينا اليونانية وبلن الايرلندية بكثي لاعتقاره يوم عمل. والاسبان يرشون عرقا على ساحل البحر المتوسط في الوقت الذي يرتعد فيه سكان انفرنس الاسكوتلاندية من الثلوج. واهم من هذا كله ان وزراء هذه الدول، او الدولة المتوحدة، لا يفهمون لغة بعضهم البعض ولا يتحدثون الا عبر مترجمين.

ورغم كل هذه التناقضات الحادة، وجدت القناعات لدى المسؤولين والفكرين الاوروبيين ان الطريق الامثل هو التعاون وحصر التنافس في قطاعات معينة وبشمن ضوابط معقولة. والتعاون كلمة مينة في نظر الكثيرين، لكنها صعبة لدى التطبيق، لانها تعني التضحية ببعض المصالح وربما ببعض القيم. فهذه الدول تتنازات عن الكثير من سيادتها التي كانت تفاخر وتحارب دونها. لقد صارت محكمة المجموعة الأوروبية تلزم الدول الاعضاء بقوانين، وصارت تنقض قوانين تصورها المحاكم المحلية.

ففي مدينة بروكسيل البلجيكية، عاصمة الوحدة، هناك ١٢ ألف موظف يتولون عملية تنظيم التجمع وترتيب قوانينه.

وفعلأ انجزوا معظم القوانين الـ ٧٨٢، التي وضعوها عام ١٩٨٥. فالأوروبيون ينتقلون بدون تدقيق في الجوازات وبلا تأشيرات. وحتى الاجانب على اراضيهم ينتقلون بين دولهم بناء على موافيق وتأشيرات دولة واحدة فقط. وعندما تمنعت بريطانيا عن التنفيذ سمحت لها المجموعة الأوروبية بان تبقى حالة استثنائية الى فترة مؤقتة مقبلة. وبشمن الوحدة يمكن ان يحسب بالبالارات. فالقضاء قوانين الجمارك وحده سيقتضي على ٦٠ مليون معاملة ورقية وسيوفر ١٤ مليار دولار وفقاً لتقديراتهم. وهناك شمن اكبر لا يمكن ان يحسب مادياً. وتعني به تقليص حالة الفوتور التي عاشتها القارة الأوروبية طوال اربعة قرون. فهذه المرة الاولى التي ينأم فيها الفرنسيون دون كوايس جارتهم ألمانيا الحديدية.

فالاروپا الموحدة ليست مجرد برنامج اقتصادي بل هي مشروع سياسي فريد من نوعه حقاً ويستحق من العالم النظر اليه ايجابياً. فالمانيا، الدولة الاقوى داخل أوروبا الغربية، مثلاً، كانت تحت التقسيم بعد الحرب العالمية الثانية. واحسن حظ أوروبا، ان توحد ألمانيا جاء بعمد ترتيب اوراق الوحدة الأوروبية التي صارت فيها بين وبراين مجرد مدينتين وسط دولة اكبر. ولكن، ما هو حظ اللؤساء من دول العالم، وبرزهم نحن العرب؟



النتيجة الأوروبية أكدت أن البؤس هو بفعل ايدينا. فالعالم العربي مؤهل في بعض جوانبه للتعاون من خلال تشابهه التاريخي الذي تقبل في يوم من الأيام العلم العثماني طالما أنه أعطاه نوعاً من التوحد.

والسجيرة الأوروبية لا تمنحنا سوى فرصة لتشمال الجامعة العربية والتفكير في تطويرها تدريجياً. فالوحدة لا تعني بالضرورة أن تلغي هذه الدول اعلامها ولا أن تتنازل عن حكوماتها كما يطرح العقيد معمر القذافي. والوحدة لا تعني أن تقدم دولة الامارات مفتاح خزانها إلى الدول الـ ١٩ العربية الأخرى. والوحدة، على النموذج الأوروبي، لا تعني أن تتخلى دولة محافظة مثل السعودية عن تقاليدها. فالوحدة في الترتيب الأوروبي تعني التعاون التدريجي الذي يجعل فرنسا تقبل أن تقيم بريطانيا شركات وينوكا على أراضيها.

ولكن الوحدة لم تكن عصا الزامية في كل منافعها. فما لا يدرك بعضه لا يترك كله. فعندما وجدت المجموعة الأوروبية أن للنقل البري مواصفات تخص نوعية الطرق وحمولات الشاحنات لم تلزم الدول الاعضاء بتوحيد هذا الجانب وتركته الآن ليتم حسمه في المستقبل. ومثل ذلك فشلهم في توحيد العملة الأوروبية.

فالتعاون العربي هو الحل الطبيعي ضد الغزو والأمراض السياسية والنزعات القبلية. وكما يقول المثل الغربي «إذا وجد العزم وجد الدرب». ودرب التعاون يبدأ بتوحيد مواصفات المواد الزراعية وتنظيم مقاييس العمل المصري ■



المصدر :

١٩ يناير ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

الدنماركيون يتجهون نحو تأييد معاهدة ماستريخت

سيخمنون بـ «نعم» على المعاهدة في مقابل ٢٠ في المئة سيقلون «لا» في حين لم يصمم ١٤ في المئة رأيهم بعد.

وكان الدنماركيون رفضوا المعاهدة بنسبة ٥١ في المئة في مقابل ٤٩ أيدوها في استفتاء أول أجري في حزيران (يونيو) الماضي. وهذه تلك بانسحاب الدنمارك من أوروبا الموحدة لكن تلميحات القريتها لجهة قادة دول المجموعة الأوروبية لجهة استثناء الدنمارك من بعض بنود المعاهدة دفعت بحكومة هذا البلد إلى الالتزام إجراء استفتاء ثان.

■ كوينهاغن - رويتر - انطلقت نتائج استطلاع للرأي في الدنمارك نشرت أمس الاثنين أن الدنماركيين يتجهون إلى تأييد معاهدة «ماستريخت» للوحدة الأوروبية في استفتاء جديد سيجري في نيسان (أبريل) أو أيار (مايو) المقبلين. وكان الدنماركيون رفضوا المعاهدة في استفتاء أول أجري منتصف العام الماضي.

وأشار الاستطلاع الذي أجرته مؤسسة خاصة تابعة لحزب الخضر (دعاة الحفاظ على البيئة) إلى أن ٥١ في المئة من الدنماركيين



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ٢٠٩٢٢

● كلام دبلوماسي ● طارق فودة

السفير ماك جيفر ممثل المجموعة الأوربية بالقاهرة :

الوحدة الأوربية لا تعنى اغلاق الأبواب !

معاهدة مسترخت هذا الموقف الغريب لإبراهيم
التمرك والذي لم يقر ما يقرب من المعاهدة حتى
الآن رغم أن دول المجموعة قد سمحت للتمرك في
خالد رئيسة المملكة المتحدة والتي انتهت في
١٩٩٦/٢٠٠١ والتي عطلت آخر اجتماعات لها
في مدينة أنقرة الاستثنائية - سمحت للتمرك
بأن تستلكن من الاتفاقيات الناجمة هذه الاتفاقيات
التي خرجت منها حتى المملكة المتحدة ذاتها
وإيطاليا.

ومن المفروض أن دخول النساء وفقدنا
والسود إلى المجموعة الأوروبية لن يكون إلا بعد
القرار الاتفاقي عليها من هذه الدول الثلاث إنما
ويصلح الآن بالتفاوض على دول اتفاقية مساهمت
فيكون من دول معيار المجموعة الأوروبية.
والأجيب من هذا أن دولة النمسا الآن هي
التي ترأس دول المجموعة الأوروبية وحتى نهاية
يونيو القادم وهي الدولة الوحيدة التي رفض
معلقها اتفاقية مساهمت.

Book No.

أوروبا أو دول الـ ١٢ الآن تمثل قرابة الـ ٣٥٠ مليون نسمة . أزيلت الجمرك الداخلية بالكامل فيما بينها . بمعنى أن أي لوري يستطيع أن يتحرك وهو محمل بالمنتجات من جنوب اليونان حتى أقصى شمال الدنمارك دون أي عوائق حدودية .

● وملا، يعني هذا بقضية دولة ملك مصر؟
- يعني انكم اذا كنتم لتعملون مع فية دولة
تدخل المجموعة، فالتام لتستطيعون الوصول
ببشكلكم الى اى ميناء. وبمعنى اخر انتم
تكونون تسيطر على ميناء بالقرية مثلا في
جنوب الامانيا ووجدتم ان استخدام ميناء في شمال
اسبانيا لم الوصول بالشعبانية الى القرية لخص

السفير ماك جيفي هو ممثل المجموعة الأوروبية
الآن في القاهرة والمجموعة الأوروبية بالتنسيق
مما زالت ١٢ دولة هي : المملكة المتحدة وفرنسا
والمانيا والدنمارك والبرلندا وهولندا وبلجيكا
وفلوكسمبورج وإيطاليا وإسبانيا واليونان
والبرتغال .

على الرغم من أن دولاً ثلاثاً هي النمسا والسويد
وبلجيكا قد تبادلت جميعها بأوراق الدخول إلى
المجموعة رسمياً في أول يناير ١٩٩٣ لتصبح بذلك
المجموعة ١٥ دولة مع وقف التنفيذ . بمعنى أن
قام ١٥ أن يكمل رسمياً قبل سنتين أو ثلاث
سنوات ..

مجلس الشورى ملك حاكم :

وماذا عن دول الشرق؟

— كلها لها علاقات شبه رسمية الآن مع المجموعة ، ولكنها طبعا غير جازمة لتكون أعضاء بعضهم في المجموعة والاعتماد بها بولندا والمجر تشكوا سلوكها ببولندا .

1. **Lowest** ①

— المؤلف كاه جديد وغير ممكن الكلام عنه

Health care

من أول يناير ١٩٩٣ أصبحت أوروبا الـ ١٢ معروفة باسم السوق الواحدة (Single Market) بمعنى أن السوق الاقتصادية الأوروبية قد انفتحت بأكملها أو من الشروط ذلك.

المسافر ملك جيفر تحدث إلى عن حريات أربع
تتمتع بها هذه السوق الواحدة هي :

حرية نقل البضائع

عربية الخيامات

عربية واس المال

أهمية التعليم

لثلاث حريات من هذه تحللت فعلا في بداية ١٩٩٠ أما الحرية الرابعة فقد تأخرت بسبب المشكلات المتعلقة بالعقود والسياسة لقوى الفن أوروبا لها ميزات تتنكر الانتهاء من القرار معاهدة استرخت المفروض انه في خلال ١٩٩٣ تكون هذه معاهدة قد تم القرارها . من اهم ما يعمل القرار



المصدر : الصحافة

٢٠ يناير ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

من ذهبكم إلى ميناء هامبورج ثم النزول بها إلى
بافارية . صدارتكم مستغل بحكم موافقتها للمصالح
العلم داخل دول المجموعة إلى الرب ميناء ونمضى
في طريقها . لأن ما هو مسموح به أو يدخله إلى
إيطاليا مسموح الآن يدخله إلى ألمانيا أو فرنسا
أو بلجيكا أو غيرها . هناك الآن شغل أوروبي موحد
لما هو مسموح ولما هو غير مسموح .

● والخوف من لغة أوروبية مغلقة للمود أو
مغلقة الأوب ؟

— ليس هناك أي خوف من هذا فانتهم تعرفون
مثلا أن هناك اتفاقيات بينكم وبين المجموعة .
وهناك اتفاقيات بين المجموعة وبين دول أخرى
هذه الاتفاقيات لن تكفي بل بالعكس أنها تكفي .
خذ مصر نموذجا لهذا ، صدارتكم التي
المجموعة الأوروبية كانت عبارة عن : مواد بنزوية
ومواد مصنعة كيميائية أو غير تقليدية وخطرات
وفوائده . الآن يزيد حجم الخطرات والفوائد
باعتبار وهذا يدل على أنه كلما كانت المواد
زراعية كانت و غير زراعية موافقة مع مواصفات
السوق الأوروبية فإنها تتحول إلى مواد منافسة
داخل هذه السوق . ليس هناك عائق .

● والمنافسة . ليست لها خطورة على دولة
مثل مصر ؟

— بالعكس — إنها تفتح مصر إلى مزيد من
التقدم ومن الوصول إلى المستوى العالمي
المنخفض .

القول له مثلا :

كانت مصر تستورد من المجموعة الأوروبية
معدات ومواد غذائية — ولأن مصر تكلمت جدا في
الصناعات الغذائية فقد أصبحت وارداتها تنخفض
في نوعية المواد الغذائية وتزيد في نوعية الآلات
التي تصنع وتكامل نواتج استهلاكية لتصبح
للشعب .

وبالتخصر قل لي السفير ماك جيفر إن مصر
الآن تستورد من المجموعة الأوروبية ما قيمته
٤١٣٠ مليون وحدة نقد أوروبية وتصدر ما قيمته
تقريبا ٢٢٠ مليون وحدة نقد أوروبية .
سألت السفير ماك جيفر :

● ألا تصورون دول البحر المتوسط مثل مصر
ونجوس والمغرب جزءا من التكتل الاقتصادي
الأوروبي في المستقبل ؟

— طبعا ممكن . لكن شقة التكتل القومي داخل
المجموعة الأوروبية ودخل دول البحر المتوسط
كثير جدا وقت تعرف أن أسس قيام المجموعة
الاقتصادية أسس اقتصادي وينبغي على أسس
التكتل القومي بعكسبة للفرق .

القوة السياسية

● والقوة السياسية للمجموعة . بمعنى متى
تجد أوروبا كلمتها في قضية الشرق الأوسط —
قضية المبعدين الفلسطينيين وهي قضية ملحة
الآن — قضية اليوستة والهرسك وقضايا أخرى
كثيرة ؟

— طبعا نحن لنا مواقفنا السياسية المعروفة
خاصة في قضية حق تقرير المصير للفلسطينيين
وقضية المبعدين .. أمنا إسرائيل رسميا وإلى
اليوستة والهرسك لنا مواقفنا الممنعة لكنه تتحدث
عن أوروبا التي لها القرار السياسي القوي — أنت
بتلك تتحدث عن أوروبا مستخرجة هذه هي أوروبا
التي لها المؤسسات السياسية الأوروبية المتكاملة
وهذا ما نرجوه نحن شخصيا .

سؤال الأخير

● إذا طار واحد من أبناء مصر إلى اليونان
مثلا . ومعه حقيبة دخول إلى اليونان فهل
يستطيع أن يتحرك داخل أوروبا الموحدة بحرية ؟

— هذا يدخل ضمن نطاق الحرية الرابعة التي
لم تكتمل بعد وهي حرية انتقال الأفراد كما للحرث .
وعندما تكتمل الاتفاقيات الجانبية بين دول
المجموعة سيكون طبعا من حق هذا المواطن
المصري أن يتحرك كأيما إنسان في هذه الحالة
سيكون له ثم الانتقال على من الذي من حقه لتقرير
الدخول إلى أية دولة في المجموعة ومن هنا يكون
من حقه أن يتحرك داخل المجموعة كأيما إنسان .



الصدر : ٦٤١

٢٠ يناير ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والاعلومات

● على هامش الديبلوماسية

المشروعات الاقتصادية الجديدة التي يحتل ان تدخل إليها اليان سواء بقروض أو الهبات بعد ان كانت كل المشروعات الجديدة قد تولت عاب تحمل أسلوب الدفع المصري سنة ١٩٨٨ . ومع ذلك لم تتوقف اليان عن منح العديد من الهبات لمصر خاصة بعد حرب الخليج مباشرة عندما قررت ان تمنح مصر ٦٠٠ مليون دولار لمساعدة جزء من آثارها بحرب الخليج . مما هو جدير بالذكر ان المنح اليابانية للمحلم قد زادت سنة ١٩٩١ / ١٩٩٢ لأول مرة عن المنح التي تمطيها الولايات المتحدة الأمريكية للعالم بحيث وصلت إلى ١٠,٩٥٢ مليون دولار أي قرابة الـ ١١ بليون دولار وذلك لإحساسها بضرورة القيام بدورها تجاه العالم النامي بعد نموها الاقتصادي الكبير في المحيطين الآخريين . وما هو جدير بالذكر ان ولدا إعلانيا مصرية يقوم بزيارة مجموعة من المشروعات اليابانية المصرية في خلال الأسبوع القادم . يبدأ بالمركز الياباني الجديد لتدريب الممرضات والذي يعمل جنباً إلى جنب مع مستشفى الأطفال في أبو الريش .

● في السابعة من مساء اليوم يحضر روبرت أبلينز السفير الأمريكي في القاهرة الانحلال بمتنصيب بيل كلينتون والبرت جوه في حال بسيط في المركز الثقافي الأمريكي وقد دعا السفير الأمريكي عددا من اصطفاه ورجل الاعلام المصري لمشاهدة حال التنصيب على الهواء . سيد ابو زيد سفير مصر في بيروت طار علما إلى مقر عمله بعد الانطلاق التي تمت به لقاء زيارته الأخيرة للقاهرة والتي وافقه فيها السيدة زينته بينما طارت كريمةته إلى بيروت للعالم بالدراسة بالجامعة الأمريكية فيها .

● كذلك طار علما إلى دبي لقصفا العام هناك السفير بدير الخمرأوى بعد إجازته القصيرة التي اضطرها في القاهرة ..

● وحل إلى القاهرة يورجين شلقزار الوزير الموشو الألماني للإعلام بعد ان امضى في ألمانيا بضعة أيام في نفس الوقت طار السفير الألماني هانز فيدر في رحلة سريعة إلى بون لتستغرق كل من اسبوع .

● لتطويلا علالى المستشارة التجارية بسفارة إيطاليا أصبحت تتولى شؤون الإعلام في سفارتها خلفا لفرغيدو جوارديا الذي انتقل لتصلها علما ليلاده في بروكسل - بلجيكا .

● حصل إلى القاهرة والد الاقتصادي يلى على المستوى . يتكون من ٣٠ عضوا يرأسهم السيد يوترو إيدا رئيس مجلس إدارة المركز الياباني للتعاون لشؤون الشرق الأوسط . مهمة الوفد دراسة الموقف الاقتصادي المصري ومناقشة



الاستراتيجي من الية سعر الصرف الأوروبي، وعطية الاستقاء الفرنسي الخاص بمعاهدة، ماستريخت، ويقر الجميع الآن بأن عام ١٩٩٢ كان تمهيدا إلا أن الحقيقة هي أن مجموعة الدول السبع بدأت تفقد لونها ولصمتها منذ منتصف الثمانينات عندما انضمت لمجموعة بعض الفخاخ في التسبب في استيلاء الفلاحات.

وتجست الجهود التي بذلتها الدول السبع في السبعين على الدول لأن أولويات السياسات الاقتصادية

في الدول السبع تطابقا مع متطلبات ظروف الأسواق في المقام الأول، لا لاسباب أخرى.

وتأيرا مما أليحت الدول السبع مقدرة على تسعير سياساتها عندما يكون الأمر مرتبطا بأساأل السياسية الداخلية لليرة للجدال والخلافات في كل دولة من الدول السبع. وتشعر الدول السبع بالاضطرار في الخراف أن التكونفيس الأميركي أو مجلس إدارة، اليونسيك، على سبيل المثال أن يصفيا إلى ما تريد أن نقوله أو تقترحه، فاليبيانات المتكررة التي دعت إلى انتهاء محادثات جولة الأورغواي متجاح وسريعة لم تنجح في حل المناقوضين على الاتفاق أبدا.

ويكمن الضعف الذي يعانيه الدول السبع الكبرى في عدم التوازن التنافسي عن ازدياد النفوذ السياسي من الإسترأجي الأميركي بالمقارنة مع قوة الولايات المتحدة الاقتصادية فالولايات المتحدة أصبحت الآن القوة الدولية العظمى الوحيدة التي لا تتأزجها أي دولة أخرى الهيمنة على العالم إلا أن حصة الولايات المتحدة من الإنتاج العالمي تضاعفت لتصبح حوالي ربع هذا الإنتاج بعدما كانت نصفه منذ الحرب العالمية الثانية. وكان من شأن زيادة العجز في الموازنة في إدارتي الرئيسين ريفان وبوش أن فرض قيودا على صناعتي السياسة الاقتصادية.

وتطمح الولايات المتحدة إلى زعم مجموعة الدول السبع إلا أن ضعفها الاقتصادي يدفع صناعتي السياسة إليها إلى طرق الفكر تطالب أن يتحمل ثقلات تنفيذها الأخرى، وكانت نتيجة هذا الوضع نشوء خلافات حادة

بخصوص المشاركة في تحمل الإعياء خصوصا بين الولايات المتحدة من جهة وبين ألمانيا من جهة أخرى.

وربما كان ما قاله هورست كولر، سكرتير الدولة في وزارة المال الألمانية الأسبوع الماضي صحيحا من أن التبدلات الكبيرة التي شهدها العالم منذ ١٩٨٩ أليحت صناعتي السياسة واستنفدت طاقاتهم لأنه تعين عليهم التكيف مع عدد كبير جداً من المشاكل في فترة في العصر مما يتطلب حل هذه المشاكل أو حلها.

وتكمن مشكلة أخرى في أن صناعتي السياسة قلما يتسجمون لغرا وصلا، فنادرا ما يملكون معلومات موحدة مشتركة متلف عليها دوليا، عدا عن أن التوصل إلى تحليلات مشتركة للمعلومات المتوافرة يتطلب وقتا طويلا.

وبالتمكن تصمين أوضاع الدول السبع الكبرى إذا فسر بعض التغييرات، ومن التغييرات التي يجري تداولها أن يشارك في المحادثات بين هذه الدول لا وزراء المال وحسب بل وزراء التجارة في هذه الدول أيضا. إلا أن من المحتمل أن الوقت حان لاعادة النظر على نحو شامل في الترتيبات التي تحتتمها الدول السبع الكبرى. ويقول البعض أن تالف الدول السبع هذه يسير سيرا حسنا فحظ عندما تكون الأحوال في كل دولة من هذه الدول مرضية وتسير سيرا طبيعيا وأن الأجواء تتحدر عندما تسمو الأحوال الداخلية في هذه الدول.

ويتصالح البعض عما يوسع الدول السبع أن تقوم به للتأثير في الاقتصاد العالمي في الوقت الذي تفتقر فيه هذه الدول إلى ارتباط مع الصين ولا ترتبط بالدول الاقتصادية إلا بخيوط واهية. ويتصالح البعض أيضا من مدى سلامة المنطقة في أن يكون في عداد الدول السبع الكبرى أربع دول من المجموعة الأوروبية.

ولا يزال العالم والدول المعنية خصوصا في سياق الحكم على هذه المجموعة الدولية من الدول الصناعية الخفية. إلا أن الخاف من أن تصبح العلاقات الاقتصادية والسياسية في العالم شبيهة بالعلاقات التي سادت في الثلاثينات

لحيز الأمل في أن تستكن الأسرة الدولية من لحزن نجاح في التعاون بين النجاح الذي يكاد لا يتكرر والذي حققه العالم في الثلاثينات. ويقول بيفيد هيل، الخبير الاقتصادي الرئيسي في مؤسسة شيكاغو الأميركية أن تفسير العالم في مجال التعاون قد يتسبب في سبر العالم بتؤدة نحو سلام بارد يشبه السلام الذي شهده العالم مباشرة بعد التوقيع على معاهدة فرساي، مباشرة بدلا من سير العالم نحو الانهيار الذي شهده بعد اجتماعات بريون ووزن.

وزير فرنسي يدعو لعقد اجتماع للمجموعة الأوروبية لمناقشة قوانين بنك الاستثمار الأوروبي

□ باريس - رويتر:

طالب وزير المالية الفرنسي ميشيل سابيني نظرائه في المجموعة الأوروبية بأن يجتمعوا في غضون ثلاثة أسابيع للاتفاق على تغيير القوانين المتعلقة ببنك الاستثمار الأوروبي والتي تبدو ضرورية من أجل تطبيق مبادرة التنمية الأوروبية.

وتبدو هناك حاجة للتغيير في القانون من أجل إنشاء صندوق ضمان للاستثمارات الاستثمارية الصغيرة لكنه سيستغرق وقتا طويلا.

غير أن سابيني قال: إن المشاريع الأولى من برنامج المجموعة الأوروبية للاقراض من قبل بنك الاستثمار الأوروبي تحت قوانين المنظمة الحالية ستتم مراجعتها من قبل مجلس إدارة البنك خلال الأسبوع القادم.

وكان ميشيل سابيني يتحدث للصحفيين عقب اجتماع بروكسل أمس الذي ضم وزراء مالية المجموعة الأوروبية لبحث هذه العملية.

وقال سابيني إنه يتوقع أن يكون الاتفاق على تغيير قوانين بنك الاستثمار الأوروبي سهلا وأنه يأمل أن يصنف البرلمان الأوروبي على هذه التغييرات خلال جلسته الربيعية بعد إجراء الانتخابات العامة في مارس القادم.

ومن بين المشروعات التي ستدفع بها فرنسا قديما كجزء من خطة تنمية المجموعة الأوروبية عملية بناء خط فائق السرعة للسكك الحديدية ينطلق من شرق باريس وحتى ستراسبورج على الحدود الألمانية وكذا سابيني على أن الخط سينطلق داخل ألمانيا أيضا.



المصدر : الكتاب

٢٠٢٢ يناير

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كول وميتران يحتفلان بالذكرى الـ ٣٠ لعاهدة التعاون ويحذران من خطر تنامي الشعور القومي



المصدر : **البيان**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٢

ذلك لنهم لا يستطيعون القيام بأي شيء لزامه.
من جهة أخرى قالت المفوضية العليا لتسوية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أمس أنها تخشى أن تلجأ القبول للعودة التي فرضتها ألمانيا على اللجوء إليها سلسلة من ردود الفعل تحظر دخول اللاجئين في دول أخرى أيضاً. وأشار مكتب المفوضية في بون إلى أنه يجب اتخاذ تدابير أساسية على مجموعة القوانين الجديدة التي تفرض قيوداً على نظام اللجوء السياسي إلى ألمانيا المعمول به منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

الوحد في المستقبل.
وعلى الصعيد الاقتصادي استبعد مسؤولون فرنسيون مبادرة مقبلة مشتركة جديدة بعد أسابيع من المضاربة الفاشلة ضد الفورك في اليه المصرف الأوروبية. نتيجة التعاون بين المصرفين المركزيين الفرنسي والألماني.

الوحدة الأوروبية
وقال كول إن المجموعة الأوروبية يجب أن تواصل اتخاذ الخطوات نحو الوحدة الأوروبية التي انضمتها انضمام ثلثة لمواطني المائتين بمساعدة مستديرت للوحدة

السياسية والثقافية. وذلك من أجل القصدي الثقافي للقومية. وحذر الدول المستديرت في الإشارة إلى بريطانيا والتماركت للذين لم تبدا حملة إزاء المصاهرة من أن بقية أوروبا لن تتكلمها إلى ما لا نهاية. وأكد: «لأننا لا نستطيع السماح لأوروبا بأن تصبح بوليتية الصلينة الرطبا في القلعة»
وأن أصبحت الشراكة الفرنسية - الألمانية محرك المجموعة الأوروبية في المقود الثلاثة الماضية مذ وقع الرئيس الراسل شسائل ديفول واستطاع الراسل كونهلر حينئذ معاهدة الإيزيه لإنهاء قرن من العداء بين البلدين. وبدأ مع هذه المصاهرة

تقليد القمم الدورية التي يعقدها زعماء المئين كل ستة أشهر ويتم خلالها غالباً جدول أعمال المجموعة الأوروبية.

ومعلوم أن الخطوات الرئيسية في الأيام التي اتخذتها المجموعة الأوروبية في السنوات الـ ١٥ الماضية، مثل لية الصرف الأوروبية والسوق المشتركة ومساعدة مستديرت كانت كلها مبادرات فرنسية - ألمانية. وقال أحد سفراء دول المجموعة لغيره أنه «لا يتحقق أي شيء من دون الزخم الفرنسي - الألماني». وأضاف: «أن البريطانيين والدول الصغيرة في المجموعة يمثلون

■ بون - رويتر - احتفال المستشار الألماني هلموت كول والرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران أمس الخميس بالذكرى الـ ٣٠ لمصاهرة الشكان بين ألمانيا وفرنسا، لكنهما خذوا من أن أوروبا الغربية ليست أمناً من مخاطر انتشار القومية. وكان ميتران توجه أمس إلى بون للاحتفال بالذكرى لمصاهرة الموقعة في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ بين الفرنسيين السابقين وألماني كان وجودهما أساسياً لإنتاج المصالحة في أوروبا الغربية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ولتطوير المجموعة الأوروبية.

لكن كول حذر أوروبا الغربية من تعريض إزهارها وصلاحها للخطر من طريق تساهلها إزاء تصاعد النزاعات القومية في أوروبا الشرقية الذي أدى إلى اندلاع الحرب في يوغوسلافيا السابقة. وقال في احتفال بذكرى المصاهرة الفرنسية - الألمانية في بون: «إن شبح القومية لا يذيم في بيلقان وحسب. وأعلن عقب اجتماع مع ميتران للبحث في تعزيز التعاون الوثيق أصلاً بين البلدين أن أوروبا الغربية ليست في مأمن من الأرواح الشريرة من الماضي ومن الشرور القوي ومن خطر الانزلاق مجدداً في إشواينية وعدم التسامح».
«وكانت موجة من أعمال العنف ضد الأجانب قام بها ميديون متطرفون عمت ألمانيا في الأشهر الـ ١٨ الماضية. فيما يتصاعد قلق دول المجموعة الأوروبية من أن يؤدي تزايد الهجرة إلى أراضيها من أوروبا الشرقية والغربية إلى مزيد من الاضطرابات الاجتماعية»
«والفرح كول على جلسات مشتركة بين البرلمانين الألماني والفرنسي وتشكيل لجان مشتركة بينهما. كما دعا لتشجيع التعاون في الفرقة الفرنسية - الألمانية التي شكلت عام ١٩٩٠ لتكون نواة لجيش أوروبي

الخسائر حول المعاداة

• كشف استطلاع للرأي أجرى في الدنمارك أن الشعب الدنماركي يتجه إلى تأييد معاهدة دماسريشته بعد أن رفضها في يونيو الماضي. أشارت نتائج الاستطلاع أن ٦٦٪ في الدنماركيين في سبيلهم للتصويت بمدممة على المعاهدة مقابل ٣٠٪ سيوافقون لا. ومازال ٦٤٪ لم يسموا رأيهم بعد وإن كان الاتجاه أن يوافق هؤلاء على المعاهدة. كان الرفض الأول قد دفع القاصمين على المعاهدة إلى التعامل بحذر البشوة الخاصة بها والتي أدت إلى رفضها.



المصدر : العالم اليوم

٢٢ يناير ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

اقتصاديو العالم يجتمعون في سويسرا

□ جينيف - عاصمة إبراهيم :

السابق هانز ديترتش جينشر..
ورئيس البوندسبانك السابق كارل
أوتوبول.. وريمونديار رئيس
الوزراء الفرنسي السابق..
الجدير بالذكر أن المؤتمر قام
باختيار ٢٠٠ شخصية من بين
١٠٠٠ مرشح يتوقع أن تلمح
اسماؤهم في مجالات الاقتصاد
العالمي خلال السنوات القادمة..

والأمثلة المطروحة حول المجموعة
الأوروبية في شكلها الجديد..
إضافة إلى ظروف الانطلاقة
الاقتصادية في جنوب شرق آسيا..
من ناحية أخرى يشارك في
المؤتمر هذا المسام ١٠ خبراء
أمريكيين من صناعات القرار المقربين
من الرئيس الجديد كلينتون..
إضافة إلى وزير الخارجية الألماني

يبدأ ٢٨ يناير القادم ولمدة ٤ أيام
في مدينة بالفوس السويسرية للمؤتمر
الاقتصادي الدول السنوي والذي
يشارك فيه هذا العام ١٥٠٠ مفكر
وسياسي وخبير اقتصادي من
كافة دول العالم.. يناقشون
المستقبل الاقتصادي للدول الشرقية



العدد ١٠٠٠

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ من ١٩٩٢

دليل عملي للتحرك داخل المجموعة الأوروبية بعد سقوط حدودها
الداخلية وتحولها إلى سوق واحدة

أوروبا الجديدة الموحدة: ما تغير وما لم يتغير

تأليف من باريس بقلم ميشال بونيه



المصدر :

النصر

للنشر والذمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٠١

الذي جرى الشهر الماضي على الدخول في المنطقة الاقتصادية الأوروبية لكافة هذه السوق جمعت دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول الرابطة الاقتصادية الأوروبية للتبادل الحر التي تضم سبع دول هي النمسا والسويد وفنلندا وسويسرا والخروج وإسبانيا ولوكسمبورغ، وذلك تحت اسم المنطقة الاقتصادية الأوروبية التي يبلغ عدد سكانها ٢٨٠ مليون نسمة. وبالنسبة إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، فإن الخلاف بين إسبانيا وبريطانيا حول جبل طارق حال حتى الآن دون توقيع معاهدة لتناول الحدود الخارجية للمجموعة.

● الجمارك: اختلفت مع بداية هذا الشهر الكاتبة الجمركية من الحدود الداخلية الأوروبية، أي بين البلدان التي تكون المجموعة الأوروبية، لكنها ما زالت قائمة على الحدود الخارجية أي بين الدول التي تنتمي إلى المجموعة والدول التي لا تنتمي إليها. وهذا يعني أن السلع والبضائع تنقل بحرية كاملة ومن غير حاجة إلى أية وثيقة جمركية أو انتظار على الحدود الداخلية من إسبانيا وحتى كوبنهاغن ومن بليرم في جنوب إيطاليا وحتى دبلن. ولكن إذا اختلفت الجمارك عن الحدود إلا أن توظيفها الحق في إقامة نقاط تفتيش مستقلة داخل البلدان الأوروبية وفي تفتيش أية سيارة، سياحية أو سيارة نقل، في

في الأول من كانون الثاني (يناير) الجاري، انجزت المجموعة الاقتصادية الأوروبية خطوة مهمة في مسيرتها، فقد سقطت فيها الحدود الداخلية ونزعت الحواجز الجمركية وتحولت إلى سوق واحدة مفتوحة ووحدة دولها بين قوانينها وتشريعاتها وتحققت فيها أربع حريات، حرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال والسلع والخدمات. والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، بوجهها الجديد، حصلت فيها تغييرات مهمة، فقد سقطت منها عادات متناصلة وقامت وأجبات أخرى. ويانتظر أن تخطو الخطوة الكبرى المتمثلة بإنجاز الاتحاد السياسي والاقتصادي، فمن المفيد التعرف على أوروبا

الجديدة، ما تغير فيها وما لم يتغير. واختارت «الوسط» أن تتناول هذا الموضوع من جوانبه العملية بحيث يكون هذا التحقيق بمثابة دليل يساعد على فهم أوروبا الجديدة والتحرك داخلها.

● السياسة الخارجية: مع بدء العمل بالسوق الأوروبية الموزعة الحدود الجمركية، لم يتغير أي ترتيب في أداء السياسة الخارجية الأوروبية التي تبقى خاضعة لمساعدة الإجماع وتفسر في اجتماعات وزراء خارجية دول المجموعة أو في المجلس الأوروبي (رؤساء دول وحكومات المجموعة). ورغم أن المجموعة تبنت مبدأ العمل، في بعض المجالات التي نص

المصالح الحيوية لدولة من دولها، بالأكثريّة المؤهلة، إلا أن الممارسة تظهر أن الفادة الأوروبيين ما زالوا يلتزمون بمبدأ الإجماع. ومن الواضح أن عشر التصديق على معاهدة ماستريخت في التامارك وبريطانيا بفرغ وحدة المجموعة الاقتصادية الأوروبية من محتواها السياسي والعسكري ويجعلها مقتصرة على التجارة والاقتصاد.

● الحدود: اختلفت الحدود الداخلية بين دول المجموعة الأوروبية الاثني عشرة وبذلك يقوم أكبر سوق في العالم يضم ٢٤٥ مليون شخص ويستحوذ على ١٠ في المئة من التجارة العالمية. ولو وافق السويسريون، في الاستفتاء



المصدر : **الأسبوع**

٢٥ سنة ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دخولهم الى احدى دولها. وتيسر الدول الأوروبية باتجاه اغلاق حدودها بوجه اللاجئين السياسيين وهي تسعى حاليا الى توجيه معايير القبول او الرفض. وتلصص معاهدة بلنن، الخاصة باللاجئين والتي هي قيد التصديق في الوقت الحاضر، على ان رفض طلب لجوء سياسي في احدى دول المجموعة يعني رفضه في كل دولها. والواضح ان ثمة تفاوتاً شاسعاً في التفاوض مع الأوروبية، فالألمانيا مثلاً استقبلت العام الماضي ٤٨٢ ألف لاجئ في حين ان هذا العدد لا يتخطى عدة آلاف في غالبية الدول الأخرى. ويتراقق

اي مكان من اراضي المجموعة الأوروبية. فضلاً عن ذلك، فإن الجمارك اعطيت صلاحية زيارة الصانع والمؤسسات التجارية والاطلاع على مخازنها لفتح القلاع والتأكد من الحسابات وتلافى الغش.

● **تنقل المواطنين الأوروبيين** : من الناحية البيئية، أصبحت حرية تنقل مواطني دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية الآنني عشرة تامة منذ الاول من هذا الشهر بحيث أصبح عبور الحدود الداخلية حراً من أية رقابة. ولكن من الناحية العملية، هذا الامر لم يتم ويجب انتظار حلول شهر تموز (يوليو) المقبل حتى يبدأ العمل بما يسمى «اتفاقية شنغن» (اسم قرية في دولية لوكسمبورغ) التي ستتحقق معها، فعلاً، حرية تنقل المواطنين الأوروبيين. غير ان «اتفاقية شنغن» وقعت عليها تسع دول أوروبية واستمعت عن توقيعها حتى الآن ثلاث دول هي بريطانيا وإيرلندا والجمهورية التي تطالب بضمات إضافية لحاربة تيار الهجرة اليها او لحاربة الارهاب (بريطانيا) ويانتظر ان تجهز كل المطارات الأوروبية بمطارات خاصة لمواطني دول المجموعة، فان الرقابة عليهم ستخف. ومن الأمور التي من المفترض بها ان تزول، التفتيش عن الاسلحة في المطارات وكذلك تفتيش الحظائير شرط ان تكون الطائرة انطلقت من مطار اوروبي، في حين ان الرقابة على جوازات السفر ستبقى قائمة. ومن المسائل الواجب تسويتها حرية اقامة المستخدمين واصحاب المهن الحرة وعائلاتهم وكذلك اقامة الطلاب وانتسابهم الى الجامعات ومعالجة الشهادات الجامعية بالنظر الى اختلاف الأنظمة التعليمية.

● **تنقل الأجانب** : لن يتغير اي شيء بالنسبة الى الاجانب الذين يزورون او يقيمون في دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، بل على العكس اذ ان الرقابة ستصبح أكثر تشدداً خصوصاً عند الحدود الخارجية للمجموعة. نظام التأشيرة سيبقى قائماً والاجنبي يبقى ملزماً بالحصول على تأشيرة دخول من كل دولة اوروبية ينوي زيارتها. ويستثنى من هذا الاجراء اليابانيون والامريكانيون الذين يوسعهم التنقل بحرية تامة داخل المجموعة الأوروبية منذ لحظة

العمل بالسوق الأوروبية الموزعة الحدود الداخلية مع بدء العمل بـ «اوربويل»، وهي بنبة أمنية او انتمويل اوروبي ينظم تبادل المعلومات الأمنية بين أجهزة ودول المجموعة وينسّق بينها ومقره في مدينة اسفركسبورغ الفرنسية.

● **التقيص** : لكل مواطن اوروبي او مقيم في احدى دول المجموعة ان يشتري ما يريد من الدولة التي يريد شرط ان تستوفي رسوم القيمة المضافة في الدولة التي تتم فيها عملية الشراء. ولم يعد المسافر في حاجة الى ان يطن عن مشترياته على الحدود لان الجمارك لم تعد قائمة ولكن ثمة قيوداً ما زالت مفروضة على بعض المشتريات اذ لا يستطيع اي فرد ان يدخل أكثر من ٨٠٠ سيجارة وكمية محددة من المواد الاستهلاكية. اما الحالات المعفاة من الرسوم في المطارات فكان من المفترض بها ان تزول مع بدء العمل بالسوق الأوروبية الموزعة الحدود الجمركية. غير ان اصحاب هذا النوع من الحالات نجحوا في الحصول على قرار يتيح لهم البقاء حتى العام ١٩٩٢.

● **رخصة القيادة** : ابتداء من اول الشهر الجاري، أصبحت رخصة قيادة السيارة التي تمنح في كل دولة من دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية صالحة في الدول الأخرى.



النصر

المصدر :

النشر والذخانات الصحفية والاعلانات

التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٢

اوروبي، مسجل في احدى دول المجموعة، ان يعمل في كل الدول الاوروبية من غير قيد او شرط، باستثناء احترام بنود المعاهدة التي ابرمتها الدول الاوروبية في ما بينها والتي تتضمن الشروط العامة للعمل المصرفي وستبقى للنميا والاندانمارك واليونان خارج هذا النظام لفترة قصيرة

وتبرز حرية تنقل رؤوس الاموال في حرية التوظيف حيث يحق لكل مواطن او مقيم في دول المجموعة ان يوظف امواله في اي بلد اخر من بلدانها وفق ما يرغب. لكن عليه في المقابل، ان يعطى عن اي توظيف يتجاوز مبلغ ٥٠ الف فرنك فرنسي وان يدفع الضرائب المترتبة على ذلك في مكانقامته. كذلك يصح لاي فرد ان يحصل على قرض من اي مصرف يشاء، في اية دولة يشاء. غير ان ثمة عددا من الفواعل يستمر بها العمل مؤقتا وان ثمة عددا من التسهيلات يؤجل، الى حين، الاخذ بها. ومن مثال ذلك ان المؤسسات المالية التوظيفية ان يسمح لها بالتعاملي مباشرة في البورصات الاوروبية الاخرى الا ابتداء من العام ١٩٩٥. ما يصح على المصارف، يصح على شركات التامين. فاي مواطن اوروبي اصبح قادرا على ان يؤمن على سيارته او على شقيقته لدى اية شركة تامين في اي من بلدان المجموعة، الامر الذي

وكما ان لكل مواطن من دول المجموعة الحق في الحصول على جواز سفر اوروبي، كذلك سيكون له الحق في الاشهر المقبلة في الحصول على رخصة قيادة اوروبية.

● **السيارة**، يحق للاوروبي، الآن، ان يشتري سيارته الجديدة في اية دولة من دول المجموعة الاوروبية، من دون عراقيل او معاملات اضافية، شرط ان يدفع رسوم القيمة المضافة في البلد الذي تسجل فيه السيارة. وابتداء من الشهر الحالي، اصبحت شركات صناعة السيارات ملتزمة باحترام معايير موحدة لجهة سلامة السيارة واحترام ضرورات حماية البيئة. ومن النتائج العملية ان كل مصابيح السيارات ستكون بيضاء كما سيتم توحيد اللوحات المعدنية في كل دول المجموعة بالنسبة الى السيارات الجديدة. والاستفتاء الوحيد ان الانكليز سيستمتعون بالعمل بنظامهم الخاص بالقيادة على يسار الطريق، في بريطانيا وحدها.

● **المصارف وشركات التأمين**، حرية تنقل الاموال داخل دول المجموعة اصبحت تامة. غير ان اليونان والبرتغال استحصلتا على حق الاستثمار في فرض الرقابة، كمرحلة انتقالية، على الاموال الداخلة اليهما والخارجة منهما. ووفق المعطى الجديد، يحق لكل مصرف



المصدر :

النشر والخد مات الصحفية والعلم مات التاريخ :

١٩٩٢

● **النقل البحري**، ابتداء من ١ كانون الثاني (يناير) في وضع أية باخرة شحن أو سفرة مسجلة في أي بلد من بلدان المجموعة ورافعة علمه، أن تنقل البضائع أو المسافرين من أي مرفأ أوروبي إلى أي مرفأ آخر من دون تمييز أو حصر. الاستثناء الوحيد يشمل عملية النقل بين دولة أوروبية وبين الجزر التابعة لها وستبقى هذه العملية خاضعة لعدد معين من القيود غرضها الاستمرار في حصر هذا النوع من الملاحة بالشركات الوطنية.

● **الحيوانات المنزلية الأليفة**، كل الحيوانات المنزلية التي ينفذها أصحابها معهم من دولة إلى دولة، يفترض أن يكون لها

يفتح باب المنافسة بين شركات التأمين مما سينعكس على الأسعار. ولكن، هذا أيضاً، ثمة تدابير مؤقتة سيستمر العمل بها إلى حين.

● **المنافسات**، أصبحت المنافسات العامة التي تطرحها أية دولة من دول المجموعة مفتوحة أمام كل الشركات الوطنية والأوروبية. وقد عمدت دول المجموعة إلى توحيد الإجراءات الإدارية التي تسهل المنافسة. ولكن، في هذا المجال أيضاً، اعطيت ثلاث دول هي البرتغال وإسبانيا واليونان الحق في الاستمرار بالتحكم، لفترة انتقالية، بكل ما له علاقة بأسواق النقل والاتصالات والياد

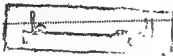
● **الهاتف**، ستعمل كل دول المجموعة على توحيد نظامها الهاتفي، ومن بين النتائج المتوقعة لهذا التوحيد أن الحصول على الخط الخارجي للاتصالات الدولية سيكون في المستقبل عبر الرقم ٠٠ ولكن حتى حلول هذا الودع سيبقى لكل بلد رقمه الخاص.

● **النقل الجوي**، انتهى زمن تحكم الشركات الوطنية بالنقل الجوي الداخلي في كل بلد من بلدان المجموعة. فابتداء من أول كانون الثاني (يناير) الجاري، يحق مثلاً لشركة ل. أ. ل. أم. الهولندية أن تنقل مسافرين من باريس إلى مدينة بورو الفرنسية ولكن، كما في الحالات الأخرى، ثمة عدداً من التدابير التي سيتم العمل بها حتى إشعار آخر وغرضها الاستمرار في حماية الشركات الوطنية وضمان استمرار حصولها على أكبر نسبة من حركة النقل الجوي الداخلي. شركة لوفتهانزا الألمانية مثلاً، لن يتاح لها أن تنقل مسافرين من العاصمة الفرنسية حتى مدينة نيس الساحلية إلا بحلول العام ١٩٩٧. وإذا كان المسافر يتوقع، من هذه التدابير، أن تخفف أثمان بطاقات السفر الجوي، إلا أن أمه سيخيب إذ أن كل الشركات الجوية، باستثناء بريتيش إيروي، تعاني من أوضاع مالية صعبة. وعلى سبيل المثال، فإن شركة لوفتهانزا خسرت، في الأشهر الستة الأولى من العام الماضي مبلغ ١,٨ مليار مارك! وهذا الوضع سيدفع بالشركات إلى الاستمرار في فرض أسعار مؤقتة.

شهادات تلقىح أوروبية. ومن نتائج العمل بهذا التدبير أن بريطانيا وإيرلندا أصبحتا ملتزمتين بإلغاء عملية الحجر الصحي (بالكارنتينزا) التي كانت تفرضها على الكلاب والهررة والواصلة لهما بسبب خوفهما من عدوة الكلب.

● **لصوم الحيوانات والمأكول** والمشروبات، عملاً بمبدأ أن ما يصلح في بلد أوروبي يجب أن يكون صالحاً في كل بلدان المجموعة، تلغى الرقابة على المحمود، على اللحوم المستوردة ويستعاض عنها بالرقابة في أماكن متخصصة. كذلك تلغى النصوص القانونية التجارية التي كانت تمنع دخول بعض المشروبات والمأكولات إلى عدد من الدول بحجج صحية. وفي المقابل، أصبح من الإلزامي أن يحمل كل منتج غذائي ملصقاً يبين مكوناته بالتفصيل، الأمر الذي يتيح للمستهلك أن يبين الفرق بين ما هو معروض عليه.

● **توحيد المعايير**، يبدأ العام يقول إن كل سلعة مسجلة في أي بلد من بلدان المجموعة يجب أن تكون متوافرة في كل أسواق دول المجموعة غير أن المفوضية الأوروبية في بروكسيل أحاطت العمل بهذا المبدأ بالكثير من التدابير والإجراءات التي تحفظ سلامة المستهلك بحيث يتوجب أن تكون كل سلعة مستوفية شروط الأمن والسلامة المعمول بها على مستوى المجموعة. ومن الأمثلة العملية على ذلك أن ألعاب الأطفال تصنع في كل دول المجموعة وفق المعايير الأوروبية. لكن بقيت مجموعة من الخلافات القائمة التي تتناول بشكل خاص السلع الغذائية.



المصدر :

٢٥ يناير ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

● رسوم القيمة المضافة، القاعدة بالنسبة الى الافراد تقول ان الرسم (الضريبة) المستوفى على القيمة المضافة لسلعة من السلع يجب ان يسد في البلد الذي تتم فيه عملية الشراء. غير ان هذه القاعدة لا تطبق على عمليات شراء السيارات الجديدة والمراكب والزوارق والطائرات على اختلاف انواعها وعلى البيع بالمراسلة حيث يتوجب على المشتري ان يدفع رسوم القيمة المضافة في مكان القامته. اما بالنسبة الى المؤسسات فإن رسوم القيمة المضافة تستوفى في البلد الذي تصدر اليه البضائع وليس في البلد المصدر، على ان تحول لاحقاً هذه الرسوم الى بلد المصدر. ومنذ سنوات، سعت الدول الأوروبية الى التقريب في نسبة الرسوم على القيمة المضافة بحيث تجاور بشكل عام نسبة ١٥ في المئة. غير ان فروقا مهمة ما زالت قائمة بين دولة ودولة حول عدد من السلع. اما بخصوص الضرائب المباشرة المفروضة على الفرد فإنها تبقى ضمن اطار صلاحيات كل دولة من دول المجموعة، بحيث لن تحل حتى إشعار آخر، الضريبة الأوروبية محل الضريبة «الوطنية» التي يدفعها الأوروبي في بلده او في البلد الذي يقيم فيه ■

الصدر : السلام اليوم

التاريخ : ٢٠٠١

فل يبدأ

التعاون بين الـ ٧ الكبار؟

وزير المالية الفرنسي:
نأمل في زيادة
التعاون الاقتصادي
والثقافي
بصورة أقوى

□ بائیس۔ رویت:

يتسارع الخبراء والمطلعون أن يتزايد التعاون بين الدول الصناعية السبع للتقدم في الفترة القادمة لإعطاء دفعة للاقتصاد العالمي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك بعد أن شهدت السنوات القليلة الماضية درجة أقل من التعاون والتنسيق بين هذه الدول. ومن المتوقع أن تنخفض أسعار الفائدة الإسمية في الفترة القادمة.

سوف يزداد بين الدول الصناعية
السبع.

وقال «لويد بنشيس» وزير
الخزانة الأمريكي في إدارة كلينتون
«إن الدول الصناعية السبع في
حاجة إلى مزيد من التعاون ووضع
استراتيجية لزيادة النمو
الاقتصادي وإعطاء دفعة
لاقتصادياتها، وإن تكون هذه مهمة
سهلة».

وأعرب «هورست كوهلر» أحد كبار المسؤولين في وزارة المالية في Bonn عن رفضه لمحاولات توجيه السوق الألمانية بخصوص الركود الحالي في الاقتصاد العالمي وقال إن استراتيجية الدول الصناعية السبع على المدى المتوسط لتحقيق نمو غير تضخمي لم تقبل، وأن المهمة الأولى التي تنتظر الدول السبع هي

وضع استراتيجيته لزيادة مددلات التمويل، وقال ميشيل ساسبان، الرئيس المالي الفرنسي إنه يأمل في زيادة التعاون الاقتصادي والنفدي بين الدول الصناعية السبع في عام ١٩٩٢ بصورة أكبر من الصام الماضي، ويصرى الخبراء أن مستقبل التعاون والتنسيق بين الدول الصناعية سيقم في المقام الأول على الولايات المتحدة نظراً لدورها القيادي، وقال بنيتسن، إنه يرغب في أن يرى الولايات المتحدة تعيد تأكيد دورها القيادي، وقال دابلس استمانه الخبير الاقتصادي في هانكوكز ترست اتقنواصية نال، فلنن أن دولة

ويأتي بخلاف الانتماء إلى الاقتصاد
تظهر في الولايات المتحدة وحده
الرئيس الأمريكي المنتخب بيل
كلينتون، بخلاف اجراءات خفض
العمز المتخذ في الميزانية
الأمريكية، واليابان - والتي
تستفيد من القوة المتنامية
للجاليين - من التوقع ان ينخفض
العمز المائة الفوية، ورغم ان
دولة من هذه الدول الثلاث -
الولايات المتحدة واليابان -
تضع أهدافها مصلحتها القومية
في مواجهة مصلحتها العالمية، إلا ان سياستها الاقتصادية
تتفق مع الأهداف الخاصة من التوقع ان
تضيق في نفس الاتجاه وليس في
تضيق اتجاه متعارض.

وقال دنوم بوجره الحد
السياسيين السابقين في وزارة
الخزانة الأمريكية ان التضايق
في التضايق



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والاعلاميات

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٣

معدلات التمر تعتبر مسألة مهمة للغاية بالنسبة للدول الصناعية السبع وخاصة مع توقعات امتداد فترة الركود الاقتصادي في ألمانيا، ونكر «بول هورن» الخبير الاقتصادي بـ «سميث بارنر» في باريس أن هناك مفاوضات تجري حالياً في ألمانيا للتوصل إلى «اتفاقية تضامن» بين الحكومة ورجال الأعمال والاتحادات الصناعية، وأن ذلك سوف يمهّد الطريق أمام خفض أسعار الفائدة الألمانية لتصل إلى ٧٪ بحلول يونيو القادم، وهذه الخطوة سوف تعادل بالارتياح في أوروبا ويكون لها أثر في زيادة التعاون بين الدول الصناعية السبع.

ويسرى الخبراء أن الاختبار الحقيقي الذي ستواجهه الدول

الصناعية هو الارتفاع الكبير المتوقع في قيمة الدولار في العام الحالي، فالصناعات الأوروبية التي شهدت انكماشاً نتيجة لانخفاض الدولار، سوف ترحب بهذا الارتفاع، ولكن من ناحية أخرى فإن ارتفاع الدولار سوف يسبب اضطراباً للمصدرين في الولايات المتحدة والذين يتطلعون لأوروبا لتصدير أكثر من ربع إنتاجهم.

ويتوقع «هورن» أن يصل الدولار إلى ١,٧٠ مارك بحلول يونيو القادم وأن يصل إلى ١,٨٠ مارك في نهاية العام الحالي، وقال من الارتفاع الكبير للدولار يمكن أن يسبب اضطراباً للولايات المتحدة.



المصدر :



النشر والتدريبات الصحفية والمعلومات : التاريخ :

٢٥ يناير ١٩٩٢

تدريبات لاجتماع الدول الصناعية السبع لبحث تقديم المساعدات لروسيا

طوكيو - ر. تكرت وكالة انباء كيوبو اليابانية ان وزراء مالية الدول السبع الصناعية الكبرى يفتتحون الاجتماع قريبا لبحث انقاذ الاقتصاد العالمي والمساعدات المقدمة لجمهورية روسيا الاتحادية. وتلقت الوكالة عن مصادر مالية ان المسؤولين يحاولون ترتيب لقاء يضم ايضا رؤساء البنوك المركزية خلال شهر فبراير المقبل.

وتكرت هذه المصادر ان الاجتماع قد يعقد في مارس إذا طلبت ادارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون المزيد من الوقت للاشتراك في اول اجتماع ضمها للدول السبع الصناعية. وأضافت المصادر ان الاجتماع سيكون فرصة مناسبة لتنسيق السياسات مع الإدارة الأمريكية الجديدة وبحث السياسات المتعلقة بالعملة وفي الوقت نفسه تكرت الصحف اليابانية ان الرئيس الروسي بوريس يلتسين سوف يتلقى دعوة لحضور اجتماع قمة الدول السبع الصناعية الكبرى وهي بريطانيا وكندا والفرنسا والمانيا وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة في شهر يوليو المقبل. وتلقت الصحف اليابانية عن مصادر حكومية ترتيب لقاء القمة بين بوش و يلتسين في يوليو المقبل ان الرئيس الاندونيسي سوهارتو الذي طلب السماح له أيضا بحضور القمة لن يتلقى دعوة مماثلة.

وتكرت صحيفة سانكي شيمبون ان الرئيس سوهارتو الذي يرأس حاليا حركة دول عدم الانحياز التي تضم ١٠٨ دول سوف يتلقى دعوة لإرسال خطاب يلقى في قمة طوكيو.

وكان سوهارتو الذي يدعو إلى المزيد من الحوار بين الدول الغنية والفقيرة قد ابلغ رئيس الوزراء الياباني توميتشي ميغازاوا خلال لقائهما في جاكارتا هذا الشهر عن امه في حضور اجتماع عقب قمة الدول السبع الصناعية الكبرى ولكن مسؤولين يابانيين اعطوا ان بعض دول المجموعة قد لا تقبل فكرة اضافة قضايا أخرى إلى جدول أعمال المؤتمر بخلاف مساعدة روسيا.



عوائق أمام التجارة في أوروبا الموحد

□ استرلزم - روية:

كان من المتوقع أن يذم انتفاخ الحدود الداخلية الأوروبية منذ بداية العام الجديد إلى زيادة سرعة الأنشطة التجارية إلى انضمام وانكسار التجارة الداخلية في أوروبا التجارية من الحدود الداخلية في وجه صعوبات أكثر من الوقت الزم من الفرة السابقة حيث يكاد يتعطلون من أجل الدم والتعامل في ظل نظام الحرية الجديد.

وقال المدير التنفيذي بأحد شركات البنوك الكبرى والذي يعمل المكلف عن حديقته دان القانون الحرية الخاصة والرسوم المفروضة في حالة التخلي وحلها مشكلة كمية بالنسبة لسمار المستعدين الذين يلتصقون إلى الاعبات التي تولد لهم لاستدارة الحدود.

ول الوقت نفسه يقول مسؤولون منحت بطارية الثاني بأن الوضع الراهن مشقة والكثير من الأخطاء التي يجب استيعابها. أما الجانب الآخر فانه كمية هائلة من الأوراق تصل إلى ١٠٠٠ في حالة التخلي.

وتطالب العديد من هذه الشركات بطلبات الامتثال للهيئة الكمية لحرية التجارة الخاصة المتعلقة

للمعالي بالإضافة إلى رسم آخرى على شركات التوريل. تعلمهم التغيرات حرية نظام إذا ما سادت الأمور. وفيما يتعلق بالديم فإن التماسك في أوروبا من قبل المجموعة الأوروبية إذا قام ببعض شعبة من الفيزيين معاملة من الحرية إلى دولة أوروبية أخرى فإن مشقري الصحة يشمل حرية

الهيئة الخاصة والرسوم. ولكن النظام الجديد يرى أنه إذا لم تلغ الحرية - أي صيرم - الأساليب - في الدولة السريعة فإن البائع الأصلي يشمل هذه الحرية. وهذا يعني أن المصدر الذي يقوم بتصدير منتجات معطاة من الحرية يجب أن يحصل على رقم تسجيل حرية الخاصة من الجهات المختصة في بلد كندا.

التمسك. وقد غيرت شركات البنوك عزمها التجارية لتعدي التسهيلات في مواجهة الأعباء المتعلقة الحرية الخاصة والتي يمكن أن تصل لأكثر من ٢٠٠ من قيمة الصحة وكذلك من الرسوم التي تصل إلى ١٠٠٠ في حالة التخلي.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات فإن الشركات التي تعمل في التجارة الخاصة المتعلقة

أن يفهمون يتسبب حرية التجارة الخاصة في كل دولة من دول المجموعة الأوروبية.

ولكن الهيئة الكمية في أوروبا الموحد ما تكون غير مريحة عند صلبة البيع وذلك لأن مشقري الصحة ربما تأخر من حدة هيئة نظام التجارة والتسلسل.

ويقول التماسك في الشحن التوريل أنهم يواجهون مشكلة فقدان الطرقة في تعاملهم بسبب صعوبة الأرقام الأربعة من جهة الاستمرارية.

ولكن نتيجة لتعقيد الإجراءات الصانعة أكثر ودرء المالية إلى استبدال توجيه بلدي التزام التماسك بالتسليم في كل دولة يتعاملون بها ومع أنهم لم يفسروا الهيئة الخاصة بالأوضاع من الجهة التي توجه إليها الهيئة الخاصة إدار دولي ماسي برطاني إلى أن اللجنة الأوروبية ستراجع كل القواعد.

ويؤكد التماسك أن الأمر على الشركات الخاصة التي كانت تتداول تربية جميع أوراق العمل على الحدود بتسليمها للبركات التي تقدم وتفسر.



ردود طوكيو. غير مشجعة

المجموعة الأوروبية تضغط لخفض الفائض التجارى اليابانى

□ بروكسل - رويتر:

كثفت المجموعة الأوروبية من ضغوطها على اليابان للحد من فائضها التجارى المتزايد مع المجموعة لكنها لم تتلق سوى ردود غير مشجعة من طوكيو.

وقد حث السيرليون برينتون مفوض العلاقات التجارية الخارجية طوكيو خلال محادثات تجارية على تعزيز اجراءاتها الهادفة الى وقف زيادة الفائض التجارى الذى بلغ حوالى ٣٠ مليار دولار العام الماضى.

واصرح ليون عن قلقه العميق بسبب الموقف السراهن فى التبادل التجارى بين الجانبين.

وقد حذر جاك ديلور رئيس اللجنة التنفيذية للمجموعة خلال اجتماعه مع وزير الخارجية اليابانى ميشو واتانابى فى بروكسل من انه لم تعمل اليابان على كبح الفائض فان العلاقات السياسية بين الجانبين والمتدهورة بالفعل بسبب النزاع التجارى سوف تزداد تدهورا.

وحث برينتون طوكيو على تحسين اجراءات تنظيم الطلب المحلى قائلا ان الخطة التى اعتمدها الحكومة اليابانية فى أغسطس الماضى والتى تقضى بضغط ٨٦ مليار دولار لتنظيم الطلب المحلى غير كافية لتقليل عدم التوازن التجارى. وان هناك تساؤلات بشأن كلفة صرف هذه الاموال.

وقد أوضح يوشيرو موري وزير الصناعة والتجارة الخارجية اليابانى خلال اجتماعه مع مسؤول الجماعة سلسلة جديدة من الاجراءات الهادفة لتنظيم استيراد البامبارج من الخارج.

وتشمل هذه الاجراءات تسهيلات ضريبية واستثمارات صناعية وتعاوننا تجاريا. وهى تمثل فى معظمها ان لم تكن كلها استمرارا للخطة الموجودة. وقد رفضت طوكيو الموافقة على انشاء لجنة عمل دائمة كما تطالب المجموعة الأوروبية لمقارنة بين الاحصاءات التجارية للعمل على

ازالة العوائق التجارية.

وقد نفى المتحدث باسم وزارة الخارجية اليابانية ان طوكيو لديها تحفظات حول مبدأ مجموعة العمل الا انه قال ان التفصيل يتعين ان يتم الاتفاق علىها قبل ان تتم مناقشتها فى الاجتماعات القادمة المقرر عقدها فى فبراير.

وان هناك قضية مهمة تتعلق بكيفية تقييم الاحصاءات بموضوعية. ويقول ممثلو المجموعة ان طوكيو لا ترغب فى انشاء مجموعة العمل حتى لا تقدم الاحصاءات بموضوعية شاملة.

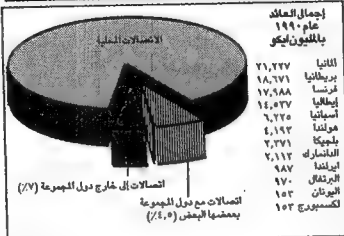
قد حذر برينتون طوكيو من التمييز فى التعامل التجارى بين المجموعة والولايات المتحدة مشجرا الى الاتفاقيات التى وقعتها مع واشنطن حول اشياء الموصلة والسيارات ومكونات السيارات. لكن الولد اليابانى قال ان الاتفاقيات قابلة للتطبيق مع دول الـ ١٢.

وحذر برينتون سلسلة طويلة من المحادثات التى وجدت المجموعة الأوروبية ليهيئ صمغية فى اختراق السوق اليابانية اعماها عقود الاعمال العامة ومكاتب المحامين والمنتجات الغذائية المصنعة والاقمار الصناعية والاتصالات اللاسلكية.

بعد شهر من بداية السوق الموحدة

المطالبة بتحرير سوق الاتصالات التليفونية في أوروبا

حجم سوق التليفونات في المجموعة الأوروبية



□ بروكسل - العالم
اليوم:

سجلت بداية السوق الموحدة في أوروبا في أول يناير الحال خطوة صغيرة في تحرير صناعة الاتصالات الأوروبية فقد تم فتح بعض شركات نقل معلومات الكمبيوتر أمام المنافسة. وتطالب هذه الصناعة والمعاملون فيها بروكسل بضبط جديدة تزيد من تحرير صناعة الاتصالات في أوروبا بتخفيف اللوائح التي تشكل عوائق بين مناطق السوق

الأوروبية. ترهب في تغير هذا الوضع. وقد دعت إلى أن يتكسب ممثلون من المنتجين والمستهلكين والحكومات بمقترحات حول تحرير هذه الصناعة من الآن وحتى نهاية الشهر الحالي.

وتركزت طلبات للفوضي حول طلب ابداء السراى في أربعة خيارات مطروحة الأول تجميد عملية التحرير والرجوع عن السياسة الحالية. والثاني يدعو بروكسل إلى فرض أحكام مركزية لخفض تكاليف المكالمات وهي سياسة تتعارض مع الذكائيات الجديدة للمجموعة الأوروبية بشأن الدعم أو اتخاذ

السياسات على أدنى المستويات الحكومية. والخيارات الأخرى التي تبدو أكثر احتمالا في الواقع هي إما اتخاذ قرار بشأن إلغاء جزئي للعوائق القانونية أو إجراء تغييرات شاملة من النوع الذي طلق في بريطانيا.

وقد أعلنت المفوضية الأوروبية أنها ترغب من الآن في إلغاء مزيد من العوائق غير أن الكثير من الدول الأعضاء تعارض ذلك.

وتتفاوت الآراء من حرية السوق الكبيرة كما في سويسرا نيكوم وميكور كونيكتشن وهيئة البريد والاتصالات اللاسلكية

البريطانية. إلى الاحتكارات الحكومية المملوكة للدولة كما في دول جنوب أوروبا.

ويسرى الميسرون التليفزيون في لندن والمسؤولون في بروكسل أن الحكومات التي تعارض التحرير تخضع الآن لسفينة انحصار تحرير هذه السوق وهو ما يعتبر انتصارا مقيما لهم.

والانتماءات الصوتية تمثل عصب صناعة مازالت تعتبر أداة مسنن أدوات الحكومات لذلك تأثرت المناقشات حول هذا الموضوع بالحواف الأيديولوجية والانفعالات العاطفية.

ويطالبون بفتح صناعة تشغيل الخطوط التليفونية العادية التي تمثل سوقا بلغت قيمتها ٩٠ مليار أليكو عام ١٩٩٠. وتقدر الآن بحوالي ١١٠ مليارات أليكو سنويا. وهي صناعة تنمو سريعا إذ يزداد حجم الاتصالات التليفونية الأوروبية بنسبة ٨٪ سنويا ولذا لتقديرات مؤسسة دايوا للأبحاث في لندن.

وتسيطر على هذه الصناعة المملوكة الاحتكارات المملوكة للحكومات وتمثل على ٩٠٪ من إيرادات الاتصالات التليفونية في المجموعة الأوروبية تقريبا. لكن المفوضية



المصدر : العالم العرب

النشر والخدمات الصحفية والاعلانات : التاريخ : ٢١ شباط ١٩٩٢

واشنطن تدرس معاقبة المجموعة الأوروبية

□ واشنطن - رويتر:

تدرس الولايات المتحدة فرض عقوبات على المجموعة الأوروبية بسبب سياستها الجديدة التي تمنح الحصانة للشركات الأوروبية في الحصول على العقود الحكومية نظراً لأنك صحيفة «واشنطن بوست» من مصادر بالكونجرس الأمريكي وأشارت الصحيفة إلى أن إحدى هذه العقوبات قد يكون منع الشركات الأوروبية من التقدم بطلبات لعقود إمدادية معينة بالولايات المتحدة.



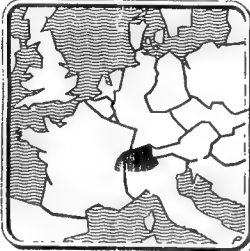
المصدر : المراسلة الدولية

١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

تم تسجيل لصحفيين



ابعد اندماج سويسرا في المنظمات الإقليمية والدولية

د . وليد محمود عبد الناصر

وعقب فشل المعسى السويسري في منتصف ١٩٩٢ لتكوين المنظمة الدولية التي ستشرف على تنفيذ الاتفاقية الدولية الخاصة بحظر الأسلحة الكيميائية مقرها جنيف ، سعت سويسرا لاستضافة لجنة الأمم المتحدة للتنمية القابلة الادامة (البيئة والتنمية) والتي اوصت بها قمة الأرض في ريو دي يونية ١٩٩٢ ، والتي ستعنى برصد التنفيذ الوطني والدولي للمعايير البيئية المتفق عليه في ريو .

وقد بدأت سويسرا تقدم شروطا سخية لهذا الغرض . منها تقديم مزيد من التسهيلات والامتيازات للموظفين الدوليين باللجنة . وقد سبق لسويسرا خلال المرحلة التحضيرية لمؤتمر ريو ان استضافت السكرتارية المؤقتة للمؤتمر وسكرتارية الاتفاقية الدولية لتغيير المناخ ومركز المعلومات الخاص بتغيير المناخ وسكرتارية اتفاقية بازل للتحكم في نقل المواد الخطرة . وقد عرضت سويسرا دفع تكلفة ونفقات مقر اللجنة بهوال عشرات الملايين من الفرنكات بما في ذلك تقديم ٢٦٠٠ متر مربع تضم ايضا مقر الصليب الاحضر الدولي لتسهيل التنسيق مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة ، ومقر سكرتارية الاتفاقية الدولية لتغيير المناخ وتمى الحكومة السويسرية حجم الموارد الاضافية لسويسرا التي ستمدها المؤتمرات الدولية المتصلة بالبيئة ولتعزيز غيابها عن الجمعية العامة للأمم المتحدة . وبدأت سويسرا منذ أغسطس ١٩٩٢ ارسل مبعوثين عنها

من المعروف ان سويسرا تستضيف المقر الأوروبي للأمم المتحدة والكثير - بل معظم - الوكالات الدوائية المتخصصة مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة المالية للملكية الفكرية بالإضافة الى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية (الجات) . كذلك فان القطاع الخدمي بصفة عامة - والمصرف بشكل خاص - في سويسرا له تأثير دول هام . وعلى المستوى السياسي ، يبقى حياد سويسرا هو الظاهرة الأبرز وهو الحياد الأقدم في العالم بجانب نظام الديمقراطية المباشرة الذي يجعل كل قرار له أهمية يجب ان يعده الشعب من خلال استفتاء شعبي . وأخيرا تبقى السعة الكونفدرالية لسويسرا نموذجا ناجحا لتجمع مجموعات قومية مختلفة في إطار دولة واحدة . الا ان سويسرا ليست عضوا في الأمم المتحدة ، وقد رفض شعبها في استفتاء عام ١٩٨٦ الانضمام للمنظمة الدولية بنسبة ٢ الى ١ .

وقد بدأت سويسرا خلال العامين الماضيين جهودا حثيثة لاعادة الاندماج في المنظمات الدولية والإقليمية السياسية والاقتصادية . وبدأ دبلوماسيون سويسريون يرون ان حياد سويسرا . وعدم عضويتها في الأمم المتحدة من العوامل السلبية التي يجب اعادة النظر فيها .



المصدر : المائدة العاشرة

التاريخ : ١٩٩٢

النشر والإخـمات الصحفية والمعلومات

السويسرية ، وذلك بهدف جمع المعلومات حول تطورات الأزمة اليوغوسلافية وعرضها على المجلس الفيدرالي لمساعدته في تحديد مباحنة سويسرا في حل الأزمة من خلال المؤتمر الدولي الذي انعقد في جنيف . وقد تبنت سويسرا موقفا سياسيا واضحا تجاه الأزمة حيث رفضت قصر الاتهام على كل الصرب بل وجهت أصابع الاتهام الى «ناتسو» صربية والى قوى بوسنية والجيش الفدالي اليوغوسلافي الذي ترك اسلحته الثقيلة للميليشيات ، كما حملت سويسرا السلطات الكرواتية جزءا من المسؤولية بسبب عدم تفهمها منذ بداية الأزمة لشاعر واهتمامات الصرب . الا ان سويسرا ايضا عدلت مسلمي الصرب والبان كوفو كضحايا لما حدث في يوغوسلافيا السابقة .

كذلك قدمت ١٥ مليون فرنك في أغسطس ١٩٩٢ كمساعدات انسانية لسكان جمهوريات يوغوسلافيا السابقة الموجودين هناك ، وركزت على الدعوة الى انشاء محاكم دولية ليبحث انتهاكات حقوق الانسان في ضوء التقارير التي تحدثت عن مسكرات اعتقال وتذيب جماعية في يوغوسلافيا السابقة . وقد اظهر استفتاء للرأي ان ٦٥٪ من السويسريين يؤيدون تدخلا عسكريا في إطار الامم المتحدة لحماية السكان المدنيين وحماية المساعدات الانسانية الى يوغوسلافيا السابقة . وان ٥٤٪ ايدوا مشاركة سويسرا في تقديم المساعدات الانسانية الى جمهوريات يوغوسلافيا السابقة في حين ان ٢٠٪ ايدوا المشاركة السويسرية في التدخل العسكري ذاته وانقسم المشاركون في الاستفتاء مناصفة بشأن استقبال سويسرا اللاجئين اضافيين من هذه الجمهوريات فقد تعهدت سويسرا خلال مؤتمر جمع تبرعات للاجئين من جمهوريات يوغوسلافيا السابقة باقامة مساكين في هذه الجمهوريات للاجئين بمبلغ يتراوح من ٦ الى ١٠ مليون فرنك سويسري بما يضمن وجود اللاجئين في اماكن قرب مواطنهم الاصلية . بالإضافة الى ذلك عرضت سويسرا استضافة ١٠ الال لاجيء من هذه الجمهوريات وبشكل مؤقت حتى استقرار الامور في مواطنهم الاصلية . واخيرا طبقت سويسرا القرارات الدولية ضد العراق وابييا ويوغوسلافيا السابقة جاء رغم تكبد الدولة والمؤسسات الخاصة هناك خسائر فادحة نتيجة هذا التطبيق .

وتجدد الاشارة الى ان سويسرا قامت بدور فعال في اطار علم الامم المتحدة في انشطة نزع سلاح العراق وشارك خبرائها في بعثات الامم المتحدة للعراق (طبقا لقرار مجلس الامن ٦٨٧ من المركز العسكري والنووي والكيميائي في شينزين وفي الاسلحة البيولوجية . وقد قام عدد من مهندسي الجيش السويسري بالتنظيم والاشراف على تدمير مبانى وتسهيلات عراقية لانشاء اسلحة كيميائية ونووية مثل تدمير مجمع الاثير النووي كما اشرف مهندسون سويسريون في فبراير ١٩٩٢ على تدمير

لكافة دول العالم للحصول على دعم دولي لعرض سويسرا استضافة المنظمات الدولية التي ستشأا متابعة نتائج ريو كما ترجعت سويسرا اهتمامها بالتعاون الدولي في موضوعات البيئة بقيامها بدور فعال خلال مؤتمر ريو حيث تولت منصب نائب رئيس المؤتمر كما وقعت على اتفاقيتي تغيير المناخ والتنوع البيولوجي ووشان اتفاقية التنوع البيولوجي وكرت سويسرا على حماية حقوق الملكية الفكرية عند نقل المواد الجينية من الجنوب للشمال او نقل التكنولوجيا من الشمال للجنوب . واكبت سويسرا التزامها بتنفيذ نتائج مؤتمر ريو على المستويين المحلي والاقليمي ، دعت لفرض ضرائب ودوات اقتصادية وحواجز لتفادي نتائج المؤتمر . ولم تبال سويسرا باستعداد الولايات المتحدة والدول المنتجة للنفط عندما أعلنت تجميد انبعاث غازات ثاني اكسيد الكربون بنفس مستوى ١٩٩٠ والعمل لتخفيضها بعد عام ٢٠٠٠ .

والواقع ان سعى سويسرا لاستضافة الهيئات الدولية المعنية بالبيئة جاء في اطار طرح الحكومة السويسرية مشروع قانون لتوسيع وتطوير القطاعات المحددة بالتنظيمات الدولية بحيثيف بما يسمح بالاستجابة لطلبات منظمات دولية وحيثيف والتوسع في اراضي محيطة بها او لاستضافة منظمات دولية جديدة .

كذلك ، فال سويسرا أعلنت انه سيتم تجهيز اول كتيبة من قوات القبعات الزرقاء السويسرية للمساهمة في قوات حفظ السلام الدولية بحلول نهاية عام ١٩٩٤ مما سيتكلف حوالي ٧٦ مليون فرنك ثم بعد ذلك حوالي ٧٩ مليون فرنك سنويا .

عندما اعتبرت قوى سياسية سويسرية هذه النفقات باهظة ، أعلن مجلس الدولة السويسري تخفيض مستوى تسليح هذه القوات ومرتبات وتوقيضات افرادها كما اكك ان الامم المتحدة ستتطلب بـ ١٠ - ٢٠٪ من نفقات هذه القوات التي ستتشكل في ٦٠٠ فرد تكون تحت تصرف الامم المتحدة ، ومؤتمر الأمن ، التعاون الاوروبي لتشارك في عمليات حفظ السلام ، وللتشجيع على تطوع السويسريين لهذه القوات قرر المجلس الفدرالي السويسري استقطاع مدة خدمة هؤلاء مع قوات حفظ السلام بالخارج من فترة خدمتهم الاجبارية في الجيش السويسري .

وتجاه الأزمة اليوغوسلافية فقد حرصت سويسرا على الالتزام بالعقوبات التجارية والمالية وغيرها التي فرضها مجلس الامن على جمهورية الصرب والجبل الاسود من خلال وقف التعامل المنظم وتجميد الممتلكات التابعة لها وحفاظت على الحظر ضدها اكثر من دول اوروبية اخرى وقدمت موابين للامم المتحدة ومؤتمر الأمن للتعاون الاوروبي ومنذ بداية الأزمة اليوغوسلافية ، شكلت الحكومة السويسرية لجنة مشتركة مع الوزارات برئاسة مدير ادارة اوروبا وامريكا الشمالية بالشارجية



المصدر : الرسالة الدولية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٢

(اتفاقية التعاون بين الجماعة الأوروبية ومنطقة التجارة الأوروبية المرة التي تضم سويسرا .
وفيما يتعلق بمسألة الانضمام لمؤسسات بريتون وودز ، فإن « الحزب الليبرالي » اعتبر نتيجة الاستفتاء دليلا على روح انفتاح سويسرا على العالم الخارجي ، بينما اعتبره الحزب الديمقراطي المسيحي دليلا على استعداد سويسرا المساهمة مع بقية دول العالم في العمل لتحقيق العدالة والتقدم الاجتماعي على المستوى الدولي .
ورحب الحزب بالانضمام لسويسرا لمؤسسات « بريتون وودز » باعتباره خطوة نحو اندماج سويسرا في المجتمع الدولي وتمهيدا لانضمام الشعب السويسري الى أوروبا الموحدة . « الحزب الراديكالي » التصويت لصالح توصية الحكومة .

أما « اتحاد الوسط الديمقراطي » فإنه ركز ضعف اقبال الناخبين على التصويت مما اعتبره دهورا في الصحة الديمقراطية للشعب السويسري ، أما الحزب الاشتراكي فقد اتسم على نفسه وانتهى به الأمر الى ترك اختيار التصويت لأعضائه . وقد بدا الانقسام واضحا بين القسم الفرنسي من سويسرا والمؤيد للانفتاح على العالم والقسم الألماني المتحفظ ، كما أوضح الاستفتاء بجله أن من يعارضون انضمام سويسرا لمؤسسات بريتون وودز هم أيضا الذين يعارضون انضمام سويسرا لأوروبا الموحدة . وقد اعتبر المجلس الفيدرالي نتائج الاستفتاء تفويضا لتفضيل سويسرا من دور المراقب السلبي والدفاع عن مصالحها وصفت التصويت كعمل غير أنه دليل على تغيير عقلية الناخبين السويسريين على السنين . مقارنة مع تصويت السويسريين ضد انضمام بلادهم الى الأمم المتحدة في العام ١٩٨٦) .

كما أن الموافقة الشعبية على الانضمام الى « مؤسسات بريتون » وودز دفعت القوى الليبرالية المعارضة لاستغلال ذلك بالدعوة من جديد لانضمام سويسرا للأمم المتحدة ولكن هذه القوى رجعت في نهاية الأمر بنتيجة الاستفتاء واعتبرته نتيجة لتصويت ديمقراطي وطلبت هذه القوى بالاتي الحكومة بالعمل من خلال البنك والصندوق الدوليين على تبني سياسات تنمية متوازنة للقطاعات الأكثر فقرا وضخما في المجتمع - خاصة في دول الجنوب - بما يحقق انتقالا نوعيا إيجابيا في سياسة سويسرا الخارجية .

وعقب الاستفتاء بدأت سويسرا سلسلة تحركات دبلوماسية مكثفة لضمان مقعد في الهيئات المركزية لصنع القرار داخل الصندوق والبنك الدوليين وكان الأمر يتطلب أحد امرين : إما رفع حصة سويسرا في الصندوق أو تزعم مجموعة جديدة يحق لها المطالبة بمقعد اضافي بمجلس المحافظين في الصندوق والبنك ، وذلك كما حدث بالنسبة لروسيا . وكانت الدول المرشحة لهذه المجموعة الجديدة بقيادة سويسرا من دول شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق وتركيا . ويذكر أن سويسرا ١,٧

راجحت صواريخ متعددة الرؤوس في جنوب العراق وغيرها من المنشآت النووية والكيميائية العراقية .

وهناك رأى متزايد داخل سويسرا ، يدعمه بشكل خاص الحزب الديمقراطي المسيحي ، يدعو لانضمام سويسرا للدول الموقعة على الاتفاقيات الدولية حول المخدرات وقد نجحت هذه الضغوط بالفعل في إقناع عدد من النصوص القانونية السويسرية مع نصوص هذه الاتفاقيات . خاصة فيما يتعلق بشأن الكفاح ضد تجارة المخدرات وغسيل أموال المخدرات .

ول خارج إطار الأمم المتحدة ، دعيت سويسرا لمشاركتها في الاجتماع الوزاري لجموعة الـ ٧٧ الذي انعقد في طهران في نوفمبر ١٩٩١ وكذلك مؤتمر حركة عدم الانحياز والذي انعقد في جاكارتا في سبتمبر ١٩٩٢ بصفتها مدعوا خاصا كما تمهدت بالحفاظ على مساعدتها الائتمانية الرسمية للدول النامية عند مستوى ٠,٢٤٪ من الناتج القومي الإجمالي رغم زائد مساعدتها لدول شرق ووسط أوروبا ، ولكنها تراجعت عن التزام سابق بأن تصل هذه المساعدات للجنوب الى ٠,٤٪ من ناتجها القومي الإجمالي نظرا لقيود الميزانية ولكنها أعادت التأكيد على عدم المساس بمصبتها في كل من اللجنة الدولية للتصليب الأحمر والبنك الدولي .

وسيتناول هذا التقرير ما تسعى إليه سويسرا للاندماج في المنظمات الدولية والاقليمية وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتقدم بطلب للانضمام للجماعة الأوروبية)

أولا : انضمام سويسرا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي :

أدركت سويسرا بعد انتهاء الانقسام السياسي الدولي الى كتلتين أن مسار العالم سيتحدد أكثر فأكثر عبر المؤسسات الاقتصادية الدولية التي أخذت طابعا عالميا في عضويتها وفي استفتاء في مايو ١٩٩٢ ، صوت السويسريون بأغلبية ٥٦٪ (وأغلبية أكثر من ٦٠٪ في القسم الفرنسي من سويسرا) لصالح الانضمام لمؤسسات بريتون وودز مما اعتبر - رغم مشاركة ٣٧,٧٪ فقط من مجموع من يحق لهم حق التصويت في الاستفتاء - علامة إيجابية على طريق اندماج سويسرا في الشؤون الدولية .

وكان هناك نقاوت في التأييد بين مناطق الأغنياء (٨٤٪) ومناطق الفقراء (نسبة ضئيلة جدا) كما جاءت معارضة قوية من فئات يسارية ودوائر طلابية وقوى عالم ثالثة وجاء التأييد الشعبي متسلا مع اقتراح المجلس الفيدرالي . كما أشار قادة البنك الوطني السويسري الى أن انضمام سويسرا لهذه المؤسسات سيغطي دفعة قوية للفيزياء السويسرية . وقد اعتبرت نتيجة هذا الاستفتاء مبادرة إيجابية بالنسبة لاستفتاء المقرر في ديسمبر ١٩٩٢ حول اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية



المصدر: المراجعة السنوية

القائمة: ١٩٩٢

النش. والخدات الصحفية والإعلانات

ممارسة سلطة حكومية على المستوى الدولي في هذه المرحلة.

لغيا: المسمى السويسري للانضمام للجماعة الأوروبية:

منذ عام ١٩٨٩ كانت الدبلوماسية السويسرية قد أدركت أن منح الخطوة خطوة والاستقلالية في القوة التفاوضية لم تعد تكفي ويجب الاندماج في دبلوماسية الجماعة الأوروبية المتعددة الأطراف من خلال المنظمة الاقتصادية الأوروبية.

وكانت سويسرا قد شاركت ببقية الدول الأعضاء في منطقة التجارة الأوروبية الحرة (سبعة أعضاء) في التوصل لاتفاق مع دول الجماعة الأوروبية الاثنتي عشرة في أكتوبر ١٩٩١ لإنشاء ما يسمى بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية التي تعمل لتحرير حركة السلع والخدمات ورأس المال والعمل فيما بين الدول الـ ١٩. مع حصرها على استفتاء حتى عام ١٩٩٨ بالنسبة لحرية دخول العمالة إليها مما مكثها من تهدئة خواطر مواطنيها حيث أن حجم العمالة الأجنبية لديها وصل بالفعل ١٩.٧٪ من حجم القوى العاملة. وكانت سويسرا بانتظار استفتاءين شعبيين عام ١٩٩٢: أحدهما في سبتمبر معني بإنشاء خط سكك حديدية في ممر «جوتارد» الذي يمر عبر جبال «لوتشبيرج» مما يشكل دفعة حيوية لحركة النقل داخل أوروبا. والآخر في ديسمبر من العام نفسه حول اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية التي ستجمل تشريعات الجماعة الأوروبية تعطي الدول أعضاء منطقة التجارة الأوروبية الحرة بما فيها سويسرا. وبدلا من الانتظار لرؤية نتائج هذين الاستفتاءين ثم التقرير بشأن انضمام سويسرا للجماعة الأوروبية، كان قد حدد منذ أكتوبر ١٩٩١ هدف الانضمام للجماعة الأوروبية كجسر زاوية للسياسة الأوروبية لسويسرا واستقل التصويت الإيجابي على انضمام سويسرا إلى مؤسسات بريوتون ووترز في مايو ١٩٩٢ ليقرر (بأغلبية ٤ ضد ٣ من أعضائه) وتقدم بعد ذلك بيومين بطلب سويسرا للانضمام للجماعة الأوروبية، على أن تبدأ المفاوضات الفعلية للانضمام في بداية ١٩٩٣ وقد تستغرق سنتين أو ثلاث. ويتطلب الانضمام للفعل لسويسرا إلى الجماعة الأوروبية استفتاء مزدوجا: واحد للشعب السويسري بأغلبية الأصوات وآخر للكانتونات الـ ٢٦ وقد يستغرق الأمر أكثر من استفتاء واحد إلا أنه على الجانب الآخر، رأى البعض أن سلطة اتخاذ القرار داخل المنطقة الاقتصادية الأوروبية ستكون في نهاية الأمر بيد دول الجماعة الأوروبية وليس دول منطقة التجارة الأوروبية الحرة EFTA التي تنتمي إليها سويسرا واعتبر المؤيدون الانضمام للجماعة الأوروبية هو انضمام سويسرا لتجمع الدول الغربية الديمقراطية، ثم أن اسراع سويسرا في الانضمام للجماعة الأوروبية

مليار من حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي وهو ما يضعها في مرتبة سابقة لدول الشمال وإسبانيا وأستراليا والنمسا وقد ساعدت توقيت استفتاء سويسرا على ضمان الحصول على مقعد في مجلس المحافظين للصندوق والبنك حيث أنه جاء في إطار عملية تنظيم وهيكل مجلس المحافظين للمؤسستين في ضوء انضمام الجمهوريات السوفيتية السابقة إليها.

وعلى المستوى المالي، فقد كان على البنك الوطني السويسري تحويل احتياطي بقيمة ١,١ مليار فرنك لصندوق النقد الدولي على أن تسدد باقي حصة سويسرا (٢,٧ مليار فرنك) في شكل ضمانات. وقد قدمت سويسرا ١٩٧ مليونا لاستكمال حصتها في البنك الدولي بعد الاستفتاء، كما سيكون عليها دفع ٥٩ مليون فرنك سنويا بين ١٩٩٢ و ١٩٩٦ للبنك الدولي بما يجعل إجمالي مساهماتها فيه ٤٢٢ مليون فرنك.

ونجحت سويسرا مؤخرا في تشكيل مجموعة تضمها بجانب بولندا، أذربيجان، أوزبكستان، كيرغيزيا، طاجيكستان ورغم احتجاج بعض الدوائر السويسرية على تحمل سويسرا دفع حصة الجمهوريات السوفيتية الأربع السابقة التي تبلغ ٥٠ مليون فرنك، فإن وزير المالية السويسري أكد أن بلاده لن تتحمل أكثر من مليوني فرنك فقط في هذا الإطار.

وقد رحبت ألمانيا وفرنسا بانضمام سويسرا باعتباره حدا من الدور الأمريكي والبريطاني في مجلس المحافظين. وبالمقابل فإن الولايات المتحدة كانت من حيث المبدأ ضد أي تغيير في حقوق التصويت في مجلس المحافظين، بما في ذلك إنشاء المقعد الـ ٢٤ لسويسرا لأن ذلك يؤدي للتقليل من وزن أمريكا التصويتي. وكانت تسعى بالمقابل للعمل لإحلال سويسرا محل إيران في مقعد بمجلس مضافي الصندوق. وبما لاشك فيه أن الدول الغربية رحبت بدخول سويسرا لمجلس المحافظين نتيجة أهمية قطاعها المصرفي وافتحت باب الصلة المباشرة بين صندوق النقد الدولي ومؤسسات سويسرا المصرفية.

وقد ظلت جنوب إفريقيا الانضمام إلى المجموعة التي ترأسها سويسرا في الصندوق والبنك الدولي، إلا أن سويسرا وضعت شرطين لذلك هما: الحصول على الضوء الأخضر لهذا الانضمام من المؤتمر الوطني الأفريقي، ومشاركة ممثلين عن المؤتمر على قدم المساواة مع ممثل حكومة بريوتوريا في أعمال هذه المجموعة. وتعتبر هذه سابقة في تاريخ المنظمات الدولية الحكومية، خاصة أن جنوب أفريقيا كانت قد طردت في السبعينات من مجموعة كانت تضم نيوزيلندا وأستراليا.

وهذه الصيغة التي اقترحتها سويسرا تعزز المجموعة التي تقودها في البنك والصندوق، وتعطي لحكومة بريوتوريا فرصة القول أنها تدير عمليا المشاركة في السلطة مع المؤتمر الوطني الأفريقي، ويمكن المؤتمر بدوره من



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٩٢

الجماعة الأوروبية بالفعل مما يتيح فرص المشاركة الكاملة لسويسرا في عملية صنع القرار عند انضمامها للجماعة . واعتبر الاندماج السياسي في أوروبا الموحدة فرصة لاصلاح المؤسسات السياسية في سويسرا ان تاريخ سويسرا - وعلى عكس ما يزعم الاتعاليين - هو تاريخ انفتاح اقتصادي على العالم الخارجي . كما ان رجال الأعمال السويسريين متحمسون للانضمام للجماعة الأوروبية لأن أكبر ١٥ شركة سويسرية لديها ٨٢٪ من العمالة في خارج سويسرا ، ثم ان توحيد الضرائب سيفيدهم هم ورجال البنوك ويخفض اعباءهم وكذلك انخفاض الأجور في سويسرا الذي سيجعلهم أكثر قدرة على المنافسة في أوروبا . ثم ان شركات سويسرية عملاقة مثل « نسل » ، « للابلان » و « سيبيا جيبي » ، للادوية ان تستطيع تطوير أعمالها وتوسيعها الا اذا فحت امامها اسواق أوروبا بالإضافة الى ان ذلك الانضمام سيمحو شعور السويسري بسويسرته بذاته . اذ انه رغم وجود الاتحاد السويسري منذ مئات السنين مازال سكان كل كانتون في سويسرا لهم شخصيتهم المستقلة في إطار الكونفدرالية . وأن المساعدة الايجابية في صناعة السلم الأوروبي وسياسات تفيد العالم كله مع المحافظة على التنوع الثقافي داخل الجماعة الأوروبية . كما ان الطلبة والشباب بصفتهم عامة وأصحاب الياقات البيضاء سيحصلون على أحدث أشكال المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة ثم ان انضمام سويسرا للجماعة الأوروبية سيكفل تعاوناً وثيقاً في مجال القضاء على المخدرات والهجرة غير المشروعة . ان التمسك بالدرالية والديمقراطية واعطاء الكانتونات دوراً في بلورة سياسة الجماعة الأوروبية التي ستؤثر على اوضاعهم الداخلية خاصة ان قيم سويسرا هي نفس قيم الوحدة الأوروبية : الحرية ، العدالة الاجتماعية والديمقراطية التعددية وبالتالي يمكن توظيف سياسات ودور الجماعة الأوروبية في خدمة الاهداف والمصالح التجارية السويسرية عبر العالم . ولكن البعض يرون ان سويسرا ستفقد مزاياها لصالح هوية أوروبية ، كما اعتبره آخرون مناقضاً للدستور السويسري وأن على سويسرا اجراء تعديلات مامة في نظامها التشريعي والمالية والانتخابية بما في ذلك قوانين الكانتونات واستقلالها وقلة عداها مع اهداف معاهدة « ماستريخت » فيما يخص الأمن والدفاع المشترك . كما سيكون على سويسرا الارتباط مستقبلاً بشكل ما بجلف شمال الأطلسي من جهة والقوة العسكرية الأوروبية المرتبطة من جهة أخرى ، مما يثير أيضاً تساؤلات بالنسبة للحياد السويسري الذي يعتبره الكثيرون ضماناً لرفاهية وسلام سويسرا في القرنين الماضيين . والواقع ان مصداقية سياسية للحياد السويسري تتعرض لهزة عنيفة منذ انتهاء الحرب الباردة وتأكدت الحاجة لمراجعة هذه السياسة التي تتبعها منذ اجيال .

النشر والخد مات الصحفية والمعلومات

سيعطيها دوراً في صياغة القواعد والسياسات القادمة في إطار الجماعة . هذا بالإضافة الى التقدم بطلب انضمام للجماعة الأوروبية في مايو ١٩٩٢ . وكذلك فإن الحكومة السويسرية تعتبر اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية - حال اقربها خطوة نحو اندماج سويسرا في الجماعة الأوروبية وسوقها الموحدة وليست بديلاً عنها . كذلك فإن انهيار الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتي لم يترك لسويسرا وبقية دول أوروبا الوسطى والشمالية سوى الانضمام للجماعة الأوروبية .

ويرى عدد من الاقتصاديين السويسريين ان انضمام سويسرا للجماعة الأوروبية سيؤدي بقواعد المنافسة الأوروبية القوية لدفع النمو الاقتصادي السويسري سنوياً بنسبة اضافية ١ - ١,٥٪ وبالقضاء على الحساسات الاحتكارية المنتشرة في الاقتصاد السويسري . ويرى القطاع المصرفي وقطاع الأعمال في سويسرا ان الاقتصاد السويسري مندمج بالفعل في اقتصاد الجماعة الأوروبية حيث تبلغ الاستثمارات السويسرية في دول الجماعة ٤٠ بليون فرنك وهناك ٤٥٠ ألف من مواطني دول الجماعة الأوروبية يعملون في مؤسسات سويسرا ، كما ان سويسرا هي حالياً الشريك التجاري الرئيسي للجماعة الأوروبية ويقتل المصرفيون السويسريون ام يمل انضمام سويسري للجماعة الأوروبية تهديداً لقواعد السرية المصرفية بل انهم يرون ان قواعد السرية في سويسرا ستشكل دعماً لقواعد السرية المصرفية في كل من النمسا ولوكسمبورج ويجدر رجال الأعمال السويسريين من فقدان سويسرا الهامش التنافسي الذي تتمتع به حالياً في حالة انزاعها عن عملية التكامل الأوروبية . خاصة وان ثلثي تجارة سويسرا هي مع دول الجماعة الأوروبية بقيمة ٨٥ بليون فرنك سنوياً ان الانضمام للجماعة الأوروبية سيفيد المستهلك السويسري ويعتبرون ان سويسرا قد فطعت شوطاً طويلاً بالفعل في تحرير الكثير من تعاملاتها مع دول الجماعة الأوروبية ويجبر المؤيدون لانضمام سويسرا للجماعة الأوروبية عن الرأي بان انخفاض النفقات وحسن استخدام الموارد سيؤديان الى زيادة الكفاءة والانتاجية مما سيزيد من جاذبية الاستثمارات الى سويسرا ويؤدي عقب فترة انتقالية قد تستمر ١٠ سنوات الى زيادة سنوية في الناتج القومي الاجمالي بمقدار ٠,٦٪ .

وسيعطي الانضمام دفعة للمؤسسات الاقتصادية من خلال تخفيض اسعار السلع الأولية وتكاليف الاستيراد . كما ان هذا الانضمام فرصة لسويسرا للتخلص من اسلوب الاستفتاء الشعبي الذي يشل اي عمل جاد . ويشير المؤيدون أيضاً الى انه جرى التراجع عن صياغات مقترحة كانت ستقلل دور الدول الصغيرة داخل



الاروپية . كما رفضت فصائل يسارية متطرفة الانضمام للجماعة الأوروبية ، في حين يؤيدها الحزب المستقل . وقد طالب تجمع مكون من « حزب القسم الايطالي » من سويسرا و « حركة الديمقراطيةين السويسريين » باستفتاء شعبي وآخر للكانتونات حول مسألة طلب سويسرا الانضمام للجماعة الأوروبية التي اعتبروها فقداناً لسياسة حياد واستقلال سويسرا في إطار أوروبا بيورقراطية وركزية ، ورفضوا قرار المجلس الفدرالي في ١٨ مايو ١٩٩٢ التقدم بطلب الانضمام باعتبار أنه مناقض للدستور .

كما يعتبر التقدم بطلب عضوية انحصاراً للقسم الفرنسي من سويسرا على شركائهم اللولن (القسم الألماني من سويسرا) الذين يعطون الاكثية العديدة . بل ان عدداً من سويسري القسم الفرنسي بدأوا يهددون بأن رفض الانضمام للجماعة الأوروبية قد يدفع الى تقسيم سويسرا بين قسم فرنسي يضم القسم الألماني ويتنح . ويعود ذلك أساساً الى التقاليد التاريخية للقسم

الفرنسي التي تمثل التعددية الثقافية مقابل شكوك سكان الجزء الألماني الذين يركزون نظراتهم واهتماماتهم على شؤونهم الداخلية والذين اعتبروا في معظمهم خطوة التقدم بطلب الانضمام مبكرة جداً وغير ناضجة . وإنما تمت بشكل غير كريم . والطلب جزء ثالث بالتردد على مراحل لعدم استناد الشعب السويسري لتجاوز المراحل . وتفسير آخر لذلك الموقف هو اللق التقليدي لدى السويسريين الألمان تجاه أي تعزيز لعلاقات سويسرا الدولية ، وأضرار التوحيد الأوروبي بقطاعات من الصناعات الصغيرة والمتوسطة خاصة في شرق سويسرا بالذات الغلبية الألمانية حيث أنهم يشعرون بالمخاطبة في ظل الاحتكارات القائمة حالياً والمعاملة التفضيلية التي يتمتعون بها .

وإذا تجاوزنا تحليل مواقف مختلف القوى السياسية والقومية والاجتماعية تجاه الانضمام للجماعة الأوروبية الى منظور أكثر شمولية وموضوعية ، نرى أن أحد دوافع المجلس الفدرالي للتقدم بطلب للانضمام للجماعة كان تدني معدلات الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٩٠ ثم النمو بمعدل سلبي ٥ ٪ عام ١٩٩١ مما أثار بداية عهد كساد لم تعرفه سويسرا منذ زمن بعيد وترزاً مع ذلك نسبة تضخم غير مسبقة تعدت ٥ ٪ ونسبة بطالة ارتفعت بمقدار ٣ ٪ . ولما واجهت نفقات الانضمام للمنطقة الاقتصادية الأوروبية (٢٣٠ - ٢٥٠ مليون فرنك سنوياً) فإن العائد الاقتصادي نتيجة زيادة موارد الضرائب والتنافسية سيصل الى ٣ ٪ مليار فرنك سنوياً كما أن القطاع الصناعي السويسري يقدم الخدمات سيمتكنون من غزو الأسواق الأوروبية . وفيما يتعلق بالاندماج في الجماعة الأوروبية ، لمقابل نفقات تقدر بـ

كذلك فإنه سيكون على سويسرا تعديل نظام الديمقراطية المباشرة الذي تتبعه حالياً من خلال اللجوء عادة الى الاستفتاءات الشعبية كما سيؤثر الانضمام سلباً على ديمقراطية الكانتونات والتعايش العرقي داخل سويسرا ووحدةها . ثم أن الانضمام سيحد من دور المجلس التشريعي بسويسرا ومن دور الاستفتاءات الشعبية كما سيقس سلطات الدولة في مجال التفاوض حول معاهدات واتفاقيات خارجية خاصة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية .

كذلك فإن الانضمام للجماعة الأوروبية يمكن أن يؤدي الى هيمنة بروكسيل وسيطرة بيورقراطية مركزية أوروبية على مقدرات سويسرا التي تشفي أن دولاً مثل فرنسا وألمانيا ستعمل عليها سياساتها كما أن نسبة التضخم ستزداد بواسطة البنك المركزي الأوروبي . ويشعر هؤلاء أيضاً بالقلق تجاه دخول المزيد من الماطلين عن العمل الى دول الجماعة الأوروبية الى سويسرا التي تعاني أصلاً من وجود مليون عامل أجنبي . إن الانضمام سيؤثر على انخفاض الأجور وزيادة الضرائب ، وتقلب سعر الفائدة في سويسرا مع مثيله في بقية أوروبا مما سيوجب طلب شراء اللقارات من بقية أوروبا وسيؤدي بالتالي الى زيادة ايجارات المساكن على السويسريين . وقد أظهر استطلاع للرأي أن ٥٧ ٪ ممن فروا اتجاه تصويتهم يؤيدون الانضمام للجماعة الأوروبية . إلا أنه من هؤلاء ٦٤ ٪ يتخوفون من تزايد البطالة في سويسرا و ٥٨ ٪ يتخوفون من انخفاض المرتبات و ٣٧ ٪ يتخوفون من زيادة نسبة التضخم والجمع متفق على انخفاض الأسعار في القطاع الزراعي . إلا أن ثلث الذين سئلوا ذكروا أنهم لم يقرروا بعد اتجاه تصويتهم . ويأتي التأثير على الأسعار في القطاع الزراعي مطلقاً بشكل خاص بالنسبة للفلاحين السويسريين الذين يهددهم تخفيض حاد في الدعم الذي يصل لمتجلى اللحوم وللبان من سويسرا الى ضعف ذلك المقدم في دول الجماعة الأوروبية ، كذلك يتخوف صغار التجار والفنيين السويسريين من المنافسة التي سيواجهونها . وبالتأكيد فإن سويسرا ستواجه بطولاً من العمال ورأبشي شراء الأراضي من بقية دول الجماعة الأوروبية حال دخولها في عضويتها .

وبينما أيد الاشتراكيون والنقابات بلا تحفظ الاسرار بطلب الانضمام الى الجماعة الأوروبية . فإن واقع الأمر هو أنه داخل المجلس الفدرالي قد انضم ممثلو كل حزب الى مؤيد ومعارض لقرار تقديم طلب الانضمام (الأحزاب الاشتراكي ، الديمقراطية المسيحي ، الراديكالي) . ولم يعارض ذلك أحزاب الخضر واليمين القومي صراحة في حين طالب أحزاب اليمين بالتمثل في التقدم بالطلب . في حين أن حزب الشعب المعارض رفض التمثل عما أسماه بالاستقلال والتحول الى مستعمرة تابعة للجماعة



المصدر: السياسة الدولية

سنة ١٩٩٢

التاريخ:

النشر والخد مات الصحفية والمعلومات

المشتركة الجماعة الأوروبية ويمكن أن تقلل تناقص تلك السياسة مع حياها .
وقد نجحت ضغوط الجماعة الأوروبية في جعل سويسرا تفتح حدودها لعبور الكاميونات الضخمة حاملة السلع التجارية ، ثم جاء التصويت الشعبي السويسري في سبتمبر ١٩٩٢ بأغلبية كبيرة (٦٠٪) لصالح إنشاء خط شكك حدودية عبر الألب لنقل البضائع عبر أوروبا من خلال « ممر جوتارد » الذي يخترق جبال لوغتشيرج مسافة ٢٨ كيلومتر ليؤكد مرة أخرى نزعة الاندماج من جانب الشعب السويسري تجاه أوروبا وتوحيدها ، وأن كان التصويت - وكالعادة - جاء أكثر تأييدا في القسم الفرنسي من سويسرا .

وإذا جاز لنا التعرض في مجلة لوفاف أوروبا من طلب سويسرا للانضمام إلى الجماعة الأوروبية ، نجد أن رئاسة الجماعة الأوروبية حينذاك مسقة في البرتغال وبحثت بالطلب وبمساهمة سويسرا في البناء الأوروبي وأيدت تجاوبا مع الرغبة السويسرية ، إلا أنها أوضحت أنه سيكون من الصعب تصور انضمام سويسرا للجماعة الأوروبية مع حفاظها على حياها ودون انضمامها للأمم المتحدة في ضوء ضرورة انضمامها للسياسات الأمنية والدفاعية للجماعة الأوروبية . إلا أن وزير الدولة البرتغالي للشؤون الخارجية أوضح حينذاك أنه من الممكن أن تؤدي مفاوضات انضمام سويسرا للجماعة الأوروبية إلى إجراءات انتقالية باتجاه تبني كافة قواعد ولوائح الجماعة مراعاة لخصوصية ظروفها وأوضاعها . أما الفرنسيون فاعتبروا سويسرا أقرب إليهم من دولة عضو بالجماعة الأوروبية بالفعل مثل اليونان وأيدوا استعدادهم في المساعدة لحل المشكلات التي قد تنشأ بموضوعات السياسة الخارجية والأمن والتي قد تنتج لسويسرا من انضمامها للجماعة الأوروبية ، مع إشارة الخارجية الفرنسية بشكل غير مباشر إلى حاجة سويسرا لتكثيف حياها مع متطلبات معاهدة ماستريخت . إلا أن الخارجية الفرنسية - وحتى ننفي ما يشاع من أن فرنسا لا تصب حاليا التوسع في عضوية الجماعة الأوروبية - حرصت على الترحيب بالطلب السويسري . واكتفت إيطاليا بإبداء العذبة من السرعة التي تحرك بها السويسريون عقب التصويت (بنهم) للانضمام إلى الجماعة الأوروبية . وكان المواطنان الرسماني البريطاني والألماني هما الأكثر تحمسا لانضمام سويسرا للجماعة الأوروبية ، فبريطانيا اعتبرت انضمام سويسرا تحقيقا لهدف توسيع عضوية الجماعة كما حده رئيس وزرائها « جون ميجور » بتعبير أوروبا من الأورال إلى الأطلس ، بل وتحدث مسؤولون بريطانيون عن إمكانية دخول سويسرا للجماعة الأوروبية بحلول عام ١٩٩٥ . وألمانيا من جانبها رجحت بالانضمام السويسري حيث يعتبرها

١٢,٥ مليار فرنك يتوقع زيادة الناتج القومي الإجمالي السويسري بـ ٥٦ مليار فرنك مع انخفاض واضح في نفقات المعيشة وتقارب في مستويات الأسعار وأصلاح القطاع الزراعي وإعادة هيكلته مما سيؤدي لتخفيض أسعار السلع الغذائية والزراعية لصالح المستهلك من جانب وإصلاح الهامش التنافسي للتصدير لسويسرا من جانب آخر . وقد لمس المستهلكون السويسريون بذلك حيث أن ١٠٪ منهم يعمرون الحدود حاليا إلى فرنسا وألمانيا وإيطاليا لشراء السلع الغذائية بأسعار أقل من مثيلاتها في سويسرا . كما أنه على مستوى آخر ، فإن البنك الوطني السويسري قد تمعد منذ النصف الثاني من الثمانينات بتبنى سياسات متقلبة مع المعايير الأوروبية وجعل سعر الفائدة داخل ميسرا متساويا مع بقية أوروبا وأن كان لم يتم بعد ربط «فرنك السويسري» بعملية الـ ECU الأوروبية أو بالنظام النقدي الأوروبي وهو إجراء سيكون ضروريا في المستقبل إذا ما انضمت سويسرا للجماعة الأوروبية مما قد ينهي استقلالية الفرنك السويسري ويقتد حرية اتخاذ السياسات النقدية لسويسرا . إلا أن هذه الخطوات ستأخذ سنوات كما أن تحرير الأسواق المالية عاليا أصبح بعد ذلك يفرض قيودا على السياسات النقدية التي يمكن أن تتبناها أي دولة . ويؤكد الخبراء قدرة الاقتصاد السويسري على استيعاب نتائج مثل هذه التحولات المطلوبة والضرورية . وسيؤدي تقارب أسعار الفائدة في سويسرا مع بقية أوروبا إلى زيادة استثمارات السويسريين بعملية الـ ECU مما يدعم الاندماج . وسيكون على سويسرا إجراء مراجعة شاملة للنظام الضريبي واستبدال ضريبة الأرباح بضريبة استهلاكية عامة وفي الضريبة المضافة التي تزيد موارد الدولة ويمكن لسويسرا النظر في تعويض الفلاحين المتضررين من تخفيض الدعم في القطاع الزراعي بعدة أشكال من بينها المدفوعات المباشرة . وبما لا شك فيه أن انضمام سويسرا للجماعة الأوروبية سيؤدي إلى انتشار خبرتها في المجال المصرفي إلى أسواق الدول المجاورة وربع الحواجز أمام انتشار أنشطة المؤسسات السويسرية عبر الوطنية وكذلك إلى ضمان معاملة عادلة ومتساوية لمصدرها الذين ينتجون في بلاد ثالثة نتيجة توحيد قواعد المنشأ . والانضمام وحده يجنب سويسرا العزلة بعد تقديم بقية دول منطقة التجارة الحرة في أوروبا بطلبات مماثلة . كما يحقق لها مشاركة اند والتأثير في صنع القرارات وتعميد القواعد داخل الجماعة الأوروبية ، وهي قرارات وقواعد سيكون لها تأثير في كل الأحوال في سويسرا وتتنسجها . أما فيما يتعلق بحياها - سويسرا - فإن تخلفها عنه - حتى في حالة افتراض كونه سويسرا - ليس مسألة منتظرة في القريب العاجل وقد تأخذ وقتا ، كما أن سويسرا سيكون لها فرصة المشاركة في بلورة السياسة الأمنية والدفاعية



المصدر : المائدة السادسة

سنة ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخد مات الصحفية والعلو مات

الاقتصادي - من خلال التحول من المراقب الى العضو المشارك والنشيط ، بالإضافة الى السعي الى اعادة احياء دور جنيف كعاصمة أساسية - ان لم تكن الأساسية - المستضيفة للمنظمات والوكالات الدولية . وهذا التحرك يبدو واضحا بالمقارنة بالتصويت ضد الانضمام للأمم المتحدة عام ١٩٨٦ بأغلبية كبيرة . فبعد ذلك التاريخ ، انتهت القطبية الثنائية وما صاحبها من تكتلات وحرب باردة ومخاطر نووية جعلت من مسألة الحياد السويسري - حتى في نظر السويسريين أنفسهم - موضوعا يحتاج الى اعادة نظر . وأصبحت سويسرا - وخاصة رجال الاقتصاد والبنوك بها - يدركون بشكل متزايد صعوبة الحصول على مزايا التعاون والتنسيق الاقتصادي والتجاري والتدري الدولي دون الانغماس في شراكة كاملة بحقوق وواجبات في الترتيبات الدولية والالتزامية المعنية بهذه المسائل . ومن هنا جاءت الضغوط من عدة اتجاهات خارجية ولكن أيضا داخلية مثل مصالح رجال المال والأعمال والاعتبارات بعيدة المدى للسياسة على المستوى الفدرالي لتتم مراجعة شاملة لمواقف سويسرا بشأن الاندماج في المنظمات الدولية والالتزامية الأوروبية ، كما جاء الوعي المتزايد للمواطن السويسري بهذه الحقائق والتطورات وأحاسيسه بالمكاسب المباشرة التي سيحظى بها ، والخسائر المباشرة التي سيعاني منها ، اذا لم يسير حكومته - وهو الذي تعود في السابق على معاندتها - في هذا الاتجاه نحو الاندماج والانفتاح ليضع معالم مرحلة جديدة وهامة في تاريخ سويسرا وأوروبا والعالم . □

رجال البنوك والصناعة الألمان الدولة الأوطد علاقة والأارب طيبة لهم ، خاصة ان سويسرا دولة قريبة تطل على الراين . ويبقى أن نشير الى موقف النمسا الدولة المحايدة في أوروبا وعضو منظمة التجارة الأوروبية الحرة مع سويسرا والتي تقدمت بطلب أيضا للانضمام للجماعة الأوروبية . وقد اعتبرت النمسا قرار سويسرا التقدم بطلب الانضمام دليلا على صعود مفهوم ديناميكي وليس استاتيكية للحياد كما اعتبرت سويسرا شريكا وليس منافسا لها .

ويستعمل المفوضون الأوروبيون انضمام سويسرا حيث حددوا لها بالفعل ١٨ مقعدا في البرلمان الأوروبي الذي سيضم ٧٥٣ مقعدا مقابل ٨١ لانجلترا الذي يزيد عدد سكانها عشر مرات عن سكان سويسرا ، كما ستحظى سويسرا بـ ٤ - ٥ مقاعد في المجلس الأوروبي مقابل ١٠ مقاعد لكل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا ، علما بأن قرارات المجلس تحتاج الى أغلبية مطلقة ٢٩ . ويرى البعض أن هذا التحميل مرده الى رغبة الرئاسة البريطانية في ضم دول محايدة للجماعة الأوروبية قبل عام ١٩٩٦ وذلك بهدف كبح جماح النزعة الألمانية الفرنسية لانشاء الولايات المتحدة الأوروبية .

الخاتمة :

يتبين بوضوح أن هناك نزعة تتحرك بهدوء - ولكن يتمكن وثقة - داخل المجتمع السويسري نحو تبني مواقف ايجابية تجاه تفعيل الدور السويسري في المنظمات الدولية والالتزامية - خاصة تلك ذات الطابع



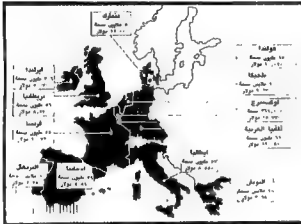
المصري : السياسة الدولية

النشر والخدات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

يناير ١٩٩٢

تمريض



معاهدة « ماستريخت » بين التوقيع والتطبيق

نية الاصفهاني

أهمية معاهدة « ماستريخت » :

تكتسب أهمية هذه المعاهدة في الظروف الدولية التي تمت فيها : فقد أبرمت بعد أن تم توحيد ألمانيا ، فحتى سنتين مضت كانت الجماعة الأوروبية قائمة على نصف ألمانيا فقط . ولكن ما هي ألمانيا ، بعد أن برزت كقوة اقتصادية أوروبية قد استكملت ترابها وأعادت توحيدها . وعلى هذا فقد رأت كل من فرنسا وألمانيا بأنه يجب استكمال البناء الأوروبي وفقا لما استجد على الظروف الدولية ، على هذا يمكن القول بأن معاهدة « ماستريخت » قد افسحت الطريق إلى ما يسمى بأوروبا الكبرى خاصة بعد أن وصلت الحرب الباردة إلى نهايتها . وبعد أن انتهى انقسام القارة إلى كتلتين متصارعتين . كذلك فتحت مجالا مستقبلا للتوسع في الوحدة الأوروبية لتشمل هذه سائر الدول الأخرى التي تحررت من السيطرة الشيوعية .

لهذا كان من الطبيعي أن تفتح أوروبا نقاشا على المستوى القومي حول مصير القارة . وعلى هذا لم تثر مناقشات كبيرة عندما تم التوقيع على « الوثيقة الموحدة » كما كان الهدف أنه في عام ١٩٩٢ ستبدأ عملية مراجعة الدساتير من قبل كل من الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية مما سيتيح الفرصة لكي تواجه كافة وجهات

إلى معاهدة « ماستريخت » التي يجري حاليا التصديق عليها من قبل الدول الـ ١٢ الأوروبية سيكون لها ثقل كبير على مستقبل السياسة

الأوروبية ، وهذا على الرغم من أنه مازال لا يوجد بعد اتفاق جماعي حول نوعية هذه المعاهدة ، وهل ستؤدي حقا إلى البناء الأوروبي الموحد وهل سيؤدي هذا البناء الموحد إلى نموذج له صفة ليبرالية أم أنه سيكون بمثابة سلطة عامة وعليها ممثلة في جهاز مشترك تقع عليه مهمة اتخاذ القرارات وفرض العقوبات اللازمة التي بدونها فإن الحرية التي قام عليها هذا البناء ستفقد عنصرها النظامي الأول .

في أوروبا اليوم حوال ٢٥٠ إلى ٤٠٠ مليون مواطن سيتولون من خلال قيادة مشتركة وضعوها إدارة العلاقات القائمة بينهم وأبشوا مع سائر مناطق العالم . وإن أهم ما استجد في معاهدة « ماستريخت » التي تم التوقيع عليها في ٧ فبراير ١٩٩٢ وسط جلسات حكومات الدول الـ ١٢ الأوروبية ، ثم ما تلاها من خلافات عندما شرعت هذه الدول في التصديق على هذه المعاهدة . لا بد وأن يطرش التساؤل هل حقا أوروبا قد حققت خطوة هامة في طريق الوحدة وما هو نوع هذه الوحدة ؟ .



هذه التطلعات المتناقضة التي تفرق بين اهداف الحكم الاوربيين وبين اراء شرائع هامة من الجماهير الاوروبية وهي لوائح تطلق الى السطح كلما اجري استفتاء شعبي للتصديق على معاهدة ماستريخت . فان بناء الوحدة الاوروبية لم يرتفع في يوم وليلة بل كان نتاج عمل متواصل دام سنوات عديدة وكم من صعوبات تخللته وامتد حتى الآن على مراحل ثلاث :

- ١ - التوقيع على معاهدة روما ١٩٥٨ .
- ٢ - التوقيع على العقد الموحد L'Acte Unique ١٩٨٥ ، ثم التصديق عليه ، وأهم ما جاء فيه أنه يقرر إلغاء الحدود الفاصلة بين الدول الـ ١٢ (إنشاء مجال أوروبي خال من الحدود) .
- ٣ - التوقيع في مدينة ماستريخت في ٧ فبراير ١٩٩٢ على معاهدة أهم ما جاء فيها إقامة فعلية لوحدة أوروبية ٦ سنوات بعد التوقيع على « العقد الموحد » وهي متمثلة في القائمة سوق أوروبية موحدة - ابتداء من أول يناير ١٩٩٣ .

(١) القائمة « سوق أوروبية موحدة » :
ان تحديد تاريخ إقامة هذه السوق في أول يناير ١٩٩٣ ، ما هو الا حيلة للحد من الاجراءات والتحركات امتدت على مدى ٢٥ عاما وهو هدف يهدد احدى القوائم الرئيسية في البناء الاوروبي الموحد في المستقبل . وقد سبق ذلك كخطوة أول : القائمة « نظام نقدي أوروبي » Systeme Economique Europeen . ان هذه طرح كصورة لاستقرار العملات الاوروبية . ان هذه الوحدة النقدية - مع الوحدة الاقتصادية - تعني أن السلطة النقدية ستؤول الى بنك مركزي مستقل الى حد ما تجاه الحكومات - أي الشعوب - أن يكون خاضعا سوى للأسواق المالية بمعنى آخر ستعتمد أوروبا الجماعة على مبدأ الاقتصاد المنفتح على الأسواق حيث المنافسة الحرة .

وقد تبين أن هذا الاتجاه لا يخلو من مخاطر . فخلال الشهر الأول من هذا العام كانت الممارسة النقدية تجري على معدلات فائدة مرتفعة للغاية كما أن المضاربات المالية التي اشتدت عند التوقيع على المعاهدة كانت تنذر بتقلص معدل البطالة وتهدد بزيادة الفوارق بين المناطق . ومع ذلك فإن إقامة نظام نقدي أوروبي موحد (قائم على وحدة حسابية : ECU الايكي) كانت تستهدف منح تسهيلات في المعاملات ولعل عملية تمويل الاقتصاد الاوروبي على نحو موسع . ثم ان معارضة السيادة النقدية على صعيد أوروبا الجماعة مستنقذ المؤسسات أسلحة معاكسة كما ستجند من التكاليف ومستفقد أسواق أوسع وأكثر نشاطا .

(٢) الوحدة السياسية الاوروبية
في يونيو ١٩٩١ كانت قد تمت صياغة مشروع اختص بالوحدة السياسية لدول الجماعة الاوروبية ولكن في

النظر . وهو ما قدرته معاهدة ماستريخت وبذلك فهي تسجل في حد ذاتها نهاية عصر وديعة عصر جديد لما تضمنته من تحديدات ولما يحمله التاريخ من مفاجآت . وهنا يثار التساؤل : هل ستسهم المعاهدة اسهاما كبيرا في اقرار السلام والرخاء وفي الحد من البطالة التي أصبحت تعاني منها أوروبا ؟ ان الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران وهو أحد المؤسسين لمعاهدة ماستريخت ، يصف هذه بانها قفزة الى الامام على نفس مستوى معاهدة روما الشهيرة .

ولكن هذا التناقل سرعان ما اسلطم بالعديد من العرائض عندما بدأ تنفيذ المعاهدة فقد كانت أوروبا القارة التي احتضنت ميذا « الأمة » المتتمية الى أوروبا وقتئذ فيما عرف بحصبة الأمم التي أنهت قربونا عديدة من تطاحن القوميات من أجل سيطرة قومية وتبسطها في النفوذ على حساب القوميات الأخرى . ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتكسر ضربة قومية لحضيق افق القوميات الاوروبية . وعند نهايتها بدأ العالم يتطلع الى قيام تكتلات تضم دولا انطلاقا من سيادة ميذا المساواة في الحقوق . ولكن هذا التطور لم يطفء تماما الشعور بالنصرة القومية لدى كل شعب وان بقي كامنا ، الا انه سرعان ما يطفو على السطح كلما سبحت الفروسة بذلك . هكذا نجد ان المرأة الاوروبية قد عكست خلال الفترة الأخيرة ، ظاهرة لفتت اليها انظار الطليق السياسيين وان كانت لم تدرس بعد بالقدر الكافي وهي تصاعد تيار يعني متطرف يعمل بجد على ترسيخ اقدامه ويحقق في ذلك تقدما ملموسا . ويحدث هذا بالذات في الوقت الذي شرعت فيه أوروبا في مزيد من التكتل . كما يلاحظ ايضا تراجع ملموس على الساحة السياسية الاوروبية للتشكيلات الحزبية الكبرى التي كانت تنافس على الحكم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك لصالح تشكيلات صغيرة وجديدة كان ينظر اليها عادة على انها طفرات مؤقتة أو مجرد « احتراق قش » ان يدوم سوى لحظات ، ولم يعرف بعد السبب الحقيقي وراء هذه الظاهرة اليمينية : هل جان الوقت لكي تغير أوروبا احتراقها ؟ أم ان الشعوب الاوروبية قد بدأت تشعر بالقلق ازاء ميل المعاملة الاجنبية النازحة الى الدول الاوروبية وبخاصة الفنية منها ؟ على أي حال ان هذه الظاهرة اليمينية قد انعكست على الحركة الحداثية الاوروبية فنجد اليوم تشكيلات تنادي « بأوروبا الاوطان بل ان بعض زعمائها يرون معاهدة ماستريخت ، على انها « حركة انقلاب ضد الحكم » .

اذن فان أوروبا الحالية تحمل وفي ثنائياتها تطلعات متناقضة تدرك تماما أهمية التكتل داخل مجموعة كبرى وتعمل بجد من أجل بناء صرح قوى موحد يتيح لها نفوذا اكبر على الساحة الدولية . ومن جهة أخرى فإن الدول تشعر بالخطر المحقق بها ويهددها بالذوبان داخل بناء رسم لنفسه حدودا غير الحدود القومية .



التاريخ : سنة ١٩٩٢

النشر والإذونات الصحفية والمعلومات

اجتماع « بروكسل » حيث كانت هولندا تحتل مركز الرئاسة أريحت هذه الصياغة جانباً . وحل محلها مشروع جديد لمعاهدة الوحدة السياسية يعد أكثر خطياً للحدود بين الدول المعنية . فاهم ما جاء في هذا المشروع هو أنه يمنح البرلمان الأوروبي مزيداً من السلطات فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للجماعة . كما أن المشروع يقر مبدأ موحداً للوحدة السياسية وإن كان يميز بين الشؤون التي تتعلق بالتعاون السياسي وتلك التي تختص بالسياسة الخارجية خارج مؤسسات الجماعة . ويصفى عامة فإن معاهدة ماستريخت قد وضعت عدداً من الأدوات اللازمة لها من أجل المضي السليم في طريق البناء الأوروبي الموحد على الصعيدين الاقتصادي والسياسي :

- ١ - مراجعة الدساتير الوطنية بحيث تفسح مكاناً لبنود تضمن تحركاً وحرياً لأوروبا .
- ٢ - وضع مبدأ « الاستطراد » أي أن لا تهتم الجماعة إلا بما هي قادرة على إنجازه على نحو أفضل من الدول الأعضاء فرادى . هذا المبدأ لم يكن وارداً في معاهدة روما وحتى توافق عليه الدول المعنية جاءت صياغة هذا المبدأ كما يلي : « المجالس التي لا تتعلق بالصلاحيات التامة للجماعة فإن الجماعة لا تتدخل وفقاً لهذا الاستطراد إلا في حالة عدم تحقيق أهداف العمل المطروح على نحو كاف من قبل الدول المعنية الأعضاء . ويمكن أن تتم على نحو أفضل على مستوى الجماعة » .
- تضمنت أيضاً الوحدة السياسية التي تتنادى بها المعاهدة تحولات فهي المرة الأولى تفصل بين المواطنة *Citoyenneté* وبين *Nationalité* كما ولدت ما سمي بالمواطنة الأوروبية وضعت احتمالات للقيام بأعمال « مشتركة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية من خلال دعم سلطات البرلمان الأوروبي . هكذا نجد أوروبا التي طالت مجدت بالأمس القويمات هي اليوم تسعى لإيجاد مواطنة أوروبية .

البناء الاجتماعي الأوروبي

إذا عرفنا أن الأغلبية داخل البرلمان الأوروبي تنتمي إلى الأحزاب الاشتراكية الأوروبية . فإن الاهتمام بالوضع البناء الاجتماعي الأوروبي يبدو شيئاً طبيعياً . على هذا فإن معاهدة ماستريخت قد تناولت العديد من المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها دول الجماعة . وهي في ذلك تتشدد : الحد من البطالة المتفشية على نحو ملحوظ في دول أوروبا الجماعة والعمل على أحكام تنظيم عملية مجرة العمالة الأجنبية إلى هذه الدول وخاصة اللغنية منها تحت ستار حق اللجوء *Droit d'Asile* السياسي المكفول بصفة عامة في هذه الدول .

فالاتئاس بين الأجيال السياسي وبين المهاجر الذي يبحث عن ظروف اقتصادية أفضل قد أصبحت السمة الغالبة للعديد من دول الجماعة خاصة منذ انهيار الكتلة

الشرقية الأوروبية والانسلاخ عن النظام الشيوعي ولكن من جهة أخرى أن أوروبا الجماعة تحتاج إلى تبادل في الأيدي العاملة حتى تتساق تقدمها في المجالات الفنية التي تعتمد عليها لكي تدعم تنافسها على الأسواق العالمية . وقد دافع الرئيس الفرنسي ف . ميتران عن معاهدة ماستريخت قائلاً : أنها توسع بالنسبة لمجموع أوروبا المناقشة حول ظروف العمل وحول إعلام ومشاوره العاملين بخصوص مسائل هامة مثل المساواة في الحقوق بين العامل والعاملة وإعادة اندماج العمال الذين أقصوا من سوق العمل ... الخ

على أي حال فإن التصرف في الضمان الاجتماعي الفرنسي دون الحصول على موافقة فرنسا أمر يتطلب الإجماع . كما أن المكلفات والأجور وحقوق الإضراب كل هذه الأمور خارج اختصاصات الجماعة الأوروبية ويهمل من اختصاص التشريعات الوطنية . « خطاب الرئيس ميتران بمناسبة الاحتفال بعيد أول مايو ١٩٩٢ » وقد أضاف الرئيس الفرنسي قائلاً : « إذا أردنا أن يعمل الاقتصاد فيجب أن يعمل الاجتماعي حتى يتسنى لجميع العاملين في الدول المعنية أن يشاركوا وإلا فإن كل هذا البناء سينهار ... »

على أي حال فإن المسؤولين الأوروبيين كانوا يدركون تماماً بأن التوقيع على معاهدة من أجل المضي في البناء الأوروبي الموحد لابد وأن يتضمن بعض الضمانات اللازمة في عملية التطبيق وحتى لا تصبح ما اتفق عليه في ٧ فبراير ١٩٩٢ حبراً على ورق .

قنوات تنفيذ المعاهدة :

- ١ - المراجعة الدستورية : كان لابد من هذه المراجعة كضمانة أول تمهيدية من أجل الحصول على التصديق على المعاهدة من قبل جميع الدول المعنية وتتضمن هذه المراجعة بنوداً دستورية تسمح بتحويل بعض الصلاحيات التي كانت من اختصاص كل دولة إلى المؤسسات الأوروبية وهي صلاحيات تتعلق بالأمور الاقتصادية والنقدية ، وأيضاً تسمح لمواطني دول الجماعة الأوروبية المقيمين في دولة أوروبية أخرى غير وطنهم بحق الانتخاب والترشيح للانتخابات البلدية .
- ٢ - إنشاء مكتب « أوروبول » :

أن المكتب الأوروبي للشرطة الذي حددت اختصاصاته بنظام تبادل المعلومات . وسيكتفي المكتب في مرحلة أولى بتبادل المعلومات حول تجارة المخدرات مع إدارات الشرطة الوطنية لدى دول الجماعة . إن وجود مثل هذا المكتب يترافق على إبرام معاهدة دولية توافق عليها الدول الأعضاء لدى الجماعة هذه خطوة أولى فادرت بها معاهدة ماستريخت من أجل أهداف أكثر توسعاً بالتعاون بين الحكومات حول سياسة اللجوء والقواعد التي تحكم عبور الحدود الخارجية (...) وسياسة الهجرة والسياسة المتبعة لآراء مواطني دول



المصدر : الساسة الدولية

جاءه ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والذمات الصحفية والمعلومات

أخرى (...) والكفاح ضد الأمان للمخدرات وتجارة هذه الأخيرة وغيرها من حالة الاجرام على الصعيد الدولي (...)

٣ - مفهوم الشبكات :

٢٣ نوفمبر ١٩٩٢ عقد وزراء المالية للجماعة اجتماعاً في بروكسل اسفر عما سمي « بمبادرة أوروبية للنمو » وهو الاقتراح من الممكن أن يوافق عليه المجلس الأوروبي عند انتقاده في ١٢ ديسمبر ١٩٩٢ بمدينة أدنبر برئاسة بريطانيا . وخلال هذا الاجتماع سيركز على « مفهوم الشبكات » وهو القائم على تمويل بنيات تحتية شبكات النقل والوسائل السلطوية واللاسلكية والمصنوع على بنك من المعلومات من أجل تنشيط عمليات الاستثمار . كما سيضع وسائل ليزل المعونة للمؤسسات الأوروبية المتوسطة PME كما سينظر في إقامة صندوق أوروبي خاص بالاستثمار .

٤ - إمكانية التوسع في أوروبا الجماعة :

كان لدى مؤسسي أوروبا في الخمسينيات هدفان أساسيان : أولاً عملية تكريس التقارب الفرنسي الألماني ، والثاني بناء أوروبا موحدة ومزدهرة وقوية ، قادرة على الصمود في وجه التهديد السوفيتي . ولكن هاهنا الشبهة قد انهارت كما أن الهفاق الفرنسي - الألماني قد تأكد وأصبح يستهدف البناء الأوروبي الموحد . الذي أصبح أكثر ضرورة مما كان الحال عندما كانت أوروبا تنقسم إلى كتلتين متصارعتين وذلك لعدة أسباب : - أن وحدة شطري ألمانيا التي تمت حديثاً لتشكل تحدياً هاماً يتمثل في خطر إعادة ظهور القومية الألمانية وسفاهتها ، خاصة عندما تستعيد ألمانيا مكانتها وقوتها السياسية على نحو يتكاهل مع ثقافتها الاقتصادية والديمقراطية والنظام . فقد كان البعض يخشون أن في حالة غلب أوروبا قوية ومنجمية بالقدرة الكافي أن يؤدي الأمر إلى « جرمة » Germanisation أوروبا بدلا من « ألمانيا أوروبية » .

- أدى انهيار أنظمة الحكم في العديد من دول وسط وشرق أوروبا إلى تصاعد القوميات على السطح مما استوجب على الغرب بأن يعيد تحديد مكانته وأن يختار على أية أرضية والتزاماً بأي قيم ومن أجل أي مشروع سينظم حياته الجماعة .

أن أوروبا الحالية لا تقتصر على الدول الـ ١٢ التي وقعت على معاهدة ماستريخت بل تمتد أيضاً إلى دول الكتلة الشرقية بما فيها روسيا :

التصديق على معاهدة ماستريخت : كان التوقيع على المعاهدة في ٧ فبراير ١٩٩٢ أشبه بانطلاق الامال الأوروبية المظلة في الدول الـ ١٢ ولهذا فقد ابتدأت هذه الدول على أنها فترة إلى الأمام في طريق الوحدة . ولكن عندما حان وقت التصديق على المعاهدة - أي الموافقة الشعبية عليها - اختفت الفيلة وظهرت القناعات والصعوبات فقد كان الرأي العام الأوروبي يتخنى

بالوحدة كرمز ولكن دون التحقق في الحقائق التي تعنيها هذه الوحدة . فقد اكتشفت الشعوب المعنية بأنها محاللة بالتخل عن رموز كانت لمدة قرون عديدة تشكل هويتها مثل : أحلال وحدة النقد الأوروبي - الأيكون - حمل العملة الوطنية في المعاملات الخارجية ومنع مواطني الجماعة الحق في الانتخاب والترشيح في الانتخابات المحلية ، ودعم مكانة البنك الأوروبي الموحد بمنحه العديد من السلطات كانت حتى الآن من اختصاص البنوك الوطنية ، وأيضاً نقل سلطات البرلمان الأوروبي وتخطي بذلك سلطات البرلمان الوطني الذي يمسد المشاركة الفعلية في إدارة شؤون الدولة وغيرها من الاختصاصات لهذه الأسباب اتسمت عملية التصديق على المعاهدة بالبطء والتردد أن لم يكن بالرفض وحتى شهر ديسمبر ١٩٩٢ أي بعد مالا يقل عن عشرة شهور منذ أن وقع رؤساء الحكومات على معاهدة ماستريخت لم يصدق عليها سوى سبع دول :

١ - فرنسا : على الرغم من أن الرئيس فرانسوا ميتران من أشد المتحمسين للمعاهدة فإن التصديق اتسم بالبطء ففي ٢٧ يونيو عقد النواب والسيوخ مؤتمراً في فرسايا إحدى ضواحي العاصمة شهدت مناقشات عنيفة بين النواب والسيوخ حول المراجعة الدستورية وكان أساس الاختلافات داخل الجمعية الوطنية منصبا على منح الأجانب المقيمين حق الانتخاب والتفويض عن بعض صلاحيات السيادة الوطنية . وكانت المراجعة الدستورية تتمثل في إدراج عنوان جديد داخل القانون الأساسي تحت عنوان « حول الوحدة الأوروبية » وقد اعتمدت الجمعية المراجعة المطلوبة ول في الوقت نفسه طالب النواب الفرنسيون مشاركة أكثر فعالية في عملية البناء الأوروبي الموحد وخاصة منها البرلمان الأوروبي . وكان الرئيس قد قرر إجراء استفتاء شعبي لكي تعبر الجماهير عن رأيها في المعاهدة وقد أسفر الاستفتاء في ٢٠ سبتمبر عن قبول الشعب التصديق على المعاهدة بنسبة ٥٠,٤ ٪ من المؤيدين أي بنسبة ضئيلة جداً .

وإذ أثار التأييد الفرنسي شعوراً بالارتياح وأن كانت نسبتة المتواضعة قد أثارت العديد من المخاوف حول عملية تنفيذ المعاهدة كما أبرزت ضرورة استشارة الشعوب طوال مراحل التطبيق للمعاهدة .

٢ - الدنمارك :

بعد أن أيد البرلمان الدنماركي المعاهدة كان عليه أن يعرض هذه الأخيرة على الشعب ليقول رأيه من خلال استفتاء أجري في ٢ يونيو ١٩٩٢ وأسفر عن رفض ٥٠,٧ ٪ من مجموع الناخبين للمعاهدة وعلى هذا أعطيت الدنمارك مهلة أخرى قبل أن تجري استفتاء آخر حول المعاهدة في منتصف عام ١٩٩٢ .

والعروف بأن انضمام الدنمارك إلى الجماعة الأوروبية له ارتباط وثيق بتوسع الجماعة لتشمل أيضاً دول الجماعة الأوروبية للتبادل الحر EFTA وخاصة بانضمام



المصدر: المجلة المولوية

لنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات : التامة : سنة ١٩٩٢

نواة أولى لجيش دفاع أوروبي .

المملكة المتحدة :

في أول ديسمبر بدأ النقاش داخل مجلس العموم البريطاني من أجل التصديق على معاهدة ماستريخت ولكن الطريق كان مليئاً بالصعوبات . لهذا اقترح رئيس الحكومة جون ميجور بأن التصويت النهائي سينظر إجراء الدنمارك استفتاءها الثاني أي في منتصف العام المقبل (١٩٩٢) وقد أثار التاجيل البريطاني حفيظة الحكومة الفرنسية خاصة أن جون ميجور قد وقع بنفسه على المعاهدة في فبراير ١٩٩٢ وبالتالي فلا بد أن يلتزم بكلمته . وفي الواقع أن « جون ميجور » يعاني من مشاكل عويصة منذ أن سحب الجنيه الاسترليني في ١٦ سبتمبر من النظام النقدي الأورو ، كما كان عليه أن يواجه من سبهم « بالمشككين في أوروبا » من البريطانيين وعلى رأسهم السيدة الحديدي « مارجريت تاتشر » .

وقد اعتادت المملكة المتحدة منذ زمن طويل أن تحيا فيما تسميه « العزلة الرائعة » فهي تعاني إلى حد كبير من جذريتها Insularity لهذا ترددت لفترة في انضمامها إلى بعض الجماعات الأوروبية ولكنها ركزت نشاطها وأسهمت على نحو فعال في القائمة « الجمعية الأوروبية للتجارة الحرة » (الأيكتا) في ١٩٦٠ . وبعدها بعام طلبت بريطانيا تمت المحام من قبل المحافظين وبعض الزعماء الصاعين المتدينين الانضمام إلى الجماعة الأوروبية ، ولكن الرئيس الفرنسي دى جولى عارض هذا الطلب بشدة إذ كانت فرنسا غير مرتاحة للعلاقات الوثيقة التي كانت تربط بريطانيا بالولايات المتحدة كما كانت تعيب عليها شعورها الفاتر بأوروبايتها وعدم ارتباطها الكامل بدول القارة . ولكنها أصبحت عضوا في الجماعة في ١٩٧٥ . ثم في يونيو ١٩٨٩ انضمت كعضو في النظام النقدي الأوروبي ولكنها انسحبت منه في سبتمبر الماضي .

• هولندا :

وافق النواب في ١٥ نوفمبر الماضي على المعاهدة بأغلبية ١٣٧ صوتا ضد ١٣ وبقى أن يوافق عليها مجلس الشيوخ في ١٥ ديسمبر . ومع ذلك فإن لدى الهولنديين بعض التحفظات ومن هذه إنشاء تفويض برلماني مزيج : قومي وأوروبي يطلب بمشاركة كبار السياسيين في مناقشات الجمعية الأوروبية في ستراسبورج . وأخيرا فإن رئيس الحكومة يطرح علاجاً لما لسه الأوروبيون من انفصال بين رجال السياسة والنخبين وهو التركيز على « أوروبا الإقليم والهويات الخاصة لكل شعب » ذلك لأن أوروبا الموحدة لا يجب أن تتحول إلى مزيج من القوميات كما هو الحال بالنسبة للشعب الأمريكي .

ولكن بصفة عامة يمكن القول بأن هولندا لا تعترض على المعاهدة وأن كانت تنظر إليها على أنها « أفضل من لا

المملكة المتحدة إلى الجماعة .

كان للدنمارك تعاملات مع « الأيكتا » تفوق تلك التي كانت مع دول الجماعة الأوروبية وأن كان قد أدرك بأن تفوق المبادلات الجارية بين دول سوق الجماعة على « الأيكتا » لهذا كان يطلب متوسع سوق الجماعة الأوروبية لتشمل أيضا دول « الأيكتا » أي أن يضم البناء الأوروبي للجماعة الدول الـ ١٢ المؤسسة بالإضافة إلى الدول الأخرى القائمة « لايفتا » . والمعروف أيضا بأن انضمام الدنمارك للسوق المشتركة الأوروبية يضع بعض صناعاتها في وضع حرج . لهذا كان يطلب بفترة انتقالية ذات مدى معقول وهو حصل عليه في نهاية عام ١٩٧٠ هذا بالإضافة إلى تخوفا هذه الدولة من سيطرة الشركات الأجنبية الكبرى ، ولهذا بالإضافة إلى تخوف هذه الدولة من سيطرة الشركات الأجنبية الكبرى ، ولهذا فقد كان يدعو دائما إلى أن يتم تدويل المؤسسات والتدريج وينفس القدر في جميع الدول حتى يضمن التبادل في التدفق . ثم أن الدنمارك حرصت على الاحتفاظ بمعاملاتها مع المملكة المتحدة وبالتالي فهي تراقب تصرفات بريطانيا إزاء السوق الأوروبية الموحدة . ويمكن القول بأنها خاضت معركة الوحدة الأوروبية وهي منقسمة حزبيا ومتذبذبة في اتخاذ القرار . لهذا طرحت المذكرة المقدمة من هذا البلد بعد رفض المعاهدة العديد من التنازلات تتعلق بمستقبل الوحدة الأوروبية مثل سياسة الدفاع المشترك واعتماد عملة أوروبية موحدة .

٣ - ألمانيا :

تعد ألمانيا من أشد المتحمسين للوحدة الأوروبية ولهذا ففي ديسمبر اعتمد البرلمان (البوندستاغ) مشروع المعاهدة بأغلبية ٥٤٣ صوتا ضد ١٧ من المعارضين و ٨ من المتعثرين عن التصويت . ومن المتوقع أن يؤيد البوندسرات « المجلس الفيدرالي » في ١٨ ديسمبر المعاهدة فقد أيدت جميع الأحزاب الألمانية الممثلة في البرلمان - باستثناء حزب الاشتراكية الديمقراطية وهو تسمية جديدة للحزب الشيوعي - . وكان أهم ما طالب به البرلمان الألماني أن تزداد مشاركة البرلمان الوطنية في شؤون الجماعة الأوروبية . ولهذا أن يوضح مفهوم « الاستطراء » .

إن ألمانيا تمثل اقتصاديا الظهور القوي لأوروبا الجماعة ، وإن كانت تواجه منذ عامين متتابع بعد أن وجدت شطريها كما أن لها مكانة خاصة داخل منظمة شمال الحلف الأطلسي . هذه المتابع قد تؤدي إلى توقف حركة نموها لفترة حتى يمكنها استيعاب الجزء الشرقي منها .

ولألمانيا أيضا قدرات عسكرية هامة تؤهلها لأن تشارك على نحو فعال عن الدفاع في أوروبا ولهذا فقد شهد هذا العام تقاربا بين « بون » و « باريس » اختصا بتكوين

المصدر : السياسة الدولية



التاريخ : سنة ١٩٩٢

عن التصويت . اعتمد مجلس النواب المعاهدة ، ٢٩ أكتوبر بأغلبية ٤٠٢ أصوات ضد ٤٥ من المعارضين . وتمنّى إيطاليا من نسبة مرتفعة في البطالة . كما تواجه تدهورا في صلتها . ولهذا فقد رفعت في سبتمبر الماضي معدل الخصم إلى ١٥ ٪ للدفاع عن تكافؤ الليرة على أسواق العملات .

٩ - إيرلندة :

جرى استفتاء شعبي في هذا البلد في ١٨ يونيو اسفر عن أغلبية ساحقة لمؤيدي المعاهدة (٦٨,٧ ٪) . ويلاحظ أن المشاركة في الاستفتاء انخفضت على ٥٧,٢ ٪ من الناخبين ولكن يلاحظ أن التشكيلات الحزبية الأيرلندية قد أيدت المعاهدة خاصة لأن رئيس اللجنة الأوروبية جالا ديور « قد ذكر إنشاء صندوق للتربيط ، Fonds de Cohesion لصالح الدول الأعضاء داخل الجماعة الأقل حظا اقتصاديا .

١٠ - اليونان :

في ٢١ يوليو صدق البرلمان اليوناني على معاهدة ماستريخت بأغلبية تمثّلت في ٢٨٦ صوتا ضد ٨ من المعارضين وامتناع واحد عن التصويت .

١١ - إسبانيا :

في ٢٢ يوليو وافق مجلس النواب على اشدّ تعديل دستوري يسمح للأحزاب من أعضاء الجماعة بالمشاركة في الانتخابات وأيضا بالترشيح فيها . ولم ترض أيام (في ٢٠ من نفس الشهر حتى كان مجلس الشيوخ قد أيد التعديل المطروح . ثم في ٢٩ أكتوبر صدق مجلس النواب الإسباني على المعاهدة بأغلبية ممثلة في ٢١٤ صوتا ضد ٢ من المعارضين و٨ امتنعوا عن التصويت . وأخيرا في ٢٥ نوفمبر صدق مجلس الشيوخ بأغلبية ٢٢ صوتا ويدين معارضة ١٢ امتنعوا عن التصويت .

وقد تفلّتت أيضا الحكومة الإسبانية إجراء استفتاء شعبي . ولكن الجميع ينتظرون انعقاد المجلس الدستوري الذي سيعبر عن رأي حول مراجعة الدستور والتعديل يتعلق أيضا بالمادة رقم ١٢ التي ستسمح للمواطنين الأوروبيين بالمشاركة في الانتخابات البلدية ويترشح انفسهم في هذه الانتخابات .

١٢ - البرتغال :

احتلت مسألة التصديق على المعاهدة من خلال إجراء استفتاء مكان الصدارة في المناقشات التي جرت في صفوف الأحزاب . وكانت الحكومة قد أعلنت أنها لن تلجأ إلى الاستفتاء معتمدة في ذلك على أن المادة رقم ١٦٤ من الدستور البرتغالي لا تسمح بالاستفتاء إلا في أمور ذات مصلحة وطنية وإن بعض الأمور هي من اختصاص البرلمان ومن هذه المرافعة على معاهدات خاصة بمشاركة البرتغال في منظمات دولية . ومع ذلك فقد بقي النقاش حول تنظيم الاستفتاء أم لا . والمعروف أن الحزب الشيوعي البرتغالي والحزب الديمقراطي عارضان المعاهدة

النشر والخد مات الصحفية والمعلومات

شيء ، فهي غير راضية عن تبسط البرورقراطية البلجيكية وتزداد تمسكا بمبدأ « الاستيراد » وتقبل هولندا الوحدة النقدية الأوروبية ذلك لأن « البنك المركزي الهولندي ماهر الأ فرع من البنك الألماني Bundesbank ويتلقى تعليماته من فرانكفورت كما أن الصادرات الهولندية تمثل ٦٠ ٪ من نتاجها الوطني . أما موقف هولندا من الوحدة السياسية الأوروبية فإن الأمر مختلف تماما .

٦ - بلجيكا :

في ١٧ يوليو ١٩٩٢ وافق مجلس النواب على معاهدة ماستريخت بأغلبية ١٤٦ ، صوتا ضد ٢٢ من الأصوات المعارضة و ٢ نواب امتنعوا عن التصويت (المجموع ٢١٢ نائبا) ثم في ٤ نوفمبر أيد مجلس الشيوخ هذا الاختيار بأغلبية ١١٥ صوتا ضد ٢٨ من المعارضين وامتناع واحد عن التصويت . ولا يخلو التأييد البلجيكي عن بعض المخاوف وإن كان ظل مؤمنا بالتمجيل بالببناء الأوروبي الموحد . فإن بلجيكا قلقة لما ستحقّق لها جماعة رؤساء دورية ومبدأ الاقتراع بالأجماع أو بالأغلبية المميّزة سيسمح لدول صغيرة أن تقوم بدور هام . والمعروف أن لجنة الجماعة والمجلس وأيضا جزء من البرلمان الأوروبي متواجدين في بروكسل . وإن الأمر ينتهي بتصديق المعاهدة من قبل مجلس النواب والشيوخ . فبعد ذلك لا بد من أن تصدق عليها مجالس الجماعات الناطقة باللغة الفلامانكية واللغة الفرنسية فيما يتعلق باختصاصات هذه الجماعات (البيئة والثقافة) وتطالب بلجيكا أيضا بعدم مؤتمر بين حكومات دول الجماعة خلال عام ١٩٩٦ لبيت في قبول أعضاء جدد .

٧ - لوكسمبرج :

في ٢ يوليو صدق البرلمان على المعاهدة بأغلبية ٥١ صوتا ضد ٦ (المجموع ٦٠ نائبا) . وستفرض الدولة في اشدّ تعديل في الدستور يمنح لمواطني دول الجماعة الأوروبية حق الانتخاب . والمعروف بأن الحكومة قد تقلّبت صليحا إجراء استفتاء قد تكون نتائجه غير مضمونة . والمعروف بأن عدد سكان اللوكسمبرج يصل إلى ٤٠٠ ألف نسمة منهم ١١٢ ألف من مواطني الجماعة (فرنسيون وبلجيكيون وبرتغاليون) (٤٥ ألف) وإيطاليين (٢٠ ألف) وهم يشكلون أساس العمالة في البلاد . وقد رأى مجلس الدولة عدم اشدّ تعديل في القانون الأساسي للبلاد فيما يتعلق بحق الانتخاب . وتضع اللوكسمبرج بأنها دولة صغيرة قد تستفيد من السياسة الخارجية ومن الأمن المشترك الأوروبي وهي ستشارك في اتخاذ القرارات . كذلك يأمل اللوكسمبرج بأن يكون في المستقبل مقر للبنك المركزي الأوروبي .

٨ - إيطاليا :

وفي ١٧ سبتمبر وافق مجلس الشيوخ الإيطالي على معاهدة ماستريخت بأغلبية ١٧٦ صوتا و ١٦ امتنع واحد



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : ١٩٩٢

١٩٩٦ ستم فيه مراجعة « معاهدة ماستريخت » ومن المتوقع ان يصبح البرلمان الأوروبي طرفاً ثانياً - مع مجلس وزراء الجامعة - في عملية اتخاذ القرارات وهذا يعني ان على مجلس الوزراء ان يخضع اكثر للمراقبة البرلمانية الأوروبية .

ومن جهة أخرى فإن النظام (النقدي الموحد يحتاج الى مراجعة جدية حتى يكون صورة لاستقرار العملات الأوروبية خاصة ان الدول قد بدأت تتجهج طريقاً عكسياً تلعنا عن الطريق الرسم للمعاهدة .

هذا يعني ان القدرة على التحرك داخل النظام النقدي الموحد بهدف دعم القدرة التنافسية . مازالت محدودة . ومازال امام أوروبا الجامعة الكثير لانجازها قبل ان تتمكن لها المقومات اللازمة لانشاء كتل وحدوية قادرة على الصمود امام كتلات أخرى مستقرة منذ زمن .

كذلك ان سياسة الدفاع والأمن الأوروبي مازالت تثير الخلافات بين الدول الحية . فتجري تساؤلات : هل سترتبط هذه السياسة بحلف شمال الأطلسي وإلى ماذا سيؤدي الانسحاب الأمريكي من أوروبا الجامعة ؟

وأخيراً وهو ما أحلت مركز الصدارة خلال القمة الذي انعقد في مدينة « أدنبره » بالملكة المتحدة والذي سبقه اجتماع للحزب الاشتراكية الأوروبية بدعوة من الحزب العمال البريطاني (٩ و ١٠ ديسمبر) . ان رفض الجماهير الدنماركية التصديق على المعاهدة يشكل مسألة عويصة - يجب على دول الجامعة الأوروبية ان تدرسها بعناية فائقة ، اما المشكلة الثانية التي اختلفت عليها دول الجامعة الـ ١٢ فهي تختص بتحديد ميزانية الجامعة للسنوات الخمس القادمة .

وقد إتسم مؤتمر « أدنبره » بالاتجاه الى الحلول الوسط وذلك بهدف « إنقاذ » معاهدة ماستريخت من المصاعب التي تهددها . ومن هذه الحلول منح الدنمارك بعض الاستثناءات كانت تطالب بها وهي تختص بعدم انضمامها الى نظام العملة الموحدة وإلى سياسة الدفاع الجماهيرية دين أهمية تعديلات في المعاهدة .. وايضا الانطلاق على ان تجري الدنمارك استفتاء ثانياً في منتصف عام ١٩٩٢ - على الأكثر في شهر مايو المقبل . بقي موضوع تحديد ميزانية الجامعة على مدى السنوات السبع القادمة (١٩٩٢ - ١٩٩٩) وقد اقترب المؤتمرين دون التوصل الى اتفاق . وأخيراً بدأت المناقشات حول امكانية التوسع في السوق الأوروبية بحيث تشمل الدول الاعضاء في الجمعية الأوروبية للمبادلات الحرة EFTA

هكذا تمضي الطرق بشتى الطرق الدبلوماسية وغيرها باقدام ثابتة في طريق الوحدة ونذكر هنا قبل الجوال دى جول في ١٩٩٢ الى المستقبل الاثني « كوزنراد لندلور » : نحن الأوروبيين نميل الى بناء الكاندراتيات وقد بادرننا انتم واثنا في بناء أوروبا الغربية كم هي جميلة هذه الكاندراتيات ؟

النشر والندوات الصحفية والأهلومات

من هذا العرض يمكن ان نستخلص بعض الحقائق التي تجلت خلال الخطوة الأولى في طريق تطبيق معاهدة ماستريخت :

١ - ان المعاهدة قد أعدت في القمة ولم تشارك الجماهير الأوروبية في صياغتها .

- ان هذه الجماهير تنطلق الى الوحدة كوسيلة لجنى فوائد أو كرمز يفرض نفسه على عالمنا المتغير ولكنها - على عكس المستويلين الأوروبيين - غير مستعدة لإدعاء تنازلات في هويتها القومية وما تمثله من رموز (عمله نقدي ، نظام انتخابي ، علم الخ) .

- ان التقاليد البرلمانية تختلف من دولة الى أخرى ولكنها تدخل في صلب المعتقدات للرأي العام في كل دولة الى حد انها تدرج ضمن رموز المواطنة ويصعب على الشعوب التناضى عنها .

- بعض الدول فضلت عدم التورط في اجراء استفتاء واكتفت بالحصول على التأييد النيابي أو البرلماني من منطلق بان هذا التأييد يعكس رأي الجماهير من خلال التمثيل البرلماني أي بطريقة غير مباشرة .

- وأخيراً تضمنت الانتخابات التي وجهت الى معاهدة ماستريخت بانها من صنع رؤساء البنوك وطلابت مزيد من الإصلاحات الاجتماعية والمشاركة الجماهيرية في عملية البناء الوجدوي .

على أي حال ان الاقتصاديات الأوروبية تستعد اليوم لدفع الثمن من اجل تحسين مالياتها العامة وانظمتها الاجتماعية . ففي ١٦ أكتوبر ١٩٩٢ عندما انعقدت قمة وزراء خارجية الدول الـ ١٢ في مدينة « برمنجهام » ناقش الحاضرون كيفية التوصل الى مزيد من التصديق على المعاهدة وخاصة بالنسبة للدنمارك وايضا بث الاطمئنان في صفوف الرأي العام الأوروبي المتعلق بالبناء الأوروبي كما نظروا في مستقبل النظام النقدي الأوروبي الموحد الذي انسحبت منه بعض الدول .

وقد تناول المؤتمر مبدأ « الاستطراد » والقروا بان الجامعة لا يجب ان تتدخل في كل شيء كما لا يجب سن قوانين على المستوى الأوروبي الا في حالة فشل المستوى الوطني في تحقيق الهدف على نحو مرض واتفق الجميع على ان مبدأ « الاستطراد » هذا لا يجب ان يستعمل كحق جديد للأعتراض . لهذا طالب بعض الدول بتوضيح هذا المبدأ ووضع قواعد للتعام به . ول نفس المؤتمر طالب الحاضرون مزيداً من الانفتاح والشفافية بالنسبة للاجراءات المتعددة من قبل الجامعة .

الخلاصة :

ان أوروبا عندما وقعت على معاهدة ماستريخت قد عبرت مرحلة جديدة في عملية تشييد الوحدة الأوروبية . وعلى الرغم من الانتقادات العديدة التي وجهت الى رؤساء الدول الـ ١٢ الذين وقعوا على المعاهدة فإن دول الجامعة الأوروبية ماضية في طريق الوحدة . والمعروف انه في عام



هاديت عبد النجسي

السياسة

حديث الوطن

اشترك مع الدكتور بطرس غالي ، السكرتير العام للأمم المتحدة حاليا ، في نهاية السبعينات في تقديم بحث عن الأمن في البحر الأحمر .

ويشغل حاليا منصب مدير الدراسات بمعهد الشؤون الدولية بروما .. ويهتم حاليا بإجراء دراسات عن أمن المنطقة جنوب البحر المتوسط .. هو البروفيسور روبرت البيوني ، الذي كرسي نحو الساعتين للحديث أمام مركز البحوث والدراسات السياسية عن قضية أمن البحر المتوسط من وجه النظر الأوروبية ..

وقد عقب الدكتور علي الدين هلال ، مدير المركز ، قبيل المحاضرة ، بأن الرئيس مبارك طرح فكره منتدى البحر الأبيض المتوسط ، وهي الفكرة التي لاقت قبولا أوروبيا ..

كما تحدث الدكتور محمد سليم ، الذي أدار الندوة ، بأننا ونحن مقبلون على السلام الشامل ، فإن أمن البحر المتوسط يصبح جزءا لا يتجزأ من شكل السلام القادم .

أوروبا والسعدو الاستراتيجي



الأهرام الاقتصادي

المصدر :

نمبر ١
1992

التاريخ :

للتشاور والخدات الصحفية والمعلومات

وتؤيد المدرسة الأولى كل من الدانمرك ، وهولنده وإيطاليا . بإقامة صرح عسكري قوى داخل حلف الاطلنطي نفسه .

وترى المدرسة الثانية المؤيدة من فرنسا والمانيا ودولا أخرى ان القوة الأوروبية الموحدة يجب ان تكون جزءا لا يتجزأ من الاتحاد الأوروبي . مع ايجاد فينلدين : واحدة تخص حلف الاطلنطي ، والأخرى تخص الاتحاد الأوروبي .

والمدرسة الثانية تدفع الى الامام تطوير « اليورو كريس » أى الجيش الأوروبي الذى تشكل فى عام ١٩٨٨ ويتكاتف من أربعين ألف مقاتل ويوى فيه مؤيدو المدرسة الثانية التواء الأول فى الصرح الأوروبي الموحد .

ثم هربط النظرية بواقع الأحداث من حولنا فيقول ان هناك منظمة خارج حدود تحركات حلف الاطلنطي ومنظمة أخرى تدخل فى إطار أعماله وإن الضربات المتلاحقة التى تقودها الولايات المتحدة ضد العراق تطرح بالفتاكيد أسئلة فى العلم العرس عن اتجاه التحالف الغربى وما يؤكد البروفيسور البيونى ان أوروبا لاتستعد للاستيلاء على العالم العربى ولا ترى أوروبا فى العالم العربى أو الاسلام العدو الاستراتيجى لها . إذن فكما يقول فلا العالم العربى أو الاسلام هو التهديد عن العدو

ولقد أكد البروفيسور البيونى ان منطقة البحر المتوسط تحتل اهتماما كبيرا فى دراسات معهوده . وأن العهد الجغرافى للمنطقة يمكن ان يلقى بطريقة موزنة وعلى أساس جيو - استراتيجى . وليس على الأساس الجغرافى . ليمتد فيشمل منطقة الخليج وحتى إيران .

ويلقى ان سياسة ومفكرى أوروبا منشغلون - بعد انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، بإعادة تشكيل منظمة حلف شمال الاطلنطي . وإن حوارا عاما يدور حول هذا الموضوع فى إيطاليا فى الوقت الراهن .

والمعروف ، كما يقول ، ان حلف شمال الاطلنطي له قيادة عليا فى أوروبا ، ان القوات المشتركة فيه تظل تحتل جيوش الدول الاعضاء ، وهى تقف فى حالة « نداء دائم » . ومع وجود قوة التحالف المشتركة التى تستطيع ان تتلقى نداء الضرورية فى أى لحظة ضد الخطر الخارجى .

والجدير بالذكر ، كما ذكر ، فإن حلف الاطلنطي مرشح لان يكون الإدارة التى تطلق منطقة الطيران المنوع فى سماء ليبيا والهرسك .

ويطرح رؤية أوروبا - فى ظل الوحدة القادمة - لتنظيم هيكل دفاعى آمن يؤدى الى ميلاد الجيش الأوروبي الموحد .

ول هذا الصدد يقول ان هناك مدرستين لتحقيق هذا الهدف .



ثالثها . لما يدك موقع عراقى بهدف انهاء قدره العراق النوربه واسرائيل نطك ما بين مائتى وثلاثاثة راسى موى ؟
رابعا . لماذا لم تدخل أوروبا بشكل حاسم في قضية المجددين الفلسطينيين بحيث يتوفر كعد ادس - ممر يتم من خلاله توصيل المياه والاغذية والادوية الى المجددين الفلسطينيين ؟
خامسا . وصفت فرنسا الضربة الصاروخية الامريكية ضد موقع عراقى في الرعفرانيه جنوب بغداد العاصمة الصعاب بأنها تمثل تحالفا يبط قائمة الطعام حسب الطلب فما هو موقف أوروبا من كل هذه الاحداث من اطار اعادة هيكله حلف الاطلنطى ؟

ورد الدوفيسور البيونى على جانب من النظام الخمس قائلا انه يعترف ان أوروبا الغربيه تتحرك في اطار ما هو معروف بالشرق العربى على انه حسابات المكاييل وانه لاتوجد سياسة اوروبيه واضحة يتم من اظهاها تحديد التحرك . اما عن موضوع المجددين فقد ذكر وجهه نظر الغرب واسرائيل وهى ان هناك دولا كثيرة في المنطقة ترغب فى ايضا - ان تمكنت في ابعاد متطرفيهها وكان الرد على ان هذه مقارنه ليست في محلها لانه في حالة اسرائيل والمجددين هناك دولة محتلة وضعب يواحه الاحمال بكاهه الطرق الممكنة - بما في ذلك التدخل المسلح
ولم يكن الدوفيسور البيونى محمدا - في رده - على هذه النقاط الخمس واكتفى بالقول بان هناك حاجة ماسية الى مكثيف الحوار العربى - الاوروبى في هذه اللحظات الحاسمه من التطور الاوروبى - ومن اعادة تشكيل هيكل حلف الاطلنطى .

الاستراتيجى القديم الاتحاد السوفيتى سابقا وحلف وارسو

ولكنه يلوح في نفس الوقت فكرة اخرى تتزايد في النمو وتكسب تاييدا اكبر في أوروبا وهى الاستعداد المحدد للقدرة من اجل قضايا انسانية .

ويؤكد ايضا ان أوروبا تهتم اكثر بمفاهيم الحفاظ على السلام وتدعيم السلام والتعاون الاقتصادى والتقال بين أوروبا وجيرانها

ويعد دائرة الحوار العربى - الاوروبى الى تحديد اعمالها لمناقشة هذه القضايا الجديدة التى تشغل مال الاوروبيين في معالجة للتأثير في عملية الإصلاح واعادة هيكله الدور الاوروبى في منطقة حوض البحر المتوسط

وخلال المناقشة التى دارت طرحت هذه نقاط ساخنه اولها - من هو العدو الاستراتيجى الآن لحلف الاطلنطى او من هو العدو القادم للحلف الجديد كما يتشكل في اذهان الاوروبيين ؟

ثانيها . لماذا تم تبني التدخل العسكري المحدد في الصومال لاهداف اسيانية ولم يتم تحرك مماثل في البوسنة والهرسك حيث تمالك الانسانية قد تجاوزت الحدود



اليوم في اجتماعات بروكسل

تبدأ في بروكسل اليوم، الاثنين،
الاجتماعات لتوسيع عضوية
المجموعة الأوروبية، والتي تنتظر في
طلبات انضمام النمسا والسويد
وفنلندا. ومن المقرر أن تعقد

ملوكية الجمهورية اجتماعات
مستقلة مع كل وفد على عدة لبحث
مدى توافق شروط العضوية وتعدد
كل دولة بالترافق السابقة على
التكافيات مأساتريخت، والاتزام
ببلغ حستها ل ميزانية الجمهورية
حتى سنة ١٩٩٧ ولقلا باسم

مسألة بيلور الثانية، وقد اعادت مصادر المجموعة الأوروبية في بروكسل أن المرحلة التالية، وهي المرحلة الثالثة في توسيع العضوية، تقتضي بإنهاء التوسيع نحو القطب الشمالي وختم دبلن تلقى من الحدود الخارجية مع الاتحاد القسوي لبيوت

القوة الاقتصادية التي تتمتع بها كل من السويد وفنلندا إلا أنه سيبرز من تعقيد مشاكل السياسة الزراعية المنجومة الأوروبية ولها السبب بعد التزام الدول الجديدة بالسياسة الزراعية الأوروبية (مقدمة المدفوعات)

•

مجلسه، وهي السويد وفنلندا وما
ينتمي للجموعه أيضا جديده، في
القائدين السياسيه والجهريه.
مشيرة الى ان اخصام السويد
وفنلندا وسواهما السبقه على
التقارير ماسترخت وبعان مثابرة
خضعت كل من السدانعامه

المطروحة للنقاش بعد أن ترجمت
عقبة، والحياء في ظل الأوضاع
الجديدة.

10

والاقتصاديات،
ومن المتوقع أن تتركز المحادثات
المجارية في بروكسل على مفاوضات
المسعود وفلسيا على السياسات
الامنية والشاورية والمشاركة لدول
للجمهورية ولاسيما فيما يتعلق
بالطام المشترك الامر الذي كان قد

فيالغالبية للنفسا التي يبلغ عدد سكانها ٧,٨ مليون نسمة وساحتها ٨٤ ألف كيل متر مربع تركز على مواصلات الترانزيت والآثار السلبية الناجمة من كثافة المرور للعبور بين دول شمال المجموعة وجنوبها عبر الأراضي النمسوية.



المصدر : الحيا

نوم ١٩٩٢

٢ : التاريخ

للنشر والإذاعات الصحفية والإعلامات

بروكسيل : توقيع اتفاق روماني - أوروبي للتعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية

● بـرخـلـسـتـ، بـروكـسـيل - رومـاني، أ ب - غـادـر رئيس الوزراء الروماني
ديكـلـاي فـاكـارـيو بـوخـارـسـت أمس الاثنين متوجهاً إلى بروكسيل للمشاركة في
اجتماع لوزراء خارجية المجموعة الاقتصادية الأوروبية يتم خلاله توقيع اتفاقات
تعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية بين رومانيا والمجموعة.
وصرح الوزير الروماني قبل مغادرته أن توقيع اتفاق التعاون الأوروبي يعتبر
خطوة مهمة لرومانيا في اتجاه اندماجها مع أوروبا. وسيناقش توقيع الاتفاق
وزير الخارجية الروماني تيودور ميليسكانو مع نظرائه في الدول الأوروبية الـ ١٢.
وهو اتفاق مشابه للاتفاقات التي وقعتها المجموعة مع دول أوروبية شرقية أخرى
مثل بولندا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا.
ويتيح الاتفاق تحرير التجارة بين رومانيا ودول المجموعة في المدى البعيد.
كما يقضي بإقامة حوار منتظم بين المسؤولين الرومانيين ونظرائهم الأوروبيين
بهدف تهيئة الأجواء لمصالح رومانيا على عضوية المجموعة الأوروبية في
المستقبل.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحليل أخبارى

تساؤلات حول مستقبل العلاقات التجارية الأمريكية الأوروبية

مرافقت عبد العزيز
مركز دراسات التنمية
السياسية والدولية والعالم اليوم

الانتمائية، وهو ما رفضته الولايات المتحدة بحدودها، واعتبرته غير متفق مع جوهر الاتفاقية.

مبادئ الاقتصاد المختلطة.

تتجه الإدارة الأمريكية الجديدة إلى انفتاح الأسواق الخارجية بقوة عن طريق تحسين نوعية السلع والخدمات التي تنتجها، والعمل على دعوة شركاء أمريكا التجاريين للنخيل من سياستهم التنموية غير العادلة في قطاعات الطيران والغذاء وبناء السفن.

كما أنها تعمل على إقامة مجلس أمن اقتصادي يتشابه مع مجلس الأمن القومي ويعمل على تنسيق سياسات أمريكا الاقتصادية العالمية. والرئيس الجديد كلينتون يسعى تحويل مكتب الممثل التجاري الأمريكي إلى مجلس خبراء تجاريين لفحص المصالح الأمريكية، ويهدف أيضا إلى زيادة الضرائب على الواردات الأمريكية من الدول الأجنبية الأمر الذي قد ترتفع معه هذه الرسوم إلى نسبة ١٠٠٪ في حالة الاستيراد من الدول التي ترفض فتح أسواقها.

كما ستعمل أمريكا - كما جاء على لسان كلينتون - على وضع استراتيجية اقتصادية في بعض القطاعات المهمة: كصناعة السيارات، وإصاغة البنشاء في مجالات النقل السريع والاتصالات وتكنولوجيا البيئة.

وكذلك يدعو كلينتون إلى تخفيض الانفاق العسكري وبموجب ذلك الدول التي تعتمد على الولايات المتحدة في الدفاع عنها، إلى الاعتماد على نفسها وتعمل جزء من تكلفة الدفاع.

ويقول المراقبون إن برنامج كلينتون بصفة عامة يقوم على شيئين بعض المبادئ التي تجعل الاقتصاد الأمريكي اقتصادا مختلطا، واختفاء دور ولو صغير للدولة.

دوافع التغيير

يقول المراقبون إن هذه الإجراءات التي أعلن عنها كلينتون خلال حملته الانتخابية وينوي تنفيذها خلال فترة رئاسته، يدعو إليها العديد من الدوافع التي من أهمها:

تزايدت العلاقات الأوروبية - الأمريكية فترات توافق واختلاف كثيرة وإن كانت في مجملها قد دارت في إطار التحالف الغربي، أما الآن فما هو العالم ينتقل إلى مابعد الحرب الباردة الثانية، لتتور الصراعات بين الحلفاء السابقين.. وقوة وتنس هذه الصراعات في مجملها بطايعها الاقتصادي نظرا لأن عالم اليوم هو الاقتصادي بالأساس حيث تسمى دوله الضامية والمتقدمة إلى زيادة رفاهية ورخاء شعوبها.

كان الوضع في الولايات المتحدة قبل كلينتون يتسم ببعض صلاح ما أطلق عليه الليبرالية الجديدة، وهي ثورة محافظة، ضمت الأفكار تدور في معظمها حول تدعيم قيمة الفردية والرغبة في الحفاظ على الاقتصاد السوق الحر، ومن ثم صلت على مساعدة رافعي الثراء السريع من خلال تخفيض الضرائب ونشر المنافسة الاستهلاكية وتخفيض البرامج الاجتماعية وزيادة التسلح.. من بين صفاتي الكثيرون من مشاكل اقتصادية متفاقمة.

وعلى صعيد العلاقات الخارجية وخاصة الأوروبية الأمريكية، نجدها على الليبرالية الجديدة، قد تميزت في جانبها الاقتصادي - بالتحديد - بفزارة وكثافة في المعاملات، فقد بلغت مثلا الصادرات الزراعية الأوروبية إلى الولايات المتحدة نحو الأربعة مليارات دولار وشكلت بعض الصادرات الأخرى نحو ما يزيد على المليارين من الدولارات، وذلك خلال عام ١٩٩١ وحده.

إلا أن هذه العلاقات اتسمت في فتراتها الأخيرة بنزعة عدائية سببها تراجع الولايات المتحدة عن تعاملها التهاوني السابق مع المجموعة، إذ إن دعمها لصادرات الحبوب الزيتية الأوروبية يدخل أسواقها بشروط ميسرة منذ الستينات، ثم دعم المجموعة لهذه الصادرات أدى إلى خسارة الولايات المتحدة نحو مليار دولار، ومن ثم لجأت إلى فرض العقوبات الاقتصادية ضد المجموعة بعد أن فشلت في بعض جولات الحوار.

إلا أن المجموعة وجدت في هذا إجحافا أمريكيا بحق المجموعة في انتهاج سياسة دعم الصادرات. فالمجموعة ترى أن هذا الأمر من مصيبي هزونها الحالية، كما أن هذه العقوبات تتعارض مع أحكام اتفاقية الجات، ولأنها تعقد المجموعة أن من جحفا أن تتخذ ما تشاء من الإجراءات



١- الحالة للتمهورة للاقتصاد الأمريكي والتي كانت تشاها أساسيا الفترة السابقة وخاصة فترة حكم ريجان، حيث فطمت الولايات المتحدة أبوابها للمضاربين المليون، مما تسبب في انخفاض نمو الصناعة الأمريكية التي كانت تتمتع بالمكانة الأولى في العالم في العهد الفسيفسني من هذا القرن، كما أن الدين الأمريكي قد بلغت حدودا عالية تزيد عن الإنتاج القومي العام بكثير، فقد بلغ هذا الدين مع أوائل العام الماضي نحو ٢٧٠١,١٥ مليار دولار في حين أنها لم تزيد على ١٠٠٠٠ مليار دولار قبل أبارتي ريجان ويوش، مما يخلق قدرا أو أكثر من عدم التوازن بين المكانة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في ضوء النظام المالي الجديد، وبين قدراتها الاقتصادية.

٢- القشوف الأمريكي من بيده الصوري الأوروبية الموحدة التي اكتملت أركانها بنهاية عام ١٩٩٢، وما يعنيه هذا من تخفيض الحواجز على التجارة بين الدول الأوروبية الاثنتي عشرة، بالإضافة إلى دعمها مأي المجموعة الأوروبية لصناعة الطائرات واستمرارها على سياسة الحد من الصادرات، ولجولتها في مواجهة الزيادة المتوقعة في سكانها إلى حلول وسط بين دولها الداخلية بما يضر في الغالب بملاقاتها التجارية بالأطراف الخارجية.

ومن ثم فكيفتقون يرى أن أسلوب التعامل مع المجموعة الأوروبية لن يقوم على ما ساد للعلاقات الأوروبية الأمريكية من قبل من زعامة أمريكية للتصالح الغربي كله، وإنما ستثور بين الجانبين مشاكل التبادل التجاري والجمالية الجسديكية والأمن الأوروبي ولن تستطيع الولايات المتحدة مواجهة كل هذه المشكلات من مواقع القوة، مالم تبلغ قوتها الاقتصادية هذه المكانة المتزايدة التي اكتسبها القوة الاقتصادية الأوروبية الموحدة.

٣- يرى كلينتون أن كل مليار دولار من الصادرات الأمريكية إلى الخارج يولر ما يقرب من ٢٥ ألف وظيفة جديدة للأمريكيين، وذلك للتلاب على مشكلة البطالة التي وصلت إلى معدلات عالية، حتى أنها بلغت في يونيو ١٩٩٢ نحو ٧,٥٪ وهي أعلى نسبة لها منذ ثمانين سنوات كاملة.



المصدر : العالم اليوم

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢ جويلية ١٩٩٢

FINANCIAL TIMES

والفاينانشيال تايمز البريطانية

نحو استراتيجية تجارية مقبولة

من المعتاد ان اعلان الحكومة الأمريكية الأخير الخاص بفرض رسوم جمركية مؤقتة لمواجهة انغراق السوق الأمريكية بواردات الصلب القادمة من ١٩ دولة ستثير ردود أفعال وأصمحة، ولكن ينبغي تجنب صدور رد فعل مبالغ فيه أو خاطيء، والذي له الأولوية القصوى في الوقت الراهن هو تشجيع الحكومة الأمريكية الجديدة على استكمال دورة أوروبا-البحر للبحر، ورد الفعل المرجو يقتضي ان تسعى للحصول على تعاون واشنطن في الجهود الرامية الى تعديل لوائح «الجات» بهدف تحديد المعايير الاقتصادية المهمة التي ينبغي السير على هداها، أما رد الفعل الخطأ فهو ان تحاول المجموعة الأوروبية أن تسعى لانقاذ الولايات المتحدة بالموافقة على فرض قيود طوعية على صادرات الصلب بدلا من تلك التي انتهتها حكومة الرئيس السابق جورج بوش العام الماضي، وعلى المجموعة الأوروبية ان تعترف بعبثية «المزامرة» المالية المتنافسة لسياسة الاغراق.

وعلى المجموعة الأوروبية ان تركز اهتمامها على تشجيع حكومة كلينتون على وضع استراتيجية تجارية معقولة، حيث تبدو هذه الحكومة وكأنها لا تعلم ما الذي تريده بشأن التجارة، وإن كان الكثيرين من أعضاء الكونجرس ورجال الصناعة يطعنون، وهم يرددون حماية الوظائف الأمريكية التي يهددها الخضر من جراء التوسع في الاستيراد. وربما كانت هذه هي المرة الأولى التي تجه فيها حكومة أمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لا تؤمن بشدة بأهمية النظام التجاري متعدد الأطراف.

Le Monde

لوموند الفرنسية



المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٢ فبراير ١٩٩٢ للنشر والذمات الصحفية والاعلومات

الفائدة البريطانية وأوروبا الموحدة

● خفض الفائدة البريطانية المفاجئ سلاح موجه

لتنشيط الاقتصاد وبإمكانه لتعزيز مركز بريطانيا

السياسي في «أوروبا الموحدة»

للمرة الثانية خلال أقل من شهر تقوم فرنسا بريطانيا بالتنازل ضد أوروبا، هذه المرة لنسب منظم لقطر الأوروبي. قبلها بشهر انتهت بالتنازل مع أمريكا خلال أزمة الحبوب الفرنسية لتتصلب «الوحدة الأوروبية» ارتباط بريطانيا بالبريطانية منجزاً قديماً. له جانب تجاري، مرتبط باستثمارات بريطانيا في أمريكا التي ما زالت الأكبر بين دول العالم. وله جانب نقدي مرتبط بخروج الجنيه الاسترليني من «اليرة» لتتحوّل الأوروبية، والاستماع بريطانيا أن صوتهما إلى النظام النقدي الأوروبي. في ظروف الاقتصاد العالمي مستعجلة. وله جانب سياسي مرتبط بالقدرة الفعالة بين بريطانيا وألمانيا (نتيجة حربين عالميتين)، وبالتنافس (العداء) التقليدي بين بريطانيا وفرنسا كحلفتين تحالفتين لعب دور جديد في عالم كائناً بمسقط رأسه حتى نهاية الحرب الثانية.

بريطانيا تربط اقتصادها ومصرفها بالبريطانية. وبثلاث سنوات عديدة تركز على «المصلحة الخاصة» وفرنسا اهتمت منذ عهد ميخائيل بالبريطانية وجعلت أهم أولوياتها تطويق اللار الأتاني في إطار موحدة أوروبية. حتى لا يتكرر مرة أخرى ما حدث قبل 50 عاماً.

من هذا المنطلق تعرض فرنسا على استكمال اتفاقية «ماستريخت» (سياسية واقتصادية) بكل السبل الممكنة. وتعرض بريطانيا على لرضاء أمريكا رأياً على حساب «أوروبا» أحياناً.

ما لا يخفى فيه لثان أن «الوحدة الأوروبية» إذا ما تحققت ستضع الكتلة الأوروبية كقوة تجارية فوق أمريكا، مما يجعل له «كبيرة» الجيوب عملاً أقوى من الدولار. فهو أن الأهم أن «الوحدة الأوروبية» ستفرض بريطانيا واقتصادها إلى نهاية نظام تصديره الذاتي وفرنسا، مما سيقلب مراكز القوة. والتأثير عالياً. لذلك ليس من مصلحة بريطانيا سياسياً تحقيق وحدة تعويها من الصدارة إلى الخخرة.

حالة الاقتصاد الأمريكي حالياً مشابهة لحالة الاقتصاد البريطاني. وخفض الفائدة للصيرفة المفاجئ التسرع للمضي، ستعيقه تعقيدات أخرى قريباً جداً، رغم استمرار جون ميجر حدوث ذلك. تماماً مثلما حدث في الاقتصاد الأمريكي.

يحقق لخفض معدل: فهو ظاهرة موجه لدعم الصناعة البريطانية واحتماء معدلات البطالة المرتفعة. لكنه ضمنياً فرصة لجزء من نظام نقدي أوروبي، لا تتقدم بريطانيا بهزاه سياسياً.

وحسب الآن لدى خفض إلى تخفيض قيمة العملة الأيرلندية يجعل 10 في المائة، ويهدد إذا ما تواصل ينسب «النظام» بأكمله.

مالك جيمس



المصدر : **شؤون نقدية**

٤ شعبان ١٩٩٢

النشر والذخائر والصحفية والمعلومات التاريخ :

نظام نقد... بلا نظام!

● بين نظام النقد الأوروبي والوحدة النقدية الشاملة
للمجموعة الأوروبية ثغرة سياسية اخترقتها قوى
السوق لتفرض أرائها على البنوك المركزية

خسعة أشهر من الفوضى النقدية للتواصل في أوروبا قد تكون كافية للاستنتاج بأن المجموعة الأوروبية باتت عاجزة عن السير بخطى متزنة على طريق الوحدة النقدية الشاملة ويلزمها في الوقت للتحرك لها في اتفاقية ماستريخت أي العام 1999.

وعد أن أُنشِئت بريطانيا وإيطاليا، مكرهتين من قبل نظام النقد الأوروبي في سبتمبر (أيار) الماضي، وخضعت أيرلندا، مجبرة، سعر صرف عملتها في مطلع الأسبوع الحالي، بتشجيع وإشراف أن بين نظام النقد الأوروبي والوحدة النقدية المنشودة ثغرة سياسية تنفذ من خلالها قوى السوق لتفرض أرائها على المخططين الاقتصاديين.

لدينا قبل: ما دخلت السياسة شيئاً إلا اضطرت، ولكن في حالة الفوضى النقدية الرامدة في أوروبا يتحمل الاقتصاديون مسؤولية الفوضى المالية والسياسة بأفكار خاطئة... في نهجهم لرفض الفوضى وتسريع خطى الوحدة الأوروبية والمفرد، قبل سنتين، على دفع القبول كاملة على انتقال الرساميل بحرية مطلقة بين دول المجموعة.

وهذا الدفع للبكر للقبول النقدية أتاح للرساميل خضعة فرصة عبور حدود دول السوق الأوروبية بسهولة وخوف شعار مضاربات على العملات والاضطرابات بضرورة عززت البنوك المركزية للضيق عن التصدي لها... فكان من الطبيعي أن تنهار ثقة الأسواق بنظام النقد الأوروبي رغم نجاحه لعامة سبتمبر الماضي. تاريخ خروج الجنيه الاسترليني والدر الإيطالي منه. في الحد من تقلبات أسعار العملات الأوروبية تمهيدا لبلوغ مرحلة الوحدة النقدية الشاملة.

والسياسة أيضا كانت مسؤولة عن تفريد البقاء للوكيز الألماني واليونان فانه خارج سيرة الأوروبي، فالوحدة الألمانية للتسوية تمكنت عجزاً في الفيزياء الاتحادية وارتقاء حاداً في الأجور وريوت، بالتالي، التزام «البرونز» بسياسة الحفاظ على معدلات الفوائد العالية على المارك كوسيلة عملية لاحتواء التضخم رغم أن هذه السياسة تزيد حالة الركود حدة في أوروبا كلها وتوقع دواها إلى خفض معدلات الفوائد على عملاتها للتخفيف أصلاً.

من ثغرة القول التأكيد أن السوق الأوروبية لن تصبح واحدة ما لم تتعامل بعمل واحد. ويانتظر أن تتبع الظروف السياسية والاقتصادية للاتمة بأوغ هذه المرحلة للتغلب من الوحدة قد يكون الحد الأدنى المطلوب لإعادة الثقة في العملات الأوروبية تقديم الشان النقدي على الصانع السياسية المالية والبدء بتضمين لوائح معدلات الفوائد بين العملات الأوروبية الأولى. وفي مقدمتها المارك الألماني. والعملات الاضطت وهي الأكثرية مع الأسف.

وغيره من القول إن عجز وزراء مالية المجموعة الأوروبية وبنوكها المركزية عن التوصل إلى هذا الإجراء قد يطلق الباب في وجه تدفق الرساميل الغربية واليابانية إلى الأسواق الأوروبية. وربما إلى حد غير قصير.

وليد أبي موشد



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والاعلامات التاريخ : ٥ شعبان ١٩٩٢

HANDELSBLATT

«هانديس بلات» الألمانية

في المجموعة الأوروبية:

على الأعضاء الجدد الطاعة

أعلنت النمسا والسويد وفنلندا - وهي الدول الثلاث المتقدمة بطلبات المصنوع على عضوية المجموعة الأوروبية - قبول جميع شروط المجموعة بدون إبداء أية رغبة في المصنوع على استثناءات، أو وضع قواعد جديدة. كما أعلنت هذه الدول تأييدها التام للمعاهدة التي تلتزم بإقامة الوحدة الأوروبية وأعلنت أيضا تضامنها ومساندتها التامة لأية تطورات تطرأ على هذه المعاهدة.

أكدت الدول الثلاث التزامها بتحقيق الأهداف الجماعية لكل ما يتعلق بشأن السياسة الخارجية وسياسة الأمن الموحدة، على أن تتناول هذه السياسة إلى سياسة دفاع أوروبية مشتركة وموحدة عن طريق العمل الأوروبي الجماعي المشترك.

وأجمع الأعضاء الخمسة على حق كل عضو في الاحتفاظ بالسياسات الخاصة به فيما يتعلق بحماية البيئة من التلوث والمجالات الاجتماعية. وعلى أية حال فإن مستشار المجموعة الأوروبية الحانماركي نيلس هيلفنج بيترسن أكد حدد حرية الرأي بالنسبة للأعضاء الجدد حيث أصدر قراراً ودعا يشير إلى أنه إذا كانت هناك اعتراضات على ما ستريخت فيجب أن تكون وقتية تنتهي بعد اكتمال العضوية.



بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم

هل نشهد نهاية أوروبا قريبا

في غضون فترة قليلة انكشف للمراقبين أن توحيد أوروبا - بل علم صدامها - أمر صعب غاية في الصعوبة. فلاستفتاء على معاهدة ماستريخت كانت نتيجته في النايفارك مثلاً الرفض بنسبة ٥١٪ بينما في فرنسا كانت الموافقة بنسبة ٥١٪، أي أن الانقسام على معاهدة ماستريخت والوحدة الأوروبية عموماً ليس شجرة انقسام حاد بل هو أزمة في المستقبل الأوروبي برمته. ولا ننسى في هذا الصدد أن السياسيين المتحفزين في الحزب الحاكم في بريطانيا وعلى رأسهم مارجريت تاتشر يرفضون بشدة فكرة الوحدة الأوروبية ويقولون أن مصير أوروبا الموحدة سيكون مثل مصير الاتحاد السوفيتي السابق وفي هذا الصدد أيضاً نذكر أنه حدثت أزمة اقتصادية حادة كادت تؤدي إلى انهيار الاسترليني واليرة الإيطالية بسبب رفض ألمانيا تخفيض الفائدة على المارك الألماني لتخفيف الطلب عليه وبالتالي وقف رفع سعره على حساب العملات الأخرى، وجملة ألمانيا في هذا الصدد أن قوة العملة تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي لهذه الدولة أو تلك أولاً وأخيراً. والمسألة في رأينا ليست مجرد سلوك فردي ألماني، أو مجرد أزمة اقتصادية عادية أو حادة، أو رفض أو قبول معاهدة ماستريخت بل هي أزمة في صميم التركيبة الأوروبية غير قابلة للشفاء ولا قابلة للحل وهذه الأزمة هي أن التركيبة الحضارية الأوروبية تركيبة قائمة على فكرة الصراع والتهب والعنف، وأن هذه الآلية المكونة من القوة والعنف والتهب والصراع والمنفعة إلا أخلاقية هي التي أعطت أوروبا تقدمها الاقتصادي على حساب الآخرين ولا يمكن وقف هذه الآلية حتى لو لم نجد من تقهر أو تنتهب فهي تقهر نفسها وتنتهب أحداً الأخرى وبالتالي فإن وقف هذه الآلية يعني توقف أوروبا عن النمو والتقدم ومعنى نهايتها الحتمية. ولعلنا نؤكد هذه الحقيقة بما حدث من صدام مروج بين الدول الأوروبية نفسها في حربين عالميتين في غضون ٣٠



المصدر: المختار الإسلامي

النشر والتذمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٢

هناك ١٩٩٤ - ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ - ١٩٩٥ ، وكذلك رفض أوروبا وأمريكا فرض قيود الصناعات لحماية البيئة من التلوث وهو ما طالب وبطالب به العالم كله وآخر هذه المطالبات كان في قمة الأرض المتعلقة في الأرجنتين في منتصف هذا العام، الأمر الذي يعني أن الألفية الصناعية الأوروبية والأمريكية تعمل بمزول عن الأمان البيئي مما يهدد مستقبل الحياة برمتها على كوكب الأرض.

المسألة هي مسألة شديدة أن أوروبا كيان مفترس، إذا لم يجد من يفترسه يفترس نفسه - وإذا توقف عن الافتراس انتهى ولعلنا نشاهد سريعاً انهياراً أوروبا وأمريكا شاملاً لأن الحل جزء داخلي من المكون الحضاري الأوروبي وليس مجرد أزمة عابرة.

المختار الإسلامي



أوروبا الموحدة

تمتحت مستقبلها العسكري

الانسلاخ عن أمريكا

أم الزعامة المشتركة؟

بعد انتهاء الحرب الباردة، وأن الدول الأوروبية ترى فيما جرى حولها تحديات أو مخاطر أوتوترات تحتاج في مواجهتها إلى استراتيجيات للتعاون، وليس إلى حل عسكري، وقد طرح هذه الرؤية خير أوروبي بمعهد الشؤون الدولية في روما، هو روبرت اليورتي في محاضرة ألقاها بالأمرة مؤخرًا أضاف فيها إلى ما سبق أن أوروبا لا تعتبر الشرق الأوسط أو جنوب البحر المتوسط مصدرًا للتهديد الذي يحتاج إلى تحديد استراتيجية أمنية. ويوضح أكبر قال: إن أوروبا لا تعتبر العالم العربي والإسلامي تهديدًا، وبالتالي ليست لديها خطط لمواجهتهما وأن أوروبا الشرقية اليوم هي الأهم

الأول - أمرا شديد الوطأة على الدول التي لم تعتمد بعد على متطلبات الوحدة.

جيش أوروبي

والواقع أن الجدل حول هذا الشأن قد بدأ قبل عامين مع تشكيل الفيلق الفرنسي الألماني عام ١٩٩٠، والذي اعتبره البلدان نواة للجيش الأوروبي الموحد في المستقبل وقد قسم هذا الجدل دول المجموعة إلى تيارين يتصارحان داخل أوروبا وبداخل حلف الأطلسي مفيد انتهاء الحرب الباردة، وتصادم احتمال تحريك قوات لحلف السلام داخل المناطق الأوروبية. أحد التيارين يرى أن يتم تشكيل قوة عسكرية موحدة

تكون عمادًا للوحدة الأوروبية، وهذا التيار تؤيده ألمانيا وفرنسا، والاخر يرى أن يشكل حلف الأطلسي قوة عسكرية أوروبية تكون عمادًا للحلف، وهذا التيار تؤيده بريطانيا وإيطاليا وهولندا والبنمبارك ومجموعة من الدول الصغرى في الجماعة الأوروبية. والفرق بين التيارين يتلخص في تحويل القوة الأوروبية من عنصر مكمّل للقوة الأمريكية إلى عنصر موازن لها، ليصبح فارفا في توجيه هذه القوة وحسابها لحساب التهديد. إذ من المتوقع أن تقوم استراتيجية القوة الأوروبية الجديدة في حالة اكتمالها على أسس جديدة ترى أن التهديد بمعناه الذي يعرض الأمن الأوربي للخطر لم يعد قائمًا

المستقبل العسكري لأوروبا الموحدة هو أحد مؤشرات الدول الأوروبية التي بدأت توالى هذا العام تنفيذ مشروعاتها الوحيدة بشكل لا يسمح بالتراجع. لذلك فالاجتماعات بين القادة الأوروبيين تتوالى، والأطروحات التي يقدمونها لتعميد مامية هذا المستقبل ومحدداته تتعدهم لكنها تتبقي جميعًا من نقطة انطلاق واحدة هي علاقة الوضع المستقبل بالوضع العسكري السابق - على فكرة الوحدة الذي يمثل حلف الأطلسي ركيزته الأساسية - وهل سيكون المستقبل انسلاخًا عما سبق أم لا. أوروبا لم تدمر مرحلة وسطًا تتجه على تعديلات شكلية توأم الاتجاه الوحيد الجديد.

في هذا الإطار جاءت لقاءات قادة الحلف الغربيين هذا الأسبوع ومن قبلها كان لقاء الزعماء الفرنسي مهتران من مناسبات احتفال بمصاهدة الإنازيه فرصة لبدأ نقاش طويل حول هذا الموضوع. وقد جاءت جميع اللقاءات انعكاسًا للحالة التي تتنازع الدول الأوروبية وتكاد توزعها بين فريقين أحدهما يعمل بقوة على الاستقلال عسكريًا عن الولايات المتحدة دون تحطيم حلف الأطلسي الذي يجمعها منذ الخمسينات، والاخر يرى أن الانضمام الأوروبية الحالية غير ملائمة لأن لحظة كهذه نظرا لتنامي المشاعر القومية وتزايد الحرس على السيادة المستقلة لكل دولة أوروبية بقدر يجعل إنابة الويادة المحلية في كيان عسكري أوروبي واحد - كما يتنادى الطرف

بالنسبة للدول الأوروبية وحتى هذه لا تشكل تهديدًا وححتاج إلى استراتيجية عسكرية. أما الفيلق الفرنسي الألماني المسمى يورو كورب Euro-Corp والذي سيصل عدد قواته إلى ٤٠ ألفًا بحلول عام ١٩٩٥ فالتوقع أن يكون بمثابة قوة حلف سلام أو قوة تعاون، وهذا يمثل فارفا نوعيًا شديد الأهمية بين قوة تقودها أوروبا وأخرى تشارك فيها الولايات المتحدة.

بيد أن ظهور هذه القوة على الخريطة الأوروبية - كواقع مؤثر - مازال مرعوسًا بقدرته أحد التيارين على إمالة إرادته على التيار الآخر. وبيد في هذا الصدد ثقة للتيار الذي تحفه فرنسا وألمانيا من



المصدر :



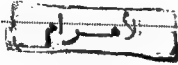
نظيره ١٩٩٢.

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قدرته على إنفاذ قراره باعتباره أن
اجتماع القيسيين على إرادة واحدة
كان يفرض نفسه دائماً على الواقع
الأوروبي. وإن هذه الحالة ربما
تتمتع على حلف الاطلسي أن يبحث
عن نور آخر في هذه العملية التي
تتساعلت فيها بشكل حاد أهمية
الاتحاد الاثيني خاصة الاطلسي
الذي قد يمر وجوده بانهيار الاتحاد
السوفيتي ومن أعضائه خلال قمة
لندن ١٩٩٠ إعادة توجيه الحلف إلى
بيئته الجديدة والحفاظ على صلاحية
والقدرة على الاستمرار.

ومع ذلك يبقى الوضع داخل أوروبا
حتى الآن غير واضح ولا يتساقط
بالولايات المتحدة فضلاً كلاً وإنما
متموجاً بين فريقين أحدهما يقول
ببقاء الزعامة والآخر ولقب في تحويل
العلاقة إلى نمط للزعامة المشتركة بين
أوروبا وأمريكا. لذلك تبدو المناقشة
بين الخيارين أمراً مطيحاً للمعشاة.



المصدر :



النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات : التاريخ : ٩ - ١٢ - ١٩٩٢

البطالة العدو الأول للاقتصاد الأوروبي بعد التضخم تفش الجريمة والفساد ومخاوف من اضطرابات سياسية بالقارة

اعصاب السياسيين في أوروبا أنه لا توجد حلول جاهزة للتخلص من البطالة مع تزايد واضح لخاثرها من ارتفاع معدلات الجريمة وتلغسي الفساد في داخل المدن وإنشاء التمييزية الاجتماعية.

ومما يبعث من مشكلة البطالة أن الدراسات التي أجرتها عدة منظمات مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تضع الكثير من الأسئلة بدلاً من تقديم الإجابات. وأرجعت الوكالة ذلك إلى الاختلاف الواضح في الخبرات من دولة إلى أخرى.

وأضافت الوكالة أنه مع وجود معدلات مرتفعة للبطالة فمن الصعب خفض تلك المعدلات سريعاً لأن ذلك يحتاج إلى إجراء تغييرات راديكالية ويستوجب على السياسيين أن يقدموا على كثير من الإجراءات التي قد تسبب اضطرابات في صفوف عدد كبير من الناس.

للمجموعة الأوروبية خاصة بعد تضاعف معدلاتها في أوروبا. وأشار التقرير إلى أن دول شمال أوروبا التي تمتعت على مدى أعوام كثيرة ماضية بمعدلات بطالة منخفضة أصبحت فجأة بما وصفه الوكالة بمرضى البطالة حتى أن دولاً مثل سويسرا وألمانيا أصبحت من المتأخرين وجود طوابير طويلة بها من الماطلين وقالت الوكالة أن مايليخ

باريس - ر. أكدت وكالة رويتر في تقرير لها من باريس أن البطالة أصبحت العدو الأول للاقتصاد الأوروبي بعد التضخم وإنها قد تكون سبباً في اضطرابات سياسية حادة في أوروبا. وقالت الوكالة على ذلك في أوروبا. وبلغت البطالة في فرنسا 10.5 في المئة بول فيسوموسين رئيس وزراء هولندا من أن بلاده تساهم بحصة البطالة في مشكلة أوروبا أنها خلال رئاستها الحالية



المصدر : الحياة

للتشاور والخد مات الصحفية والهلو مات التاريخ : ٩ خلاء ١٩٩٢

ميتران يستبعد تعيين مناهض للوحدة الأوروبية رئيساً للحكومة الفرنسية

□ باريس - من أرييت خوري

■ استبعد الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران أمس إمكان تعيينه شخصية مناهضة للوحدة الأوروبية على رأس الحكومة الفرنسية التي ستبدل من الانتخابات التشريعية المقررة في ٢٨ آذار (مارس) المقبل في ما يتعلق بإقراراً من جانب بهزيمة حزبه الاشتراكي في هذه الانتخابات. وشرطاً مسبقاً حده لحواسنات رئيس حكومة «التعايش» الذي يبدو محتملاً من المعارضة اليمينية والرئيس الاشتراكي الذي تستمر ولايته الرئاسية حتى سنة ١٩٩٥.

وأكد ميتران في حديث أدلى به إلى صحيفة «لوموند» الفرنسية أنه مستعد لخوض تجربة للتعايش مع حكومة يمينية «من دون أي أسلحة أو مخاوف» بحيث تكون فرنسا فلسفي الأول. وقال إن رئيس الجمهورية هو في خياره، وأنه ليس ملزماً بتعيين رئيس الحزب الذي يفوز بأكثر عدد من المقاعد البرلمانية لرؤس الحكومة. وأضاف «بالطبع لن أعيّن في رئاسة الحكومة شخصية مناهضة لعملية الوحدة الأوروبية».

وشدد ميتران على أن أسس لعبة الحكم هو دستور الجمهورية والأزلة التي يعبر عنها القمص (...) سابقوم بوليسي وأبقى وفيماً فثالي الاشتراكي.

وعن سيطرة رئيس الجمهورية على السياسة الخارجية والدفاعية أشار ميتران إلى أن خبيرين للجائين بلوسسا حكراً على هذه الحكومة فستأتمها في الجائين الخارجي والدفاعي ولترئيس أيضاً قدراته في هذا الشأن. وإذا كان هناك من سيملك إلى خلق الدستور لأن يكون لنا.

ورأى أنه لا يبدو حاليًا أن هناك خلافات بارزة بينه وبين المعارضة. وذلك خلافاً لعام ١٩٨٦ (تولى رئيس بلدية باريس جاك شيراك آنذاك رئاسة حكومة التعايش التي بقيت في الحكم حتى عام ١٩٨٨) عندما سمت اتفاقية اليمينية إلى إشراك فرنسا في برنامج «حرب النجوم» الأمريكي الذي عارضه ميتران.

وتطرق ميتران إلى تطور شعبية الحزب الاشتراكي الحاكم محلياً إن السبب «الآزمة الاقتصادية العالمية وانكسارها على فرنسا» في تلك الأجواء من «الانحسار الاجتماعي» التي أضيفت إليها الفساح التي طالت عمداً كبيراً من رموز الحكم. وألقى إن الفناشين الاشتراكيين يظنون أهمية كبيرة على المسائل الأخلاقية وأنهم «ناقروا بالممارسات اللاأخلاقية لعدد من المسؤولين المنتخبين والناجمة عن عدم قدرتهم على مقاومة الغرائز عارضي الفشول».

ويؤكد كلام ميتران ما يتردد منذ مدة في الأوساط السياسية الفرنسية عن تقاييه عن حزبه الاشتراكي بعدما انضمت له استمالة إصلاح صورية هذا الحزب لدى الرأي العام. وحصر التعاضد في كيفية خوض تجربة التعاضد الحالية.



المصدر : نصر ١٤٤٤

النشر والتدريبات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٢

«٩٣» : عام الوحدة الأوروبية

• الحدود مفتوحة رغم الخلافات !

• سميرة جورة



• جاك ديلاور

• منذ اليوم الأول من يناير ١٩٩٢ لم تعد أوروبا للوحدة كما كانت من قبل إنما تعيش حالياً تغييرات كثيرة .. وفي محاولة للتعريف بما يجري في الخارج نقدم هنا ما يخص المواطن الأوروبي في حياته اليومية ..

١ - في اللحظة تاتي العملة : وقد أصبح اسمها « إيرو » العملة التي تتجمع فيها كل عملات الدول الاثنى عشرة .. وحاليا فإن الايرو ليست له قيمة محددة وإن يتحقق ذلك إلا في قول يتغير عام ١٩٩٩ عندما تصبح العملة الوحيدة لجميع دول أوروبا للوحدة .. أن الألمان يرفضون هذه التسمية التي كان قد اقترحها فليوري جيمسكلر ديستكن رئيس فرنسا السابق .. ولا تزال النقاشات مستمرة حول هذه التسمية ..

٢ - النقطة الاجتماعية : أيا كانت الدولة التي يعمل فيها المواطن الأوروبي فإنه سيستفيد من نظامها الاجتماعي .. وحتى فيما يخص أخطا البطالة .. وعمل سبيل المثال إذا عمل المواطن في فرنسا ثم في إيطاليا حيث يقد ونفيلته فإن سنوات عمله السابقة في فرنسا تدخل في حساب المعاشات ..



أو التحويلات في إيطاليا وذلك إذا لم يكن له رسمي سنوات عمل في إيطاليا . وإذا أراد أن ينشئ بناية حياته في اليونان فإنه يتقاضى كل مقلته في اليونان . وللعلم فإن وزارات الشؤون الاجتماعية في دول السوق الأوروبية المشتركة تعاون من ١٥ سنة مضت ..

٣ - أسعار السفر بالطائرات : إن أسعار السفر بالطائرات بين الدول الأوروبية في طريقها إلى انخفاض ملموس نظرا للتنافس بين الشركات المختلفة . ولكن في أول يناير عام ١٩٩٧ فإن شركات الطيران القومية مستقل مختلفة بملكوها للخطوط الداخلية ..

٤ - الجمارك والبنوك : من أول يناير ١٩٩٣ انتهت جميع الحدود الجمركية بين الدول الانتمى عشرة الأعضاء في السوق الأوروبية . وبالتالي لم يعد هناك أي رقابة على البضائع . ولكن الرقابة على بطاقة تملك الشخصية مستمرة حتى تلتزم بمعايير ماستريخت وبهذا سيتم الرقابة في أي مكان وفي أي لحظة حسب مواقع الشرطة الطائرة . ومن أول يناير أيضا بدأت حرية نقل رؤوس الأموال حيث الانتاجية المرتفعة والمعاد أفضل . وسيلوم بنك أوروبي بتقديم الخدمات لكل مواطن من دول السوق الأوروبية . وذلك دون الحاجة إلى فتح فروع في كل من هذه الدول ..

٥ - الدراسة : يمكن لمواطن أوروبا الموحدة الالتحاق بأي جامعة أوروبية مع العلم بأن بعض الجامعات تجري اختبارا عند الالتحاق لاختبار العدد المطلوب حسب النظام للشيخ ..

٦ - زرع الأعضاء : أصبحت هذه العملية ميسرة بعد أن أنشئ حديثا مركز أوروبي للتحريين باقتراح . وباريس هي أول من أنشأت هذا المركز ثم امتد ليشمل جميع مواطني دول السوق المشتركة وانتمت إليه ثمانية دول : إنجلترا - ألمانيا - بلجيكا - هولندا - إيطاليا - سويسرا - فرنسا - إسبانيا .. وفيما بعد سيضم كل من كندا والدول الاسكتلندية .. وقد أجريت عملية زرع الخناق لأربعة فرنسيين بفضل تبرع مواطنين من بريطانيا وألمانيا ..

٧ - اللغة : لم يتم حتى الآن اختيار لغة رسمية أوروبية من اللغات التسع لدول السوق المشتركة . وفي بروكسل تريد أن الحل الأمثل أن تكون هناك لغة واحدة للجميع وقد أعيد الحديث عن لغة الـ « سبيرانتو » ..

٨ - عقوبة الأعدام : ألغيت عقوبة الأعدام في كل من : ألمانيا . النمسا . فرنسا . أيرلندا .

أوكسمبورج . هولندا . البرتغال .. ولكنها لا تزال باقية في قوانین بلجيكا واليونان (فيما عدا الجرائم السياسية) وستستمر طويلا لبعض الجرائم السياسية في إنجلترا وإيطاليا وإسبانيا ..

٩ - رخصة القيادة : يمكن للمواطن أن يستخدم رخصة بلاده في أي دولة أوروبية من السوق المشتركة ولكن بعد عام من الإقامة في دولة أوروبية يصبح ملزما أن يتخبر رخصة محلية ويسرى هذا النظام حتى ٣٠ يونيو عام ١٩٩٦ وبعدها يصل بالرخصة الواحدة في كل الدول ويدون مدة محددة ..

١٠ - العمل : منذ السبعينات حتى لآي مؤنس أو طبيب أو صيدل العمل في أي دولة من دول السوق المشتركة حسب قوانین عمل الدولة المعنية . ولكن بعض المهن المتطلبة بالشرايط أو القضاء أو القوات المسلحة والشرطة لا تزال وفقا على مواطني الدولة نفسها ..

١١ - النظرية : يجري البحث عن نظرية أوروبية موحدة التي ستصبح بطلية كلمة السر أو « الفتح يا مسمم » أو « مسمم أوروبا » ..

١٢ - التلفزيون : في أول يناير تم إنشاء أول شبكة تلفزيونية أوروبية « أوروڤوز » . وفيث أرسلها ٢٠ ساعة يوميا بست لغات هي الفرنسية والانجليزية والألمانية والإيطالية والإسبانية . وستستخدم اللغة العربية ابتداء من شهر يونيو القادم . وتقدم شبكة « أوروڤوز » طفر قنوات أوروبية عامة يشترك في تمويلها كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا .. ويصل حاليا عدد المشتركين إلى ٢٥ مليون مشترك وسيصل العدد إلى ٤٠ مليون عام ٢٠٠٠ ..

١٣ - الإسعافات الأولية : سيتم توحيد هذه الخدمات في عام ١٩٩٦ حيث يخصص رقم تلفزيوني واحد وهو (١١٢) لجميع أنحاء دول أوروبا الموحدة لاستدعاء رجال الطوارئ أو الشرطة أو الاسعاف ..

١٤ - السيارات : حتى الآن لا تزال لكل دولة القوانين الخاصة بالألوان المدنية ولكن كل السيارات المصنعة حديثا بعد أول يناير ١٩٩٢ ملزمة بفوانيس بيضاء .. وفيما يخص السرعة للسوق بها فله اعترضه الآن على تحديد السرعة على الطرق السريعة . ولكن اتفاق الجميع حول شعبة الكحول بالنسبة للسائقين بحيث لا تتعدى نصف مليجرام في لتر الدم . وهذا معقول به منذ أول يناير للفتى وإلى حالة زيادة هذه النسبة تسد غرامة أوروبية . كما لاتفق الجميع على فوائز حزام الأمان في كل سيارة وسيستمر مواطنو إنجلترا في استخدام عجلة القيادة على اليسار ..



المصدر : السبأ

14 فبراير 1997

التاريخ :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

ميجوريوواجه تمرداً ثانياً في شأن معاهدة ماستريخت

عليها الذي يوحد قوانين العمل في دول المجموعة الـ 12 ويضمن حقوقاً أكبر للعمال والوفدين في بريطانيا. وأعلن حزب الديموقراطيين الأحرار الذي يؤيد المعاهدة أيضاً أنه سيدعم الاتحاد الذي التزمه حزب العمال. علماً أن الديموقراطيين الأحرار صوتوا إلى جانب الحكومة في التصويت السابق.

لكن المتطرفين في حزب المحافظين الذين يهاضمون بشدة الميثاق وجوانب أخرى من «ماستريخت» سيستغلون هذه الفرصة على ما يبدو. لحاقلة لدمير المعاهدة، ولا يتوقع أن يطرح التعديل على المعاهدة للمناقشة في مجلس العموم قبل أسبوع. لكن مصائر سياسية تكثرت أن كبار الوزراء خرجوا مجموعة المتطرفين التي تضم حوالي 16 نائباً من أن هزيمة الحكومة في مسألة الميثاق الاجتماعي ستجبر الدول الـ 12 على إعادة التفاوض على معاهدة ماستريخت.

للمعاهدة بواجه تصويهاً محفوفاً بالخاطر وأثارت مصاصر حكومية احتمال أن يحصل رئيس الوزراء المواجهة الجديدة التي قد يخسرهما إلى تصويت آخر بالثقة. ويذكر أن ميجور الذي يفتح حزبه بإغلبية تضم 111 نائباً في المجلس كان نجاً من تمرد سابق في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي عندما فاز في التصويت على متابعة عملية الرار المعاهدة بإغلبية ثلاثة أرباع. صحيفة «ستاندر» اللندنية ذكرت بعد الشهر أسس أن هناك دلائل على أن ميجور قد يؤجل التصويت على المعاهدة شهرين وهي مدة أطول مما كان متوقعاً لأمساء قيادة حزبه الوقت الكافي لإقناع المتطرفين بالترجع عن طريق الضغط عليهم من خلال دولتهم الانتخابية.

ومعلوم أن حزب العمال يؤيد معاهدة ماستريخت لكنه التشرح تعديلها لإخلال بند الميثاق الاجتماعي

■ لندن - «الميلاند» رويتر - كان يتوقع أن تواجه الحكومة البريطانية مساء أمس الأربعاء تمرداً جديداً في كتلة نواب حزب المحافظين في مجلس العموم في شأن معاهدة ماستريخت للوحدة السياسية والقانونية مما قد يعرقل القرارها.

لا كان يتوقع أن يواجه للرئيس السابق للحزب لورد تيببت نداء إلى معارضي الوحدة الأوروبية في الحزب للتصويت إلى جانب نواب المعارضة على التعديل الذي اقترحه. لزام بريطانيا ببناء الميثاق الاجتماعي في المعاهدة، الذي كان رئيس الحكومة جون ميجور رفض توقيعه. وكان يتوقع أن يبلغ تيببت إلى المتطرفين في حزب المحافظين أن مثل هذا التصرف الذي يدعو إليه قد يقوض المعارضة ويثبت القوي في المجموعة الأوروبية.

وقال محللون سياسيون أن ميجور الذي يضع ثلاثة لضمان القرار



الأمرام

المصدر :

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

١٩٩٢

أزمة بريطانيا تهدد معاهدة ماستريخت

لندن - وعالات الإنباء تفجرت أمس أزمة جديدة في بريطانيا تهدد بلجهاض محاولات الانتهاء من عملية التضميق على معاهدة ماستريخت للوحدة السياسية والاقتصادية الأوروبية مما يثير حالة من الاضطراب حول المعاهدة في دول المجموعة الأوروبية .

وقد اشتمل الخلاف بين حزب المحافظين البريطانيين الحاكم وبين حزب العمال المعارض وفي صفوف حزب المحافظين نفسه عندما أعلن حزب العمال أنه يتولى الاقتراح تعديل على القانون الخاص بموافقة بريطانيا على المعاهدة ينص على الموافقة على الجزء الاجتماعي من المعاهدة .

وكانت الحكومة البريطانية ، قد وافقت في مؤتمر قمة ماستريخت في ديسمبر عام ١٩٩١ الالتزام بهذه الجزء الذي ينص على توحيد التشريعات الاجتماعية بين دول المجموعة الأوروبية على أساس أن هذا التحد سوف يسبب اضطرابا بالغة لفرص العمل في بريطانيا .

بقرارات اليونيسينك الذي أصبح القوى مؤسسة تقنية في العالم والفرها على التحكم في معدلات التضخم وإرساء دعائم ثابتة للاقتصاد مستقر . وليس أقل على قوة . اليونيسينك . من القرار المفاجيء الذي اتخذته الأسبوع الماضي بخفض أسعار الفائدة الرئيسية في ألمانيا ، وهو الاجراء الذي رحبت به الحكومات الأوروبية وانتعشت بسببه الاسهم الأمريكية اقتناعاً بأن هذا الخفض من شأنه أن يدفع مسيرة الاقتصاد العالمي ككل . والذي يعنى من الركود . إلى الأمام .

لست والفا من إيمان كل الألمان بالله ، لكنني أعلم تماماً أنهم يؤمنون جميعاً ، باليونيسينك . . . عانت تلك كلمات ، جاك ميلور ، رئيس اللجنة التنفيذية للمجموعة الأوروبية عندما حاول أن يعبر عن قوة البنك المركزي الألماني المعروف باسم ، اليونيسينك ، لكن يبدو أن ميلور لم يلتفت إلى أن جميع شعوب الدول الأوروبية والصناعية ، وليس ألمانيا وحدها ، أصبحت تؤمن ، باليونيسينك ، بعد أن ظهر جلياً أن مصير الاقتصاد الأوروبي والعالمي ككل معلق

حلم الوحدة الأوروبية ..

لكنيسة رئيسة الأمانة

ويرجع هذا الترحيب لأسباب عدة أهمها أن خفض أسعار الفائدة الألمانية أن يعمل لطف على دفع عجلة الاقتصاد لألمانيا . فاعارة أوروبا - على سوف يسمح للمعول المركزية الأوروبية الأخرى وكذلك البنك المركزي الأمريكي وألمانيا بأجراء خفض مماثل في أسعار الفائدة مما سيحول في النهاية على تعزيز الاقتصاد العالمي برمته من خلال تشجيع المؤسسات والشركات على الاقتراض بأسعار الفائدة الأقل للقيام بمشروعات استثمارية يدفع النمو الاقتصادي وتمتص في الوقت ذاته جزءاً من طابور البطالة في الدول الصناعية . وكما أعلن ، هيلموت شلنجرر - محافظ اليونيسينك ، فإن خفض أسعار الفائدة الألمانية سوف يخلق من حدة التوتر الذي شهدته أسواق العملات قبل أيام عندما انضم الفريق الفتحكي إلى الفريق الفرنسي والكروية الدانماركية إلى قائمة العملات المعرضة لخطر تخفيض قيمتها بعد أن تركزت مشايربات المعاملين في السوق على هذه العملات . ولأنك أن ، اليونيسينك ، كان بمثابة المنقذ للعملات الثلاث ونظام الصرف الأوروبي الذي عانى من أزمات متكررة منذ الخريف الماضي تسبعت في إحداث الجحيم الاسترليني والفرنسية الاستطالية على الخروج مؤلفاً من النظام وخفض قيمة كل من الينميندا الاسيانية والآنكونو البرتغالي والبايت الأيرلندي على التوالي

طارق الشامي

لكه على الرغم من كل الترحيب الذي لقيته هذه الخطوة إلا أنها تعد في نظر كثير من المحللين عمر كافية لحل جميع المشاكل



التي تحاصر المجموعة الأوروبية الآن وإن اليونيسمك ، مطلب
باجراء مزيد من خفض في أسعار الفائدة خلال الأشهر القليلة
القادمة لضمان عدم انهيار نظام الصرف الأورو سي والمحاولة دون
ولوع مزيد من التكتلات التي قد تقضي على حلم بنك عملة أوروبية
موحدة قبل نهاية العقد الحالي . بل وحلم الوحدة الاقتصادية
والسياسية للمجموعة الأوروبية . ولا يختلف أحد في أن إجراء
اليونيسمك ، جاء في وقت مناسب تماماً لكل من الدانمارك وفرنسا
وبريطانيا وفي الدول الثلاث التي يتركز حولها الخلاف الحالي
حول الوحدة الأوروبية ويتوقف عليها مستقبل اتفاقية ماستريخت
في كوبنهاغن . حيث تعرضت الكرونة لضغوط عنيفة خلال الأيام
الماضية . أعلنت الأحزاب السياسية الكبرى عن تأييدها لإجراء
استفتاء ثان حول اتفاقية ماستريخت في ١٨ مايو لتقبل بعد أن
رفض الشعب الدانماركي في استفتاء يونيو الماضي الاتفاقية
وكتف هشاشة البناء الذي أعده للمجموعة للوحدة الأوروبية .
والواقع أن خفض قيمة الكرونة ، وفي واحدة من العملات القوية
التي لا تزال مرتبطة بالمارك الألماني . كان يعني توجيه ضربة قاتلة
للوحدة النقدية الأوروبية وتهدد أي أمل في إمكانية دعم الشعب
الدانماركي لاتفاقية ماستريخت في ظل اضطراب اقتصادي ومن ثم
دفن الاتفاقية التي يتطلب التصديق عليها موافقة دول المجموعة
الاضمت عشرة بالأحجام . وفي فرنسا قدم خفض أسعار الفائدة
الائتمانية طوق نجاة مؤقتاً لحكومة بيدر بيرجلوا الاشتراكية . التي
تعاني من تضائل شعبيتها . لأنه لولا قرار ، اليونيسمك ،
لاستمرت المضاربات على الفورك وهددت بخفض البتة وبالقوى
تدخل فرنسا في مرحلة من الاضطراب الاقتصادي في وقت يقترب
فيه موعد الانتخابات التشريعية في الشهر المقبل .
أما بريطانيا . التي لم يصدر ملامتها بعد على اتفاقية ماستريخت
فقد تنصت الصعداء بقرار اليونيسمك الذي حال دون حدوث مزيد
من انهيار في سعر الجنيه الاسترليني في سوق العملات
وأما كانت الانتقادات التي يتعرض لها ، اليونيسمك ، في الداخل
أو الخارج فإن محافظته الـ ١٨ على ثقة من أنهم يعطون ما يملكونه
عليهم مصلحة ألمانيا أولاً وأوروبا ثانياً تمهيداً لتحقيق الوحدة
الأوروبية..



المصدر : العالم اليوم

١٢ ج ١٩٩١

التاريخ :

للنشر والذخ مات الصحفية والمعلو مات

FINANCIAL TIMES

«الفاينانشيال تايمز» البريطانية:

«أوروبا من النزاع إلى التعاون»

وقد جاء ديلور مغرض المجموعة الأوروبية ليناول أمام البرلمان الأوروبي
«إن فكرة أوروبا الوحدة في خطر» وهو محق في قوله هذه للفتناعات الاقتصادية
بين الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية من شأنها تقويض مصداقيتها
السياسية، ويتهكم البعض ببريطانيا - على سبيل المثال - بتقليل فرص الوحدة
الاقتصادية والتكديف في أوروبا، والبحث عن كبش فداء لاقضاء مسؤولية هذه
النزاعات عليه بعد خطأ بل أمرا يتجر الآسي.

وجاء ديلور على صواب عندما يدعو إلى حل يقوم على التعاون للشكلاات
الاقتصادية في أوروبا، والمشكلة أن العروض المطروحة لحل هذا التضامن
شبهية، وربما أدت إلى زيادة الأمور سوءا وهذا ما لا يدركه ديلور.

والنسبة لبريطانيا لا يتعدى الدفاع عن السياسات الاقتصادية لحكومة
البريطاني بأكثر من ١٪ خلال الفترة بين الربع الثاني من عام ١٩٩٠ والربع
الآخر من عام ١٩٩٢، كما تعرضت بريطانيا لعمز تجاري أمام بقية دول
المجموعة الأوروبية خلال العام الماضي يصل إلى ٦,٢ مليار جنيه استرليني،

بينما بلغ العجز في أجمالي الحساب الجاري البريطاني ١١,٨ مليار جنيه
استرليني، وإن كل هذا الجو المظلم بالقويوم فإن خفض قيمة الجنيه الاسترليني
حتى ولو بنسبة ١٦٪ لا يمكن أن يعد إجراء هجوميا على بقية دول المجموعة

الأوروبية. وإذا كان تخفيض قيمة العملة البريطانية أحد أسباب الخلاف داخل
المجموعة، فعلى الدول الأعضاء فيها أن تبحث عن الأسباب الحقيقية للنزاعات.

والسبب الرئيسي والمهم هو رفض المجموعة السماح «لأية مصرف الأوروبية»
أن تعمل بمرور بعد الوحدة الألمانية. وكانت النتيجة ظهور حلقة مفرغة من
التصور الاقتصادي والنزاع السياسي، ومن هنا جاءت دعوة ديلور للتعاون

بدلا من النزاع.



المصدر : العالم اليوم

١٤ فبراير ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والذخات الصحفية والمعلومات

يبرجفوا يطالب بسرعة الوحدة النقدية الأوروبية

□ باريس - وكالات الانباء:

طالب رئيس الوزراء الفرنسي هيرجفوا بالاسراع باتمام الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، اعتمادا على التعاون الوثيق بين فرنسا والمانيا. ولم يعط هيرجفوا تفاصيل عن وسيلة تحقيق هذه الوحدة. وقال رئيس الوزراء الفرنسي إنه يؤيد الاسراع بالوحدة وقال بضرورة إقامة محادثات جادة مع ألمانيا وبقيّة الشركاء الآخرين هذا العام في هذا الشأن. وأضاف أنه لا يرى ضرورة لتأخير استقلال البنك المركزي الفرنسي حتى أول يناير ١٩٩٤ كما تقضي بذلك اتفاقية ماستريخت وقال إنه لا يوجد سبب واحد يمنع الاسراع بعملية الوحدة. وحول إذا ما كان يؤيد تقديم العملة الموحدة في الموعد المبكر الذي وضعت ماستريخت قال هيرجفوا ساكون مسرورا إذا تمكنا من تحقيق ذلك قبل ١٩٩٧. وتجر الإشارة هنا إلى أن ماستريخت حددت عام ١٩٩٧ أو ١٩٩٩ موعدا نهائيا لتقديم العملة الأوروبية الموحدة. وتأتي تصريحات هيرجفوا مشابهة للملاحظات التي أبداهم ذلك دن لاروسير، محافظ البنك المركزي الفرنسي لصحيفة «لوفيفار» اليومية حيث عبر عن تأييده للاسراع بتقديم العملة الموحدة. وعلى العكس من ذلك فقد صرح هسانز شاتيمبير- نائب محافظ البنك المركزي الألماني المستقل من سياسات الحكومة بأنه يعارض تقديم موعد الوحدة النقدية لأن الدول الأوروبية تحتاج بعض الوقت للاستعداد لتوحيد العملة. وأضاف شاتيمبير- أن تقديم العملة الأوروبية الموحدة على المدى القريب جدا يمكن أن يشكل خطورة كبيرة وقال إن ألمانيا على سبيل المثال تحتاج مزيدا من الوقت للتغلب على الآثار الاقتصادية للوحدة.

خطى الوحدة الأوروبية تتعثر مخاوف من ضربة بريطانية قاضية لمعاهدة ماستريخت

□ بروكسل - رويترز:

إن تتعرض لوزيمة في البرلمان بشأن هذه القضية - فقد هدئت بإغراق المساعدة بدلا من الاستسلام لتحركات المعارضة الهائلة الى التصديق على القسم الاجتماعي في ماستريخت والذي يركز على بنود العمالة. وكانت الحكومة قد استجعت هذا الجانب الاجتماعي عند موافقتها على ماستريخت في ديسمبر ١٩٩١.

ويقول مسئول قانوني بالمجموعة الأوروبية إن جهود حزب العمال المعارض في بريطانيا من أجل تغيير الموقف البريطاني بشأن القسم الاجتماعي للمعاهدة لا تستند إلى أساس قانوني ومن شأنها أن توجه ضربة قاضية للمعاهدة.

وأضاف المسئول الذي تحدث دون ذكر اسمه أنه لا يوجد في المعاهدة آلية تسمح لبريطانيا بقبول البروتوكول الاجتماعي مشير إلى أنه لا يوجد مساحة للاختيار ومن ثم فإن الأمر مستحيل.

ويذكر أن بريطانيا والمانمارك فقط هما الدولتان اللتان لم تصدقا على ماستريخت من دول المجموعة الـ ١٢ فقد رفضها المانماركيين أولا في يونيو الماضي. ولكن قادة المجموعة الأوروبية وافقوا على إعفاء المانمارك من الشروط الأساسية للمعاهدة وذلك في قمة أندية التي عقدت منذ شهرين مما فتح الطريق لاستفتاء ثان مرتقب في مايو المقبل.

وترى المجموعة الأوروبية أنها لن تتمكن من تقديم إعفاءات لأي أعضاء محتلمين جدد في المجموعة مما دعا الدبلوماسيين إلى القول بأن هذا الموقف من شأنه أن يعطس المفاوضات مع السويد والنمسا وفرنسا وخاصة إذا تعرضت ماستريخت للفشل.

بعد شهر من العمل الشاق للمودة بخطوط المجموعة الأوروبية إلى خط التنازب السياسي والوحدة النقدية أدت المجموعة تتعثر خطاها بسبب المخاوف من دغرقه معاهدة ماستريخت في بريطانيا. وقد أدى الخلاف السياسي بشأن التصديق على المعاهدة في بريطانيا إلى انضمام الساسة والدبلوماسيين في المجموعة الأوروبية ممن يبدلون قصارى جهدهم لوضع قطار الوحدة على الطريق الصحيح.

ويقول جاك ديلور رئيس اللجنة الأوروبية إن المشكلة البريطانية سيتم أخذها بعين الاعتبار إلى أنه يبحث حاليا عن نسخة الخبراء القانونيين بشأن هذه المشكلة.

ويضيف قائلا إن هناك حالة من القلق لأن الوحدة الأوروبية تمر بمرحلة صعبة. ويقول بعض الدبلوماسيين إن الفشل البريطاني في التصديق على معاهدة ماستريخت من شأنه أن يهدد الطريق أمام دول أخرى لتسرع تجاه عملية الانضمام. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الفشل نفسه يمكن أن يشجع المانماركيين على التصديق ضد ماستريخت في الاستفتاء المزمع الذي سيتم إجراؤه في مايو المقبل.

ويذكر أن ماستريخت لا يمكن لها أن تدخل حيز التنفيذ بدون تصديق دول المجموعة الـ ١٢ عليها. وبالتالي الحكومة البريطانية المحافظة التي تواجه تمردا في صفوفها ومن المحتمل



الحياة

المصدر :

للنشر والذخ مات الصحفية والعلو مات

التاريخ :

١٤ فبراير ١٩٩٢

اليابان ترد بفتور على طلب تقديم موعد قمة السبع

● طوكيو - رويتر - قالت تقارير استخبارية أمس السبت ان اليابان ردت بفتور على طلب المجموعة الأوروبية بأن تستضيف طوكيو قمة مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى قبل الموعد المقرر. وقالت التقارير ان جاك ديلور رئيس المجموعة طلب في الآونة الأخيرة من رئيس وزراء اليابان كيتسوشي ميازاوا عقد القمة أثناء فصل الربيع بسبب ضرورة دعم الاقتصاد العالمي. ومن المقرر عقد القمة من السابع إلى التاسع من تموز (يوليو).

ونقلت صحيفة «اساهي شيمبون» عن المتحدث باسم الحكومة قوله مسيماً بتعديل موعد القمة حيث ان كلاً من دول مجموعة السبع لها مشاغلها السياسية. وقال أيضاً ان اليابان ستشاور مع باقي اعضاء مجموعة السبع ثم تتوصل الى قرار نهائي قريباً. وتشتمل المجموعة اليابان والمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة وكندا وفرنسا وإيطاليا.

وكانت وكالة انباء «كيودو» عن مسئول ياباني رابع قوله ان عقد القمة قبل موعدها قد يكون له اثر نفسي طيب على الاقتصاد العالمي ولكنه قد يأتي بانثار عكسية ان لم تسفر المجموعة عن نتائج.



بمذ إنفاق مخصصات البروتوكول المالي الرابع الموقع مع المجموعة الأوروبية

أكد السفير مايكل ماكجيفير رئيس وفد المجموعة الأوروبية بالقاهرة أن مخصصات البروتوكول المالي الرابع الذي وقّعه مصر مع المجموعة سيجب إطلاقه اعتباراً من اليوم، ويبلغ حجمه ٨٨ مليون وحدة نقد أوروبية أي حوالي ٧٨٤ مليون دولار.



المصدر : الحياة

11 فبراير 1992

النشر والتذات الصحفية والمعلومات التاريخ :

رأي في الصدد الذي يهدد بتمزيق ألية صرف العملات الأوروبية

□ لندن - من صموئيل بريان

FT

من المحتمل أن يتذكر التاريخ جون ميجور رئيس الوزراء البريطاني لأنه أول من قال أن هناك خط صعد في ألية سعر الصرف الأوروبية. يشير إلى أن النظر في الطرق الألية إلى تحسين عمل الألية بدأ في منتصفين. الأول في اللجنة المالية التابعة لجموعة الدول الأوروبية في بروكسل والثاني في اللجنة المالية من حكام المصارف المركزية في دول المجموعة.

والفكرة الرئيسية التي بدأت تكتسب عنها مداولات المشاركين في هاتين اللجنتين هي أن العملات التي لم تكن مقومة تقويمياً سوية كانت مسؤولة عن الاضطرابات التي شهدتها ألية أخيراً. لا يخط الصدد، وأن هذا التقييم غير السوي شمل في صورة خاصة الممثلين البريطانية والإيطالية. وبحثت المداولات في اللجنتين حتى الآن الآثار المالية.

ولأن أن محاولة جعل ألية سعر الصرف الأوروبية بمثابة تحديد ثابت نهائي لأسعار العملات المشاركة فيها إزاء بعضها بعضاً في الفترة بين ١٩٨٧ و١٩٩٢ كانت سبباً لوانها ويتعين القيام بمزيد من الدراسات الدورية المتقطعة التي تهدف إلى اكتشاف أسباب عدم تساوي العملات إزاء بعضها بعضاً على نحو مسبق والقيام بالتدخلات اللازمة في قيمها قبل أن تغرق الأسواق ذلك.

ثانياً: من الجدير أن نأخذ هيئة دولية هي عائلتها لاتحاد المصارف بهذا الخصوص، ومن أجور الهيئات التي يمكن أن تقوم بمهمة من هذا القبيل هي الهيئة التي يرغب البريطانيون أن

يصعد إليها بهذه المهمة وهي المؤسسة المالية الأوروبية التي سيطلب إليها أن تبدأ بممارسة الضغط عام ١٩٩٤، أي في موعد بدء الرحلة الثانية من الوحدة المالية الأوروبية. ومن المحتمل أن تتخذ هذه الهيئة صيغة بين سفيراً لها وأن يرأسها ويم يوستنجر الذي ينشط في البنك الهولندي المركزي.

ثالثاً: عوض ميل الفرنسيين أو بعض صانعي السياسة منهم نحو تضييق هوامش التقلب في أسعار العملات في ألية سعر الصرف الأوروبية واعتقاد الناشطين في اليونسكو بأن أي تغيير في هوامش التقلب يجب أن يحدث باتجاه توسيع هذه الهوامش لا تضييقها. وبناء عليه، ليس من المحتمل أن يحدث أي تعديل في هذا الشأن بالذات.

رابعاً: حدث ضغط غير واضح للعالم باتجاه توزيع أفضل للاعباء بين العملات القوية والضعيفة. ولم يضح بعد كيف بالامكان تحقيق ذلك من دون اضعاف التزامات ألمانيا أو أي دولة أخرى قد تصبح المعتمد والمركز في المستقبل.

خامساً: قال مطوق لألمانيا أنهم سيخسرون في الواقع لأن التزامات التمسيد لن تكون بالمحرك الألماني بل بالإكس.

سادساً: أعرب اليونسكو عن عدم رضاه عن الالتزامات النظرية بالتدخل غير المحدود عندما تصل أسعار العملات إلى حدود التقلب المسموح به في ألية سعر الصرف الأوروبية.

سابعاً: من المحتمل أن يجري تجنب المعايير التي تمثلها النقاط الستة الأخيرة عن طريق زيادة التشديد على التدخل المناسب الحظر الرامي إلى حماية العملات قبل أن

تصل إلى حدود التقلب المسموح به بوقت طويل.

ويتضمن اتفاق «بارزل - نابورج» الذي أبرم آخر للشانينيات عدداً من النقاط المذكورة أعلاه، وأهم نقطة من هذه النقاط هي ألية على إصدارات تغييرات في أسعار العملات إزاء بعضها بعضاً على نحو أكثر تكراراً. فالتغييرات المحدودة جداً التي يمكن أن تحدث في هوامش ألية سعر الصرف الأوروبية تسبب مشاكل خاصة بإدارة الأسواق ومشاكل من نوع أساسي وإذا أخذ على سبيل المثال الفورك الفرنسي، فهل يمكن رفع قيمته إزاء المارك الألماني أو خفض هذه القيمة وإذا كان الاستناد إلى ما يسمى بالاستقرار الاقتصادية على الأسعار والتكافؤ واللوازم وميزان المدفوعات في كل من فرنسا وألمانيا سيتعين رفع قيمة الفورك لا خفضها. إلا أنه يوجد عدد من الخبراء الاقتصاديين الفرنسيين يقولون أن هذه



المصدر : الحياة

1-1 نيزر 1992

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وبقيت في التداول الى ما بعد الانتخابات الفرنسية المقبلة ستواجه الية سعر الصرف الأوروبية حالات أخرى لشد صعوبة من العلاقة بين المارك والفرنك لمجلس الاحتياط الفيدرالي في الولايات المتحدة لا يحاول حساب أسعار الصرف التي تنصيب في التوازن الأساسي بالنسبة الى الولايات المتحدة بل يفترض أن تكلفة وجود عملات اميركية منفصلة مستقلة أكبر من الفوائد التي يمكن أن يجنيها الأميركيون من وجود عملات مستقلة، ولهذا يمتد المجلس في سياسته المالية على متوسط التجريب الأميركية. وهذا هو طريق تطور السياسة المالية الأوروبية أو يتعين على دول المجموعة الأوروبية أن تتحرك باتجاه الية سعر صرف أوروبية أكثر ليونة تحوي على هامش تقلب أوسع بكثير من الهوامش التي يلقي بها صانعو السياسة المالية حالياً.

الفوائد والميزات جاءت على حساب ارتفاع معدل البطالة واستمرار ارتفاعه، وإن على قيمة الفرنك الفرنسي أن تنخفض بدلاً من أن ترتفع ولا يمكن النظر الى وضع فرنسا بمعزل عن النظر في أوضاع الدول الأخرى لمعدل البطالة في ألمانيا يرتفع أيضاً، وستتبع في الأخير اشراك المؤسسة المالية الأوروبية في التمكن حول ما يسمى بأسعار صرف التوازن الأساسي، أو أسعار الصرف الصحيحة، وهذا يقيد البحث عن فئة سوداء غير موجودة في غرفة نوم مطلعة. ويوسع المسؤولون الفرنسيين والألمان أن يقولوا إن الحجج التي تدعو الى تغيير تقويم المارك الألماني إزاء الفرنك الفرنسي في اتجاهين مختلفين يقابل أحدهما الآخر وتؤكد بذلك الحجة القاطلة بوجود استقرار سعري هاتين المملكتين. لكن حتى لو نجحت هذه الحجج



اقتصاديات

المعاملة بالمثل

انتهى شهر العسل بين الرئيس الأمريكي كلنتون وبين المجموعة الأوروبية في لحظات بعد إعلان استبعاد الشركات الأوروبية من مناقصات التعاقدات الفيدرالية الأمريكية وقصر المنافسة على الشركات الأمريكية فقط. ومن بروكسل ولندن تعالت نداءات الاستنكار من هذا الإجراء التعسفي الحمائي الذي يتطلب الرد باعتف منه. وقال المفوض الأوروبي ليون بريتان أن هذا نوع من التهمز والاستئساد على الشركات الأوروبية الضعيفة.

وعلى الفور اجتمعت لجان العلاقات الخارجية في المفوضية الأوروبية، وفتحت ملف العلاقات التجارية الأوروبية الأمريكية، ودرست وسائل التفاوض والضغط الممكنة. وأوصت رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور بمناقشة القضية في واشنطن باعتبارها الزعيم الأوروبي الأول الذي يقابل الرئيس كلنتون منذ توليه. وعلى هامش هذا النشاط المحموم، دارت مناقشات هائلة حول ما يمكن أن تتنازل به أوروبا ضمن محادثات «جات» التجارية المتعطرة حتى تنتهي جولة المفاوضات الحالية. وتتركز الحوار حول القضية الأساسية، وهي سياسة الدعم الأوروبي للقطاع الزراعي، وفتح مجال الطيران الأوروبي للمنافسة الدولية المفتوحة.

وبينما يصور الإعلام الأوروبي المسألة على أنها جزء من خطة الرئيس كلنتون للاهتمام بالاقتصاد الأمريكي وتفضيل كل ما هو أمريكي على أي وارد أجنبي، فإن الإجراء جاء أساسا للتعبير عن قمة الاحتياط الأمريكي للمعاملة الأوروبية في الإجراءات المطلوبة منها لإنهاء جولة محادثات «جات»، الحالية التي كان يتعين توقيدها في بداية عام ١٩٩٠، ورفض واشنطن للتبريرات الأوروبية بأن إلغاء الدعم صعب مع عناد الفلاحين الفرنسيين، وإلغاء الحماية اصعب على شركات الطيران الأوروبية الخاسرة.

وبعد استفاد كافة جهود الإنعاع والتفاوض منذ بداية عهد الرئيس السابق بوش، رأى الرئيس كلنتون أن الحل لن يكون إلا بإجراء مماثل يعرقل المصالح الأوروبية ويشعرها بما تشعر به الشركات الأمريكية. ونجحت المحاولة على الفور مع فتح الملف أوروبا وتوسط القيادات السياسية لحل المازق، والتتابع التلقائي للمسألة سوف يكون بفتح أوروبا أسواقها للمنتجات الزراعية الأمريكية، بغض النظر عن مخاوف



المصدر : الجزيرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ من ١٩٩٢

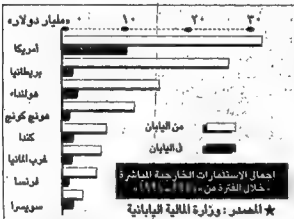
الحكومات مع المزارعين، وايضا فتح الاجواء الاوروبية امام الطيران الامريكي على قدم المساواة مع الشركات الاوروبية. وحينئذ ستعلن الادارة الامريكية عن فتح المناقصات القيدانية مرة اخرى امام الشركات الاوروبية لاستئناف توريد صابراتها بعد فترة انقطاع استثنائية. وهكذا تتحقق النتائج لمفاوضات دجات، التي عرقلتها أوروبا منذ عام ١٩٨٦. والدرس المستفاد؟ لا تذهب الى مائدة المفاوضات الا ومعك ما تضغط به، او على الاقل ما تمنع به الضغط عليك ■

عادل مراد



مع تفاقم العجز التجاري الأمريكي تزايد الاتجاه لاجراءات الحمائية الأمريكية ضد اليابان

□ طوكيو - العالم اليوم :



ذكرت دراسة أعدتها لجنة برلمانية أمريكية تابعة للحزب الجمهوري أن الاجراءات الحمائية التي تتخذها الحكومة الأمريكية ضد المنتجات اليابانية، سوف يتسع مؤيدوها مع تزايد العجز التجاري الأمريكي مع اليابان، والذي سجل رقما قياسيا بلغ ٤٤ مليار دولار في العام الماضي، بزيادة قدرها ٦٥٪ عن عام ١٩٩١.

وأوضحت الدراسة - التي ذكرت الایكونوميست أنها ستصدر قريباً - مدى ارتباط كل من الاستثمار والتجارة. وقالت إن عدم التوازن في الاستثمار المباشر هو السبب الأساسي في الفائض التجاري الضخم الذي تملكه اليابان. كما أشارت إلى أن لمرور الشركات الأمريكية العاملة باليابان تقوم باستيراد مكونات إنتاج من الولايات المتحدة أكثر من صادراتها من اليابان. وإذا قامت اليابان من جانبها برفع القيود المفروضة على الاستثمار المباشر حتى يتمكن مزيد من الأمريكيين الراغبين في الاستثمار في اليابان من خدمة المنتجين اليابانيين أيضا. وعلى الرغم من أن اليابان تملك ثاني أكبر الاقتصاد في العالم، إلا أنها تتمتع بسلطة مستوى الاستثمار الأجنبي لكل فرد بين جميع الدول الصناعية، وهو ١٨٠ دولاراً مقارنة بـ ٨٠٠ دولار في ألمانيا و ١٦٠٠ دولار في

ذات الأسعار البالغة الارتفاع. واستطلعت الدراسة رأي ٢٤٠ شركة أمريكية أعضاء في غرفة التجارة الأمريكية فلتقنع أن ٥٥٪ منهم أعربوا عن اعتقادهم بأن ارتفاع تكلفة إقامة أية مشاريع في اليابان هو السبب في إنتاج زيادات الاستثمارات الأجنبية في اليابان. في حين أعربت ٢٢٪ من هذه الشركات عن اعتقادها بأن التحويلات التي تعرضها النشاط الاستثماري هي التي تحد منه. وأشار ٢٦٪ منها إلى التغيرات الحكومية اليابانية باعتبارها السبب الأساسي لنقص الاستثمارات.

الولايات المتحدة، وأكثر من ٧٠٠٠ دولار في بريطانيا. وقد سجل إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليابان ٢٢.٨ مليار دولار في مارس ١٩٩٢. وأقل من نصفها فقط يأتي من الولايات المتحدة. وذلك على حين بلغت الاستثمارات اليابانية المباشرة في الخارج ٢٥.٧ مليار دولار. ويمكن بصفة عامة أرجاع انخفاض مستوى الاستثمارات الأجنبية في اليابان مقارنة بغيرها من الدول المتقدمة إلى عامل مهم هو ارتفاع التكلفة وخاصة تكلفة شراء الأراضي



تصاعد الانتقادات الموجهة للنظام الأوروبي الجديد لضريبة القيمة المضافة

ولمّا يطلق برسم الإنتاج.. توجد ثمة مخاوف من أن يؤدي القفل في تقليص الدفوة بين الدول التي تتمتع برسوم إنتاج عالية كالدانمارك ونظيرتها مثل أستراليا التي يقدم بالحو الضرائب فيها مبالغ أقل إلى «توريث» السجلات الرخيصة عبر دول المجموعة الأوروبية.

وخلال العامين القادمين، وهي الفترة التي تمثل الفترة التي سيقتل فيها الطائفة الحال للمجموعة الأوروبية في منصبه في حالة الموافقة على معاهدة مستترفية.. سوف تكون السدفة سكريزين منهمكة في تنفيذ تلك الأنظمة الجديدة.

وكانت سكريزين قد عملت في أواخر العام الماضي على تأكيد التوجهات التي استعملت تبسيط تلك الأنظمة الجديدة ولذلك فإنه من المنتظر ألا تعد إلى الإفرار في معاقبة الشركات المتورطة في صفقات تجارية ثلاثية الأطراف.

كما أن سكريزين متصلة إلى استمرار الضغوط الرامية إلى تحسين رسوم الإنتاج بأجل الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية في خطوات.

ولكن يمتنع على سكريزين أن تأخذ في اعتبارها التزام المجموعة الأوروبية المطلق بإسخال نظام محاسبه لضريبة القيمة المضافة بحلول الأول من يناير من عام ١٩٩٧.

ولا يوجد في الوقت الراهن سوى استقانات فردية من أكثر نظم الضرائب المباشرة منطقية، وهو النظام الخاص بدفع ضريبة القيمة المضافة على السلع حيث يتم شرائها بالسعر الحلي.

وقد شجع إسخال هذا النظام «لأجل»، وإلغاء مخصصات المسافرين الموجهة إلى البوند التي يتم دفع الضرائب المستحقة عليها على إحداث رواج مصغر في عمليات الشحن عبر الحدود الأوروبية.

كما أصبحت الصفقة النطاق محدودة إلى حد كبير. والأعمال الصغيرة النطاق متصلة إلى هذا النوع من وعلى الرغم من ذلك.. ستؤدي الزيادة الصغيرة في حجم الصفقات التي يتم لقتناصها داخل حدود المجموعة الأوروبية.. وهي الزيادة التي تأملها جماعات المستهلكين.. إلى إحداث أثر غير متجانس على الأسعار في الأسواق المحلية الأوروبية ويرجع ذلك إلى حساسية وزارات الخزائنة في دول المجموعة.

وحتى على مستوى الأفراد.. هناك توقعات بأن يتم تطبيق القاعدة «الأصلية» لضريبة القيمة المضافة على وحدات بعينها كالمسارات والضياع المرسلة بالبريد.

ولكن الأهم من ذلك هو أن السدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية لم تستعد حتى الآن لتقديم التضحيات المطلوبة لإسخال نفس هذا النظام على الصفقات التجارية التي تتم عبر الحدود.

المعروف أن هذا الأمر يمثل الهدف الراد تحقيقه

أصبح لدى المجموعة الأوروبية في الوقت الراهن سوق داخلية جديدة متحررة من الحواجز ونظام جديد لمراجعة ضريبة القيمة المضافة المفروضة على الصفقات التي تجري عبر الحدود هذا إلى جانب أنها أصبح لديها أيضا حدود دنيا جديدة لضريبة الاستهلاك والقيمة المضافة.. وبالرغم من أنه لا يوجد لدى المجموعة أية مشكلات جديدة.. إلا أن ذلك لا يمنع أن المستوردين في بروكسل مستعدون لأية شكوى أو صعوبات سوف يكون من المتعين إثارتها في المستقبل.

لقد سمع النظام الجديد الخاص بضرريبة القيمة المضافة الذي دخل حيز التنفيذ في الساعة الثانية عشرة عشية العام الجديد للسدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية برغص القيد الحدودية الداخلية المفروضة على البضائع.. وبالنظر من نحو ٦٩ مليون وثيقة إدارية يتم الاحتفاظ بها كل عام في أرشيف الشركات الأوروبية وفقا للنظام القديم.

إلا أن إثبات معلة، النظام الجديد لن يتحقق حتى حلول الربيع القادم عندما تبدأ البيانات الخاصة بالصفقات التي تتم عبر الحدود في التدفق على سلطات الضرائب الوطنية وذلك من طريق نظام الكمبيوتر الذي تم إنشاؤه خصيصا للمجموعة الأوروبية.

ومن ناحيتها سلمت المجموعة الأوروبية التي يرأسها جاك بيلور لجنيتها التنفيذية بحقيقة مفادها أن الشهور الأولى من عمر السوق الداخلية المتحررة من الحواجز سوف تشهد نوعا من الارتباك.. بل إن مسئولين كبارا في بروكسل طلبوا السلطات الوطنية في دول المجموعة بالتعامل مع الشركات التي تخالف القوانين بشكل غير مقصود خلال النصف الأول من العام الجاري.

إلا أن السيدة كريستين سكريزين - التي احتفظت بمسئوليتها عن الأمور المالية والضريبة خلال التعديل الذي جرى على المفارضين الأوروبيين في شهر ديسمبر الماضي أوضحت أنه لا تعاون مع الحكومات التي تتباطأ في تبني التشريعات ذات السلة بتلك الموضوعات.

وعلى نحو كان من المتعذر اجتياحه تعرض النظام الجديد لانتقادات عديدة، فقد أعربت الشركات - التي اعترف بعضها برغص حالة الاستعداد إزاء الصوق الموحدة إلى الدرجة القصوى - عن استيائها مما وصفته

جاييدا بيروفرطانية جديدة لتساؤل ضريبة القيمة المضافة المفروضة على الصفقات.

وبالإضافة إلى ذلك تتباطأ بعض الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية في إصدار القوانين الخاصة بتلك الضريبة لتستفيد منها الشركات، كما لا يتحرك البعض الآخر بسرعة كافية على طريق موازنة المدلات الخاصة

بضرريبة القيمة المضافة مع الخطوط القانونية العامة اللازمة التي تم الاتفاق عليها في العام الماضي.



المصدر : العالم اليوم

النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٧

بحلول عام ١٩٩٧ إلا أنه سيطلب قدراً كبيراً من الجهود التمهيدية.

فعل سبيل المثال سيتعين على مسئول المجموعة الأوروبية في بروكسل إنشاء غرفة مقاصد مركزية لكافة الصفقات التي تتم عبر الحدود الأوروبية. وذلك للتأكد على أن وزارات الخزانة الأوروبية لم تضرر الكفاءة التي كانت تتولمها.

وفي الوقت الراهن يرفض مستشارو السيدة سكرتير إضافة مخاوف جديدة من الموقف الحالي لدى الشركات وذلك بالحديث عن برنامج محدد لضريبة القيمة المضافة.

ول إن هؤلاء المستشارين يرفضون حتى وصف النظام الخاص بتلك الضريبة والذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من شهر يناير الماضي بأنه وانتقالاً. وأعرب المؤيدون لوجود نظام محدد لضريبة القيمة المضافة عن مخاوفهم من أنه حتى إذا قررت الشركات الإعلان عن رغبتها في التحرك نحو نظام أكثر بساطة.. فإن الحكومات سوف تحاول التمسك بالنظام الانتقالي الحالي، وذلك في حالة عدم تعرضها لضغوط سياسية مكثفة من جانب بروكسل.

ومن بين الأولويات الأخرى التي ستكون أمام السيدة سكرتير ومستشاريها سيكون بالاقتراف الخاص بمطالبة الدول الأعضاء الأوروبية بالمواصلة على توجيهات محددة ترمي إلى إلغاء الإزدواج الضريبي بالنسبة للشركات ذات الفروع الموزعة على السطار المجموعة.



تمديد برامج تحقيق التقارب الاقتصادي يمنح ألمانيا مهلة لمعالجة تكاليف الوحدة

□ لندن - من ليونيل باير:

FT

بدأ اجتماع وزراء المال في دول المجموعة الأوروبية يوم الاثنين الماضي في بروكسل على نحو عادي وحضر الوزراء أولاً نقلاً هادئاً على شاشة التلفزيون استمر ساعتين حول الاقتصاد الأوروبي والقرار الوحيد في ذلك النقاش كان لشعور الأعضاء من المجموعة في القول بأن بعض قيمة السيولة. وبعد حضور هذا النقاش اصبح الوزراء يعمقوا اجتماعهم المقرر وراء الأبواب المغلقة.

ويختلف التفسيرات لما حدث بعد ذلك. ويقول البعض إن القرارات التي اتخذها الوزراء تكشف عن الإشارات الطويلة الأجل التي إن الجول الزماني الذي حدثته معاهدة ماستريخت، للاتحاد نحو الوحدة المالية الأوروبية يعني خلاصاً مياً. ويقول البعض الآخر من داخل المجموعة الأوروبية إن الأمور تسير كما خطط لها وأن شيئاً لم يغير. ويوحى بعض المحللين للوحدة المالية الأوروبية أن للشرك المير نحو هذه الوحدة صار الآن أكثر احتمالاً مما كان عليه في أي وقت مضى.

ويتمحور الصراع على أهمية القرارات التي اتخذها وزراء المال والقاضي بقول على المجموعة الأوروبية أهمية القدرة للخدمة للمراجعات المالية التي تتبناها دول المجموعة بغية تحقيق التقارب الاقتصادي بينها في العام ١٩٩٢، وتحديد معايير مستخدمة لقياس الأهداف الخاصة بالزاد الاقتصادي. والجدير بالذكر أن برامج تحقيق التقارب الاقتصادي هي في الحقيقة خطط عمل حازمة شاملة تهدف إلى خفض التضخم وعجز الموازنة والديون الحكومية لكي يتحقق تقارب القدرات المالية المتوقعة تحت لواء المجموعة الأوروبية وتصبح أهلاً للانضمام إلى عضوية نادي الوحدة المالية الأوروبية في المستقبل.

والواقع الذي ينطوي على بعض الغموض هنا أن خطط التقارب الاقتصادي هذه بدأت كبادرة إيطالية لم يكن لها أي علاقة مباشرة بمشروع تحقيق الوحدة المالية الأوروبية وكانت إيطاليا تريد استخدام أهداف اقتصادية قوتها بروكسل. على اعتبار أن هذه الأهداف تمثل انخراطاً سياسياً مفروضاً عليها من الخارج. لتبرير ضد حزام التدابير الاقتصادية التي لم تكن تحظى بتأييد الإيطاليين. والشخص سيعتبر دول من المجموعة الأوروبية بإيطاليا، وتبنت كل منها برنامجاً مختلفاً عن برامج الآخرين وأحياناً متناقضاً معها. وكان لكل برنامج من هذه البرامج جدول زمني

خاص به. ويسأل مسؤول رفيع المستوى في المجموعة الأوروبية: «كان الأمر كله اتفاقاً جذاً وكان بمثابة تعزير فكري يمسق للوحدة المالية ويهدأ لها».

وموجب معاهدة ماستريخت، يعني على أي دولة من دول المجموعة لكي تكون أهلاً للانضمام إلى الوحدة المالية الأوروبية أن تخضع عجز الموازنة الحكومية لديها إلى ما لا يزيد عن ثلاثة في المئة من قيمة الناتج الاقتصادي السنوي. وأن تخضع الديون الحكومية إلى ما لا يتجاوز ٦٠ في المئة من قيمة الناتج السنوي في ذلك السنة - أو يتعين على أي دولة على الأقل أن تخضع للدول الأخرى الأعضاء في المجموعة الأوروبية بأن تحلها في أهدافها بحددين الشرطين في المستقبل جيد وعملي وواقعي.

ويقول المحللون للوحدة المالية الأوروبية إن تحديد مهلة برامج تحقيق التقارب حتى ١٩٩٢ مهم لأنه يمنح ألمانيا عاماً إضافياً لمعالجة مشكلة التضخم. المعاملة جدا للوحدة الألمانية محرجة الآن لأنها لا تستوفي شروطها الإزاء لندن يؤهلها للانضمام إلى الوحدة المالية الأوروبية. وهذا للتحقق بالتضخم ويعجز الموازنة إلا أن توسعها عملياً ومنظماً أن توقع أن تستوفي هذين الشرطين بعد «معالجة الشرائط» للوحدة المالية التي من المفترض أن يبدأ العمل بموجها في ١٩٩٥. ويقول

أحد المسؤولين في المجموعة الأوروبية: «من دون ألمانيا لا يمكن أن توجد وحدة مالية أوروبية».

وفي اعتقاد المحللين بالوحدة المالية الأوروبية إن تحديد فترة برامج التقارب في العام ١٩٩٢ أو إلى أبعد من ذلك ما هو إلا سائر بخافي لحجب الواقع وهو أن الركود الاقتصادي الذي ألتفت أنه تعمق معاً كان متوقفاً يعني أن معايير التقارب الاقتصادي لا تعد عملية والمالية. وفي اجتماع الاثنين الماضي ظهرت إشارات واضحة على وجود اضطراب وتعلل فيما تناول الوزراء التوافق بين هذين صانعي مشغولين وهما الحاجة إلى الاستمرار في السعي نحو التقارب غير التضخم وضروب مكافحة البطالة والحصول دون ما وصفه ديبلوماسي ألماني بخطر خروج الناس إلى الشوارع للمظاهرات والأحزاب بالامر.

والشعور من أن يكون لمن الوحدة المالية الأوروبية باهظاً جداً ليست جديدة فقد قال جاك ديلاور، رئيس المفوضية الأوروبية منذ وقت طويل، ولا يزال، أن الحصول الأعضاء يحتاج إلى تعويض تصرفها الاقتصادي نحو التقارب الاقتصادي عن طريق تحقيق نمو اقتصادي متناسق في دول المجموعة كلها. وعن

طريق مزيد من الانضمام بديلاور فرص العمل أو بمشكلة البطالة. وتنتظر لجنة المجموعة الأوروبية المالية حاضراً. اللامعة من كبار المسؤولين في وزارات المال في دول المجموعة في كيفية قياس التقارب مع الأخذ في الاعتبار أن النمو الاقتصادي هو أقل ما كان متوقفاً. ويصر كبار المسؤولين في دول المجموعة على أن كما تمت عليها معاهدة «ماستريخت»، تضغط كما لا يعني ضمان أن الحصول الزماني للحدس للوحدة المالية الأوروبية بمدد.

الآن لا تقترى «المجموعة» للوحدة المالية الأوروبية بحدوثها بل الأمر ينطوي على بعض الضخام. فبرامج التقارب ليست طوعاً بل بالزامية لكن



معايير التفرغ في معالجة المستودعات، نظوي على بعض الجدية في التصرف. ويقول أحد الخبراء الاقتصاديين في المجموعة الأوروبية إن الإصرار بهذا لا ينسب لهذا لأن من شأن هذا الإصرار أن يضيع الدول الأضعف في المجموعة على التفتت ما يتسبب في ردة فعل قوية في ألمانيا التي أصرت حتى الآن على أهداف صارمة بخصوص الإراء الاقتصادي معاً لتخليها عن لثارة الماضي.

وسيون الحكم أخيراً على أي من الدول مؤهل للانضمام إلى الوحدة الحدية الأوروبية سياسياً. وتكمن أهمية المناوشات التي حدثت الآن الماضي في بروكسل في أنها كانت بمثابة بدء الحركة الأكبر الخاصة بالضرورة للولب توافرها للانضمام إلى الوحدة المالية الأوروبية.

إلى ذلك ظهرت دراسة نشرتها المفوضية الأوروبية أول من أمس أن لغة رجال الأعمال في دول المجموعة الأوروبية كلها ترجعت العام الماضي إلى اثنين ما وصلت إليه منذ الركود الاقتصادي العميق الذي حصل في مطلع الثمانينات.

وظهرت صورة استمرار الانخفاض الاقتصادي من العواصم الأوروبية كلها فيما كتبت دراسة المفوضية الأوروبية عن ضالة احتمال عودة مبكرة للانعاش الاقتصادي.

وتراجع مؤشرات المفوضية الأوروبية الاقتصادي الرئيسي الذي يشمل حساب الإنتاج واحتتمالات التصدير من ٩٦.٣ في المئة في تشرين الثاني (نوفمبر) إلى ٩٦.١ في المئة في كانون الأول (ديسمبر) أي ما يعادل لأحد الأدنى السابق الذي وصل إليه في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٢. وأظهرت دراسة أجراها بنك فرنسا أن الإنتاج الفرنسي تراجع لشهر الماضي عما ارتفع للخزوين في معظم القطاعات وتراجع الطلب في القطاع الجاهز كله. وكانت السيارات

والصالح الاستهلاكية أكثر القطاعات تأثراً بالركود.

كما أن الصادرات الفرنسية تراجعت، وتراجع الطلب عليها ما عكس عدم الاستقرار الاقتصادي في ألمانيا وازدياد الغضب من دول أوروبية أخرى بسبب القوة الشرائية التي يتمتع بها الفرنك الفرنسي.

وأجل بعض الشركات العمل بموجب برنامج استثمارية مقرر. وعلى رغم استقرار وضع العمل والوظائف في التجارة والخدمات زادت البطالة في قطاع الإنشاعات وفي القطاع الصناعي.

وأظهرت أرقام نشرت أول من أمس في روما أن الإنتاج الصناعي الإيطالي ارتد تراجعاً وكان على أسوأ ما يمكن أن يكون في المناطق الصناعية الرئيسية في إيطاليا.

وتراجع الإنتاج ٠.٦ في المئة العام الماضي على رغم أن مستوى التراجع لم يتسحق لأن العام ١٩٩٢ أصحى على ثلاثة أيام عمل إضافية بالمقارنة مع العام ١٩٩١. وبدأ التراجع في الإنتاج يتسارع بعد الصيف الماضي حتى صار اثنين مما كان عليه في الفترة نفسها من العام الأسبق بنسبة اثنين في المئة حسب الأرقام التي نشرت أول من أمس مؤسسة «إيستات» التي تجمع الإحصاءات الوطنية في إيطاليا. وكانت القطاعات الأكثر تأثراً بالركود صناعة السيارات والقطاع الهنسي الصناعي إذ كانت نسبة التراجع في السيارات ١١.١ في المئة ونسبة التراجع في القطاع الهنسي ٧.٩ في المئة. وقلت نقابات العمال أن ١٤ ألف وظيفة معرضة لخطر الإلغاء من المنطقة الصناعية الشمالية من إيطاليا. وتوحي دراسة المفوضية الأوروبية أن من المحتمل أن تقلب الاستثمارات الصناعية ضعيفة في غضون العام الجاري كله بعدما قصرت عن تقديرات مخفضة العام الماضي.

وتظهر الدراسة أن مؤشر ضماير السوق كان تنحى أكثر مما تنحى إليه في كانون الأول الماضي لولا بارقة الانتعاش في بريطانيا. إلا أن أضرار الأرقام التي صدرت عن الأوضاع البريطانية أول من أمس تشير إلى أن الإنتاج الصناعي البريطاني تراجع في كل من الربعين الأخيرين من العام الماضي.

ولم تتحسن الضماير العام الماضي إلا في بريطانيا لحظ من الدول الأثني عشرة حسب ما تشير إليه دراسة المفوضية الأوروبية. وتراجع مؤشر الضماير في فرنسا إلى ٩٧.٤ في المئة وفي ألمانيا إلى ٩٥.٥ في المئة. بينما كان هذا المؤشر ٩٧.٩ في المئة في فرنسا و٩٦ في المئة في ألمانيا في تشرين الثاني.



محنة أمريكية لتقويض الوحدة الأوروبية
خففت بريطانيا سعر الفائدة
فهيبت الستراييني وانخفض الايرلندي وارانعد الفرنسي!



المصدر : الجرائد

التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٢

للتشر والخد مات الصحفية والمعلومات



ابرز واسرع ما نتج عن خفض سعر الفلادة الرئيسية في بريطانيا الى ٦ باللملة هو هبوط سعر الجنيه الاسترليني ازاء الدولار والمرك الألماني. تطور إعلان التخفيض هبط سعره الى ١,٤٨ دولار والى ٢,٣٩ مارك. استمر التراجع أكثر فلكثر، رغم أن هذا التدهور عاد وطرح النقاش حول مصير اليه الصرف الأوروبي والتي خرج منها الاسترليني أملا في الانتماء والمحافظة على سعر مرتفع. لكن الأمر لم ينعف في شيء كذلك نتج من ذلك لجوء إيرلندا مضطرة لتخفيض قيمة عملتها. ويبدو أن سعر الفلادة في طريقه للتخفيض أيضا بحيث يسجل في آذار (مارس) المقبل إلى خمسة باللملة. وربما إلى أربعة باللملة. وهو ما أشارت اليه أوساط بورصة لندن التي هلت للخفض لأنه انعكس على أسعار الأسهم فارتفعت ترتفع سهما إثر سهم على أساس مؤشر فليتشنيل تيمز، لملة شركة.

ويول وزير الخزانة البريطاني نورمان لامونت أن محادثاته مع حكومته انكثرتا المركزي شجعت على خفض سعر الفلادة مرة جديدة. وكان هذا الخفض قد بدأ بعد انسحاب الجنيه الاسترليني من اليه الصرف الأوروبية في منتصف ايلول (سبتمبر) الماضي. فجري الخفض من ثمانية إلى سبعة باللملة وألا سنة وربما غدا إلى خمسة رغم أن الحكومة لذلك لتهدئة السوق. ويقول مصدر مخصص أن سبب الخفض هو ارتفاع عدد العاملين عن العمل في بريطانيا والذي وصل إلى ثلاثة ملايين شخص مع خوف من تجاوزة هذا الرقم. وأشار المصدر أن الخفض يغير من دعر الحكومة البريطانية في مواجهة الوضع الاقتصادي المتدهور. لكن تدب أن الوضع الاقتصادي الأوروبي، وتحديدًا النظام النقدي الأوروبي، عرصة للاضطراب. فما أن خفض وزير الخزانة البريطاني سعر الفلادة حتى عصفت موجة واسعة من المضاربات على العملات الأوروبية المختلفة. فبدأ الفرك الفرنسي مهددا. لكنه صمد بعد أن حثرت الحكومة الفرنسية من انها لن تقلل بهذا التهديد. وأن البنك المركزي الألماني (بوندميك) جافز لدعمه. لكن الجنيه الاسترليني بقي مضطربا وراح سعره ينخفض تحت سقف الدولار والنصف دولار. وتحت سقف المارك ونصف مارك. كذلك أصيب «البوننت» الإيرلندي للاضطراب الشديد في سعره. بسبب الجنيه، وبالأثر اضطرر الحكومة الإيرلندية لتقليص قيمة عملة باللملة خاصة وأن حجم التجارة الإيرلندية مع بريطانيا ضخم جدا. ووصل الأمر إلى حد أن وزير الخارجية الإيرلندي ديك سبروك طلب من وزراء خارجية أوروبا الذين اجتمعوا في بروكسل لمعالجة الوضع. طلب اليهم استعجال إعادة النظر في اليه تبادل العملات الأوروبية نتيجة خفض سعر صرف عملة بلاده. لكن الوزراء فسطوا أرجاء ذلك إلى أيار (مايو) المقبل.

ولقد رأى وزير المال الفرنسي ميشال سيهان أن بريطانيا مسؤولة عن هذا الاضطراب كله. في حين أن بورصة لندن اعتبرت خفض سعر الفلادة أمرا عاديا. وأشارت إلى أن خفض الفلادة يزيد من منافسة البضائع البريطانية للبضائع والسلع الأوروبية. لذا سجل مؤشر فليتشنيل تيمز ارتفاعا في أداء أكبر مائة شركة بتابعها. لكن محللين في لندن رأوا أن الحكومة بخفضها لسعر الفلادة إنما أرادت تحريك السوق الاقتصادية ككل. أن في

مجال المقارنات أو غيرها. وفي قد تكون استعاضت عن خفض قيمة الجنيه بخفض سعر الفلادة. ولم يخل هذا القرار من مخاطر. ومن هذا انصب اهتمام الحكومة البريطانية على معالجة الوضع الاقتصادي إلى درجة ذكر معها أن رئيس الحكومة نفسه، جون ميجور، تولى الإشراف مباشرة على الوضع ومتابعته. ويعتزم خفض سعر الفلادة أكثر.

من جهة، يرى لامونت اتخاذ قراره بخفض سعر الفلادة بارتفاع معدل التضخم الذي تراوح بين واحد وأربعة باللملة على أساس مؤشر أسعار الفرك خلال سنة. مع أن أرقام التضخم لا تشمل العملات الموزعة على الفروض المقارية. وقد ارتفع معدل التضخم السنوي خلال الشهر الماضي إلى ٣,٧ باللملة بعد أن كان في الشهر الأسبق ٣,٦ باللملة. وقال أن تراجع نمو الكتلة النقدية الشهر الماضي واستمرار تدني معدلات الإقراض المصرفي هو أحد المؤشرات التي دفعت إلى اتخاذ قرار خفض سعر الفلادة. وانفجرت الإحصاءات أن مؤشر الكتلة النقدية ارتفع بمقدار ٢٠٠ مليون جنيه استرليني خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي. مقابل هبوطه بمقدار ٢٠٠ مليون جنيه في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

ويرى محللون أن خفض سعر الفلادة يؤكد أن الاقتصاد البريطاني لم يدخل دائرة الانكماش بعد خصوصا إثر ارتفاع عدد المطالبين عن العمل. ويشير هؤلاء إلى أن وزير الخزانة الذي خفض سعر الفلادة قد يكون فعل ذلك تمهيدا للجوء إلى زيادة الضرائب على الدخل في الموازنة الجديدة في آذار (مارس) المقبل. وأخذ المحللون في بريطانيا على الحكومة أنها تصرحت بعيدا عن أي حساب لمصلحة إيرلندا تحديدا، التي اضطرت لخفض قيمة عملتها «البوننت»، والذي يعتبر أكبر خطوة من نوعها في تاريخ النظام المالي الأوروبي منذ ١٣ عاما. وعلج وزير المال الإيرلندي برتي أهيرن خطاه بلاده الأوروبيين الذين استمروا في تقديم المساعدة المالية لعمله بلاده لكي تصمد وسط المضاربة. وقال الوزير أهيرن: «سنعينا للحصول على الدعم من شركائنا في اليه الصرف الأوروبي، ولم نتج، وخفضنا معركة لمدة خمسة أشهر ولم تنلق إلا كلاما». وأتهمت إيرلندا بريطانيا بأنها تريد تقويض خطط توحيد أوروبا.

وفي هذا السياق يقول مرجح خفض سعر الفلادة التي تراوح بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في ولانها والاقتصادا ربما تريد تقويض الوحدة الأوروبية فعلا لتثير اندفاعها نحو واشتعل.

ويشير المرجح إلى أن مصر معاهدة ماستريخت تتوافق على مصر الفرك الفرنسي لجهة بقله أو عدم بقله داخل اليه الصرف الأوروبية. لأنه إذا انسحب فإن النظام النقدي الأوروبي يظل قدرته على البقاء بعد أن خرج منه الجنيه الاسترليني واليرة الإيطالية.

والذي يدفع إلى احتمال خروج الفرك الفرنسي هو الوضع السياسي الضعيف لجهة خروج الاستراتيجيين المالية، ومواجهتها الانتخابات العامة في آذار (مارس) المقبل وهي في موقع متخالف أمام تصاعد قوة المعارضة المعينية. والرجح أن تطور هذه المعارضة بـ ٤٠ مقعد في المجلس الوطني الذي يضم ٥٧٧ مقعدا. ورغم تنافس الديفوليين بزعامة جاك شريك وحزب الوسط الميجوري بزعامة جيمسكار ديمسنان فيما بينهما على من ستكون له رئاسة



الحكومة المقبلة، لكنها بما يحاولان تحديد سياسة الاقتصادية تطيح بسياسة الاشتراكيين بزعامة الرئيس فرانسوا ميتران. وهذا كله يعكس نفسه على الفرنك وليس أمام الاشتراكيين، إذا أرادوا بقاء الفرنك قويا إلا أن تقوم ألمانيا بخفض اسعار الفلدة لديها، ويتكها المركزي مؤنسيهك يرفض ذلك إلا إذا قام مصرف اوروبي مركزي، وهو ما يبدو بعيد المنال.

ولا يستبعد المرجح أن تكون سياسة ادارة الرئيس الاميركي الجديد بيل كلينتون قد اتجهت بسرعة لوقف قيام الوحدة الأوروبية الاقتصادية لأنها ليست في صالحها، ولا ينسبها قيام أوروبا قوية موحدة. وفي هذا السياق، فإن ادارة كلينتون تراهن على اعتذاب بريطانيا بشيء من الاغراءات، ولم يستبعد المرجح أيضا أن يكون قرار شركة «هوفر» الأميركية نقل مصنعها من مدينة ديجون الفرنسية إلى سكوتلندا بداية الاغراءات الأميركية لبريطانيا. ورثت فرنسا بفض على ذلك معلنة أنها تعزيم مطالبة اللجنة الأوروبية في بروكسل بالتحقيق في هذا الامر خصوصا وأنه لا يشكل أي تعبير عن وحدة مصالح بين دول اوروبية عازمة على الوحدة فيما بينها.

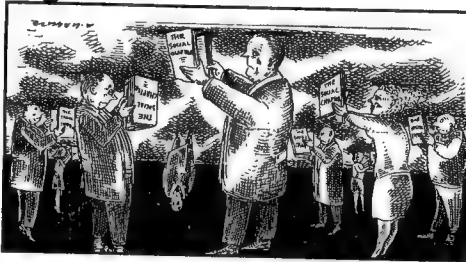
اما شركة «هوفر» الخليفة لمجموعة «ميناغ» الأميركية، والتي انشأت مصنعها في ديجون عام ١٩٦٤، فاعلنت أن قرار الانتقال سببه امكانية تخفيض كلفة انتاجها بنسبة ٢٥ بالمائة تقريبا لاسيما وأن بريطانيا تعهدت بتسهيلات منها التعمد من جانب التقلبات بالحد من اللجوء إلى الاضرابات.

ويسبب قرار الانتقال بتوقف ٧٠٠ عامل فرنسي عن العمل، الامر الذي دفع الرئيس الفرنسي ميتران إلى القول أن الامر يشبه «القرصنة». وجاء القرار ليزيد عاصفين عن العمل بحيث يقرب الرقم الاجمالي للعاملين في فرنسا إلى ثلاثة ملايين، ويقول مصدر فرنسي أن هناك ضرورة لأن توضع تشريعات تحول دون مثل هذا الاجراء بين الدول الأوروبية الموحدة، بحيث لا يسمح لشركة أن تنقل منشاتها من بلد اوروبي إلى آخر متذرة ربما بوحدة السوق.

قد يكون انتقال مصنع «هوفر» البدايه في الهجمة الأميركية لتقويض الوحدة الأوروبية وليس لمجرد مصالح اقتصادية.

لندن - «الحوادث»

مجلس العموم في أزمة بسبب الفصل الاجتماعي



يعكس الكاريكاتير رأي صحيفة «الجارديان» البريطانية فيما يحدث داخل مجلس العموم من مناقشات وجارات حول الفصل الخاص بالشؤون الاجتماعية في معاهدة ماستريخت للوحدة النقدية والسياسية الأوروبية، وهي المناقشات التي تتم حالياً استعداداً للتصديق على المعاهدة للصحيفة أظهرت من خلال هذا الكاريكاتير نواب المجلس يقرأون فصل الشؤون الاجتماعية وقد وقفوا على رؤسهم ، وعلقت قائلة أن أحداً لا يفهم ما يحدث داخل البرلمان من خدع ومناورات وإذا كان النائب البسيط من أبناء الشعب معذوراً في عدم فهم ما يحدث فإنه أصبح من الواضح أن النواب المعارضين قد وصلوا إلى نقطة من الارتباك والفحوص وتشويه الحقائق لم يعجبوا معها يفهمون أنفسهم وما يفعلونه .

ويمكن القول إن هؤلاء النواب يفعلون عكس ما يضمنون ، أو عكس ما يعتقد الناخبون أنهم يفعلون . وهكذا تحولت قاعة البرلمان البريطاني إلى ما يشبه قاعة المرايا العاكسة التي تقلب الحقائق . والسبب في كل هذا الاضطراب الذي يحدث في اعرق برلمانات العالم ، هو الفصل الخاص بالشؤون الاجتماعية الملحق بمعاهدة ماستريخت ، والذي كان قد وافقت عليه جميع الدول الأعضاء في السوق الأوروبية فيما عدا بريطانيا التي طلبت استثناءها منه .

والمفاوضات والمناورات
داخل البرلمان البريطاني الى
مجرد كمثل من « السراب »
لاتعكس واقعا ولا حقيقة ..
وتزيد الحيلة في ذهن
الناخب البسيط
(عن الجارديان)

ومؤيدين، وحذروا من ان
ميجور قد يتسبب في تفجير
أزمة دستورية.. تدفعهم الى
اعادة النظر في تطبيق
تقنيات قديمة على عليها
الزمن .
وهكذا تحولت الصورات

واليوم يطالب حزب
العمال بتعديل القرار
البريطاني والغاء هذا
الاستثناء . وقد ابيت طلب
حزب العمال جماعة منشقة
عن حزب المحافظين الحاكم.
كانت قد رفضت معاهدة
مستريخت بالكامل . ولكن
تلك الجماعة تقوم حاليا
بمناورة على أمل ان تؤدي
الموافقة على طلب العمال
الى تدمير المعاهدة.

وقد وجهت حكومة
ميجور انتقادا عنيفا الى
جماعة المنشقين، وحذرتها
من ان موقفها المؤيد للعمال
، حتى ولو على سبيل
المناورة، سيجعلهم يبدون
وكأنهم يعملون ضد
مبادئهم.

كما هدد ميجور بأنه في
حالة الموافقة على التعديل
سيستخدم حقه في تقديم
معاهدة مستريخت للملكة
للمصاديق عليها بدون
طرحها على البرلمان.

وقد أثار تهديد ميجور
غضب نواب البرلمان
البريطاني من معارضين



المصدر: **الوفاء**

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٧

للنشر والتوزيع: دار النشر والصحف والمطبوعات

**زيادة الاتجاهات الاستقلالية في أوروبا يؤثر على دورها في النظام الدولي
أزمة الاقتصاد الأمريكي تهدد زعامة الولايات المتحدة للعالم**

[illegible]

الحمد لله



المصدر :

للنشر وإخذ مات الصحفية والمعلومات التاريخ :

٢٠٠٢ ٢٠٠٢

٥٠٪، وذلك عبارة على القوي التي يعالجها عدد من القطاعات الحيوية في الاقتصاد الأمريكي، وخاصة القطاعين المالي والصناعي، والتي تعد سياسات ريجان - بوش التحريرية للمستوى الأول عنها، حيث ألغت هذه السياسات القيود على عمل المصارف وقطاعات الانشاء والتعمير - سبها وراء تفويض الفواتر على الدولار ورفع معدلات النمو والانكماش إلى مستويات منخفضة للانكماش الوطني، الأمر الذي تسبب في طرد حركة شراء الشركات بعضها البعض بتسهيلات مالية ضخمة بدون حدوث زيادة فعلية في التوظيف أو في قواعد الائحة الأمر الذي نتج عنه تدني قيم الأملاك العقارية وخسارة مليارات الدولارات، والمضي لحد ٥٠٠ مليار دولار، إضافة إلى تدهور

الحساس

للإستثمار في

سنوات الحكومة ذات الفوائد للخصخصة، ميزان أسكتند - الوسط ١٢، وإلا كانت للمطبات المالية تفصح عن طبيعة الأزمة التي تشهدها الاقتصاد الأمريكي وما يتهدده مكانته الدولية لصالح التكتلات الاقتصادية الكبرى وخاصة ذلك الذي تدور عبر الشغل للرجال للأغنياء، إلى أن ذلك لا يعني بالضرورة خروج الولايات المتحدة من مسار السبيل

في صرحها من
للأزمة وخاصة في
قل للمطبات المالية،

أولا، قدرة الولايات المتحدة على دعم اقتصادها الوطني على حساب تعاقبها العالمية، خاصة مع اندفاعه لتدوير الذي ضل سبيلها في مواجهة الأزمات العميقة والحد من العالم، حيث تستطيع الولايات المتحدة ولها بعض التقديرات خفض نفقاتها المالية في المدى المتوسط من ٢٪ إلى حوالي ٢٪، وهي الوقت

ذلك تزداد ضغوطها على الأنظمة

بالنظام المالي الجديد، خاصة بعدما بدأت معولة للرجل في المعمر الانتفاحي في الجبرج، إضافة إلى تطوراتها المحتملة على المنطقة العربية وسماحاتها الاقتصادية.

• انحصار القرن الأمريكي؛ مثلت أزمة الخليج الثانية علامة فارقة في تاريخ الصراع الدولي، إذ جعلت بين طياتها وثيقة نظام القطبية الثنائية وانحسار نفوذ الاتحاد السوفياتي الذي مكث ان تصح إلى عدد من التيارات للتحل، في الوقت ذاته الذي شهدت فيه التفرق للطاقات للولايات المتحدة وانغماسها بالهزيمة على قدرات النظام الدولي - وهو الأمر الذي برزمت عليه وانخسار مرارا خلال العامين للثلاثين - إلى عهد الذي دفع المعيد من اللزائز إلى الامان من مقدم ما يسمى بالقرن الأمريكي، بيد أن الواقع قد أثبت خطأ الأركان في تلك التطلعات التي أطلقتها، وهكذا، حينما فصع من كفة الصراع القديم والذي يشكل الاقتصاد محور وسركته

الأساسي، فالولايات المتحدة التي تخرج متفردة على قمة العالم منذ منتصف الثمانينات تقريبا تعاني من أزمات حادة تصعب بهذه الكلفة وتكثف من عمل البهجة بهن هزمتها العسكرية والسياسية للطلقة وقدراتها الاقتصادية القاصرة، لعل الرقم من الحصن النسبي الذي شهدت تطورات الاقتصاد الأمريكي أثناء حرب الخليج، إلا أن انحسار تأميمات تلك الأزمة قد أراح القلوب من شبح الركود الذي يطغى الاقتصاد الأمريكي في تلك، والذي يمكن رسمه ملامحه في تراجع معدلات النمو وتداني للمؤشرات الفعلية إلى ما يزيد على ٤٠٠٠ مليار دولار، أو ما يقارب ٧٢٪ من حجم الإنتاج السنوي إضافة إلى ازدياد ميزان اللزائز إلى ما يقارب ٤٠٠ مليار دولار، واستمرار ميزان ميزان المعلومات وخاصة مع اليابان ودول جنوب شرق آسيا، حيث بلغ المؤشرات التجارية لليابان في مواجهة أمريكا ما يقارب من ٢٠ مليار دولار في النصف الأول من

عام ١٩٩١. (تبلغ نسبة التجارة الأمريكية مع دول المحيط الهادئ حوالي ٢٠٪ من إجمالي التجارة الخارجية الأمريكية، في أكثر من إجمالي مبيعاتها التجارية مع أوروبا بنسبة

وعلى الرغم من ذلك الخطوة التي دشنتها المجموعة الأوروبية في الأول من يناير للنفس، إنما إلى نصوص اتفاقية ماستريخت التي تنص على اتجاه الوحدة السياسية والاقتصادية بين دول المجموعة الاثني عشرة إلا أنها ضل إلى حد بعيد مفتاحا للفصل مابين من الصراع والتنافس الدوليين والقدرة إلى الألف الرحبة التي تستدعيها تلك الخطوة والتي شهدت أكبر تجمع اقتصادي في العالم بدم نحو ٢٤٠ مليون نسمة ويصلحون على ٤٠٪ من التجارة الخارجية بقطاع قومي يبلغ ٦٦٠ مليار دولار. الأمر الذي تزداد احتمالاته في ضوء الاعتبارات

التقني، أولا، تزايد احتمالات انضمام بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة - انشأ - إلى الوحدة الأوروبية، وهو الاتجاه الذي تكسر على حمار العامين للثلاثين عبر الاتفاق على إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي لاتتال العملة ويزول الأمر بين التكتلات مع مطلع عام ١٩٩٢، وفي الواقع فقد تمت هذه الاتفاقية بمثابة إيالة سياسية لتوابع العمل بنظام التبادل التجاري بين دول المجموعة.

حيث يبلغ نصيب المجموعة الأوروبية من تجارة الاتحاد نحو ٦٠٪، في مقابل ٢٠٪ من إجمالي تجارتها التجارية، الأمر الذي دفع وزير خارجيتها فنلندا بهرتي سالونين إلى توصيف المنطقة الاقتصادية الأوروبية التي ضلعت من تلك الاتفاقية بأنها أكبر منطقة اقتصادية في العالم، والأكثر تنميا، إضافة إلى تزايد شعبية القوى السياسية المؤيدة للانضمام إلى الجماعة الأوروبية في كل من السويد وفنلندا والنمسا، وهو الأمر الذي يعني في حال انجازه طرفة عاتقة في القدرات الاقتصادية للاقتصاد الأوروبي للحد.

ثانيا، تدخس الاتجاهاات الاستثنائية داخل الجماعة الأوروبية بعد انهيار التوازنات التي دعمت علاقاتها مع الإدارة الأمريكية إبان حقبة الحرب الباردة، وذلك حتى على الصعيد العسكري، الأمر الذي يندرج في إنشاء الحلف الأطلسي، والاتحاد بأغلبية صيغة دور الجماعة الأوروبية داخل حلف الأطلسي. وفي الواقع فإن هذه التطورات تدور المعيد من التغيرات حول مستقبل تلك التجمعات الاقتصادية الكبرى وتفاعلاتها على ما يسمى



المصدر :

٢٠ ج ١ ١٩٩٢

التاريخ : النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

الاستراتيجية الأخرى لزيادة تلك
التقلبات حتى تتواءم مع تقلباتها
السبب للتلقيح، وفي هذا السياق
يمكن إبراز مفرز التصريح الأخير
لوزير الخارجية الأمريكي أوليفر
كروستوفسكي والذي أعرب فيه عن
تعبه للمعاقبة المطلوبة ومنع كل من
لبنان واليهان علاوة على الهند حق
المعسرة النكدة في مجلس الأمن،
وهو ما يعني بمسيرة أخرى زيادة
الأعباء الاقتصادية على مائتي تلك
الدول، وفي الواقع فقد تبنت الإدارة
الأمريكية هذا الاتجاه منذ نشوب
 أزمة الخليج، حيث فرضت على
حلفائها الغربيين المساهمة في
تمويل الحملة العسكرية في الخليج.
ثانياً، تصاميم اتفاقية السوق
للشركة التي تم إبرامها في الثاني
عشر من أغسطس الماضي بين كل
من الولايات المتحدة وكندا
والكسبك، والتي تضم نحو ٢٦٢
مليون نسمة، ينتج قوس إجمالي
يبلغ حوالي ٦ آلاف مليار دولار،
حيث ستسمح هذه السوق بخلاق
ما يزيد على ٤٠٠ ألف فرصة عمل
جديدة إضافة إلى دورها في دعم
الصناعات الأمريكية للمكسيك
والتي تبلغ حاليًا حوالي ٤٤ مليار
دولار، وإضافة إلى الصناعات
التراكمية التي تساهمها المعطيات
الصناعية، تراهن الإدارة الأمريكية
على ما يمكن تسميته بخيار النفط
الخليجي - إذا جاز التعبير، ولا
تقتصر الأهمية الاستراتيجية لهذا
الخيار على واقع الارتباط الهيكلي
للاقتصادات الأوروبية واليهانية
بالنفط العربي، مما يكرس بالتالي
الهيمنة الأمريكية على مقدرات
الصراع الاقتصادي العالمي، حيث
تستورد للجمهورية الأوروبية نحو
٤٥ ٪ من إجمالي وارداتها من
النفط والغاز من المنطقة العربية!!
وهي نسبة غير مريحة للتفكير
حتى في ضوء اتجاهات السياسة
الأوروبية للنفط والرافعة لتقليل
الاستيراد للمواردات وتجهيز
التوسع في استخدام الغاز
الطبيعي.



المصدر : العالم اليوم

النشر والخد مات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ خرم ١٩٩٢

الأزمة الاقتصادية وراء الانقسام والتفتت داخل أوروبا

مرحلت عبدالعزیز

بريطانيا ومشكلة إيرلندا الشمالية

تمتد جذور المشكلة الإيرلندية الى القرن الثاني عشر الميلادي، وقد انتهى الامر بالقوى السياسية في إيرلندا الشمالية الى التبلور في قسمين: أولهما يؤيد الارتباط بالملكة المتحدة ومن ثم فهو لا يتسبب في أية مشكلات، وثانيهما: هو ذلك القسم المؤيد لصودة إيرلندا الشمالية للاتحاد مع إيرلندا الجنوبية، وإقامة إيرلندا موحدة مستقلة عن بريطانيا، ومعظم هذه القوى اسمتها الاقلية الكاثوليكية للقسمين أو شعبها، وقد وجدت ان العمل السياسي غير كافيل بتحقيق رغباتها في الانفصال، فالتهمت العنف العسكري، ومن أهم هذه القوى: الجيش الجمهوري الإيرلندي الذي يركز جناحه اليسمي بالجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت مع استخدام العنف كوسيلة وحيدة.

وقد حاولت بريطانيا عام ١٩٨٥ أن تصبغ الوضع في إيرلندا الشمالية بصيغة الفريق، وتم توقيع معاهدة هيلزرسوف التي نصت على أن أي تغيير في وضع إيرلندا الشمالية لا يتم الا بموافقة شعب إيرلندا الشمالية كله وبموافقة المؤتمر المشترك للحكومتين، وقد بدأ في أبريل ١٩٩١ الحوار بين حكومة الملكة المتحدة ممثلة في وزير الدولة لشؤون إيرلندا وتوم برواه وبين الأحزاب الإيرلندية الشمالية، واثرتجميد الحوار سادات فترة من الهدوء النسبي، لم يقطعها الا تصاعد هجمات الجيش الجمهوري الإيرلندي مع نهاية ١٩٩١ وبدايات عام ١٩٩٢ في كل مكان في لندن وبلغات سواه في محطات اللو أو الفاعل التجارية أو الناطق والوزارات، وقد تجمعت هذه الهجمات مرة أخرى مع بدايات عام ١٩٩٢ وعلى الجانب الآخر نجد ان قوات الجيش الملكي قد أصابتها حالة من الجمود والشلل أمام هذه الهجمات المنظمة ولم تستطع مجابهتها بصورة حاسمة.

الشمال الإيطالي ودواعيه الانفصالية

تصود أوروبا الغربية في الآونة الحالية، العديد من الدعاوى الانفصالية التي تتعدد أسبابها لتغطي في النهاية شكلا من أشكال البلقنة التي تنتقل إليها بقل رياح التغيير التي طرأت على أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي.

والواقع انه باستقراء هذه الأسباب التي تدعو للانفصال في ثلاث من هذه الدول الأوروبية الغربية وهي بريطانيا وبلجيكا وإيطاليا يوضح أن العامل الاقتصادي له دوره الكبير في هذا الصدد. إذ أن الاختلاف في مستويات التنمية من إقليم لآخر واختلاف خط كل منها من الشراء في موارده الطبيعية يدفع بالاقليم الشرية الى اعلان رغباتها في الانفصال عن الاقاليم الغفيرة للتحلص من أعيائها. كما ان هناك أسبابا أخرى للرغبة الانفصالية بعد من أهمها اختلاف الثقافات والتقاليد الحضارية، كذلك النزعات القومية والتي عادت لتظهر من جديد بوضوح في ظل النظام العالمي الجديد، ومما يثير التساؤل وجود مسارين متناقضين ومختلفين يسيران جنباً إلى جنب داخل أوروبا، فهناك الاتجاه نحو الاندماج والوحدة، ونحو وجود هوية أوروبية مشتركة، وتتميز التحالفات بين الأنجاسات السياسية المتقاربة فيما بين البلدان الأوروبية وبعضها، على حين نجد أن هناك اتجاهات أخرى يمتد نحو التفتت والتفكك وتقسيم الدولة الواحدة الى كيانات متعددة بل ويهدد النظام العالمي كله بالانتقال الى العالم بأسره وانتشار موجة من الفوضى والتحلل قد تؤدي الى حروب كبيرة وصغيرة في مناطق مختلفة من العالم، ونستطيع تلخيص مصاديق هذا التحليل من خلال عرض سريع لثلاث مشكلات انفصالية في أوروبا الغربية كالآتي:



المصدر : العالم اليوم

النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات التاريخ : ٢٠ شهر ١٩٩٢

القوة المتزعة

للحركة الانفصالية في الشمال

مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية في إيطاليا كان هناك حزب جديد يقترح طريقه بنبات بين الأحزاب الأخرى القوية، وهو حزب رابطة الشمال الإيطالي الذي يتبنى الدعوة لإعادة بناء إيطاليا على أسس فيدرالية، ويعد هذا تنازلاً منه عن دعوته الانفصالية بين الشمال من جهة والوسط والجنوب من جهة أخرى. وقد أظهرت الانتخابات الأخيرة المفزة الواسعة التي حققتها تلك الرابطة الانفصالية إذ استطاعت الحصول على ٨,٨٪ من مجموع الأصوات ووصلت لذلك ال مرتبة الرابطة على المستوى القومي.

وقد أكد استطلاع آخر للرأي أن هذه الرابطة ستكون الفائزة الأولى في الشمال الإيطالي لو أجريت انتخابات عامة. ومن ثم فإن إزاء الخسوف الحكومي من القوى المتزايدة لهذه الحزب فلذلك إلى تأجيل الانتخابات الفرعية التي كان يجب اتصافها في شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٩٢ في موند مصافقات شمالية أخرى.

بلجيكا والاتجاه نحو التفتت

تهدد الأزمة الحالية بين الفلاندرز والوالون في بلجيكا كيان الدولة كله، وقد أدت خلافاتهما المستمرة حول التفوز والسلطة إلى سقوط ٢٤ حكومة. ولت السلطة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فالقوميون الفلاندرز يطالبون بتقسيم بلجيكا إلى اثنين محاولين بذلك تقليد ما تم في تشيكوسلوفاكيا السابقة. فالتين أن الارتباط لم يتم أبدا بين الاثنين، فالجميع بينهما كان ضد إرادتهما. ومن ثم استمرار تصايف الاقليمين معقدي إلى أن تسوء الأمور بشكل كبير.

لا تعد هذه المشكلة حديثة فالنظرة الثابتة إليها تدل على أنها نتاج الخسائر الشدود الطبيعية القاسية مع بعض الظروف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. ومن ثم فالشمال الآن يمثل التمسك من صبه الجنوب متمما على عدد من المجموع منها:

• الوضع الأمني السيئ في الجنوب والذي يزداد سوءا مع الأيام. بسبب غياب الدولة الإيطالية من الوضع في الجنوب الفقير، الأمر الذي نتج عنه تزايد نشاط عصابات المافيا بالدرجة التي أصبحت معها المواجهة بين الجانبين في غير صالح السلطات الحكومية خاصة في ظل الاغتيالات المتتالية للقضاة الايطاليين دون أن تتخذ الحكومة وقفة حاسمة لمواجهة تزا نشاط الجريمة المنظمة والدرجة التي أعلنت معها ذلك، أنها مستصفي أي سياسي يتحدى سلطتها.

• التذمر الشمال من الأزمات الاقتصادية الخائفة التي يعانيها الجنوب والتي تثير الشمال على توجيه جزء من أموال التي يجمعها من الضرائب إلى الجنوب. • تلاشي الضغوط الخارجية خاصة بعد انهيار الشيوعية العالمية، وتراجع الضغوط الأمريكية الرافضة في استمرار بقاء الوضع والنظام كما هو.

وقد أدى ذلك إلى أن تلاشي الخوف من الايديولوجية الشيوعية أن تراجع الشعب عن تأييد الديمقراطية المسيحية رغم شبهات الفساد المتزايدة والفساد في مواجهة الجريمة وولف تدهور الدولة، وانصرف معظم الشماليين إلى تأييد الأحزاب الانفصالية ذات الاتجاهات القومية مثل حزب عصبة ليارديا والانصراف من جهة أخرى عن المسيحية الديمقراطية وأحزابها.

• التفتتات الحساسى والتقسال بين الشمال والجنوب، فعل حين ينتهي الشمال إلى التفتتات الأوروبية والاحساس بالتفوق والتخلف، ينتهي الجنوب إلى التفتتات المتوسطة مع شعور بالقلق والذونية.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ جويلية ١٩٩٢

النشر والذات الصحفية والهملومات

للحد من تقلبات العملات

اجتماع السبعة الكبار في لندن السبت القادم

□ طوكيو - رويتر:

قالت صحيفة نيهون كيزاي شيمبون الاقتصادية اليابانية اليومية إن مجموعة السبعة الكبار التي سيجتمع وزراء مالياتها ومخافق بنوكها المركزية في لندن يوم ٢٧ فبراير الحالي قد تتفق على التصانق للحد من تقلبات حركة سوق العملات وذلك بتنسيق تدخلها في أسواق الصرف كإجراء تراجع الدولار الأمريكي كثيرا أمام العملات الأخرى. وقالت الصحيفة إن السبعة الكبار - الدولارات المتحدة واليابان والمانيا وبريطانيا وفرنسا وكندا - سوف تسمح بالمستوى الحالي لأسعار صرف الدولار وهو ١١٨ ين ياباني للدولار. وكان الين قد حقق ارتفاعا مطردا بالنسبة للدولار خلال الأيام الأخيرة فوصل إلى ١١٨,١٥ ين للدولار في نيويورك يوم الجمعة الماضي وكان الرقم القياسي السابق هو ١١٨,٦٠ ين للدولار في ٢٠ سبتمبر عام ١٩٩٢ في برصة طوكيو وكان الين قد اتجه إلى الارتفاع بعد تصريحات لويدي بتنسيق وزير الخزانة الأمريكية بأن ارتفاع الين يساعد على تعديل اختلال الميزان التجاري بين اليابان وأمريكا. وقالت الصحيفة إن السبعة الكبار سوف يتفقون أيضا على خفض معدلات الفائدة الطويلة الأجل في اليابان والدولارات المتحدة وأوروبا وذلك من خلال خفض العجز المالي في هذه البلاد.



الوحدة الأوروبية نحو اقتصاد قوي

● مع بداية عام ١٩٩٢ بدأت أوروبا مرحلة جديدة في حياتها لتصبح موحدة ولم تعد هناك حدود جمركية تفصل بين الدول الألفى عشرة الأعضاء في السوق الأوروبية الموحدة.

وبدأت فكرة الوحدة في عام ١٩٥٧ في روما وكانت تلك هي المرحلة الأولى لإقامة سوق مشتركة وإلى ٢ ديسمبر ١٩٩٢ بدأت فترة التوسع بأن يكون هناك حريات للتقال بين هذه الدول للأشخاص ورأس المال والبضائع والخدمات وهي ما عرفت بالحرريات الأربع.

● وبالفعل فشحت أوروبا حدودها أمام حرية التنقل

الأشخاص سواء بالقطارات أو القطارات أو السيارات حيث يمكن لكل وسائل النقل والمواصلات نقل أي راكب أو سلعة إلى أي مكان فيها وأيضاً للتلاميذ والطلاب والشباب للذهاب أو أخصر للصدالة بين الشباب في أوروبا.

وبالتسمية لصورة حركة رأس المال بدأت خطواتها الأولى في بداية بوليا ١٩٩٠ ومع بداية يناير ١٩٩٢ أصبحت رؤوس الأموال حرة للتجاء من حيث الانتاج المرتفع والمساكن الأفضل ومع بداية يناير ولدت أيضاً أوروبا المكنية حيث تمضمحل البنوك على حريتها في استثمار أموالها وتقسيم القروض والقيام بأي نشاط ميسر في أي دولة من الدول الاثنى عشرة.

● وبالتسمية لصورة حركة السلع فمع بداية عام ١٩٩٢ انضمت الإجراءات الضامية بصرية حركة السلع داخل حدود دول السوق الأوروبية وبدأ رسمياً إلغاء جميع الحواجز على السلع بين الحدود حيث سيحصل سائكو الشاحنات رخصاً موحدة تسمح لهم بصرية التنقل في جميع أنحاء دول السوق.

وبذلك أصبحت دول المجموعة الأوروبية في عام ١٩٩٢ أكبر القوى الاقتصادية في العالم من حيث القوة الإنتاجية والمالكة الاستيعابية وهو الأمر الذي سينعكس حتماً على وضع كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية وبالتالي سيكون لهذا التطور تأثيره البالغ الأهمية على اتجاهات التبادل التجاري وعلى القيم العالمية.

ويتوقع الخبراء السياسيون أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن أوروبا على أساس أن أوروبا سوف تمثل على المدى القصير سوقاً موحدة تضم ٨٥٠ مليون مستهلك وذلك بعد ما دخلت دول أوروبا الشرقية وروسيا ونها ستصبح القوة العالمية الأولى التي ستستطيع فرض قوانينها وتطبيقاتها التجارية على بقية العالم.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والهلو مات : ٢٢ شهر ١٩٩٢ التاريخ :

الاقتصاد العالمي وتحديات التغيير

في أوروبا (١-٣)

نهاية الحرب الباردة بين الشرق والغرب في أعقاب التغييرات الجذرية التي طرأت على أوروبا الشرقية ابتداء من عام ١٩٨٩. هذه النهاية تعيد تشكيل القارة الأوروبية من جديد. والحدوث أن دول الشرق التي عانت من العزلة طويلا تتسارع الجهود الرامية إلى الاندماج بأسرع ما يمكن في الصالح الغربي أو بالأحرى في أوروبا الغربية لكي تتقاسم معها ما تتمتع به من حرية واستقرار ورخاء.

ولكن بلوغ هذا الأمل يزداد صعوبة لأن الخلاف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المتخلف من انهيار الاشتراكية أحال دول الشرق الأوروبي إلى منطقة لفترة يتعذر دمجها في الغرب ببساطة.. مما يوجب حالة توتر بالغة وتهديدات جديدة للقارة بأسرها. لهذا يجب البحث عن حل سريع لهذه المشكلة وهم الأمر الذي يلقى بمهمة ثقيلة على عاتق المجموعة الأوروبية بوجه خاص. ول هذه السلسلة من المقالات.. رؤية تحليلية وتطبيقات على الأوضاع الحالية في أوروبا يقدمها التغيير الاقتصادي بتر شميتهوير عضو المفوضية الأوروبية منذ عام ١٩٨٧ للمستشارين من شؤون الميزانية والرقابة المالية منذ عام ١٩٨٩.



يتر شميتهوير

افضل للتعبير مما كان الحال عليه قبل عام ١٩٨٩. إذ أن الوضع الحالي يطرح فكرة جديبة وهي اقامة منطقة اقتصادية واحدة في أوروبا تتضمن دول العالم الأول أو للتقدم صناعيا من أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ثم العالم الثاني أي دول أوروبا الاشتراكية السابقة. وهذا بالطبع هو افضل سيناريو يمكن أن يتيقن عن الوضع الحالي وهو إذا تحقق فهو يعني أن حوالي ربع سكان الأرض سيتمتعون بالرخاء أو سيكونون على الطريق المؤدي إلى ذلك. وتظل هناك مشكلة دول العالم الثالث والمخاوف التي تحتاج شحوبها من أن تؤدي التكلفة العالية التي تحتاجها دول شرق أوروبا لإصلاح اقتصادياتها إلى طلب المساعدات وتمويلها بعيدا عنها. وهي في أمس الحاجة إليها. وهذه المخاوف حقيقية. وقد عبر عنها زعماء هذه الدول في مختلف المناسبات، وبزهد من حدة تلك المشكلة أن المجتمعات التي تتمتع بالرخاء لا يمكنها أن تعزل نفسها عن العالم الخارجي، لأن المشكلات الاقتصادية الحالية عالمية وشاملة.

التوترات في الاتحاد السوفيتي السابق

يجمع المراقبون والخبراء على أن رابطة الكومنولث للدول المستقلة وهو الهيكل الجديد الذي يجمع الجمهوريات السوفيتية السابقة هو أداة انتقالية نحو حل الرابطة التي كانت تجمع بين جمهوريات الامبراطورية السوفيتية السابقة. ولذلك بدلا من أن يكون أداة فعالة للتعاون بين هذه الجمهوريات. وتؤكد تلك الفكرة خاصة عبر الجدل الدائر حاليا حول القوات المسلحة السوفيتية والتي كانت تعد واحدة من أهم عناصر البناء السياسي والقوة وراء البناء الاقتصادي للاتحاد السوفيتي السابق. أيضا طينا أن نذكر أننا نشهد بداية تكوين مجموعات جديدة من الدول تضم كل منها عددا من الأقليات العرقية المختلفة. ول روسيا الاتحادية وحدها يعيش أكثر من ٢٥ مليون نسمة من غير الروس في حين يعيش أكثر من ٢٠ مليون روسي خارج روسيا ذاتها. وقد بدأت بالفعل الخلافات العرقية في التفجر جنوبا. ولاتزال مخاطر وقوع انقلابات عسكرية متجددة في روسيا نفسها تلوح في الأفق وكذلك في مجموعة الدول المستقلة في إطار رابطة الكومنولث.

في عالم الستينات شكلت حياة البشر في أنحاء العالم في أعقاب مذبحة الرايح الألماني وأخذت هذه الحياة صورة انقسام بين معسكري المواجهة لدولتين عظميين. وارتكز ذلك الانقسام حول ثلاثة محاور أولها: تكديس وتطويع السلاح النووي في إطار المواجهة. وثانيهما: موازنة التهديد المتبادل وإشارة مشاعر الخوف لدى كل معسكر من تعامل قوة الآخر. وثالثها: التناقض الشديد في النظم الاجتماعية السائدة في كل من المعسكرين.

ومن الناحية الاقتصادية انقسمت أوروبا إلى قسمين متناقضين أيضا. على جانب منها أخذت أوروبا الغربية آنذاك في إعادة بناء هيكلها الاقتصادي بمساعدة خطة مارشال، وقامت بصياغة نظم اقتصادية متطورة مثل المجموعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة «الغنا».

وعلى الجانب الآخر وقعت الاقتصاديات المركزية لدول أوروبا الشرقية تحت هيمنة النظام السوفيتي السابق في إطار مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل «كوميكون».

واستمرت الحرب الباردة على مدى أكثر من جيل كامل منذ عام ١٩٤٨ في أعقاب وقوع براغ تحت الهيمنة الشيوعية وحتى سقوط حائط برلين في عام ١٩٨٩. وخلفت هذه الحرب أثارا عميقة في نفوس شعوب الغرب ومؤسساته. كما كان لها أثارها العميقة على الشؤون الداخلية لجمهورية ألمانيا الفيدرالية.

وعلى النقيض من ذلك نشهد حاليا فترة انتقالية فله حل محل الانقسام بين الشرق والغرب توترات محلية كثيرة. فهناك الصراعات العرقية التي تفجرت مؤخرا بين شعوب شرق أوروبا ويعد تاريخها للفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى وما بعدها. إضافة إلى عناصر أخرى متخلفة تشير إلى احتمالات نشوء توترات مستقبلية.

كما يرواه قيادة وزعماء دول شرق أوروبا كذلك مهمة شديدة الصعوبة تتمثل في محاولة إحلال النظم الاقتصادية الرأسمالية محل النظم الاشتراكية لإصلاح الهيكل الاقتصادي لأسفلهم مع محاولة الحد من الضغوط والمعاناة التي تفرضها تلك العملية على شعوبهم.

وعلى الرغم من أن الصورة الحالية يسودها التشاؤم إلا أن المستقبل يحمل الأمل في طياته فهناك إمكانيات



المؤثرات الخارجية

تتعرض دول الاتحاد السوفييتي السابق لمؤثرات خارجية عديدة إذ أن مثلها مثل دول شرق أوروبا لبررت التحول نحو اقتصاديات السوق من تلقاء نفسها، وهي تتطلع إلى المساعدات الغربية لتتقدم أسهاماتها خلال تلك المرحلة الانتقالية الحرجة. ومثل سلفه جورباتشوف يدعو يلتسين مراراً الدول الصناعية إلى تقديم معوناتها لانتقال الاقتصاد الروسي الذي يعاني من أزمات خانقة.

و في الوقت الذي تلعب فيه دول الغرب دوراً مساعدات دوراً مؤثراً في مستقبل المنطقة فإن للجنوب دوراً مهماً كذلك، فالدول مثل المملكة العربية السعودية وتركيا وإيران تحاول أن تقوم بدور في جمهوريات آسيا الوسطى السوفييتية السابقة وقد بدأت هذه الدول في ممارسة دورها المؤثر بالفعل معلماً يتضح في مشروع إقامة منطقة اقتصادية حول البحر الأسود أو عبر دعوة الجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا للانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتي أسسها إيران مع تركيا وباكستان. وجدير بالذكر أن كازاخستان وهي إحدى الدول التي تمتلك جزء كبير من الترسانة النووية التي قام الاتحاد السوفييتي السابق ببنائها تقع داخل هذه المنطقة من العالم.

أوروبا الموحدة تفرض شروطا جديدة لقبول السائحين!

سبعة آلاف وخمسمائة فرنك فرنسي حد أدنى لدخول فرنسا

دخلت بريطانيا ضوابط الجوازات التي يسمى هناك ضابط الهجرة من حقه عدم قبول التأشيرة وبالتالي رفض دخول الشخص الذي يحمل تأشيرة ذلك دون إبداء الأسباب التي دفعته إلى ذلك من الترخيص بالنظر إلى ما صاحبته للشخص الأجنبي في باريس في الترخيص للنظر إلى دول المجموعة الأوروبية فريد أن تأخذ بالنظام البريطاني أي بمنح ضابط الجوازات الأوروبية صلاحية رفض دخول أي أجنبي حتى في حالة حصوله على تأشيرة دخول قانونية من منفصلة هذا البلد. أما عن أسباب الرفض فمن المؤكد أنها عديدة وتختلف بابا واسعا لرفض أي شخص غير مرغوب فيه في أوروبا وهناك طبيعة الحال أسباب منطقية من الممكن تقاضيها خاصة في ضوء نظام البطالة واستمرار الكساد الاقتصادي في الدول الأوروبية.

أسباب رفض الشبان الأربعة

عندما يصل الشبان الأربعة أمام ضابط الجوازات الفرنسي ويحتم التأشيرة المسالمة وتذكره العبارة الشائعة من سبب زيارتهم لباريس فجاباها بها الوسيلة.

وساهم كم من الوقت يتروى المكث في فرنسا فجاباها به أن فترة تصل إلى نحو شهر فجاباهم مسؤولهم عن المبلغ التي يحملونه معهم والذي جابا به من مصر فكانت المبالغ التي أخرجوها من جيوبهم ضئيلة للغاية ولاتكني للمعيشة أكثر من ثلاثة أو أربعة أيام في باريس التي تذهب فيها الأسرار وسمر للعودة على وطني عادي في الشانزليزيه إلى نحو ١٢ جيلها مصريا.

وقد أبلغهم ضابط الجوازات بأن الحد الأدنى اللازم للسجاسة في فرنسا كمتوسط يومي يصل إلى ٢٥٠ فرنكا وبالتالي فإن المبلغ الذي يملكون أن يتوافروا لديهم حتى يوافق على دخولهم الأراضي الفرنسية يصل إلى ٧٠٠ فرنك فرنسي وأسطف في يد الشبان الأربعة ورفضوا أن يستقبلوا الطائرة التي عادت إلى القاهرة وطلبوا الاتصال بالتمثيلية المصرية القنصلية في باريس وبعد نقاش طويل بين الطرفين طالب الدبلوماسي الفرنسي من الشبان الأربعة مقابلة لطار تحت الحراسة وذهبوا بهم إلى فندق في الوقت الذي قامت الشرطة الفرنسية بالاتصال بالتمثيلية المصرية.

وبدول السفير صممت مع الحلوم القنصل العام المصري لدى باريس للامانة فإن الشبان الأربعة لاوا معاملة طية من قبل السلطات الفرنسية وكان هي الأول هو التلك من أن هذا الاجراء الإنساني المواقين المصريين بصفة خاصة، وقد ناكث من أن هناك في ذات الوقت عشرات من الأجانب ورفضت السلطات الفرنسية السماح لهم بدخول أراضي فرنسا عملا بالقواعد الجديدة التي بدأت تصير من أول يناير ١٩٩٢. وقبل أن تصدر أية أحكام على حد المسألة الخطيرة عليها أن تستعرض بسرعة وجهة النظر الفرنسية في هذا الشأن. فالسلطات الفرنسية تقول في هناك مئات الآلاف من

احتجز الدبلوماسي الفرنسي في الأسبوع الماضي أربعة شبان مصريين وصلوا إلى باريس بتأشيرات دخول قانونية منحها لهم القنصلية الفرنسية في القاهرة. ولم اتفاد الشبان الأربعة إلى أحد الفنادق القريبة من مطار أورلي حيث قضاوا بضعة أيام تحت الحراسة قبل إعادتهم مرة أخرى إلى الطائرة التي عادت بهم إلى مصر.

وتعد هذه المسألة من الأولى من نوعها التي يتسبب فيها مرافلون مصريون في أوروبا منذ بدء تطبيق القواعد الخاصة برفع الجوازات المصرية والمحدود بين دول المجموعة الأوروبية الاثنى عشرة بدءا من أول يناير ١٩٩٢.

رسالة باريس

شريف الشوباشي

وكانت دول المجموعة قد أعلنت عن توحيد معايير دخول الأجانب ومنح التأشيرات بين كافة دول المجموعة حيث أن الزائر الذي يدخل أي دولة أوروبية بوسعة بعد ذلك أن يقلل بين دول المجموعة الاثنى عشرة دون تأشيرة.

وعلى الرغم من أن الدول الأوروبية لم تلجأ حتى الآن الحدود فيما بينها إلا أنها بدأت في تطبيق القواعد الموحدة استعدادا لفتح الحدود دون قيود فيما بينها أمام الجميع وبالتالي فإن الأجنبي الذي يحصل على تأشيرة لدولة واحدة من دول المجموعة فكذلك قد حصل في نفس الوقت على تأشيرة لاثنى عشرة دولة أوروبية.

ولكن نعلم ماحدث للشبان الأربعة الذين رفضت السلطات الفرنسية إكمالهم باريس علينا أن نتعرف على نظام منح التأشيرة الذي كان ساريا من قبل في فرنسا بل علينا أن ندرك أنه كان هناك نظامان متجانين في أوروبا. الأول كان تعمل به فرنسا وغالبية الدول الأوروبية ويطلق على منح تأشيرات للأجانب من خلال القنصليات الفرنسية في الخارج وعلى أسس ومعايير تضعها السلطات الفرنسية أو سلطات الدولة المانحة لتأشيرة الدخول.

وتعتبر التأشيرة المنحوبة في القنصلية بمثابة تصريح نهائي بدخول فرنسا وبالتالي فإن ضابط جوازات المطار لا يمكن أن يمنع شخصا بقدوم لدخول إلى أرض فرنسا طالما يمتلك تأشيرة دخول قانونية على جواز سفره باستثناء حالات نادرة للغاية المطلوب القبض عليها من قبل الحفالة الفرنسية أو التتبول وهو الدبلوماسي الدواي الذي يتخذ مدينة ليون الفرنسية مقرا له.

وبعد بضعة أعوام أضيف شرط آخر لقبول الأجانب وخاصة من العالم الثالث وهو ضرورة توافر تذكرة طيران نغايا وإلزاميا حتى تضمن السلطات الفرنسية إمكانية عودة الدواي الأجنبي إلى بلاده دون مشاكل. أما النظام الثاني والذي تنصحه بريطانيا منذ عشرات السنوات فهو يقوم على فكرة أن تأشيرة الدخول التي تمنحها سفارات بريطانيا في الخارج هي ترخيص للدخول الأجنبي

الأجانب يعيشون في فرنسا اليوم اقامة غير شرعية وهناك مئات من الشباب يصلون في كل شهر إلى فرنسا بتأشيرات قانونية ثم لايعادرون البلاد بعد انتهاء فترة صلاحية التأشيرة بل يعيشون في فرنسا بطريقة غير شرعية ويعملون فيما يسمى بسوق العمالة السوداء.

ويقول الفرنسيون إنه بعد أن وصل عدد العاطلين في فرنسا إلى ثلاثة ملايين فإن البلاد لا تتحمل عمالة زائدة خاصة أن سوق العمل السوداء تؤدي إلى خلل في الاقتصاد الداخلي لفرنسا كما أن بعض أصحاب العمل يستغلون الشباب الذين لا يمكن أوراق اقامة شرعية ويجهرونهم على العمل لساعات تزيد على عدد ساعات العمل الرسمية في فرنسا كما يتقاضون أجورا تقل من الحد الأدنى للأجور في فرنسا وهو نحو ٨٠٠ فرنك فرنسي شهريا.

ويضيف الجانب الفرنسي أن فرنسا لم تعد تتحمل عمالة اجنبية قادمة من الخارج وبالتالي فإنها مضطرة للتأكد من جدية السائح الذي يدخل أراضيها ومن أنه سيغادر البلاد فور انتهاء فترة صلاحية التأشيرة الممنوحة له

ويبدو أن سلطات البرابيس الفرنسية عازمة على الاستمرار في انتهاج هذه السياسة التي تراها قانونية تماما حيث قام الدوايس الفرنسي بتسليم الشباب الأربعة شهادة بناء على طهرهم تؤكد أن السلطات الفرنسية رفضت دخولهم بسبب عدم توافر الجرائد اللازمة لاتصاتهم وفي تنديدهم أنه من الطبيعي أن تضع كل دولة أساسا ومعايير خاصة بها لقبول الأجانب ويبدو هذا من بين استبيانات سيادة الدولة. لكن ما يمكن قوله هو حاجة هؤلاء الشباب في المار بشروط جديدة لم يتفقهم أحد عليها في التفتيش الفرنسية بالقاهرة. فمعج القاسيرة هو بمثابة تصاعد بين الدولة المانحة لها والشخص المسافر وبالتالي فإن من جهة أن يعرف بوضوح كافة الشروط المتعلقة بتطبيق هذا التعاقد أي شروط قبوله داخل البلاد التي منح تأشيرتها

وعلى الشباب عندئذ بل وعلى كل الراغبين في السفر إلى أوروبا في الفترة المقبلة التأكد من استيفاء كافة الشروط لدخول الدول الأوروبية حتى لا تتكرر هذه المسابقة خاصة في فصل الصيف القادم الذي يتضاعف فيه عدد المسافرين من مصر إلى الدول الأوروبية.



الاقتصاد العالمي وتحديات التغيير في أوروبا (٢-٣) التركة السوفيتية .. والمهمة المستحيلة

■ بيتر شميتهور ■

للاندماج مع الغرب

الهيكله والبناء للدولة واقتصادياتها مما يزيد من الأعباء وتكلفة تغيير النظم، وهذه القوى نفسها هي التي تمرر المومونات الخارجية وهو الامر الذي اكتشفته للمجموعة الأوروبية عندما تقدمت به برامج المساعدات الفنية والتقنية.

□ الآثار الاقتصادية لتفكك الدولة في شرق أوروبا. جاء انهيار الاقتصاد الذي يقوم على التخطيط المركزي بالاتحاد السوفيتي السابق والذي كان يهيمن عليه الحزب الشيوعي كنتيجة الفشل في تحمل الضغوط التي فرضها سياق التصالح مع الولايات المتحدة إضافة إلى تزايد الشكوك حول قدرات مثل هذه النظم الفعلية. ومع انهيار الاقتصاد المركزي انهارت منظمة «الكومينكون» لأنه لم تعد هناك مبررات لاستمرارها. وفي إطار النظم الاشتراكية فإن الانتاج كان موجهاً أولاً وأخيراً نحو الحفاظ على القوة، وتم تركيزه في مجالات تتلاقى أساساً بالتصالح وغزو الفضاء ولكن الأوضاع تغيرت مما أسفر عنه عدة نتائج منها التحول عن إنتاج السلاح إلى إنتاج السلع لتلبي باحتياجات المستهلك لإنتاج السلع الرأسمالية.

ومن بين المشاكل الناجمة عن طبع التحولات في روسيا الاتحادية وحدها أن تخفيض عدد القوات المسلحة من ٢,٥ مليون جندي إلى ١,٢ مليون سيجعل هناك مشكلات اجتماعية جديدة.

ذلك أن تدمير القوات سيؤدي معدلات البطالة المرتفعة كما ستواجه الحكومة بمشكلة كيفية تدبير المساكن اللازمة للجيش الخارجين من الخدمة، وتظهر حاجة ملحة لإنشاء أكثر من مليوني فرصة عمل لقطاع الضباط الذين سيتم تسريحهم، إضافة إلى ذلك هناك

منذ نهايات القرن التاسع عشر وبمر القرن العشرين شكلت ثلاث مجموعات للقوة في أوروبا هي: دول غرب أوروبا، وقوى وسط أوروبا بزعمانية الرايخ الألماني وأخيراً روسيا القيصرية، وعندما اتحدت قوى الشرق والغرب ضد الوسط تعرض ذلك التوازن لمخاطر كبرى واليوم تغيرت تلك الصورة تماماً بعد انضمام ألمانيا الاتحادية للنظم الدفاعية للغرب وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وفي إطار الاتحاد السوفيتي وحده هناك ثلاث قوى بدأت تتشكل هي:

- روسيا الاتحادية والتي بالنظر إلى عدد السكان والموقع والامكانيات والقوة العسكرية تعد قوة دولية.
- كتل الدول الواقعة ما بين بحر البلطيق وبحول البحر الأسود، وهي روسيا البيضاء وأوكرانيا ومولدوفا ودول البلطيق وهي دول تتطلع لإقامة علاقات وثيقة مع الغرب.
- وأخيراً جمهوريات آسيا الوسطى بما فيها كازاخستان.

ويعني ذلك أنه ستكون هناك كتلتان من الدول المستقلة تقبل ما بين روسيا وبين أوروبا الغربية التكتل الأول يضم بولندا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا ويوغوسلافيا وألمانيا ورومانيا.

أما التكتل الثاني فيضم الجمهوريات السلافية المستقلة الواقعة بين بحر البلطيق والبحر الأسود. الانهيار الحكومي في الجمهوريات السوفيتية السلافية.

تمر الدول الناشئة حالياً والتي خرجت من عبادة الاتحاد السوفيتي السابق بمرحلة أقل ما توصف به أنها تتسم بالتغيير الثوري.

ولا أحد يستطيع أن يتأكد من سيلفوز ومن سيخسر في المصارك السياسية الجارية. لقد اقتضت الساحة السياسية شخصيات جديدة وغير معروفة أو معروفة ولذا فلا يمكن التوقع باتجاهاتها السياسية، ويتعكس ذلك بصورة مباشرة على الحكومة مثلاً هو الحال في ساحة السياسة، وسيكون لذلك آثار بعيدة المدى فيما يتعلق بالتعاون مع هذه الدول، هناك وجوه جديدة وأساليب جديدة، وأيضاً مستقرليات وتحديات غير متوقعة، كلها تجتمع عن انحصار الحكم المركزي، إلا أن هناك قوى مركزية ما تزال تعمل على إعاقة عملية إعادة



مشكلة إيجاد وظائف العلماء في مجال الطاقة النووية الذين تم الاستغناء عن خدماتهم وهي المشكلة التي أثارت انتباه الإعلام الدولي مؤخرا مما دفع الولايات المتحدة وألمانيا إلى جانب روسيا إلى تخصيص اعتمادات تقدر بمائة مليون دولار أمريكي لتوفير وظائف هؤلاء للتخصصين وذلك في مجال الاقتصاد المدني أو البحث العلمي.

ويجب أن يكون هناك وضوح للمدى الذي ستقدمه المساعدات الغربية إذ أنها تهدف إلى مساعدة دول وسط وشرق أوروبا لكي تساعد نفسها ولكن هذه التغييرات هي في الأساس مهمة هذه الدول وعليها أن تعتمد على إمكاناتها الذاتية لتحقيقها.

وفي حين ينطبق ذلك الأمر على دول شرق أوروبا وعلى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق فإن الأمر يختلف بالنسبة لألمانيا الشرقية وعملية اندماجها في إطار ألمانيا موحدة مع الجمهورية الاتحادية.

فهذا الاندماج لا يمكن اعتباره نموذجا لما يمكن أن يكون بالنسبة لدول شرق أوروبا على وجه العموم في سعيها للاندماج في إطار أوروبا موحدة والنظم الرأسمالية في الغرب على الرغم من أن هذا الرأي يطرح على المستويين الغربيين الذين يقومون بزيارات لأوروبا الشرقية.

أذا أننا يجب أن نذكر أن ألمانيا الشرقية قبلت جميع الأنظمة القانونية والاقتصادية لألمانيا الغربية التي تقوم حاليا بتحويلات مالية ضخمة إلى تلك المنطقة في سعيها لرفع مستويات المعيشة بها وعلى هذه العملية والتي تعتمد على تحويلات مالية هائلة لا يمكن تكرارها مع باقي دول شرق أوروبا نظرا لأن تعداد ألمانيا يبلغ حوالي ١٦ مليون نسمة في حين يعيش في دول الاتحاد السوفيتي السابق حوالي ٢٨٥ مليون نسمة إضافة إلى مائة مليون آخرين في دول أوروبا الاشتراكية السابقة الواقعة غرب هذه الدول ولذا فإنه من غير المعقول تصور إمكانية تمويل عضدائها لتلك الأعداد الكبيرة من السكان بنفس الأسلوب الذي تتبعه ألمانيا مع مواطنيها الجدد.

التحول نحو الاقتصاديات السوق في الاتحاد السوفيتي السابق...
تجري عملية التحول نحو اقتصاديات السوق في المرتبة الأولى من بين الأهداف التي تسعى لتحقيقها مجموعة الدول المستقلة الأعضاء في رابطة الكومنولث ومن المتوقع أن تواجه هذه الدول صعوبات أكبر بكثير من تلك التي تواجهها دول أوروبا الشرقية التي كانت تسير في تلك الاتحاد السوفيتي السابق لتحقيق تلك الغاية.

ويجوز لذلك أن الواقع الذي يشير إلى أن التدرج السريع المتتالي من القطاع الخاص في أعقاب تطبيق سياسات لينين الاقتصادية الجديدة في العشرينات من القرن الحالي تم القضاء عليه بشكل منتظم منذ ذلك الحين وتحتاج دول الاتحاد السوفيتي السابق في سعيها لبناء اقتصاد السوق للعديد من مقوماته الأولية ومنها نظم قانونية تتلاءم مع الخصخصة، ثم خصخصة وسائل الإنتاج والملكية الأرض، وتطوير نظم مصرفية ذات كفاءة لتتلاءم مع التغيرات، وإيجاد الظروف اللازمة لإيجاد المنافسة الاقتصادية الضرورية لاقتصاد السوق، وتحرير الأسعار في السوق، وأيضا إنشاء عدد كبير من الأعمال في قطاع الخدمات وأخيرا هناك ضرورة لإنشاء أسواق للسلع تنقسم بالكفاءة وإدارتها بأساليب متطورة في سبيل ضمان أن يعمل اقتصاد السوق بشكل صحيح.

وهذه كلها مهام هائلة ومتطلبات صعبة ولا بد من تحقيقها خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا وذلك للتخلص من كل أساليب القموص التي تعوق النمو الاقتصادي في الوقت الحالي.

* مسئول شؤون الميزانية بالمجموعة الأوروبية



نائب رئيس الوزراء الروسي يصف أزمة بلاده

فيودوروف: النفط لا يستخرج والسفن لا تبخر والمصانع تهدم

□ موسكو -

من فلاديمير كوليسنيكوف

■ نقض بوريس فيودوروف نائب رئيس الوزراء الروسي لـ «الصحافة» أزمة الاقتصاد في بلاده بقوله: «إن النفط لا يستخرج والسفن لا تبخر والمصانع تهدم».

وكان هذا التصريح المعروف (٤٠ سنة) نقضاً خبيراً عن منصب مدير في البنك الأوروبي للتعمير والتنمية في لندن وكان يدعي عليه ٢٠٠ ألف جنيه سنوياً. ليحصل معقد نائب رئيس الوزراء في حكومة تشيرنوميردين ويتقاضى أقل من مئة دولار في الشهر.

وفي «برينزنت لوتيل» ذي النجوم الخمس التالي فيودوروف معناه الأرباح مع مجموعة من الساسة ورجال الأعمال والاختصاصيين لاجل العمل على خطط الحكومة في المجال المالي والاقتصادي وفي فترة الإنعاش أجب أن أسئلة «الصحافة» ووصف فيودوروف المعروف بصراحته وبرغمانيته إصلاحات الحكومة السابقة بأنها «مراوحة من

دون القدم، لكنه لم يضع المسؤولية على عاتق رئيسها فلور غابدار على رغم انتقاده محاولاته تطبيق «نظرية مونيخارية» (مالية) صرفاً في روسيا. وقال إن هذه النظرية لا تطبق «تطبيقاً» تلياً في أي مكان في العالم.

وأكد نائب رئيس الوزراء أن المشكلة الكبرى التي تصاحبها الحكومة الحالية تتمثل في أن جهاز الدولة لم يعد قادراً على إجراء الإصلاحات. وأضاف «سأخبراً أن اللجنة المركزية الحزب الشيوعي كانت على مساوئها لا تفقد التوازن ولا تؤخر المكثبات بين غرفة وأخرى لتسريع كما يجري حالياً. ولأجله أن الجهاز الحكومي لم يبق فيه إلا الموظفون الذين لم يجدوا موقعاً في ميكانز أخرى تعطي مردوداً أكبر. وذكر أنه لم يصادف بعد عوبته من لندن «الرجال للخصمين» الذين عمل معهم حينما كان وزيراً للثقل في روسيا في ١٩٩١.

ولم فيودوروف إلى تقضي الضاد والرشوة في جهاز الدولة وقال إن تقديري من العاملين فيه معتبرونه «مطراً» للانطلاق إلى الليبردان

التجاري. وأضاف أن بين الوزراء «من لا هم له إلا البسج» من الملاحق القائمة ونظر فيودوروف المسؤول عن وضع الخطط الاقتصادية العامة إلى التضخم المتزايد وذكر أن سببه الأساسي لتقديم قروض إلى المؤسسات الحكومية الخاسرة وأن الديرات تدفع فيما «النفط لا يستخرج والسفن لا تبخر والمصانع تهدم». واستشهد بمثال مصنع للالتاج الصربي ينفق أعمالاً من كادولة وتتقاضى المظلة العاملة فيه مرتباً أكثر من الوزير.

وأوضح أن مديري المؤسسات الحكومية لا يصرون سائناً لإجراء تغييرات بشيوية في الإنتاج ولقاء «التخفيضات السوق» بل يؤثرون ممارسة ضغوط على الكرملين للحصول على القروض. وتابع أنهم بعضهم بضعة أشهر في موسكو مستغلين من مكتب إلى مكتب ويحصلون في خاتمة المطاف على ما يريدون. ورأى أن الإصلاحات لن تتحرك إذا لم تظهر عواقبها السلبية أيضاً ومنها الخلل في المؤسسات الخاسرة والمطالة.



المصدر : العالم اليوم

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ ٢ فبراير ١٩٩٢

المجموعة الأوروبية وفاتورة إنهاء الحرب الباردة

الاقتصاد العالمي وتحديات التغيير في أوروبا (٣-٣)



بيتر شميتنهور

هناك هدف آخر للسياسات الاقتصادية في الجمهوريات السوفييتية السابقة وهي تحقيق استقرار النظام النقدي والذي لا يتلأم في صورته الحالية مع طبيعة الاقتصاد السوق، ويلتزم صندوق النقد الدولي حالياً بإجراء دراسات موسعة حول الأوضاع الاقتصادية للاتحاد السوفييتي السابق لكي يصدر قراراً حول ضم روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء وأوكرانيا وكازاخستان ودول البلطيق إلى عضويته، ومن المقرر أن يصدر ذلك القرار مع حلول شهر أبريل القادم.

تواجه هذه الدول مشكلات اقتصادية مماثلة للمشكلات التي تعاني منها دول الاتحاد السوفييتي السابق، وهناك أربعة اختلافات أساسية تفصل ما بين الاتحاد السوفييتي السابق ودول أوروبا الشرقية الاشتراكية سابقاً:

١- ظلت دول شرق أوروبا تمارس سياسات السوق حتى عام ١٩٩٠ وحتى بعدة حيث استمرت أعداد قليلة من الشركات الفاضلة في ممارسة أعمالها حتى بعد أن تولت الدولة زمام الأمور.

٢- عملية إقرار قوانين خاصة باقتصاديات السوق أسهل كثيراً في حالة دول شرق أوروبا لأنها يمكن أن تمود إلى القوانين التي كانت تعمل بها حتى الفترة ما بين عامي ١٩٤٦-١٩٤٨.

٣- تربط دول جنوب شرقى ووسط أوروبا بغربها علاقات اقتصادية أوثق بكثير من تلك التي تقوم بين الاتحاد السوفييتي السابق والغرب وقد كانت هناك عدة مشروعات مشاركة بينهما خلال الأربعين عاماً الماضية.

٤- لم يكن لدى دول شرق ووسط أوروبا تركيز كبير على صناعة السلاح بالصورة التي كان عليها التركيز في الاتحاد السوفييتي السابق، ومع ذلك فإنه من الصعب على حكومات دول أوروبا الشرقية إتمام شعوبها بالصالح التي ترواها عند تغيير النظام، مما يثير احتمالات عدم الاستقرار.

دول غرب أوروبا - المصالح والمسؤوليات

يواجه الغرب بشكل عام مسؤولية العمل الجماعي وبذل الجهود من أجل مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية المطروحة حالياً، ومن مصلحة الغرب في المقام الأول أن يستقر الوضع في شرق أوروبا، خاصة في الاتحاد السوفييتي السابق.

أولاً لأن الاستقرار يخدم المصالح الأمنية للغرب خاصة فيما يتعلق بالترؤس النووي التي يملكها الاتحاد السوفييتي السابق حالياً ٢٢ ألف رأس نووية، والتي يجب أن تخضع لسيطرة حكومات مستقرة ويمكن الوثوق بها، ثانياً، يجب الاستقرار العديد من الزايا الاقتصادية، أما الفوضى الاقتصادية وعدم الاستقرار الاجتماعي في الشرق فهما مخاطرات تهدد الغرب، وتعد ظاهرة الهجرة الجماعية واحدة من مشكلات عديدة قد تنشأ بسبب عدم الاستقرار.

ويلقى العامل النووي في تلك الحالة على كاهل الولايات المتحدة دوراً خاصاً، عليها أن تلمح.

ول هذا المجال من المتوقع أن يلعب حلف «الناتو» دوراً مهماً كذلك إلا أنه يجب إعادة النظر في الجهود المبروزة على الحلف فيما يتعلق بالمناطق التي تمارس

ولنا حصلت هذه الدول على عضوية الصندوق فسيمكن بإمكانها الحصول على قروض وتسهيلات مالية كبيرة، إلا أن الصندوق وحده لن يكون بإمكانه توفير ما تحتاجه هذه الدول من قروض بالعملية الصعبة ومن المتوقع أن تشارك المجموعة الأوروبية في هذا الجهد.

إعادة بناء الهيكل الصناعي

إن عملية إعادة بناء وتحديث هيكل الصناعات في تلك المجموعة من الدول هي إحدى الضرورات القصوى لإصلاح البنية الاقتصادية، ومن وجهة النظر الغربية هناك ٥ نقاط تتطلبها تلك العملية:

١- صناعة السلاح ومشكلات تمويلها نحو الصناعات المدنية.

٢- إعادة توزيع الأرض الزراعية وتغيير نظم الزراعة الجماعية الذي قد يوجد مشكلات نفسية للمزارعين.

٣- إيجاد حلول جذرية لمشكلة توزيع المنتجات الزراعية وهي مشكلة ملحة شديدة إلى نفس المواد الغذائية في المدن الروسية الكبرى.

٤- صناعة البترول والغاز الطبيعي وهي صناعة ذات أهمية خاصة لأنها توفر العملة الصعبة إضافة إلى تزويد دول أوروبا الغربية خاصة ألمانيا بالطاقة، إلا أنها تحتاج بشدة إلى التطوير والتحديث وإلى استثمارات كبيرة في هذا المجال.

٥- وأيضاً توفير الأمن بالنسبة للمحطات النووية العاملة في تلك المنطقة.

إقامة علاقات تجارية جديدة

على الرغم من أنه من الضروري أن تقوم الجمهوريات السوفييتية السابقة بإقامة علاقات تجارية جديدة مع بعضها البعض ومع الدول الأعضاء في الكومينكون سابقاً ومع الغرب إلا أن هناك ثلاثة عوائق تقف في طريق تلك القاية:

أول هذه المشكلات والتي تواجه إقامة علاقات تجارية بين جمهوريات الاتحاد السوفييتي وبعضها البعض هي التقييدات الإقليمية الصارمة في الإنتاج وذلك نتيجة لسياسات التخطيط المركزي التي كانت تمارس حتى وقت قريب.

وتواجه دول البلطيق بصغة خاصة تلك المشكلة فهي كانت تنتج كل ما تحتاجه صناعة السلاح في الاتحاد السوفييتي السابق ولكنها لا تملك أية مقومات لبناء صناعات في مجالات أخرى ولأن التجارة في إمداد الكومينكون كانت مبنية أيضاً على مبدأ التخصص فإن انهيار المنظمة أدى إلى حدوث نقص شديد في بعض السلع.

وأخيراً يلاحظ أن التجارة بين الاتحاد السوفييتي والغرب كانت قائمة على الصادرات السوفييتية من المواد الخام، ومن المهم أن تتطور العلاقات التجارية، وتوزيع الصادرات على المدى المتوسط من شأنه أن يساعد روسيا على تطوير صناعاتها.



المصدر : العالم الجديد

التاريخ : ٢٥ شهر ١٩٩٢

للنشر والذخائر الصحفية والمعلومات

أول هذه المهام هي تحديد فترة برنامج المساعدات لأعوام قائمة خاصة أنه ينتهي مع نهاية ١٩٩٢، وخاصة أن المساعدات المالية يجب أن تستمر بمستويات ١٩٩٢ على أقل تقدير، وثاني هذه المهام هي تقديم مساعدات لمجموعة الدول التي استقلت مؤخرا في أوروبا وعلى رأسها الاتحادية أوكرانيا وروسيا البيضاء وملدوفا والهدف الرئيسي من مختلف أشكال التعاون هو تحقيق الاستقرار لعمليات لهذه الدول، إلى جانب توفير الامكانيات اللازمة لكي تصبح هذه العمليات قابلة للتحويل وذلك عبر توفير التسهيلات المصرفية للبنوك المركزية لهذه الدول، ويجب أن تصاحب هذه الاجراءات مساعدات فنية في بعض الصناعات مثل صناعات الطاقة النووية وإنتاج الغاز والبترول.

وكذلك تقديم المساعدات لروسيا لتحويل صناعاتها العسكرية نحو المجالات المدنية. ومن الصعب حاليا تحديد حجم المساعدات التي تحتاجها هذه الدول بالنظر إلى حجم المشكلة وعدد السكان ولكن من الواضح ان هناك حاجة ملحة لتوفير دعم مالي ضخمة.

وهناك المزيد من الاجراءات التي تنتظر موافقة لجان المجلس الأوروبي منها تصعيد المناطق التي كانت تنتمي في الماضي ليوغوسلافيا.

وأخيرا فإن المجموعة الأوروبية لابد لها ان تتحرك لمواجهة التطورات الخطيرة التي بدأت تتسارع في الجنوب على سواحل المتوسط، وهناك أيضا ستكون هناك حاجة ملحة لاعتمادات مالية ضخمة من أجل إقرار الوضع.

ومع ظهور تحديثات وأزمات جديدة على حدود دول المجموعة الأوروبية تظهر الحاجة لبذل الجهود في مجال السياسة الخارجية وبالتالى المزيد من الاتفاق.

بالطبع فإن التكلفة العالية للمسؤوليات السياسية لا يمكن لدول المجموعة تحملها وحدها، والتعاون مع الولايات المتحدة ومع دول أخرى من غير الأعضاء في المجموعة هو ضرورة ليست فقط لأسباب أمنية ولكن

أيضا من أجل استقرار الاقتصاد العالمى. ويبدو أن المجموعة الأوروبية لم تنته بعد من دفع فائزورة التوصل إلى نهاية سلمية للحرب الباردة.

فانورة التوصل إلى نهاية سلمية للحرب الباردة.

فانورة التوصل إلى نهاية سلمية للحرب الباردة.

فانورة التوصل إلى نهاية سلمية للحرب الباردة.

فانورة التوصل إلى نهاية سلمية للحرب الباردة.

فانورة التوصل إلى نهاية سلمية للحرب الباردة.

فانورة التوصل إلى نهاية سلمية للحرب الباردة.

فانورة التوصل إلى نهاية سلمية للحرب الباردة.

فانورة التوصل إلى نهاية سلمية للحرب الباردة.

فانورة التوصل إلى نهاية سلمية للحرب الباردة.

فانورة التوصل إلى نهاية سلمية للحرب الباردة.

فانورة التوصل إلى نهاية سلمية للحرب الباردة.

فانورة التوصل إلى نهاية سلمية للحرب الباردة.

فانورة التوصل إلى نهاية سلمية للحرب الباردة.

فانورة التوصل إلى نهاية سلمية للحرب الباردة.

فانورة التوصل إلى نهاية سلمية للحرب الباردة.

فانورة التوصل إلى نهاية سلمية للحرب الباردة.

فانورة التوصل إلى نهاية سلمية للحرب الباردة.

فانورة التوصل إلى نهاية سلمية للحرب الباردة.

فانورة التوصل إلى نهاية سلمية للحرب الباردة.

فانورة التوصل إلى نهاية سلمية للحرب الباردة.

فانورة التوصل إلى نهاية سلمية للحرب الباردة.

فيها عمليات والقيود التي تفرضها عليه معاهدة شمال الأطلسنتي.

وعلى الجانب الآخر فإن مجموعة السبعة ستكون منوطة بالوقوف بالوقوف الاقتصادية، ولذا فإن القمة التي ستعقد في أواخر شهر دول صناعية في العالم في ميونيخ في يونيو القادم سيكون لها دور مهم.

للمجموعة الأوروبية وإجراءات الدعم في عام ١٩٨٩ أوكل مؤتمر باريس للاقتصاد الدول إلى اللجنة التنفيذية للمجموعة الأوروبية مهمة التنسيق من أجل توفير الدعم والمساعدات المشتركة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعروفة باسم «مجموعة الـ ٢٤».

وقد تم إعداد برنامج لتوفير الدعم من أجل إعادة بناء الهيكل الاقتصادي لدول وسط وشرق أوروبا، ويصل حجم المساعدات التي حصلت عليها هذه الدول في الفترة ما بين ١٩٩٠ - ١٩٩٢ إلى حوالي ٦ مليارات دولار أمريكي، قدمت المجموعة الأوروبية حوالى نصفها، كما حصلت هذه الدول أيضا على معونات في صورة ضمانات بلغت قيمتها ملياري إيكو دولار ١.٤٢ مليار جنيه استرليني، وذلك لضمان قروض بالعملة المصنوعة يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي وكذلك البنك الأوروبي للتعمير والتنمية.

وقد اقترحت المجموعة الأوروبية للتعمير والتنمية في لندن خصيصا لأداء تلك المهمة برأس المال قدره عشرة مليارات دولار أمريكي.

وقد شجعت قمة باريس كلا من بولندا والمجر كأول دولتين تستفيدان من برنامج المساعدات لهما من أول الدول التي بدأت بالفعل في تطبيق نظم ديمقراطية، ثم امتد ذلك البرنامج ليشمل دول أخرى في شرق أوروبا.

بالنظر إلى أوضاعها السياسية والتغيرات التي تمت فيها.

مساعات المجموعة الأوروبية الموجهة لمجموعة دول الاتحاد السوفييتي السابق:

في ديسمبر من عام ١٩٩٠ قرر المجلس الأوروبي في روما تخصيص ٢٠٠ مليون إيكو للمساعدات الغذائية لدول الاتحاد السوفييتي السابق، ٤٠٠ مليون إيكو لتقديم مساعدات فنية وذلك في ميزانية المجموعة الأوروبية لعام ١٩٩١.

وكان الهدف من المساعدات الفنية الاسهام في تذليل العقبات في مجالات التدريب الإداري والخدمات المالية وأمدادات الطاقة والنقل وشبكات توزيع الغذاء.

وقد واجهت المجموعة الأوروبية مشكلات فنية في توجيه الأموال للعمليات المخصصة لها خلال الفترة الزمنية المحددة.

وقد قام المجلس الأوروبي في ماستريخت في ديسمبر ١٩٩١ بتخصيص ٢٠٠ مليون إيكو أخرى في صورة مساعدات طبية وفنية لإعداد كبيرة من سكان روسيا الاتحادية، إضافة إلى ذلك فقد خصصت المجموعة الأوروبية كذلك حوالى ١.٧٥ مليار إيكو كضمانات لقروض ميسرة لشراء الغذاء من أوروبا، وقد واجهت المجموعة مشكلات فنية ضخمة في توفير مثل تلك الاعتمادات المالية الضخمة.



المصدر :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٩٢

مخاوف بريطانية من تبني الرئيس الأمريكي اجراءات الحماية الجمركية لبيجور وكليمنتون يبعثان النزاع التجاري بين أمريكا وأوروبا

واشنطن - وكالات الأنباء - أكد مسؤول بريطاني أن رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور سوف يبحث خلال لقائه الأول بالرئيس الأمريكي بيل كلينتون بعد مساعدات الذراع للجساري بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية وامكانية التوصل إلى اتفاق نهائي لاتفاقية الجات.

وقد أبدى مسئولون بريطانيون قلقهم تجاه احتمالات تبني الرئيس الأمريكي إجراءات الحماية الجمركية في محاولته لدفع الاقتصاد الأمريكي للثقل بالدين مما سوف يؤدي إلى إلحاق الضرر بالتجارة والاستثمارات البريطانية.

وكان كلينتون قد أصبح يوم الاثنين الماضي على الاعازات والمساعدات التي تلحقها الدول الأوروبية لشركة داياباس لصناعة الطائرات والتي تساهم فيها كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا.

وفي الوقت الذي تكررت فيه وكالات الأنباء أن مباحثات الزعيمين سوف توضح ماذا كانت القضايا التجارية ستقدم العلاقات الحميمة بين البلدين أكد جون ميجور أن نقاط الخلاف مع الإدارة الأمريكية محدودة مقارنة بما أسماه بالقسم الهائل من المصالح المشتركة بين بريطانيا والولايات المتحدة.

على جانب آخر نفى ميجور التقارير التي ذكرت أن هناك استياء داخل معسكر كلينتون حول الدعم الذي تقدمه حزب المحافظين البريطاني للرئيس الأمريكي السابق جورج بوش قبل إجراء الانتخابات الأمريكية للفوز على منافسه.

وتكررت وكالة الإسموشيتديرس أن كلينتون أبدى استياءه العام الماضي من الأنباء التي ذكرت أن المبرورقطين البريطانيين حملوا في ملفاتهم السرية لمعرفة إذا ماكان كلينتون قد تقدم بطلب للحصول على الجنسية البريطانية للهروب من حرب فيتنام أم لا.



وزير الخارجية الاندونيسى ووزير البحث العلمى والتكنولوجيا يستقبلان المستشار الاثنى فيلموت كول لدى وصوله امس الى جاكارتا في إطار جولته الآسيوية التي تشمل خمس دول وتهدف الى دعم الروابط التجارية والاقتصادية والتبادل في مجالات الثقافة والتكنولوجيا. (صورة للأهرام من أب)



ممثلو الدول الصناعية يبحثون في لندن نزع فتيل الحرب النقدية والتجارية

□ لندن - «العالم اليوم» □ باريس - مصطفى مر جان □ واشنطن -
إبراهيم عياش

يجتمع وزراء مالية الدول الصناعية السبع الكبرى في لندن اليوم في محاولة لبحث إمكانية نزع فتيل الحرب النقدية والتجارية والاتفاق على ملامح محددة لخطة الانعاش الاقتصادي الدولي.

ويرى المراقبون أن جدول أعمال المؤتمر يضع ملف ضخماً مليئاً بالمشاكل والتي تتراوح بين عدم الاستقرار النقدي وارتفاع معدلات البطالة واستمرار الركود. كل هذا بجانب التحدي الجوهري الذي تواجهه الدول الصناعية في الوقت الحاضر والذي ينتج عن تناقض فلسفة النمو الداخلي والتجاري على المستوى العالمي بين الولايات المتحدة وحلفائها الرئيسيين وهو الأمر الذي من شأنه إذا استمر أن يهدد بنشوب حرب عالمية

تجارية. وفي واشنطن يستعد خبراء اقتصاديون أن يصدر نداء من القمة بحث اليابانيين على رفع قيمة الين كما توقع الخبراء أن يعود سعر الين للارتفاع إلى حد ما أمام الدولار ليقلل من حدة الارتفاع الذي طرأ على الين خلال الأسابيع الماضية.

وتوقع أن يصل سعر الدولار إلى ١٢٠ ين خلال الفترة القادمة. من ناحية أخرى يقول بول لندن الذي عمل مستشاراً تجارياً لكريستيان كلينتون خلال الحملة الانتخابية أن الولايات المتحدة في عهد كلينتون ملتزمة بتحرير التجارة العالمية.

وفي باريس طرح ميجيول سابون وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي بأن الولايات المتحدة وفرنسا متفكرتان على ضرورة أن تشمل اليابان مسئولية أكبر لخفض الاقتصاد العالمي من الركود. وأكد أن مؤتمر الدول الصناعية الكبرى السبع الذي سينعقد في لندن اليوم ليست مخططات اليابان بمشاركة فاعلة على المستوى المالي والاقتصادي.

ويرى وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي أن الانطلاقة الاقتصادية العالمية مرهونة بثلاثة شروط هي أن تعد اليابان من حجم مساهمتها وأن يتم تنفيذ برنامج التنمية الصناعية الأمريكية الذي قدمه كلينتون مؤخراً وأن تدفع أوروبا بتنفيذ الخروجات العامة الخاصة بالتنمية وتجهيز طرق الراسمالات والاتصال بأحدث الوسائل. على الرغم من دعوة جاك ديور رئيس اللجنة الأوروبية لخفض مؤثرات أزمة الدول السبع الصناعية الكبرى للانطلاق على استراتيجية للنمو. ورغم خطة الهند من البطالة وتشغيل ملايين العاملين في الدول الصناعية الغربية. فإن المسألة القلقة الآن هي تجنب حدوث حرب تجارية بين كتل الصلابة الثلاث. كتلة الين بقيادة اليابان، كتلة الماركة بقيادة ألمانيا وكتلة الدولار بقيادة الولايات المتحدة. وسيكون النجاح في تجنب هذه الحرب هو الوصلة المصمومة لإعادة الاستقرار النسبي إلى أسواق العملات المتقلبة.

ولقد أدى الارتفاع في أسعار النفط إلى انخفاض أسعار الدولار في مواجهة الين. بل على العكس من ذلك يبدو للمستثمرين الأمريكيين ترحيبهم بارتفاع قيمة الين. لأن ذلك في مصلحة الصناعات الأمريكية في اليابان.

ومع ذلك فإن دولاً أخرى هي بريطانيا وإيطاليا تبتغي أنحازها لميادين انخفاض عملاتها.

في الثاني وسدس أيلول من ارتفاع معدل التضخم. وبعد تخفيض معدل الفائدة في أيلول الأخير الحالي. فإن معدل التضخم من المتوقع أن يرتفع إلى ٨.٤ في الشهر مخيف بالمقاييس الألمانية. ولذلك فإن

السلطات النقدية الألمانية ستجد نفسها مرة ثانية في حالة نزاع مع حلفائها بسبب السياسة النقدية المتشددة. وربما ينضم إلى الضحايا بسبب ذلك النزاع كل من البنية الاسبانية والاسكرو البرتغالية. وفي بريطانيا لم يساعد تحقيق قيمة الاسكرو حتى الآن على دفع النمو الاقتصادي ومانع من البطالة في التزايد ووصلت إلى ٨.٨٪ من القوة العاملة. وربما تجاوز ١١٪ في الشهر المقبل.

واليابان ليست مرتاحة لزيادة المتواصلة في قيمة الين. التي تسببت ارتفاعاً بنسبة ١٦٪ مقابل الدولار الأمريكي خلال الأسابيع الأخيرة. ولهذا لحسابات اليابانيين فإن أسعار الين مقابلها فيها الأمر الذي سيؤدي إلى إنزال أسعارها فاحشاً بالصناعات اليابانية. أما الطريق إلى تجاوز الصعوبات الحالية فيمثل في:

أولاً: التوصل إلى اتفاق جولة أوروبية الذي من شأنه أن يزيد قيمة الرونة العالمي سنوياً بما يقرب من ١٠٠ مليار دولار.

ثانياً: اعتماد سياسة للنمو تتجاوز حدود السياسات النقدية التقليدية. على غرار ما لجأ إليه الرئيس الأمريكي كلينتون في خطته للانتعاش الاقتصادي. وهو الشيء الذي لجأت إليه الحكومة اليابانية أيضاً في صيف العام الماضي.

ثالثاً: تبني استراتيجية للخصخصة من اختلالات النمو في التجارة بين لوزاء الشرق والغرب. أو الخسار والجانب الأمر الذي من شأنه أن يمكن للعالم الثالث من الحصول على مكاسب متوازنة من تحرير التجارة العالمية. وإبراز الاستثمار الياباني.

ومع ذلك فإن دولاً أخرى هي بريطانيا وإيطاليا تبتغي أنحازها لميادين انخفاض عملاتها.

في الثاني وسدس أيلول من ارتفاع معدل التضخم. وبعد تخفيض معدل الفائدة في أيلول الأخير الحالي. فإن معدل التضخم من المتوقع أن يرتفع إلى ٨.٤ في الشهر مخيف بالمقاييس الألمانية. ولذلك فإن



المصدر :



٢٢ فبراير ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخد مات الصحفية والاعلو مات

وزراء مالية السبع الكبار يضمون إطارا عاما لسياساتهم

الاقتصادية

والمانيا وبريطانيا وكندا وإيطاليا وفرنسا اليوم برنامج إدارة الرئيس بيل كلينتون الاقتصادي وذلك في أول اجتماع بين ممثلين للدول الصناعية الغربية الكبرى للسبع منذ تولى كلينتون السلطة في يناير الماضي. وصرح بوشنن بأنه سوف يؤكد لنظرائه بأن البرنامج الاقتصادي للرئيس كلينتون ينعكس أيضا في كثير من الأوجه ما تسعى إليه الدول الأخرى والمتابعين بتأييد البرنامج. وقال مسؤول أمريكي أنه من المتوقع أن يتم خلال الاجتماع وضع إطار عام للسياسات الاقتصادية في الدول الصناعية السبع مع التقارب قمة الدول الصناعية التي يعلف في يوليو. كلينتون تعهدت باتخاذ التعاون الاقتصادي بين الدول السبع الصناعية الكبرى ، وهي المهمة التي فشلوا في تحقيقها خلال الأعوام الماضية.

وصرح مسؤول أمريكي بأن كلينتون يامل في التنازع شركاء الولايات المتحدة التجاريين بأنه جاء في إجراءاته لخفض العجز في ميزانية الأمريكية.

ومن ناحية أخرى صرح للممثل التجاري الأمريكي مكي كاتنور بأنه طلب إجراء مباحثات مطولة مع دول المجموعة الأوروبية حول الدعم الحكومي لشركات صناعة الطائرات الأوروبية ، إيرباص، والتي تولتها فرنسا والمانيا وبريطانيا وإسبانيا والتي ابت منافستها شركة صناعة الطائرات الأمريكية ماكدونال دوجلاس إلى انخفاض مبيعات الشركة الأمريكية من ٢٥ ٪ من حجم السوق العالمية إلى ٢١ ٪ فقط.

واشنطن ، لندن ، وكالات الأنباء .
يبحث لويد بوشنن وزير الخزانة الأمريكي مع وزراء مالية اليابان



المصدر : الصحافة

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٢

سنة ١٩٩٣ لن تكون بداية الوحدة الأوروبية

أزمات السوق المشتركة المقبلة

محمد الحداد *

■ بضعة أشهر فقط كانت كافية حتى يتقلب المزاج الأوروبي العام من الإيجابية في التشاؤم إلى الإيجابية في التشاؤم. ويبدأ من المؤكد أن السنة الجارية لن تكون تلك الموعد المصاحب الذي انتظر الكثيرون أن يمثل الإعلان الحاسم للوحدة الأوروبية. فبالعالم المعاهدات التي برهنت لتفقد تدريجياً أو كلياً أبعادها من هذا التاريخ تشهد حالياً مصابيحة في التفكير، وأن البرامج الأوروبية ستدأختر وستجد أمامها العديد من المصاعب الجديدة.

كيف تحول ذلك الظلال الذي صار الساحة الأوروبية منذ أكثر من سنة إلى حال من الهلع يمكن أن نتساءل آثارها في كل المواقف الأوروبية (من دول المجموعة) إلى الأوروبية والبرلمان الأوروبيين.

البعض حاول أن يقدم «هزة» التخيرة على أنها أزمات عارضة، لكن حدة هذه الأزمات وتواليها بالتحالف الحالية قد لا يتسهم في هذا التحليل. لننتقل من نتيجة الاستفتاء النمساوي في حزيران (يونيو) ١٩٩٢ كانت أول آثار يوجه إلى مهتمسي الوحدة الأوروبية. مع ذلك فإن الأمل كان قائماً لذلك في أن يقدم الشعب الفرنسي تعبيراً واضحاً عن تسميته بالوحدة الأوروبية. وجاءت النتيجة سلبية للغاية. وعلى رغم أن مشروع الوحدة الأوروبية كان في بداياته فرنسياً (مع جون مونيه وروبرت شومان) فإن الشعب لم يقل معاهدة ماستريخت، إلا بالغة ضلولة مع، إذ أن الدولة والأحزاب الكبيرة وأهم الصحف والمجلات والأذاعات والمحطات التلفزيونية عدت مسرعة إلى التمسك بدمج. لقد كانت هذه النتيجة مؤشراً واضحاً لأزمة عميقة في طلب المجتمع الفرنسي ومؤسساته السياسية، لكن ما حدث

بعد ذلك بين أيضاً أن هذه الأزمة ليست فرنسية فقط وإنما هي أوروبية أساساً. فما أن استرد دعاة الوحدة الأوروبية تفاسهم حتى انهار النظام النقدي الأوروبي وطرح من جديد قضية اللوالت البنكية مع ما يعنيه ذلك من نزاعات بين ألمانيا وبريطانيا من جهة، وألمانيا وفرنسا من جهة أخرى. إذ بات واضحاً أن كل طرف في المجموعة لم يعد قادراً على التضحية بالأولويات الوطنية لفائدة المستقبل الأوروبي.

وعلى رغم أن اجتماع وزراء الخارجية لأول المجموعة في بيرمنغهام في ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٢ حاول تهدئة الوضع، فإن عملاً آخر أعاد خلق الأمل من جديد. فليهما كان المسؤولون الأوروبيون يحاولون جبر الأضواء الناتجة عن الأزمة التقنية، فحضر الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش هذا الطرف ليضطلع على المجموعة حتى تقل يتواءم الاتفاقات النهائية للحلقة بالتجارة الدولية (المعروفة باسم اتفاقات الـ ١٢). وتسارعت الأحداث لتفصح أزمة أخرى لشد تعقيداً، فالصور الفرنسي - الألفي الذي كان يمثل ديفاسو الوحيدة الأوروبية شهد شراً هائلاً استلقت منه بريطانيا التي شرحت بذلك من الحزلة، بل وتضح حالياً أن فرنسا هي التي باتت معزولة عن شركائها الآخرين.

ليس في بيتنا الآن أن نستقرئ نتائج اللوالت الفرنسي ولا أن نستجلي خفائتها، وإنما يهتما فقط الأزمات إلى نقطة واحدة هي الأثر المصلي الذي يعمق أزمة الينا

الأوروبي. يبدو طبيعياً اليوم أن نتخلى ألمانيا عن شريكها فرنسا لأنه ليس من صالحها أن تدخل في حرب اقتصادية ضد الولايات المتحدة وبريطانيا. وعلى رغم أن الزراعة في ألمانيا لها وزنها الاقتصادي أكبر من الزراعة في فرنسا، فإن الحكومة الألمانية استطاعت منذ سنوات أن تحقق العديد من المكاسب في مجال تطوير الصناعة الفلاحية (الزراعة) حين أصبح في مقدورها أن تتحمل بالتكبير القواعد الجديدة التي تزداد الولايات المتحدة فرضها على المبادلات التجارية العالمية للوارد الزراعية. لذلك لم يتأخر المستشار هيلموت كول في اغتنام الفرصة ومد يد المساعدة إلى البريطاني جون ميجور بهذه المناسبة.

وهذا فإن ألمانيا تطرح نفسها حالياً كحكا بين فرنسا وبريطانيا بعد كانت صديقة لهما ضد الآخر، وهو ما يمنحها مصداقية الدور الحاسم في عملية البناء الأوروبي. بالمقابل فإن فرنسا تجد نفسها مقيدة اليوم بين التضحية بسياساتها الزراعية أو التمسك بتطلعاتها الأوروبية. ولأسباب يطول شرحها يبدو أن الخيار الثاني هو الذي سيفرض نفسه هذا إلا أن لم تحسم فرنسا على التضحية باللاتين معاً إلا ما استمرت الحكومة الاشتراكية الحالية في سلوك سياسة فتعالة أمام الاضطراب الحالية بها.

والأمر من ذلك بالنسبة لفرنسا أن بدأ صغيراً هو المتنازع (٢٣) ألف كلم متر مربع، خمسة ملايين نسمة) استطاع أن يقرض نفسه أيضاً طرفاً أساسياً في عملية البناء الأوروبي. وذلك بالاستفادة من الخصومات البريطانية الدائرية، فليهما كانت فرنسا تحاول دفع المجموعة الأوروبية إلى الضغط جماعياً على النمساويين والى بضائع فاعل الإضراب النمساوي بإعادة مناقشة بعض بنود معاهدة ماستريخت. فإن قرار الحكومة البريطانية انتحال نتائج الاستفتاء النمساوي الألماني قبل طرح المعاهدة على التصديق حول فجاء موقع الكلال من العاصمة البريطانية إلى العاصمة النمساوية، وأصبحت كونهما نغزاً مراً



الزاسميا إنتاج مساهمة
مستريحة.
وصحب «الكتاب الإفريقي» الذي
اصدره كوينهان في ١٩ تقرير الأول
(الكثير) الماضي، لأن هناك العديد من
السياسيات المكنة فيما ان تفرس
التعاقد اعاده مناقشة المعاهدة او
تتسحب من المجموعة، او تحصل على
امسليات، وفي كل الحالات فإن
المفاوض التشاركي الضعيف لصمم
قائرا على طرح شروطه والتحكم في
وتيرة البناء الأوروبي. ولم لا «بايترا»
الدول الكبرى خصوصاً في هذا
الطرف بإذلات التي تحاول ليه
المجموعة انحال تصاول وانفاد
وسوسيرا في صلبها، وسيكون
مخالفاً للمخطط ان تقلل المجموعة
عضوية الآخرين وتتخلى عن احد
اعضائها القادسي (الضمان التشارك
يرجع الى سنة ١٩٧٢).

المزتراب والاسباب
الواقع ان كل ما ذكرناه حتى الآن
يعمل مؤشرات الأزمة لكنه لا يفسر
اسبابها العميقة. وبالتأكيد فإن هذا
الاضطراب للمفاوض الذي شهده
اوروبا لا يمكن ان يفسر فقط في إطار
الصراع الشكلي بين كل الأطراف
للفروق بكثر ما يمكن من المكاسب او
البخوة في المصالح الانتخابية التي
تلوح حالياً أمام غالبية القادة
الأوروبيين. عسى رغم ان هذين
العاملين لهما تأثيرهما في الوضع
الحالي، فالفترة الأوروبية لم يظفر
منها من الأساس ان تتخلى على
المصالح الوطنية او تحول الحكومات
الى أدوات تنفيذ بيد المجموعة
الأوروبية. ولا بد لك احد في ان موافق
جاء بديلاً الأخيرة حول التنازلات
«الغات» كانت موافق فرنسية أكثر
منها اوروبية، بل ان تتمتع الصورة،
اسم الراي العام الوطني قد يكون
ابشاً من المواقف (جاء بديلاً
سيكون في ارجح المواقف حسب الجمهورية
الفرنسية في الانتخابات ١٩٩٠)، ويمكن
ان يكون الامر ذاته بالتسوية اراي
المفاوض الأوروبي التالف بالمقاييس
الزراعية الذي صدرت عنه انتخابات
عدة لتيار. إضافة الى ان العديد من

الحكومات الأوروبية خصوصاً في
إيطاليا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا
هي في وضع سياسي يميلو بتغيير من
السياسة.
يجب ان ان تتخلى الى ايحد من
ذلك كله لفسهم خلفيات «الأزمة
الأوروبية» الحالية - ويمكن بحث ان
تسميها أزمة اوروبية - وذلك بطرح
اربعة محاور رئيسية هي الآتية:
١ - نظرية «الحسد الكمي» من
الدولة، ما هي العلاقة بين اقتصاد
بيل كينتون في الولايات المتحدة
وأزمة حكومة جون ميجور في
بريطانيا ومازق الوحدة الأوروبية في
يونيكسل؟ ممكناً، لا تدعو هناك أية
علاقة مباشرة. فكل واحد من هذه
الاحداث كان له منطقته الخاص، ومع
ذلك فإننا نطرح الفرضية الآتية وهي
ان هذه الاحداث الثلاثة يقدم كل واحد
منها تمهيداً مختلفاً عن أزمة واحدة
يمكن ان تلتخصم في السؤال: ما هو
الحد الذي يجب ان نخطو به
الدولة؟

لننا لم نتحدث بهذا السؤال عن
موضوعات، اي أزمة الوحدة الأوروبية.
لأن هذه الوحدة قامت في الأساس
على مبدأ السوق الموحدة، وفي المقابل
لوجود لسنة ١٩٩١ تصهد المفاوضون
على ان يراسموا قبل ٣١ كانون الأول
(ديسمبر) ١٩٩٢ لفضاء من دون حدود
داخلية تضمن فيه حرية انتقال
البضائع والأشخاص والخدمات
ويؤسس الأسواق.

هذه السوق التي تمثل جوهر
الوحدة الأوروبية هل هي شيء آخر
غير السوق الكبير الية العالمية التي حلم
بها الاقتصاديون منذ القرن الثامن
عشر؟ وهل يمكن الحديث عن سوق
كهذه من دون الفراض امر اساسي هو
التقليص من دور الدول الوطنية في
توجيه النشاط الاقتصادي؟
ان حلم الوحدة الأوروبية هو
أيضاً حلم الديمقراطية في الغاية هذه
السوق المائلة التي تفرس قواعدا
على الدول عوض ان تتسولي الدول
لحصول وجهاتها لاستثمارات لا
اقتصادية. ولا يمكن الحديث عن
الفضول الكبير الذي شهنته الوحدة
الأوروبية في السنوات الأخيرة من
دون ربط ذلك بالتبشير بالخطوة
التبشيرية واقتصاد الريمانية
(والاقتصادية) باعتبارها التعمير

الصحف عن التغيرات السياسية
واعتادها ان سقوط الشيوعية كان
نتيجة لفساد الذي مارسته على
الاتحاد السوفياتي وبطبيعة الدول
الاشتراكية.
لجدا الأساس الريمانية هو
تقليص مجال تدخل الدولة الى أقل
حد ممكن. بريطانيا تبنت هذا المعاد
وفرنسا (الاشتراكية) لم توافق على
مقدماته الاممولوجية لكنها قبلت
نتيجته اعتباراً منها ان انهيارها
السياسي والاقتصادي لا يمكن ان
يتوقف إلا بالتضخم الذي فشاء
توسع ألمانيا التي تنافس الولايات
المتحدة واليابان على المرتبة الأولى
في الاقتصاد العالمي لا يمكن إلا ان
تخضع بهذا النظام الذي يوفر لها كل
فرص نجاح.

هكذا تسارعت وجسدة الدعاء
الأوروبي في السنوات الأخيرة مع
هوية الحلم الكبير الى باقي القوى.
فالسوق الأوروبية الموحدة هي أيضاً
طريقة للتخلص من تدخل الحكومات
الوطنية في الاقتصاد، عبر تعويض
هذه الحكومات بمفوضية اوروبية
ليس لها طوئ سياسي وانها تقوم
بدور «المخفف» لهذه السوق تماماً كما
يقوم شرطى المرور بتنظيم سير
السيارات. ألم يقل جاك بيدور ذات مرة
ان «٨٠ في المئة من القرارات سوف
تتخذ من الحكومات الأوروبية لصالح
المفوضية بداية من ١٩٩٣». لويس من
الفسقم ان تذهب دولاً مستقلة ولوية
تخضع لهذا الحكم السياسي؟

الحلم الكبير
لكن لماذا نذكر بكفاءة هذا الحلم
التيبري؟ لقد انتهت التنازلات
الاشتراكية بسقوط بوش، وبالتالي
انهيار الريمانية، واحلاها
الديمقراطية المصنوعة وجاء كينتون
يقول ان الدولة يجب ان تتصريح
مكتنيتها السياسية، غير ان احد من طوئ
مراكز القوى وغير تعديل السياسات
في مجال التقليص والتخفيف والتمتع
العمومية وحماية التفرع الضعيف.
لأنها عودة الدولة بعد ١٢ سنة من



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٨ جويلية ١٩٩٢

النشر والخد مات الصحفية والمعلومات

ان حلم الوحدة الأوروبية هو أيضاً حلم الليبرالية في إقامة هذه السوق الهائلة التي تفرض قواعدها على الدول عوض أن تتولى الدول تحويل وجهاتها لاعتبارات اقتصادية

نوشك ان نلقى سيطرتها على قرارات
السياسة اليومية لمواطنيها. ولحل
الاضطراب السياسي الذي خلفته
التقلبات الدجاجة الدولية (القات) يقدم
مثلاً بالغاً، وأن كان يتجاوز النطاق
الاوروبي، فليس كما الذي لم تنهيا
للنظام الزراعي العالمي الجديد تجد
نفسها مازمنة اذا ما طبقت هذه
الاتصالات، بتخفيض المساحات
الزروعة (مع ما يعنيه ذلك من اهالة
الآلاف المزارعين على البطالة) وتخفيض
دعمها للمنتوجات المعدة للتصدير
(معنى ذلك ان هذه المنتوجات ستباع
بأسى رخي وسيتجد صعوبة كبير في
تأمين اسواق خارجية).
بمسورة اخرى في تحرير السوق
العالمية لانتاج الزراعي يفرض على
الدولة ان تطف مكتوبه الايدي امام
مصائب جزء من مواطنيها في ظل
مزاجه عالمية قاسية.

٢ - شرعية القرار الاوروبي
لنفسه ان دول المجموعة
الاوربية نهجت في تحقيق السوق
الوحدة ووجت الصلة وأرست
الاعمال الاساسية لوجتها السياسية
لا بد ان يصطب هذا قيام
مؤسسات كفاية لتوجيه السياسات
الاوربية المشتركة الامر الذي يبرح
الشرعية الاساسي التي ما هي
المؤسسات
الواقع ان الديمقراطية
الاوربية لم يصب لها في تاريخها
الصحيح ان واجهت هذا الانكسار
وعموماً لا تزال هذه الديمقراطية
تقوم على اساس الشرعية الشعبية
التي تمارس عبر الاقتراع المباشر،
لاختيار السلطين التشريعية
والقنانية لكن ماذا اذا ما تحول جزء
كبير من صلاحيات الدولة الوطنية
بسلطتها التشريعية والقنانية الى
مستوى اوروبي

المؤسسات الاوروبية الاساسية
هي ثلاث: المجلس الاوروبي
المؤسسة والبرلمان فهل يركز لاحدا

الديموقراطية الريفانية.
هكذا وقع المصدى في اوروبا
وطرح من جديد السؤال الاتي: اذا كان
دور الدولة في الاقتصادات الليبرالية
الحدية يتمثل في تمثيل الار السوق
والعمل على التخفيف من سلبياتها،
واذا كانت الوحدة الاوروبية ستخلص
من دور الدول الوطنية (نفسية) ٨٠ في
اللة كما قال ديلاور، فمن سيؤم بهذه
المهمة في اطار السوق الاوربية؟
الاجابات تختلف حول هذا
السؤال. ويمكن تصنيفها عموماً الى
ثلاث: مصالحه وطرح احد الحلول
الآتية: اما ان يستمر دور المؤسسة
لتصبح بمثابة الحكومة الاقتصادية
لاوروبا، واما ان تحافظ الدول
الوطنية على نصيبه كبيرة من
صلاحياتها الحالية، واما ان يقوم
المجلس الاوروبي (الذي يجمع رؤساء
وزراء دول المجموعة) بدور الحكومة
الاوربية. اما البقية الآخر، فيعود الى
منح البرلمان الاوروبي صلاحيات
كاملة ليكون الاداة الحقيقية للشرعية
الاوربية التي تستمد قوتها من
الاقتراع العام. ولكل هذه الآراء
مدافعون ومناضون وسلبيات
واجابيات ليس الا من عمل لبرائها،
لكن المهم هو ان السؤال اصبح
مطروحاً والاكتفائية أصبحت اساسية
وام بعد يمكن الاستمرار في البناء
الاوربي من دون ابقاء هذا الجانب
الحدية والتخلي عن الاحلام السيلة
التي كرسها الريفانية ودعمها لداعي
المفوضية المشروعية. ان الاطار
الاوربية فتنية اليوم، وهي مختلفة
بازمات الاقتصادية واجتماعية، انها



على الشرعية الشعبية التي هي عماد الديمقراطية الغربية، المجلس الأوروبي يطلق على مؤسستين مختلفتين لكنهما تقومان على النظام نفسه، على البداية نشأ المجلس الأوروبي بدعوة من العديد من الشخصيات الأوروبية سنة ١٩٤٩، وقد تنازعه حتمون، الأول فرنسي كان يدعو إلى أن يكون هذا المجلس بمثابة برلمان أوروبي ينتخب بالانتخاب المباشر ويتمتع بصلاحيات تنفيذية، والثاني بريطاني يصر على أن يقتصر دور المجلس على الجانب الاستشاري، وأخيراً الماثلون أنذاك التوفيق بين الطرفين، وحالياً يجمع هذا المجلس ٢٣ دولة، أي أنه يتجسّز إطار المجموعة لذلك لا يمكن أن يكون أداة تنفيذية للوحدة الأوروبية طالما انفصلت هذه الوحدة على الـ ١٢ دولة، لكن المجلس الأوروبي أصبح يطلق أيضاً، كما يرد في معاهدة ماستريخت، على الاجتماعات الأوروبية الدورية أو الاستثنائية التي يعقدها رؤساء الدول والحكومات، أو وزراء الخارجية أو الوزراء المعنويين بالقضايا المطروحة.

هذه الخاتمة تطرح أولاً قضية تحديد الفضاء الأوروبي، وإذا كانت الوحدة الأوروبية مضمومة على الآخرين فإن الاتفاق لم يحصل بعد لتجديد هؤلاء الآخرين، وفي مسألة سنسبها في الحق الأخير، لكن مهماً هنا في قضية الشرعية أن تطرح السؤال التالي: هل يكفي أن يجتمع قادة دول منتخبين شرعياً ليقرروا بالاجماع أو الغالبية لم تكون

لقراراتهم التشريعية الديمقراطية، قد نميل إلى الإجابة بنعم لأنه يتجهز إلى الاتفاق أن كل القرارات التي تتخذ على مستوىقليمي أو دولي تدخل في هذا الإطار، ومع ذلك فإن التجمع في المسألة يؤدي بنا إلى غير ذلك، صحيح أن القرارات الدولية - في الاسم المتحددة مثلاً - تصنف شرعياً بهذه الطريقة، إلا أن الديمقراطية الحديثة قد وضعت قيوداً استثنائية أولهما تحديد المجالات التي يمكن للقرارات الدولية أن تقدم فيها على القرارات الوطنية، وهي مجالات محدودة جداً أما أنها في نالها تتجاوز النطاق الوطني (مثل القوانين الدولية المتعلقة بالنقل البحري والجوي وقوانين البحار وقوانين الحرب الخ)، وأما لأنها تدخل في قيم عالية (موالين حقوق الإنسان مثلاً)، فليسهما في صياغة القرارات الدولية الوطنية على هذه القرارات قبل دخولها حيز التنفيذ.

هذان القيودان لا يتوفران في المجلس الأوروبي، لأنه في مظهره مبالغة لقراراته على القرارات الوطنية، ولا شيء يحدد صلاحيات اختصاصه بل أنه مؤهل لاتخاذ كل القرارات في أكثر الميادين التخصصاً بالخصوصيات الوطنية، مثل التعليم والدفاع.

على عكس ما يبدو للوهلة الأولى، هناك إذن إشكالية حقيقية حول شرعية القرار الأوروبي إذا ما اتخذ عبر المجلس الأوروبي، فلا يكفي أن يكون مطلق الدول شرعياً لأن إفسار العادي للديمقراطية يفترض أن يقوم هؤلاء بهمة تنفيذية على أن يكون البرلمان هو مركز السلطة التشريعية أي مركز اتخاذ القرارات، أو على الأقل هو المسؤول عن مراقبتها وله الكلمة الفصل في قولها أو رفضها، أما إذا ما أصبح المجلس الأوروبي حكومة فوق الحكومات الوطنية، فهذا يعني أنه يستلزم السلطتين التشريعية والتنفيذية وأنه يتخذ قراراته من دون مراقبة سلطة موازنة، وهو ما يخالف القيد الديمقراطي ويضعف شرعية القرارات المتخذة.

أما القضية والبرلمان الأوروبي فإن مسألة التشريعية الديمقراطية تطرح بأكبر حدة بالنسبة ليهما، فالمشوضية لا تقوم على مبدأ الانتخابات ولكن حسب طريقة التقييم يعتبر أعضاؤها خبراء يقومون بدور تلقيني، غير سياسية مع أنهم يتحكمون في جزء كبير من القضايا الأساسية، أما البرلمان فهو وإن كان يخضع للانتخاب فهو لا يمكن أن يمثل سلطة ضريبية لاحد، فلا المجلس الأوروبي ولا القضية يستندان منه شرعيتها ولا هو يقدر على الإطاحة بهذا أو ذاته إضافة إلى أن الديمقراطية الغربية المصممة قامت على أحد نموذجين، أما النموذج اليساري الذي يوحد السلطة التشريعية، أما النموذج الليبرالي الذي يقسمها فاعيداً ليومها على مستوى الأمة، وفي النموذج هناك الانقسام على عدم تمسك السلطة التشريعية، والحال أن وجود برلمان أوروبي حقيقي إلى جانب برلمانات وطنية من شأنه أن يخلق للحرية الأولى هذا القيد.

لنأخذ إذن زمة التسريفة الديمقراطية التي تطرح في وجه المؤسسات الأوروبية ونضع تحديات جديدة أمام علماء القانون الدستوري.

٣ - مقاومة أم الأوروبية للظاهرة الثالثة التي تشمل غالبية بلدان المجموعة الأوروبية تتمثل في تعمق التزامات الاجتماعية، استغلال البطالة، تدري وضع المهاجرين، انقراض الشركات في صفوف القطاع



تنامي بعض الدعوات الانفصالية واستعملها لأغراض الخ.

كل هذه الأزمات تؤدي عادة إلى انكفاء الحمس القومي والالتجاء إلى الضمير الوطني للحد من الانحلال المجتمعي، لكن المفارقة التي نعيشها أوروبا هي الازمة كيف يمكن الرجوع للكلف إلى مبدأ الوطن في وقت يبدو فيه أن المواطنة المحلية تفقد لصالحي المواطنة الأوروبية

للمسودة الأولى تسود المبدلان الأوروبية عاجزة عن استعمال السلاح الذي نلجأ إليه كل الأمم في حالات الأزمة، مما نتج عنه سلبيلاني الأولى لتعمل في تحول الأزمات الاجتماعية إلى أزمة قيم، وضباب وجد الأني المقترون من القيم التي يتخاسمها أبناء الأمة الواحدة. القسائية هي تنامي حركات اليمين المتطرف التي تستغل هذه الأوضاع لاحتكار شعار الوطن واحتكار الدعوة إلى القيم. ولنتذكر كيف أن الأزمة الأوروبية في نهاية الثلاثينات ساعدت على بروز الفازية والفاشية ولشعلات الحرب العالمية الثانية. وإذا كانت أوروبا اليوم بمنأى عن الحرب فهي ليست بمنأى عن الأزمات، وتضاعف موجات العنصرية هو أبرز دليل على تنامي حركات القس القيمين.

القومية أو الأوروبية تمثلان للرائ السام اجابتين مختلفتين القومية، تركز الماضي والتناف على الذات لمواجهة المصير. انها اساساً موقف دفاعي، والأوروبية هي تطلع إلى المستقبل ومغامرة مجهولة انها طموح نحو الأرق، فإنهما شعار لدرحلة

٤ - أين نذهب أوروبا؟

نشأت فكرة الوحدة الأوروبية في الليدياة على انها تضم كل بلدان القارة الأوروبية وليس فقط دول المجموعة. لكن نتيجة الحرب الباردة انخرطت المجموعة بمشروع للوحدة اما أن الدول الأخرى كانت تابعة لمجموعة معادية (الكتلة الشرقية) وأما أن البعض تختار نوعاً من الحياد (غمر الحائقي في هذا الصراع (سويسرا)، المادري (الاستغناقية). وإذا كان سقوط المجموعة الشيوعية قد أزال هذا الخفاض اليمولوجي بين بلدان الأوروبية فإنه لم يسمح بعد بالعودة إلى فكرة الأوروبية في أصولها الأولى. ولعل مجرد جرد للمؤسسات الأوروبية واستعراض اغشالها يؤكد تواصل الاضطراب للمؤسسات الأوروبية. واستعراض حول حدود أوروبا المتشوهة. فالمجموعة الأوروبية تضم ١٢ دولة واتحاد أوروبا الغربية يضم ٨ دولة

والجمعية الأوروبية للمبادلات الحرة تضم ٦ دول، والمؤتمر الأوروبي حول الأمن والشؤون يضم بلداناً غير أوروبية مثلاً (الولايات المتحدة، كندا...) والمجلس الأوروبي يضم ٢٣ دولة الخ.

منذ حوالي الستين كانت دبلوماسية المجموعة الأوروبية تطرح الأمر كالتالي: منذ انهيار المنظومة الشيوعية، أصبح هناك ثلاثة أصناف من البلدان الأوروبية هناك البلدان الديمقراطية المتقدمة التي دخلت المجموعة، وهناك البلدان التي بقيت الديمقراطية المتقدمة التي لم تدخل المجموعة، وهناك البلدان التي بدأت تنفيذ الديمقراطية والاقتصاد الحر بعد انهيار الشيوعية. الصف الثاني يمكن أن ينضم إلى المجموعة في الستين للبلدان، والصف الثالث يمثل انضمامه بالكتسب التي يحلقها في مجال الديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

لكن ماذا نرى اليوم في أوروبا الشرقية؟ يوغسلافيا تمررها حرب شاملة، تشيكوسلوفاكيا انضمت إلى السمين، رومانيا صرحت على الاحتفاظ بالزعيم الشيوعي السابق برييسكو. بولندا فشلت حتى الآن في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية على رغم توالي حكومات عدة الجبر لتسديد عودة قوية للشيوعيين، حتى في روسيا أصبحت الكتلة البرلمانية ذات الاتجاه المحافظ قوية الخ.

هل هي عودة المواجسة اليمولوجية بين أوروبا؟ بالتأكيد لا. لكن بدأت تنهض الآن حواجز بييلة عن جدار برلين نشطار أوروبا إلى سمين، الأول مستقر ومزدهر والثاني مضطرب وفغير. انها بعض اجزاء العالم الأوروبي تشارك من جديد.

هذه ان الأزمات الأوروبية الحالية: ما هو دور الدولة في التسوق الأوروبية؟ ما هي شرعية القرار الأوروبي؟ ما هي العلاقة بين المواطنة للقومية والمواطنة الأوروبية؟ ما هي الحدود النهائية لأوروبا المتشوهة؟

قد يكون من المسؤول على لمسؤولين الأوروبيين أن يوقعوا للماهدات. اما حل الأزمات فهو اصعب بكثير، وإذا ما تأخر البناء الأوروبي اليوم، فليس معنى ذلك أنه سيتوقف يوماً ما. لكن الواقع الحالي يقدم دروساً أخرى: انه لا يمكن أن تضي الأداة السياسية الفوقية بعيداً طائلاً أن التجمعات لا تنطع بد إلى الاتفاق نفسها.

• كاتب ترشيح طوم في فرنسا.



المصدر : الحياة

النشر والخدات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ شباط ١٩٩٢

بحثوا في امكان رفع قيمة الدين وزراء المال في الدول الصناعية يدعون الى خفض البطالة

□ لندن - والحياة

■ اتفق وزراء المال في مجموعة الدول السبع في نهاية اجتماع عقده في لندن امس على ضرورة تعزيز النمو الاقتصادي والبحث عن حلول لخفض البطالة في الدول الصناعية الكبرى وانهاء اذى من العالم. وقرروا وزراء المال في المجموعة التي تضم الولايات المتحدة والمانيا وايطاليا وبريطانيا وفرنسا وكندا عدم اصدار بيان رسمي عن المحادثات امس، واكتفوا بعدد

مؤتمرات صحفية تحدث في اولها وزير المال البريطاني نورمان لامونت بصفته وزير المال في الدولة المضيفة للاجتماع.

وقال لامونت ان ليس لوزراء المجموعة أي تصريحات عن اسعار الصرف لكنه اشار في الوقت ذاته الى ان الخلاف بامسار الصرف لا يعالج المشاكل الجارية لأسواق السلع. وكانت الاسواق تتوقع ان يصدر الوزراء بياناً في نهاية الاجتماع عن رفع سعر قيمة الدين الياباني ازاء المحصلات الرأبسية في محاولة

لكبح الفلأض التجاري الياباني مع الولايات المتحدة وجسرها من شركاتها التجارية في انهاء العالم

وبدا الاجتماع صباح امس في المقر الملكي الفاخر، دلتا كاستر هاوس، وسط مدينة لندن بالعرف على وزيرى المال الجديد، الاميركي لويدي بنكسن والياباني يوشيرو هياتشي، اللذين حضرا امس اول اجتماع لوزراء المال في مجموعة الدول السبع منذ تعيينهما في منصبيهما. (راجع الصفحة ٩).



المصدر: الحياة

النشر والتخزين والصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٨ جويلية ١٩٩٢

وزراء المال في مجموعة الدول السبع يركزون على تعزيز النمو الاقتصادي

□ لندن - الحياة

قال وزير المال البريطاني نورمان لامونت إن وزراء المال في مجموعة الدول السبع اتفقوا خلال اجتماعهم في لندن أمس على ضرورة تعزيز النمو الاقتصادي وخفض معدلات التضخم وعلى ضرورة حل عدد من المشاكل الاقتصادية الملحة من أهمها تداوم مشكلة البطالة في الدول الصناعية الكبرى وإنهاء أخرى من العالم.

ولم يوافق لامونت، الذي كان يتحدث في مؤتمر صحفي في لندن في نهاية الاجتماع، أن وزراء المال في مجموعة الدول السبع اتفقوا على أنهم خلال الاجتماع من ارتفاع معدلات البطالة في أنحاء العالم كافة.

وبدا وزراء المال وحكام المصارف المركزية اجتماعهم صباح أمس في المقر المالي الخاص بالاكاديمية هاس، في وسط مدينة لندن المتخفية على وزير المال الجديد، الأميركي لويد بنتمان والياباني يوشيرو هياشي، اللذين يحضران أول اجتماع لوزراء المال في مجموعة الدول السبع. وقال مظهرون على المحادثات التي استغرقت نحو خمس ساعات وسمعت وجبة غداء في ١١ داونينغ ستريت مقر وزير المال البريطاني نورمان لامونت، أن الوزراء بدأوا الاجتماع بتعابير من القلق من ارتفاع البطالة في الدول الصناعية

وتعزز النمو الاقتصادي في معظم الدول التي تمر بركود حاد.

وقرر المسؤولون في مجموعة الدول السبع عدم إصدار بيان رسمي عن المحادثات أمس، واتفقوا بعدد مؤتمرات صحفية عقد أولها وزير المال البريطاني نورمان لامونت بمسكنه وزير الدولة المضيفة للاقتصاد.

وأشار لامونت إلى أن وزراء المال في مجموعة الدول السبع (الولايات المتحدة والمانيا واليابان وبريطانيا وفرنسا وكندا وإيطاليا) يعتقدون أن تحرير التجارة العالمية وأسواق العملة سيستجيب على تعزيز نمو الوظائف الجديدة على المدى الطويل.

وعلى رغم أن المسؤولين في مجموعة الدول السبع لم يقرروا رسمياً عن المواضيع التي كان المقرر أن يبحثها الوزراء وحكام المصارف المركزية في دول المجموعة، الذين حضروا الاجتماع أمس أيضاً، إلا أن المحللين وضعوا جدول أعمال غير رسمي للمحادثات بالاعتماد على تصريحات الوزراء والمسؤولين الرسمية وغير الرسمية عن المواضيع المحتمل بحثها ومن بينها التضخم التجاري الياباني وسعر الفائدة الألفية المرتفع ومشاكل التجارة الدولية.

ووصفت مصادر مطلعة على المحادثات بأنها كانت غير رسمية، نظراً إلى أن الاجتماع لم يضع جدول

أعمال، وركزت على دعوة الرئيس الأميركي بيل كلينتون في كلمة ألقاها مساء الجمعة في إنهاء الركود الاقتصادي الذي ضرب به معظم الدول الغربية.

وكان كلينتون قال في كلمته إن الإدارة الأميركية الجديدة قررت خفض العجز في الموازنة العامة وتعزيز النمو الاقتصادي، ودعا الدول الصناعية الكبرى وغيرها إلى دعم برنامجها الاقتصادي وخفض العجز في موازنتها.

ويعتبر موضوع العجز في الموازنة الأميركية من المواضيع الحساسة في اجتماعات المسؤولين عن الشؤون المالية والتضخم في مجموعة الدول السبع، نظراً إلى أنه أحد أسباب ارتفاع أسعار الفائدة في الدول الأوروبية، لكن عزم الإدارة الأميركية الجديدة خفض العجز بحلول التضخم على الدول الصناعية الأخرى مثل ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وغيرها لخفض العجز في موازنتها.

وكانت لوساطة الاسواق الدولية تدفع لبل نحو أسبوعين أن يتوصل الوزراء أمس إلى قرار في شأن تعزيز سعر صرف الدين الياباني إزاء العملات الرئيسية في محاولة لتجديد التضخم التجاري الياباني الذي سجل في العام الماضي رقماً قياسياً مقداره ١١٧ مليون دولار واستمر في الارتفاع في الشهر الأول من العام الجاري.

الدول السبع تنظر على تنشيط الاقتصاد الصيني وتسكن تأييدها لبرنامج كلينتون وتحرير التجارة

لندن - وكالات الأنباء - إنفاق وزراء مالية الدول الصناعية السبع الكبرى في ختام اجتماعهم في لندن أمس على أهمية تنشيط الاقتصاد العالمي مع مراعاة عدم تصاعد معدلات التضخم غير أنهم لم يخطوا عن إجراءات محددة لمواجهة اضطراب أسعار العملات في أسواق النقد العالمية وقال نورمان لاسويت وزير الخزانة البريطانية أن الوزراء أبدوا قلقهم بشأن المستوى المرتفع للبطالة وأكدوا تأييدهم لتحرير التجارة العالمية في إطار

دورة أوروبية تحت إشراف منظمة
البحاات وإزالة القيود التي تموق تمرار
العمالة كوسيلة لتسهيل فرص عمالة
جديدة على المدى الطويل
والم بصدر بيان ختامي عن الاجتماع
باعتباره لقاء تعاون مع وزير الخزانة
الأمريكي الجديد أورد بتقنين والتعهد
لاجتماع وزراء المالية في واشنطن في
أبريل القادم. لكن لاسويت قال أنه كان
اتفاق جماعي على الترحيب ببرنامج
كلينتون الاقتصادي باعتباره خطوة
شجاعة لتخفيض العجز في الميزانية
وتعزيز الانتماء الأمريكي العالمي وقال
لاسويت أنه كان هناك قلق عام بسبب
ارتفاع أسعار الفائدة الثلاثية وتأثيره
على الركود في أوروبا كسما ناقش
الوزراء وسائل متعددة لمعالجة مشكلات
إصلاح الاقتصاد الروسي.
ونكرت مصاصر الاجتماع أنه كانت
محاولات مائة لفتح اليابان بتنشيط
اقتصادها الداخلي والماتيا لتخفيض
أسعار فائتها دون الاتفاق على خطوات



المصدر : العالم اليوم

النشر والتذمات الصحفية والاعلومات : التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

اتفاق وزراء مالية الدول الصناعية على العمل المشترك

□ لندن - بيتر تروبيك - العالم
اليوم والاثنين:

ولق وزراء مالية الدول
الصناعية السبع على إعادة التنسيق
الدول لسياساتهم الاقتصادية التي
تهدف الى التركيز بصورة واسعة
على وقف معدلات البطالة المتنامية
حيث ظهرت موافقة للوزراء بأغلبية
ساحقة على العمل معا.

وبالرغم من عدم الاتفاق على
تبني إجراءات جديدة في أثناء
الاجتماع إلا أنها كانت فرصة جيدة
للوزراء للإلمام بما يجري في عقل
لويد بنتنين، وزير الخزانة
الأمريكي الجديد والذي أبدى
تجاويزه في دعم معدلات التمسو
العالية حيث قال إننا لدينا التزامات
بإعادة أحياء مشروعات الدول
الصناعية السبع التي تنضم
بإستراتيجية والقدرة على تطبيق
نتائج مشرة كما أعرب الوزراء
أيضا عن تفاؤلهم من احتمال أقدام
«البرتغالية» - المركزى الأثني -
على خفض وشيك لأسعار الفائدة
الامر الذي سيفتح الباب لجولة
جديدة بين الدول الأوروبية لإجراء
تخفيضات أخرى لمعدلات الفائدة
على عملاتها.



المصدر : الحياة

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

لم يصدر اي بيان ولا يعرف تأثير اللقاء في زيادة تنسيق

السياسات المالية والاقتصادية

وزراء المال في الدول الصناعية السبع الكبرى يهنتون انفسهم على اجتماع اختتموه من دون اي نزاعات!

□ لندن - من يغير ثورهم

انهى وزراء المال في الدول الصناعية السبع الكبرى خمس ساعات من المحادثات غير الرسمية في لندن السبت بهذه التسمية على اجتماعات ناجحة خلت من اي نزاعات او خلافات.

الا انه ليس من المؤكد بعد ما اذا كانت الاجتماعات التي عقدها وزراء المال في الولايات المتحدة واليابان والمانيا وفرنسا وبريطانيا وابطاليا وكندا، وبالتشارك مع حكام المصارف المركزية في هذه الدول، ستعمر في اعادة اللحمة والتعاون الوثيق الى مجموعة الدول السبع بعد مرور عامين كانت اجتماعات هذه الدول في غضونهما تفسد والخلافات اكثر مما كانت تسم بالاتفاق والوفاق.

ولم تكن البداية من اجتماعات السبت القرار اي خطة او انشاء آلية جديدة لمساعدة العالم الصناعي على معالجة المشاكل التي يواجهها ومنها ارتفاع معدلات البطالة واستمرارها في الارتفاع، والركود الاقتصادي وبطء النمو الاقتصادي في القارة الأوروبية واليابان، والازمة الاقتصادية الحادة في روسيا.

ولم يظهر المجموعون اي رغبة او تحمس للنزعة الى السياسات المتشددة للتدخول التي اتسمت بها الامنيات عندما حاولت الدول السبع

هذه وضع حد لتقلبات اسعار شرب العملات الرئيسية، وهي عملات هذه الدول السبع، وعندما حدثت هذه الدول غايات السياسة الاقتصادية في كل منها، طمأ بأن هذه الدول تأثراً ما تقيدت بهذه السياسات او بالقرارات التي كانت تتخذها معاً. وبدلاً من التنسيق والتعاون، ستمتص كل دولة من هذه الدول في رسم سياساتها الخاصة بها لخدمة مصالحها الخاصة في الاحتياض فقط. وتحدثت الدوائر المختصة كثيراً عن الروح الإيجابية التي سادت هذه الاجتماعات، بعد انقضاءها. ولتعد هذه الدوائر أملاً كبيرة على أن تكون هذه الاجتماعات مكنت الوزراء من تبادل الآراء على نحو صريح ومن فهم مشاكل بعضهم البعض الاقتصادية وما يعانيه كل منهم من قود سياسية.

مطيلة على حرية التصرف والحركة. وقال مسؤول كبير في وزارة الخزانة الأميركية - لا يعني تقاضنا انه يفسح على كل منا أن نجسم سياسات اقتصادية متطابقة تماماً للسياسات التي يتبناها الآخرون. الا أن هذا التساهم يعني أن كل منا سيقدم مقترحات مساهمة سياساته في تعزيز النمو الاقتصادي، إن دون التضييق في ارتفاع معدلات التضخم. وما ساهم في تلطيف أجواء اجتماعات السبت للناسي قرار للمجموع عدم إصدار بيان مشترك

بعد الاجتماعات وعدم التماس اي قرارات. ولم يكرر المجموعون ما حدث لدى اجتماعهم في واشنطن في نيسان (أبريل) الماضي عندما استعرض اليابانيون على مجلة في البيان الاقتصادي ما تسبب وقتها في تطويل الاجتماعات بمقدار ساعتين من الزمن لتسعدا بالخلافات الحادة وتبادل الذم.

إلا أن غياب بيان ختامي مشترك ربما سمح باستمرار الخلافات بين هذه الدول السبع، وعلى رغم أن الوزراء يملأوا قصارى جهدهم لتجنب الخوض في المشاكل الهامة في احاديثهم العامة، وتعبدوا للافتتاح عن كل ما يعرض الآخرين لضغوط لكي يلتزموا بسياسات معينة. بدت آثار التوتر ظاهرة للعيان بين الدول السبع السبت الماضي.

وصرح مسؤول كبير في وزارة الخزانة الأميركية بعد انقضاء الاجتماعات بأن واشنطن ترغب في أن ترى اليابان تذهب الى أبعد ما خطت له حتى الآن لتحفز الاقتصادي الياباني بالوسائل الشريفة. وأعرب عن مشاعر مماثلة وزير المال الفرنسي ميشال ساليان وأخرون من الدول الأوروبية في مجموعة الدول السبع الكبرى. إلا أن يواشيرو هياشي، وزير المال الياباني، قال أنه لا ينبغي طرح مشكلة أخرى بالإضافة الى الموازنة الزائدة التي يناقشها حالياً البرلمان



الدياباتى

وأوضحت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا رغبتها في أن تعد المنايا إلى إجراء خفض اضافي في استهلاك الطاقة الصغرى الاجل بيد أن الوفيد الاتاني تجذب لتقسيم أي تطمينات أو وعود بهذا الخصوص. وصرح بيبور بارونشي، وزير المال الإيطالي بأن زملائه في الدول الست الأخرى أغربوا عن الرأي بأن قيمة الليرة الإيطالية أدنى مما يجب أن تكون عليه.

ولم تنجبر هذه التوترات ولم تظهر إلى العلن لأن المجتمعين كانوا مصممين على التصرف على نحو لا يغير عليه أبدا ولأن لويدي بنتمن، وزير الخزنة الأميركية تعتمد أن يتعامل مع حفاظ الولايات المتحدة بلفظ وحذر وطول أناء.

وبما أن نايبند صفيقة الإدارة الأميركية الجندية الخاصة بلفظ العجز في الموزنة الفخيرية المبة الأميركية انهال من كل الجهات. وبالنظر أيضا إلى أن الدول الست في مجموعة الدول السبع رحبت يوم الجمعة الماضي بوعد الرئيس كليتتون نايبند بظام الديارات التجارية لتقدم الإفراطه لفرن بنتمن أن يسهل اجتماعات السيت الماضي فرصة للتعريف وتبادل الآراء والمواقف. وبدا بنتمن على استعداد للانتظار بضعة أشهر لكي يؤدي

للحمن في روح التعاون الدولي إلى نتائج ملموسة.

وقال مسؤول كبير في وزارة الخزنة الأميركية أن الولايات المتحدة تأمل في أن يشعر التعاون بين الدول السبع بحلول موعد اجتماع القمة الذي سيجتمع زعماء الدول السبع وسيفقه في طوكيو في تموز (يوليو) المقبل.

وليس من الواضح بعد أيضا مدى ما ستذهب إليه الدول السبع الكبرى في إنشاء إطار مؤسسي لتخزين التعاون في ما بينها إذ بدأ بنتمن الذي كان يبدى حماسا وانفتاحا في احياء روح التعاون الوثيق بين الدول السبع وكان لا غطة لديه في هذا المجال. والاقتراح الوحيد الذي تقدم به وتال مؤلفة الآخرون تناول ضرورة التقليل من البيانات للتفريفة الصادرة عن اجتماعات الدول السبع. وضرورة الإيجاز في هذه البيانات لدى إصدارها.

وبدا نيسو ويغل، وزير المال الألماني، وكأنه الوحيد من بين زملائه الذي كانت لديه خطط ملموسة عملية لتطوير بنية تعاون الدول السبع الكبرى.

وقال كما ارتأى بنتمن أن البيانات للتفريفة التي تصدرها الدول السبع يجب أن تكون قصيرة ولا يتوجب إصدارها بعد كل اجتماع لعقد هذه الدول.

وبالإضافة إلى هذا دعا الوزير

الألماني الدول السبع الكبرى إلى عقد أربعة اجتماعات في العام، كما دعا إلى مشاركة أكبر للدول لصندوق النقد الدولي على نحو أعمق في المبادرات الرسمية التي تعدها الدول السبع الكبرى من حين إلى حين، وطلب إدارة صندوق النقد الدولي بإصدار دراسات مركزية وعملية حول الاقتصاد الدولي مما يساعد الدول السبع الكبرى في المبادرات التي تعدها بالتنظيم في ما بينها.

والشرح الوزير الألماني أيضا أن يشترك وزراء المال في أحد اجتماعاتهم المقبلة وزراء الاقتصاد والتجارة في الدول السبع الكبرى بغية الأبحاث في الطرق الآيلة إلى تعزيز جولة لرغواي من محادثات ذات الخامسة بتحرير التجارة الدولية. ومن المنظر أن يدس كبار المسؤولين في وزارات المال في الدول السبع الكبرى الاقتراحات الأخرى التي طرحت في اجتماعات السيت الماضي.

ومضى ريف هؤلاء المسؤولين نتائج مطالعاتهم لهذه الآراء والاقتراحات سيجتمع ما إذا كانت اجتماعات السيت الماضي في لندن ساهمت في احياء روح التعاون والتعاون الوثيق بين الدول السبع الكبرى. أو ما إذا كانت هذه الاجتماعات فقط جزءا من طهر العمل السياسي الذي يتم به الرئيس الأميركي الجديد كليتتون في الوقت الراهن.



المصدر : العالم اليوم

النشر والخد مات الضحية والمعلو مات : التاريخ : ٢ ١٩٩٢

تقرير دانماركي:

رفض ماستريخت خسائره فادحة

□ كوبنهاجن - واخ:

أشار تقرير حكومي أصدرته وزارة المالية في كوبنهاجن إلى أن مائة وخمسة وأربعين ألف شخص دنماركي ربما يتعرضون لفطر فقد وظائفهم في حالة تصويت الشعب الدانماركي ضد معاهدة ماستريخت في الاستفتاء المقرر إجراؤه يوم الخامس عشر من مايو القادم. وأكد التقرير أن الوحدة الأوروبية سوف تعفي قديما حتى دون موافقة الدانمركيين على معاهدة ماستريخت. وأضاف التقرير أن الخسائر التي ستكبها الدانمارك انذاك ستكون فادحة حيث ستتناقص الاستثمارات بشكل كبير وسترتفع مصدلات الفائدة على القروض وسيؤثر قطاعا الزراعة والاسماك على نحو خاص بشكل سلبي.



المصدر : العالم اليوم

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

شكوك حول مشاركة يلتسين في قمة الدول الصناعية السبع

□ طوكيو - رويتر:

أعلن المتحدث باسم الحكومة اليابانية أن الدول الصناعية السبع لم تتفق بعد على ما إذا كانت ستدعو الرئيس الروسي يلتسين لحضور قمته التي تعقد في طوكيو في شهر يوليو المقبل. وقال يوهي كودو المتحدث باسم الحكومة والقائم بأعمال وزير الخارجية، إنه لم يتم التوصل إلى نتيجة نهائية في هذا الصدد وعلى الدول السبع أن تتفق موافقها قبل اتخاذ مثل هذا القرار. يأتي هذا في الوقت الذي أعرب فيه رئيس الوزراء الياباني كيتشي ميزازاوا عن أمله في أن تعقد الدول الصناعية السبع اجتماعاتها التحضيرية التي تسبق القمة في أسرع وقت ممكن. وأوضح ميزازاوا أنه سيكون من الصعب على روسيا أن تلعب شوطاً كبيراً في محادثاتها مع صندوق النقد الدولي لطلب المزيد من المساعدات الغربية، وبمهما في محاولاتها للانضمام إلى نظام اقتصاديات السوق. ومن المعروف أن الرئيس يلتسين يسعى للحصول على دعم الدول الغربية لمواجهة المشاكل الاقتصادية الضخمة. وكان قد انضم إلى محادثات قادة منظمة الدول الصناعية السبع بد قمة «ميونيخ» ١٩٩٢. وكان وزراء مالية الدول الصناعية السبع قد اتفقوا في اجتماعهم الذي عقد بلندن يوم السبت الماضي على أهمية أن تسعى روسيا إلى علاقات أوثق مع صندوق النقد الدولي لدعم عملية الإصلاح الاقتصادي بها.



المصدر : العالم اليوم

النشر والذمات الصحفية والهلو مات : التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢



«نيهون كيزاي» اليابانية: التنسيق الجديد لمجموعة السبع

من الطبيعي أن تتزايد مطالبة أعضاء مجموعة السبع لليابان بتشجيع الطلب المحلي لديها فيما تهدف تلك الدول التي اختتمت اجتماعها في لندن إلى تنشيط الاقتصاد العالمي، فإعادة بناء الاقتصاد العالمي أصبحت تعنى تنسيقا جديدا للسياسات بين الدول الصناعية، الأمر الذي يعنى إعادة بناء اليابان لاقتصادها بتنشيط الطلب المحلي.

أما عن مؤتمر مجموعة السبع فزعم أنه لم يصدر عنه بيان ختامي مشترك خلافا للمعتاد إلا أن لخصي المؤتمر كانت أوضح من صدور مجرد بيان غامض غير مفهوم، فقد كان من الواضح اعتماد مفاوضات وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية على البذا الذي أكدته كلينتون في كلمته عن السياسة الاقتصادية الجديدة والذي أكد فيه أنه ينبغي أن تكون اليابان والمانيا إلى جانب بلاده من محركات الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يعني انتهاء عصر السبع وراء الولايات المتحدة واتباعها في كل شيء وبداية عصر التنسيق ثلاثي الاقطاب.

وفيما يفصل بمسألة الخيار الياباني فربما شعر وزير المالية بالاضغوط الثقيلة من الولايات المتحدة وأوروبا لتنشيط الطلب المحلي، ولكن بصرف النظر عن ذلك فإن تنشيط الطلب المحلي يعد خيارا مهما جدا لانعاش الاقتصاد الياباني في رأي غالبية اليابانيين، وبغض النظر عما جرى في اجتماع مجموعة السبع فلا بد من اتخاذ إجراءات عدة للخروج من الركود من أبرزها خفض ضريبة الدخل وزيادة مخصصات الاستثمارات العامة على المرافق وغيرها، وزيادة فعالية السياسات المالية. أما تنشيط الطلب المحلي فينبغي أن يكون خيارا يابانيا أولا وقبل كل شيء لانعاش الاقتصاد البلاد، وليس استعداءا لمؤتمر قمة الدول الصناعية القادم، وبذلك يمكن خفض الفائض التجاري الياباني الضخم وبهذه طريق التنسيق ثلاثي الاقطاب.

Le Monde

«لوموند» الفرنسية:

كليتسون يتحدى أوروبا

بيل كليتسون حاكم كبير فهو يتحدى أولا منافسا على امتداد ذراعيه وهو أوروبا التي يمكن وصف تبادلاتها مع الولايات المتحدة بأنها متوازنة عموما. ولكنه أكثر حذرا أمام اليابان التي يصل حجم الميزان التجاري الأمريكي معها إلى أكثر من ٦٠ مليار دولار.

في مواجهة «الخصم» الأوروبي يستخدم الرئيس الأمريكي ضرباته البيمنية وهي سياسة الحماية. إذ يبال الآن في واشنطن أن مشروع الاتفاق الزراعي الذي أبرم في نوفمبر ١٩٩٢ مع المجموعة الأوروبية غير متوازن وأنه لم يكن هناك موجب لقبول أن تنتج المجموعة ١١ مليون طن من الزيوت النباتية سنويا، أما فيما يخص بصفقات القطاع العام فإن واشنطن تخرج على تفضيل الأوروبيين للعرض الأوروبية التي لا تتجاوز ٢/٣ من أسعار أو منافسات البلدان الأخرى، وينسى الأمريكيون أن لديهم قانونا مشابها يقضي بتفضيل العروض الأمريكية.

اليوم يلاكم الرئيس الأمريكي «إيرل» الأوروبية أمام العاملين في بونين الذين سمعوا بسماعه وهو يقول إنه لو لم تكن الأوروبية لصناعة الطائرات تتلقى معونات حكومية لما استغنى صانع الطائرات الأمريكي عن ٢٨ ألف من عماله.

واقم الأمر أن المصاحب التي تلقاها بونين ترجع إلى إلغاء طلبها الطائرات التي اضطرت إليها الشركات الأمريكية التي تمنح في سيات الملاحق أسعار النقل التي كان قد قررها رئيس ديمقراطي آخر هو جيمس كارتر وقد أدت هذه السياسة إلى تفجير حرب الأسعار الانتحارية بين مختلف شركات الطيران الأمريكية والتي أدت إلى خسائر تقدر بحوالي مليارات دولار في عام ١٩٩٢. أن «أمريكان إير - لاينز» تتحدث اليوم عن احتمال بيع أسطولها وتكريس امكانياتها لنشاطات أخرى أكثر ربحا. وقبل أن يهاجم بيل كليتسون الطائرة الأوروبية لم لا يصلح لقانون الفلاس بالافلاس بما يسمح لشركة مثل T.W.A. بأن تغطي من ديونها. وكما هو واضح فإن الرئيس الأمريكي يستعد لاستخدام ذراعه «اليسرى» للملاكمة وهي سياسة التدخل، فقد أعلن مؤخرا عن معونات ضرائبية للمستثمرين في القطاعات المتخلفة، وقد أعلن مؤخرا عن معونات سيستخدم الغرض الاتفاق الذي أبرم عام ١٩٩٢ والخاص بتسوية الطائرات المدنية، ويقضي نص هذا الاتفاق بالاعتماد قروض تزيد على ٢٥٪ لقطاع صناعة الطائرات.



المصدر : العالم اليوم

للتش : والد مات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٢

الكساد يعطل برامج المجموعة الأوروبية للقضاء على البطالة

□ بروكسل - خاص بالإنشادات -
والمعالم اليوم:

تشهد المجموعة الأوروبية بحالة من الاحتياط لعدم قدرتها على القيام بغيره سوى تقديم المنح لمعالجة الزيادة المستمرة في معدل البطالة في دول المجموعة. وتأتي مشكلة البطالة والنمو الاقتصادي على رأس جدول الأعمال السياسي في كل دول المجموعة الأوروبية. وسط حالة من الشعور بخيبة الأمل بسبب عدم وجود علاج واضح للكساد يحول دون تحقيق النموذج الأوروبي الذي كان يدرج منه تحقيق الرفاهية والترابط الاجتماعي. والملاحظ الآن أن المجموعة الأوروبية، التي هي بمثابة الجهاز المنظم لكل أولويات التوصل الأخرى، مثل حماية البيئة والتي ما زالت عاجزة عن القيام بأى شيء لانضباطها في السياسات الاقتصادية حيث تقتصر إلى القوة والقدرة على المبادرة.

المعروف أن قدرة المجموعة على العمل تتبع معطها من دورها في إدارة المنح الإقليمية والصندوق الاجتماعي، الذي تنفق أمواله بصورة أساسية على برامج تدريب شباب العاطلين ومن يعيشون في مناطق محرومة. وتشير الإحصاءات التي نشرت في شهر ديسمبر الماضي إلى أن ٩٪ من مواطني المجموعة الأوروبية بلا عمل. وأهل معدل البطالة في كل من أيرلندا ١٦,٩٪، وأيسلانديا ١٦,٧٪، وبريطانيا ١٠,٦٪، وفرنسا وإيطاليا ٩,٩٪ في كل منهما. وقد أدى انخفاض عدد الصناعات التي تحتاج إلى عمالة كبيرة إلا أن كثيرا من الناس يعتقدون أن نمو الاقتصاد لن يوجد فرص العمل الكافية لتقديم عمل للجميع.

ول عام ١٩٩٠ كان نصف العاطلين عن العمل في المجموعة الأوروبية بلا وظائف لمدة عام أو يزيد ونحو ثلثهم بلا عمل لمدة عامين على الأقل. ففي إيطاليا على سبيل المثال لم يجد ٧٨٪ من العاطلين الفترات طويلة أي عمل على الإطلاق. وتقدر نسبة العاطلين في المجموعة الأوروبية من الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة بـ ١٨٪. وتتضح ظاهرة البطالة بين الشباب بصورة خاصة في أسبانيا وإيطاليا، حيث يقرب المعدل من ٢٠٪. ولا حديث عن المساعدة التي يمكن أن تنجم عن ذلك. أشار جاك ديبلور إلى ضرورة القيام بشيء، حيث يستحيل العيش في وجود ثلاثة ملايين عاطل في كل دولة كبرى. كما

لكنه أكد ضرورة الاستفادة من وقت الفراغ بطريقة بناءة. وينكر أن المجموعة الأوروبية تحاول من وراء الكواليس تقديم ما لديها من أموال لبطالة طويلة المدى بصورة خاصة. وتشير الشروعات التي تديرها السلطات المحلية في وإتام فورديست شمال شرقي لندن إلى احتمال أن تكون هناك تشاؤم مفيدة إلى احتمال أن تكون هناك نتائج مفيدة لأي مشروع أوروبي حيث تنفق هذه المنطة ٨٢ ألف استرليني من خلال منح عديدة من

المجموعة الأوروبية بشرط أن يوازى ذلك تمويل مماثل من الحكومة. وسوف تنفق وإتام فورديست هذا العام ٤٦٠ ألف استرليني من الصندوق الاجتماعي الأوروبي لبرامج التدريب المهني، بالإضافة إلى دورات إرشادية لآلاف من العاطلين لفترات طويلة. وتشمل هذه البرامج التدريب على المهارات في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات وإدارة الأعمال وتوزيع الأغذية.



اجتماع وزراء مالية الكبار والمبحث عن نظام اقتصادي جديد

عقد وزراء مالية الدول السبع الصناعية الكبرى اجتماعا غير رسمي يوم السبت ٢٧ فبراير الماضي في لندن، ولم يصدروا بيانا ختاميا على اساس ان الاجتماع جاء لتعريف وزير الخزانة الأمريكي الجديد لويد بنتسن وكذلك نظيره الألماني على بلتيه وزراء المال في فرنسا وبريطانيا وكندا وإيطاليا وألمانيا.

ولكن ذلك لم يمنع من أن تسيطر المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العالم الصناعي المتقدم على الساعات الخمس للمباحثات، وخاصة ارتفاع معدلات البطالة واستمرارها في الارتفاع والركود الاقتصادي وبطء النمو في أوروبا واليابان ومشاكل التجارة الدولية... الخ.

ومما يؤكد على أهمية اللقاء، مشاركة رؤساء المصارف المركزية في الدول السبع مع وزراء المالية، ويمنى ذلك بالطبع لتعرض لمسألة البية صرف العملات، وكذلك استمرار ارتفاع سعر البين مقابل الدولار والعصاة الرئيسية الأخرى، مما يؤدي إلى مضاعفة الفروقات التجارية اليابانية في تجارتها مع الشركات الرئيسية في الغرب.

ورغم أن بنتسن يحضر أول لقاء مع نظرائه في الدول السبع الكبار، ويقتضي واجب التعارف التلطيف والمجاملة، فإن عموم أمريكا الأمريكية الاقتصادية برزت ولاشك في الاجتماع وإنتمكتت على مطلب أمريكا بشأن التجارة الدولية، ومطالباتها لشركاتها بالتخفيض عن أية إجراءات حماية تجاه الخارج، وإتخاذها في الوقت نفسه العديد من الإجراءات المضادة ضد الشركات التجارية، مثل رفع الحواجز على الواردات وزيادة الضرائب على الشركات الأجنبية ورأس المال الأجنبي العامل في أمريكا.

تراجع على

أهمية رئيسية لاجتماع وزراء مالية دول مجموعة السبع، هي أنه يأتي في فترة يزداد فيها التراجع في الاقتصاد العالمي ككل والغربي منه بشكل خاص، كما أن الاجتماع يأتي فيقبل قمة المجموعة التي ستعقد في طوكيو في يوليو القادم وربما تكون لأصعب فعم المجموعة.

وقد بلغ التردى الاقتصادي في العالم الصناعي مرحلة حرجية كما تصفه مجلة الإيتان التي يصدرها البنك الدولي في عددها الأخير: بمعدلات إجمال يهون الولايات المتحدة ترتفع إلى مستويات لم نرها منذ العشرينات والثلاثينات. لقد انخفضت للمخزرات وتضاعفت الدين بشفة في العالم كله.

ولقد وصلت المديونية لمرحلة جديدة وقد تكون الولايات المتحدة وبقيّة العالم الصناعي قد دخلوا مرحلة طوارئ جديدة. وهل لهذا الآن القدرة على المحافظة على حالة الرخاء بعد الحرب رغم أن المظالية بها تزداد بحدة. لقد وصلت مستويات الدين السكونية في بعض دول مجموعة السبع حدود عدم الاستقرار.

بالطبع أكثر من يدرك هذه المخاطر الاقتصادية هم وزراء المالية، ولاشك أن اجتماعهم (غير الرسمي) قد أصيب بما يعاني منه اقتصاد الغرب، ومن لاألهم خرج كل منهم بما سيخطر فيه حتى يوليو ليمد خطة يترجمها رئيس دولته في قمة طوكيو... ومهما كانت الخطط فإن إنقاذ الاقتصاد الغربي لايمكن أن يكون فقط على حساب العالم النامي (ومن غيرنا) الذي لم يبق لديه الكثير لامتصاصه وسيكون على العالم الصناعي البحث عن نظام اقتصادي جديد.



المصدر : المشرق الأوسط

للتشهر والخد مات الصحفية والاعلومات التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٢

ميجريسيح ضد التيار

● الهزيمة البرلمانية التي منيت بها الحكومة البريطانية بشأن التصديق على «ماستريخت» لا تعني ان بريطانيا لن تصادق في النهاية على المعاهدة

الطاجنة الوحيدة التي حملتها الهزيمة البرلمانية القاسية التي مني بها رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر بشأن اجراء ماضي يتعلق بالتصديق على معاهدة ماستريخت للوحدة الأوروبية، لم تكن في الهزيمة نفسها وإنما في عهد ثواب حزب المحافظين الحاكم للمارشيين الذين صوتوا الى جانب المعارضة.

على الرغم من أن معارضة جناح من حزب المحافظين لتوقيع المعالقات مع أوروبا باتت حليفة معروفة وجزءاً من الحياة السياسية اليومية في بريطانيا، فإن ضخامة عهد والمارشيين في صفوف الحزب شكلت عزة كبيرة للحكومة وأركان ميجر حاكماً وأوروبا، وكشفت عن حجم التحديات التي تواجهها حكومة ليمرر معاهدة الوحدة الاقتصادية والسياسية بين دول المجموعة الأوروبية التي لم تتخلف من التصديق عليها حتى الآن سوى بريطانيا والفاشار.

وفي حين أن هذه الهزيمة تهدد بتأخير تصديق بريطانيا على المعاهدة لفترة أطول بكثير مما كان متوقفاً، إلا أنه لا يمكن اعتبارها مؤشراً على أن المعاهدة لن تصلى في النهاية بموافقة البرلمان، لعدة أسباب.

فمن جهة يعرف مؤيدو ومعارضو المعاهدة أن مسودة الوحدة السياسية والاقتصادية بين دول المجموعة الأوروبية شبيهة جداً سواء صاغت بريطانيا على المعاهدة أم لا، وأن الفخائر المستقبلية لتخلف بريطانيا عن إطار الوحدة تافق كثيراً أي مكاسب ماسترية أنية محدودة، وتلقى بشدة من أهمية حجة المعارضين بأن ماستريخت ملتصق من سيادة البريطانيين.

ومن جهة أخرى، لا يعارض حزباً المعارضين الرئسميون (العمال والأحرار الديمقراطيون) معاهدة ماستريخت وإن كانوا يستخدمان إجراءات التصديق عليها كرسيلة لزعزعة مركز الحكومة.

ومن جهة ثالثة، فإن الفاشاريات التي كانت قد رفضت المعاهدة في استفتاء شعبي في منتصف العام الماضي، تنهج، وطبقاً لاستطلاعات الرأي، الى التوافق عليها في استفتاء ثانٍ سيقام في مايو (أيار) المقبل. الأمر الذي سيضعف مواقف بريطانيا ويبرز عزيمتها على التصديق على المعاهدة، وعلى ذلك، من المرجح أن يواصل ميجر مقايمة الضغوط لإجراء استفتاء شعبي على المعاهدة وأن يعمل على تشجيع عرضها على البرلمان لإقرارها بصفة نهائية، ربما حتى ما بعد الاستفتاء الفاشاري، بعد أن اكتمت الهزيمة التي مني بها في البرلمان لن المضي قدماً في إجراءات التصديق عليها حالياً.

لا يعد فقط سيادة ضد التيار وإنما «متملأ» سياسياً.

روايش مقدادي



الأهرام

المصدر :

١٠ مارس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هزيمة عنيفة للحكومة البريطانية لرفض البرلمان

تعديل اتفاقية ماستريخت

رئيس حزب المحافظين يستبعد إجراء استفتاء

شعبي على الاتفاقية

رئاسة الوزراء البريطانية إلى أن هزيمة حكومتها ميجور، لن تؤثر على اتفاقية ماستريخت نفسها وأن تهرمجور على تأجيل تصديق بريطانيا على الاتفاقية إلى فترة طويلة بعد إجراء استفتاء الكاندناري طويلا. ويطلق التعديل الذي طرح على البرلمان بسلطة تحمل أعضاء اللجنة الثانية للمجموعة الأوروبية بالقضايا الاقتصادية وهو الأمر الذي يرفضه المتروكون داخل حزب المحافظين ويترقبونه لتتقاسم السيادة البريطانية. وأدت أخطاء هزيمة حزب المحافظين في التصويت البرلاني إلى تراجع مستمر لتخفيض سعره في السوق الأمريكية بمعدل فينيلج واحد مقابل للآلاف الألفي كسما وأصل خمسائه في السوق الأوروبية. وقد استبعد دورمان فواره رئيس حزب المحافظين إجراء استفتاء على اتفاقية ماستريخت في بريطانيا كما حاول تهدئة المخاوف في أسواق المال وبين شركاء بريطانيا في المجموعة الأوروبية حول مغزى الهزيمة. ووصف دوتوني بليره أحد كبار السياسيين في حزب العمال المعارض رفض التصديق على التعديل بأنه انتصار ساحق بينما حاول دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطاني التقليل من أهمية الهزيمة مؤكدا أن بريطانيا سوف تصديق على الاتفاقية وأن التصويت البرلاني الأخير لن يؤدي سوى إلى تأجيل تصديق البرلمان على الاتفاقية لفترة غير طويلة.

لندن من محمد الحناوي ووكالات الأنباء - في أول هزيمة من نوعها ظاهرا حكومتها حزب المحافظين في بريطانيا منذ عام ١٩٨٦ فيما بعد لتكاسف سياسية ونفسية لصورة رئيس الوزراء جون ميجور داخل وخارج بريطانيا. ورفض مجلس العموم البرلماني (البرلمان) بالقضية ٣١٤ صوتا مقابل ٢٦٢ للولقة على إجراء تعديل بسيط على اتفاقية ماستريخت للوحدة النقدية والاتحادية الأوروبية. وجاءت هزيمة حكومة ميجور القاسية بفارق ٢٢ صوتا بسبب تصويت ٢٦ زائدا محافظا إلى جانب حزب العمال والأحرار الديموقراطيين ضد إجراء التعديل مما أدى إلى إحراج الحكومة البريطانية وبلغ القرب المأزق بين مزيدا من الوقت للضغط من أجل إجراء استفتاء شعبي في البلاد على اتفاقية ماستريخت. وأجارت الأصوات السياسية الغرية من



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٢

هزيمة قاسية ليجر في التصويت على ماستريخت

لندن : الشرق الأوسط ووكالات الأنباء

مضى رئيس الحكومة البريطانية جون ميجر بهزيمة قاسية في تصويت مجلس العموم على تعديل تفصيلي لطلبه حزب العمال المعارض على لحد بنود اتفاقية ماستريخت الخاصة بالتكامل أوروبا.

فقد خسر عدد من نواب حزب المحافظين المعارضين لاتفاقية ميجر وحكومته، وصوتوا إلى جانب حزب العمال وحزب الديمقراطيين الأحرار والحزب البرلماني الشمالي مما أدى إلى هزيمة الحكومة بفارق 22 صوتاً. إذ صوت مع التعديل العمالي المتعلق بضرورة انتخاب الممثلين الاقليميين بدلاً من تعيينهم، والذي سيؤخر التصديق على الاتفاقية، 314 نائلاً وصوت ضده 292 فقط.

بين كبار الساسة الذين تحدوا الحكومة وصوتوا ضدها الوزير السابق جون بيل، كما تدرء وامتنع عن التصويت الوزير السابق كينيث بيجر وزير الداخلية ورئيس حزب المحافظين السابق، ولم يصوت الوزير السابق نيليد هويل الرئيس الحالي للجنة العلاقات الخارجية في مجلس العموم. وقد

أدى اخفاق الحكومة في السيطرة على المتصدين المحافظين من حرمانها فرصة الاستفادة من كسبها اصوات النواب القوميين الاسكتلنديين والويلزيين الذين يصوتون عادة مع حزب العمال ويعتبرون عموماً على يساره.

وكان بعض الوزراء قد لطعوا وعدوا مغربة على القوميين الاسكتلنديين والويلزيين بتخصيص عدد بطالون به من المقاعد الاقليمية.

هذه الهزيمة تعتبر نكسة شخصية كبرى ليجر محلياً وأوروبياً، وسيؤخر القرار اتفاقية ماستريخت، إلا أنها لا تهدد عملياً بإسقاط الحكومة. وهي من جهة ثانية الهزيمة الأولى من نوعها لحكومة المحافظين منذ 1986.

بالنسبة لحزب العمال فإن قيادته تؤيد الاتفاقية لكنها تعارض مواقف الحكومة حيال الشق الاجتماعي للتلحق بحقوق العمال الذي سبق أن الفاه ميجر.

أما في بروكسل قلق وزير الخارجية النمركي نيلس هيلنجيم بمشرس على نتيجة التصويت البريطاني بقوله أنه لن يؤثر في البرنامج الزمني الذي وضعته النمارك للقرار الاتفاقية.



المصدر : العالم اليوم

١١ مارس ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضايا الاقتصاد والوحدة الأوروبية في الانتخابات الفرنسية

يبدو أن أوضاع الاقتصاد والعمل والبطالة في فرنسا سوف تكون عادة مهمة في مواقف الأحزاب والقوى السياسية المختلفة في الأيام المقبلة مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية الفرنسية التي تجرى الأحد بعد القادم. كذلك فإن اتفاقية ماستريخت والوحدة الاقتصادية لدول الجماعة الأوروبية تشكل بدورها سادة للحد والجذب بين الأحزاب الفرنسية المتنافسة في الانتخابات.

وإذا كانت أحزاب اليمين الفرنسي التي ترجع التوقعات أن تكسب أغلبية مقاعد الجمعية الوطنية الفرنسية، قد ركزت على ضرورة انعاش الاقتصاد الفرنسي البطيء في الوقت الراهن فإن ذلك ورغم تشجيعه للبطالة الفرنسية إلا أنه يثير القلق بالنسبة للفrente الفرنسي لأن احتمالات تخفيض أسعار الفائدة الفرنسية كالة لحفز الاستثمارات الجديدة ورفع معدلات النمو ومستوى التشغيل في الاقتصاد الفرنسي تمنى في الوقت نفسه إضعاف موقف الفrente الفرنسي الذي يعاني أساساً من تدهور موقفه مقابل المارك الألماني بصفة خاصة.

ونظراً لأن أي تدهور كبير في سعر الفrente الفرنسي يمكن أن يؤدي إلى غضبية فرنسية شعبية ورسمية وإلى المطالبة بخروج فرنسا من آلية الصرف الأوروبية بما قد يؤدي في الحال إلى انهيارها فإن باقي دول الجماعة الأوروبية تتراقب بقلق شديد تطورات حملة الانتخابات البرلمانية الفرنسية.

ونظراً لأن قوة المارك أزاء الفrente الفرنسي تشكل عاملاً حساساً بالنسبة للفرنسيين يمكن أن يحدد موقفهم من النظام النقدي الأوروبي ومن الوحدة الاقتصادية الأوروبية برمتها، فإن السلطات النقدية الألمانية قد تلجأ لخفض أسعار الفائدة على المارك في اجتماع البوندسبيك - البنك المركزي الألماني - يوم الخميس ١٨ مارس الجاري بفرض دعم الفrente الفرنسي. وأياً كانت الحكمة وضرورة الحفاظ على الوحدة الأوروبية تتطلب من البوندسبيك تخفيض أسعار الفائدة فإن هذا التخفيض لن يكون ضد مصالح ألمانيا لأنه سوف يؤدي على الأرجح إلى تراجع محدود للمارك مقابل العملات الرئيسية وضمعتها الفrente الفرنسي، مما سيؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات الألمانية في الأسواق الخارجية وبخاصة في السوق الفرنسي.

ويبدو أن ألمانيا التي رفعت أسعار الفائدة لتكافح التضخم وتدعم المارك لتصدير آليات التضخم للدول الأخرى قد أن لها أن تخفض الفائدة والمارك لزيادة صادراتها وانعاش اقتصادها ولأن ذلك فائدة لها وفرنسا وانقاد للوحدة الأوروبية.

العالم اليوم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١١ مارس ١٩٩٧

المصدر : الحياة

تبدأ في الحادي والعشرين من الشهر الجاري

مصير ألية سعر الصرف والوحدة المالية الأوروبية الانتخابات البرلمانية الفرنسية المقبلة تقر



المصدر: الحياة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ١٢ مارس ١٩٩٢

□ لندن - من صموئيل بريكن

FT

منتهيا المرحلة الأولى من الانتخابات الفرنسية العامة في الحادي والعشرين من الشهر الجاري. وستعقد الثانية والأخيرة من هذه الانتخابات البرلمانية في الخامس والعشرين من الشهر الجاري.

وتعقد الجمعية هذه الانتخابات بالنسبة إلى القضاة دول أوروبا الغربية بما فيها بريطانيا، أهمية أي تكبير يعلنه وزير الخزانة البريطانية في خطاب الموازنة السنوي الذي سيلقيه في مجلس العموم البريطاني الثلاثاء المقبل لأنه من المحتمل أن تقرر الانتخابات الفرنسية مصدر قوة سعر الصرف الأوروبية ومصدر المشروع الأكثر ملوحاً ألا وهو مشروع الوحدة المالية الأوروبية.

وأذا قررت أهمية الانتخابات الفرنسية بالمناورات والحركات التي يقوم بها بعض النواب البرلمانيين حول التمسك على مسامحة ديموسيت، لتدبير للرابح للقيام أن المناورات الانتخابية البريطانية ما هي إلا لعب أطفال. فكم أن العلاقات الائتلافية الفرنسية هي في مكان القاب من النظام السياسي في دول المجموعة الأوروبية. فإن هذه العلاقات هي أيضاً في مكان القاب من العلاقات في دول المجموعة الأوروبية.

وترمز إلى هذه العلاقة الائتلافية الفرنسية سياسة إبقاء الفرك الفرنسي قوية، وتحت هذه السياسة تصميم الحكومة الفرنسية على إبقاء في القوة سعر الصرف الأوروبية والحصول من خفض قيمة الفرك الفرنسي إزاء المارك الألماني. كما أن تدبير فرك فوريت (الذي يعني إذا ترجم من الفرنسية إلى العربية للفرك اللقوي) هو تورية وتلاعب للفقير الفرك ماركسكوف، وهي المدينة الألمانية التي يقيم «البنديسك» الألماني منها مقر له.

فإنه يلفت سياسة إبقاء الفرك الفرنسي قوية لحماية هذه السياسة الفرنسية ستكون هذه السياسة بمعية نظمة الوحدة الأوروبية في المستقبل، أي الوحدة المالية وربما الوحدة السياسية. أما إذا خرجت فرنسا من القوة سعر الصرف الأوروبية لأن يبقى في المجموعة الأوروبية إلا كتلة للمائة ما يجعل الاستقرار في تسمية صنف، من هذا القبيل «أوروبا» لا صوغ له. ومن غير المحتمل أبداً أن تقيس شبه الجزيرة الأيبيرية (إسبانيا والبرتغال) في المجموعة الأوروبية إذا حصلت هذه المجموعة إلى كتلة للمائة.

وتتوزع المعارضة الفرنسية المحافظة الرسمية سياسة إبقاء الفرك قوية، وهي للمعارضة التي من المحتمل أن تقرر في الانتخابات الفرنسية وتحتل محل الأكرية الاشتراكية الراهنة. لكن من السببي أن يزيد احتمال وجود وزارة رسمية جديدة بعد الانتخابات المقبلة للشعور سلسلة حالية.

ومن المحتمل أن تراقب إسواق صرف العملات بمن متخلفة لا الانتخابات الفرنسية وحده بل

المفاوضات التي لا بد أن تكون في هذه الانتخابات التي ستعقد باختيار رئيس يميني لوزراء فرنسا يستطاع الرئيس فرنسوا ميتران الاشتراكي، أن يتغلب معه كما أن برنامج هذه الحكومة الجديدة سيكون موضوع رصد أسواق صرف العملات.

وتوجد رباح كخبرة لهب كما يقطنه الفرك الفرنسي، وهي رباح لم تتميز للجنة الاشتراكي في الزعماء الأسود في أيلول (سبتمبر) الماضي عندما اضطرت الحكومة البريطانية إلى سحب عملتها من القوة سعر الصرف الأوروبية.

ولعل أهم هذه «الرباح» هو الدعم الذي يقدم به الفرك الفرنسي من «البنديسك» الألماني، ولعل ما يتوقع البنك المركزي الألماني إبقاء عن وجهه نظره القائل بأن قيمة الجنيه الاسترليني مبالغ فيها، يبدو هذا البنك ملتزماً بشكل كامل إبقاء قيمة الفرك الفرنسي إزاء المارك الألماني على حالها الراهنة.

والحقيقة هي أنه إذا تقرر الرقاب إلى ما يسمى أساسيات الاقتصاد الفرنسي يجب أن يكون اللون من المارك الألماني فعدلات التضخم الفرنسي هي ١.١ في المئة أي نصف ما هي عليه في ألمانيا. كما أن تكليف اليد العاملة بالوحدة الانتخابية وبالقرن الفرنسي قلل الآن بمقدار عشرة في المئة عما كانت عليه عام ١٩٨٧.

أضف إلى هذا أن العجز في الموازنة الفرنسية لم يزل في العجز في الموازنة الألمانية وحسب فرنسا الجاري هو تقريباً في وضع القوازن. وبالإضافة إلى هذا كله لا تراقب الحكومة الألمانية كما لا يراقب البنديسك في أي ارتفاع تضاهي في سعر المارك الألماني كتدبير لمكافحة التضخم بخلاف ما كانت الحكومة والبنديسك يربحان فيه منذ عامين. والمكس هو الصحيح فالسلطات الألمانية ترغب في تجنب زيادة



والشوك المحيطة بتفاح الانتفاضة الفرنسية.

ولدى الدولار الحاكمة الفرنسية نوع من الرعي على هذا لا تم تجميع سعر الفائدة الأساسية التي يتم على أساسها الرض الشركات الفرنسية المحلية على عكس في الملة لأسباب منها الضغوط الحكومية ومنها أن بنك فرنسا المركزي يتعهد الرض للصارف التي حد ما يسرع هو أقل من الصغر الرسمي. والنتيجة الأهم هي أن معظم الأفراد الرض في ألمانيا وفرنسا، والشركات كما يشترى الخازن على أساس مؤوسه لا طويل المدى.

ويقول المتكلمون أن هناك حدوداً للفسدة التي تستطيع المصارف الفرنسية معها أن تعمل الشركات وتساعدوا وتضعها. وإن أسعار الفائدة القصيرة الأجل مهمة ولو كانت أهميتها في فرنسا أقل من أهميتها في بريطانيا. وإن أسعار الفائدة الطويلة الأجل الحقيقية التي تزيد عن خمسة في الملة عالية جداً في فترة التسم بالركود الحاد.

وتتعاون سياسة اليمين الفرنسي المصلحية أو الأساسية بفض تكليف سياسة إبقاء الفرنك قويا عن طريق التحكم في تعزير المصنعية، كالتحرك نحو إعطاء بنك فرنسا استقلالاً على نحو مثير، وتحرر طلب المجموعة الأوروبية بسرعة نحو الوحدة المالية.

وهذه الفكرة الأخيرة ستسبب معارضة قوية من اليمينيين الذي يصر على المضي نحو الوحدة المالية بالسرعة القصوى عليها في معاهدة ماستريخت على الأقل على أساس أن للأنبا نفسها أن تكون مستعدة أو مهابة قبل ذلك لتدخل وحدة مالية أو لشماركة فيها.

والتيستبيته ليس مسؤولاً مباشرة عن سياسة صرف العملات إلا أنه من المحتمل أن يكون في وضع التخليص في الوحدة المالية الأوروبية أكثر مما كان في وضع التخليص في

قويا. والأمر الوحيد الذي يمكن أن يقضي على سياسة إبقاء الفرنك قويا هو إذا عالت النخبة الفرنسية صانعة السياسة عن هذه السياسة إذ كان التفكير الرئيسي للمعارض لسياسة إبقاء الفرنك قويا يتمثل في عدم الرغبة في مواجهة تكاليف خفض التضخم، كما يحدث في معظم الدول.

أما منتقدو سياسة إبقاء الفرنك قويا فقد كان من الصعب أخيراً إصالحهم وإعمال تفكيرهم على هذا الأسس لما لا شك فيه أن فرنسا تعاني تراجيحاً اقتصادياً خطيراً، لمستوى الإنتاج أدنى ثلاثة في الملة إلى أقل مما كان عليه منذ عام، كما أن معدل البطالة يرتفع باتجاه الوضع الذي هو عليه في بريطانيا.

ولا تكمن المشكلة في التضخمية الفرنسية فارتفاع قيمة الفرنك الفرنسي إزاء العملات الأوروبية الأخرى باستثناء المارك الألماني، منذ أيلول (سبتمبر) الماضي، يهوضه تحسن مماثل في التضخمية فرنسا على مدى السنوات الأربع التي تسببت تراجع التكاليف المحلية.

ويستند آلان مايلان، السياسي الفرنسي الذي يمثل موقع الوسط اليميني الذي خالف زملاءه في هذا التصور واعتقد سياسة تعويم الفرنك الفرنسي، في تفكيره إلى مبدأ أسعار الفائدة. والخائق بالسياسة الفرنسيين أن يمسوا إلى هذا التزميل، بدلاً من التألف منه ومن أرلته فهناك مشكلة ذات وجهين فحتى لو كانت أسعار الفائدة الاسمية في فرنسا تماثل الأسعار في ألمانيا، فأسعار الفائدة الحقيقية أعلى من الأسعار الألمانية بسبب نجاح فرنسا في التخليص على التضخم. ذاتياً تحتاج أسعار الفائدة في الأسواق الفرنسية حالياً إلى أن تكون أعلى من أسعار الفائدة الألمانية بثلاثة في الملة بسبب الخموش

الضغوط الإنكماشية الرابطة الموجودة في قطاع التصنيع، ومن الجديهي أن من شأن رفع قيمة المارك الألماني أن يكون شوقاً في خلق هذا القطاع في الوقت الحاضر.

ويمكن التمسك في بلغات البية سعر لتصرف الأوروبية عام ١٩٩٢ في أن المتكلمين كان لديهم توارخ ومواعيد محددة معينة نصب أعينهم وموضع إستراتيجيهم، أي الاستقلال الفرنسي والديمقراطي. وفيما الحرب موعداً هذين الاستقلالين كان من اللازم للمصارفين التخلي عن العملات التي كانت موضوع شك حتى لو كان هناك خطة جديلاً لخفض قيمة هذه العملات لا كانت إقراضه عملياً ذات الجاه واحد، أي لو يكن من المخلوع أبداً أن ترتفع قيمة هذه العملات، بل أن تنخفض، أن تخالفت، نزولاً، أما في الوقت الحاضر، فلا يوجد موعد محدد واحد يقدر ما يوجد في الواقع فطرة خلع تعدد من حوالي ألف وحتى أول بيان سياسي هام تلبية الحكومة الفرنسية للبلدة.

والأمر الرئيسي الذي يجسبه، والفرنك الفرنسي، أو يتجبه بما فيه مصفحة لهذا الفكرة في المشاعر العامة لا السياسات الفنية. وحتى الذين يتولعون في الأسواق خفض قيمة الفرنك الفرنسي، لا يتفقون أن تتجاوز نسبة هذا الخفض حوالي خمسة في الملة.

ولا يرغب هؤلاء في أن يتورطوا في حال ارتفعت قيمة الفرنك الفرنسي العام أو استعانت عاقيها. وهكذا يتضح أن معاداة العملة الفرنسية الآن يتخطى براعة وحذراً أكثر مما تطلبت معاداة الجنيه الاسترليني واليرة الإيطالية والبيزيتا الإسبانية في الخريف المنصرم. ومع هذا كله، لا يزال عدد كبير من محلي الأسواق الناطقين باللغة الانكليزية يتوقع خفض قيمة الفرنك الفرنسي، أو يتكهن بذلك، كما أن هؤلاء معادون منطقياً، لفكرة إبقاء الفرنك الفرنسي



المصدر : الحياة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

11 مارس 1992

الوحدة المالية الألمانية.
والفرقة في الأمر كله تكمن في أن
الحاجة إلى سياسة إبقاء الفرنك قوياً
تتغلب إذا كانت هذه السياسة خلقت
مصداتية كاملة. وفي هذه الحال تحدد
فرنسا أسعار الفائدة على أساس ألا
تكون أعلى مما تدعو ضرورة إبقاء
الأسعار المحلية مستقرة وتحل فرنسا
مثل ألمانيا كالدولة الركن والذلل في
التي سعر الصرف الأوروبي.

إلا أنه من سوء الحظ أن سجل
صعوبة هذه السياسة ليس طويلاً بما
فيه الكفاية لكي يؤدي إلى نتيجة من
هذا القبيل فلم تستمر فترة تدنت فيها
أسعار الفائدة الفرنسية قليلاً عن
أسعار الفائدة الألمانية (عام 1991) إلا
ولمداً قصيراً.

وفي الأخير، ستكون السرعة التي
تتراجع بها أسعار الفائدة الألمانية
وسيلكون مدى هذا التراجع للمصيرين
الفرنسيين المؤثرين في مدى تكاليف
سياسة إبقاء الفرنك قوياً، وفي
احتمال احتفاظ الحكومة الفرنسية
الجديدة بهذه السياسة أو التخلي
عنها. ولا يدرك المحللون في بريطانيا
وأمركا أن سياسة إبقاء الفرنك قوياً
تمثل إنجازاً سياسياً واقتصادياً
يستحق دسراعاً للحفاظ عليه.

المصدر: العالم اليوم



التاريخ: ١٢ مارس ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

FINANCIAL TIMES

«الفاينانشيال تايمز»

ضرورة التصديق على ماستريخت

ستصدق بريطانيا على معاهدة ماستريخت، وإذا لم تفعل ذلك فستفقد نفوذها في أوروبا، وربما تفقد حكومة المحافظين بزعة جون ميجور، وهذا هو السبب في ترجيح أن يصدر التشريع المتعلق بالتصديق على المعاهدة خلال الأشهر الستة المقبلة.

وتوضح الهزيمة التي لقيتها الحكومة منذ أيام في البرلمان بشأن تعديل بسيط على معاهدة ماستريخت أن حزب المحافظين منقسم على نفسه وأن رئيس الوزراء يحكم من موقع الضعف البرلماني، ولكن هذه الهزيمة تؤكد ما كان معروفا من قبل ولكنها لا تعني إلغاء المعاهدة من الناحية، فهذه المصاحبة - على الرغم من أنها ليست مثالية - هي نتائج للمفاوضات طويلة تم خلالها تقديم مجموعة من التنازلات لبريطانيا، والمناقشات الدائرة حول ما إذا كانت المعاهدة تمثل خطوة صوب تشكيل دولة فيدرالية أوروبية هي مناقشات عقيمة، وحتى هؤلاء الذين لا يرغبون في الأقرار بمزايا ماستريخت باعتبارها تطورا منطقيا للسوق الموحدة، ينبغي أن يقبلوا الحقيقة التي مفادها أن المعاهدة تمثل بالنسبة لبريطانيا الحد الأدنى من الثمن الذي ينبغي أن تدفعه من أجل وجودها داخل البيت الأوروبي.

وينبغي على جون ميجور أن يفعل كل ما في وسعه لكي يوحد صفوف حزب المحافظين بحيث يملأ صوت الأغلبية، حيث إن جون سميث زعيم حزب العمال المعارض يسعى لتوحيد حزبه بمحاولة مهاجمة الحكومة كلما منحت الفرصة، ويمكن لميجور أن يقترح إجراء استفتاء بشأن موافقة بريطانيا على العملة الأوروبية الموحدة حتى يقوى موقفه.

البريد الإلكتروني: ٠٢٠٦



المصدر :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٢

مصادرات «تكاليف» الوحدة الألمانية وصلت إلى طريق مسدود

بون - ر. وصلت المحادثات بين المستشار الألماني هيلموت كول وزعماء ٦٦ ولاية ألمانية بشأن التوصل لاتفاق حول تكاليف الوحدة الألمانية إلى طريق مسدود. وذكرت مصادر رسمية ألمانية أن المحادثات التي استغرقت يومين لم تحقق سوى تقدم ضئيل بشأن حل مشكلة تمويل تكاليف عملية الوحدة والتي تشير خلاصات شديدة بين الحكومة الفيدرالية والولايات الألمانية. وأشارت المصادر إلى أن مسئولين من الجانبين اجتمعوا للتوصل إلى حل وسط بشأن تقاسم تكاليف الوحدة بين الحكومة والولايات إلا أنه لم يتم التوصل لهذا الاتفاق. وأكدت المصادر أن هذا الاتفاق من الضروري التوصل إليه من أجل استعادة ثقة الناخبين الألمان الذين يواجهون ظروفًا صعبة منذ توحيد شطري ألمانيا قبل عامين.

نوفشلت ماستريخت :

أوروبا تنظرها كإكارة الأيبيو، يميزم الدولار بالقضية !

يعتبر اللورد ، جون إيتويل ، زميل كلية ، ترنتي ، بجامعة ، كامبريدج ، والمحدث بإسم حزب العمال بمجلس اللوردات البريطاني ، واحداً من أبرز الاقتصاديين المهتمين والتحليلين بيواسط الأمور الخاصة بمعاهدة الوحدة الأوروبية المعروفة بمعاهدة ، ماستريخت ، التي دار ومزالت حولها جدلا كبيرا منذ أن وقع عليها زعماء دول المجموعة الأوروبية الـ ١٢ في السابع من فبراير عام ١٩٩٢ ، خاصة بعد إعطائها الأول من يناير ١٩٩٣ بداية لتطبيقها ومقتران مع ذلك من مشكلات عويصة مازالت البحث عن حلول لها جاريا حتى الآن .

ويرجع إيتويل أن يحدث هذا حيث أن فرنسا تتحدث عن الاتفاقية هي العامل الأكثر تأثيرا في ضمان الاتفاقية في نظر أوروبا المتحدة كما أن للبلدان تتحدث أن ذلك من شأنه خلق القصد أوروبي قوي يمكنها من إعادة بناء ومواجهة مشكلات تصفها الذي كل يعرف بالمشكلة الشرقية .

• الدولار .. مع السلامة
وبالعقيدة للتخليق المرفوعة لتطبيق بشروط المعاهدة - الوحدة النقدية خصوصا - على المستوى الدول . يأتي دور إيتويل أن العملة الأوروبية الموحدة سيكون لها الأهمية على الاقتصاد الدول وسيترجم دور الدولار الأمريكي حتى في أمريكا - كما هو متوقع - سيجذب نظريا في حاجة إلى مزيد من الاقتراض من الدول الأخرى بينما سيضلل المواطن العامل



جون إيتويل

تقل لإقتصاديات مختلفة نسبيا من دولة لأخرى وليس أمام المجموعة الأوروبية حلول وسطية فيما أن تحمل بعض دولها أعباء تطبيق بنود المعاهدة وأصعبها وحدة النقد الأوروبية وإما أن يتكاثف المشروع كله ، وتقلبت الدراسات أن نتائج إنقاذ بنود المعاهدة - رغم صعوبة - أقل خيرا بكثير من الفشل . إذ أن ذلك سيؤدي إلى عدم استقرار النقد والتمويل الإقتصادي وربما يند إلى سنوات وسنوات سيئير بلا شك على جميع معدلات التنمية .
... ويجدها ...

وعن الدول التي ربما تأخذ بنظام النقد الأوروبي الموحدا مع من غيرها حيث يصبح الاقتصاد بأكمله ينجح إيتويل : أن فرنسا والمانيا وربما إيطاليا على استعداد أكثر من غيرها لتطبيق بنود المعاهدة حيث أن تبعات ذلك بالنسبة إلى أقل من غيرها . بل ربما يحقق لها ذلك مزايا تحرس عليها ولذلك يصبح وإذا أن تباير يعمل ذلك دون انتظار لغيرها رغم أن هذا من شأنه التنازل المباشر عن الدول الأخرى

خطا ماستريخت

يقول ، لورد إيتويل : إن الخطأ الذي وقع فيه واضعو ماستريخت هو تحديد أهداف نقدية محضة للمعاهدة دون الأخذ بالاعتبار مالم واقع فعلا من أحوال إقتصادية تخص العملة والنمو والميزان التجاري وخلافه . إن تأثير من الدول الـ ١٢ - وهو الأمر الذي يجعل من تطبيق هذه البنود أو الشروط النقدية بالعملة لبعض الدول كلفة حقيقية تهدد بفشل

فمن شأن تطبيق بنود المعاهدة الخاصة بالنقد الأوروبي - أن تزداد المشايير مما يجعل بعض الحكومات الأوروبية أعباء المحافظة على مصداقية عملاتها في الأسواق العالمية وهو الأمر الذي لا يتفق مع واقعها . والمشايير أن يحتل نوع من الاستقرار النقدي أولا حتى تتمكن هذه الحكومات من مواجهة مشكلاتها الإقتصادية القائمة من قرونها

ويعلم ذلك لأن الوحدة النقدية لأوروبا لو تم تطبيقها لفسدوا شتى نوعا من الاستقرار يمكن من خلاله تحقيق معظم المشكلات الإقتصادية ولكن المشكلة هي كيف يتم تحقيق هذه الوحدة النقدية في

مع أوروبا عن التعامل مع أمريكا لأن عملة أوروبا ستكون أكثر جاذبية وقوة . ومعنى هذا أن تكون معدلات النمو في أوروبا أكثر منها في أمريكا إلا إذا التفت أمريكا سياسات نقدية واقتصادية تضمن لها التعاون مع المالبسات الجديدة حيث سيكون من الصعب بمكان أن تتلوه أية دولة سياسة اقتصادية مستقلة بعيدة عن الدول الأخرى ويعتقد أن أمريكا مدركة لذلك ولذا تعد استراتيجيتها الاقتصادية يمكن وصفها بأنها استراتيجية نقدية بمعنى توسيع إطار تعاملها للنقد لغير أثر من الرقعة الجغرافية للعالم ولكن يبقى أن تنفيذ أوروبا النقد إلى بياض مشكلات التطبيق لكل حجم تبعات بعض الدول الـ ١٢ . فإذا ما استطاعت ذلك وتم خلق العملة النقدية الأوروبية الموحدة والتعامل بها والأزمات المالية بنود المعاهدة فإن ذلك من شأنه أن يجعل من أوروبا قوة اقتصادية عظيمة تستطيع بالتنسيق والتعاون الكامل على جميع مشكلاتها بل وتحقيق مستوى عظيم من الأمان الذي يتمتع على العالم كله دون شك .



الأمر

المصدر :

١٥ - ١٠ - ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بريطانيا والغاشية «ماستريخت»

ما زالت الغاشية ماستريخت تلعب العديد من التساؤلات والتخوفات حول مستقبلها، وامكانية وضعها في التطبيق، وقد برز ذلك مؤخرا على الخلاف الذي نشأ داخل مجلس العموم البريطاني، حينما تقدمت حكومة جون ميجور بمشروع قانون خاص بتعديل أحد بنود المعاهدة، خاصة أن هذا الرقش قد ضم إلى جانب حزب العمال والأحرار، بعض أعضاء حزب المحافظين الحاكم، الأمر الذي دعاهم إلى تبني الدعوة لإجراء استفتاء عام على المعاهدات وامكانية انضمام بريطانيا اليها.

وفي هذا السياق يمكن التساؤل عن مدى استمرار اللاتميين على شذون الجماعة، في معاندة الواقع، والتمسك برقش اذخال أية تعديلات على هذه الاتفاقية، إذ إن الأحداث الجارية تؤكد على ضرورة تعديل المسار الأوروبي الحالي ليأخذ بعين الاعتبار طبيعة الواقع الاقتصادي الأوروبي وبالتالي الانضمام بضرورة علاج الخلل الراهن لتنسيق السياسات وتعديلها في ضوء أهداف مشتركة محددة لصالح الأطراف جميعا، بما فيها النمو القابل للاستمرار.

مع مراعاة الظروف الدولية آسلاف، والبيئة الاقتصادية التي تتحرك فيها الاقتصادات هذه المجموعة، وذلك حتى تتمكن من تحقيق أهدافها، باعتبارها أحد القوى الرئيسية الفاعلة في النظام الاقتصادي الدولي ككل..



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٢ مارس ١٩٩٢

بعد اتفاق الحكومة والمعارضة في ألمانيا البوندسبنك قد يغير سياسته

□ باريس - مصطفى مرجان

بعد أكثر من عام من المفاوضات بين الحكومة المركزية والمعارضة والحكومة الاقليمية أخيراً استطاع المستشار هيلموت كول أن يحصل على ديمقراطية التضامن، الذي يطالب به لتغطية النفقات الهائلة الناجمة عن توحيد ألمانيا وتلك التي جاءت على امتداد الفترة نفسها نتيجة للركود الاقتصادي العالمي. قرار ديمقراطية التضامن، له أهمية خاصة بالنسبة لألمانيا وأوروبا على حد سواء. ولعل أول نتيجة يمكن توقعها في مدى لصح من فشل البوندسبنك عن سياسة الفوائد المرتفعة على المارك الأمر الذي سيكون له تأثيره المباشر على السياسة المالية في أوروبا الجماعية الاقتصادية.

ولد غير هيلموت كول من ارتباطه لهذا الاتفاق وقال إنه مقتنع بأن البوندسبنك سيتقبل هذه القرارات بشكل إيجابي وفقاً لتناول تيوفيلد وزير المالية الألماني. يعتقد البعض بأن الأيام القليلة القادمة ستشهد قراراً بخفض المدخلين الرئيسيين للمساكنة من ٩/٨ و ٨/٧ حيث إن هذه القرارات ستؤدي إلى إبطاء نمو الكتلة النقدية وانخفاض معدل التضخم وهما السببان الرئيسيان اللذان يفرضان على البوندسبنك سياسة الفائدة العالية. ولعل أهم النتائج الخارجية التي يفرضها هذا الاتفاق هو قطع الطريق نهائياً على من يدعون في فرنسا إلى تمويل الفرريرك والفروج من اليد نظام الصرف الأوروبي.. أي أن الفرريرك سيظل قويًا وبذلك ستقل المضاربة عليه كما ستقل أيضاً كل التقلبات والمضاربة المرتبطة بالحملات الانتخابية.

تبقى بعد ذلك النقطة الأهم وهي قرار خفض الفائدة على المارك وإذا حدث ذلك في الأيام القليلة القادمة أو فيما بين ٢١ و ٢٨ مارس أي فيما بين الدورين الانتخابيين فقد يقرر بنك فرنسا عندئذ خفض معدل الفائدة على الفرريرك من ١٢ إلى ١١ أو حتى ١٠٪.

اقتصاد عالمي



حرب تجارية جديدة بين أوروبا وأمريكا بسبب الأجهزة الإلكترونية

□ لاهي - سعيد السبكي:

هذا العام والذي يهدف إلى تمييز شركاتها عن الشركات الأمريكية، وجدير بالذكر أنه في حالة تنفيذ أمريكا لتهديداتها سيتسبب هذا في خسارة قدرها ٥٠٠ مليون دولار على شركات أوروبية، ولم تيسر المجموعة الأوروبية باتخاذ أي رد فعل إيجابي أو إعلان إشارة تفيد أنها ستغير موقفها في الوقت القريب، وفي حالة استمرار التوتر بين أمريكا وأوروبا، ستجاء الولايات المتحدة الأمريكية لرفع أسعار صادراتها من الأجهزة الإلكترونية لأوروبا. ومن المعروف أن العديد من الشركات وبيوت الخبرة الأوروبية لها مشروعات في البلاد العربية في مجالات الاتصالات وتزويد الأجهزة الإلكترونية والكابلات التليفونية من أمريكا وذلك لانخفاض أسعارها عن أوروبا.

هددت الحكومة الأمريكية باتخاذ إجراءات صارمة ضد مصانع أجهزة الاتصالات الإلكترونية الأوروبية في حالة تمسك المجموعة الأوروبية بسياساتها لإعطاء الأولوية للشركات الأوروبية العاملة في مجالات تصنيع وتركيب أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية وتفضيلها على مثيلاتها الأمريكية. وقد أعلن ميكى كائنر وزير التجارة الأمريكي أن أمريكا ستضطر أمام هذه السياسة إلى فرض حظر على الشركات الأوروبية وعدم إدراجها في سجل الموردين لدى الهيئات والمؤسسات الحكومية بالولايات المتحدة الأمريكية في حالة عدم تراجع السوق الأوروبية المشتركة عن قرارها الذي أصدرته في أول يناير من



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٧

انتظارا للتصديق على ماستريخت هيرد يستعد للتقاعد

□ لندن - إبراهيم نوار:

يعتزم وزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد طلب التقاعد من منصبه واعتزال العمل السياسي في صيف العام الحالي. وقال مقربون من وزير الخارجية الذي تجاوز الستين من عمره ٦٢ سنة أنه يريد امتثال السياسة قبل أن يتجاوز السن التي لا يمكنه فيها القيام بعمل لفرس. وكان هيرد قد خاض انتقادات حادة مارجريت ثاتشر في رئاسة حزب المحافظين بعد التمرد الذي قاده مايكل هيدلثاين وزير التجارة والصناعة ضد رئيسة الوزراء قبل سنوات. لكن هيرد لم يحصل على التأييد الكافي من داخل صفوف حزبه. ومنذ ذلك الوقت فإن دوجلاس هيرد يشعر بالمرارة، لكنه أراد أن يترج حياته السياسية بامتياز التصديق على انضمام بريطانيا إلى اتفاقية الاتحاد الأوروبي المعروفة باسم معاهدة «ماستريخت».

وقال مقربون من هيرد إنه إذا تم التصديق على المعاهدة قبل التصديق الوزاري المحتدل في صيف العام الحالي، فإن هيرد سيطلب التقاعد ويقدم استقالته إلى رئيس الوزراء جون ميجور، لكن سيقول هيرد سيكون صحيحاً إذا تأجل التصديق على «ماستريخت» حتى خريف العام الحالي. وفي حال تقاعد هيرد فإن أقوى المرشحين للنصب وزير الخارجية سيكون كينيث كلارك وزير الداخلية حالياً - وهو نفس المنصب الذي كان يشغله هيرد قبل نقله إلى منصب وزير الخارجية في آخر حكومات ثاتشر.



المصدر : الكفاح العربي

١٢ مارس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الوحدة الأوروبية : تحديات المستقبل

حنين إلى ديفول وتشرشل وأديناور

- الخبراء الأوروبيون يتوقعون انتقال عدوى التشرذم و التفتت المستشري في شرق أوروبا إلى غربها
- أوروبا تفتقر إلى سياسة واضحة في التعامل مع بقية القوى في العالم
- « التايم » : الجسم الأوروبي يعاني عوارض « تصلب الشرايين »

للدول التي يعمل عليها في دعم مشروع الوحدة تواجه هزات عنيفة وأعباء ثقيلة ، فيما تتنامى التوترات الاجتماعية من كل نوع داخل المجتمعات الأوروبية وتصل إلى الخط الأحمر في احتقانها وسط بروز الخلافات بين الحكومات حول نوعية الاستراتيجية التي يجب اتباعها لمعالجة المشاكل المختلفة ، خصوصا بالنسبة لنظام النقد الأوروبي الموحد المقترح الذي بات مهددا بالتناثر إلى شظايا في أسواق العملة بعدما كان شديداً يتطلع إليه الأوروبيون كرمز للقوة الاقتصادية المرتجاة . فحين تفل الجماعة

■ مع بدء عام ١٩٩٢ تبدو أوروبا على موعد مع خيبة أمل . فعلى رغم التنبؤات الكبيرة التي علمتها على مشروع وحدتها الذي يبدأ بإعلان السوق الأوروبي الموحد ، تشير المعطيات إلى أن الصعاب والتحديات عديدة أمام هذا المشروع من غير جانب ، وأعضاء الجماعة الأوروبية قلقون على المستقبل ومن الغشل المحتفل . فالقيادة الأوروبية منشغلون كل بمشاكل بلاده الداخلية ، والاقتصادات القوية



الاروپية الصوم من حلم توحدهما ، وما هي
المصاعب التي يحملها المستقبل ازاء هذا
الحلم ؟

« ما اشبه اليوم بالامس ؛ وربما لن يكون
الغد افضل » . هكذا ما تحدث به وزير
الخارجية البريطاني السير إدوارد غري
عشية إعلان القوي الكبرى للصرب عام
١٩١٤ وأضاف : إنني أرى الاتوار تنطفئ في
كل اوروبى . فهل ستنكم من رؤيتها
مشخصة من جديد خلال حياتنا ؟

كلام وزير الخارجية البريطاني السابق
كان يحمل في مخزاه مضامين كثيرة . ولقد
جيشنا ان « الامبراطورية اوروبية » بولها
الكبرى التي كانت مستعمرةاتها تنتشر في
أرجاء الدنيا خضت خطوها الأولى نحو
الانهيار . حدث ذلك فعلا واكمل خلال
الحرب العالمية الثانية . إذ خرجت أوروبا
بعدما شردمة سياسيا ومفككة اجتماعيا
ومنهارة اقتصاديا ، واكثر بعدا عن حلم
الوحدة الكبرى الذي طالما راودها ، والذي
عاد لطرحه في ذلك الوقت الجنرال ديغول
والاستشار الألماني كونراد آديناور ، وما زال
الحلم حتى الآن يتلهم دون أن يجد سبيله إلى
التحقيق .

في هذا الاطار ، يسير مشروع معاهدة
« ماستريخت » للوحدة الأوروبية متقللا على
رغم جميع المحاولات التي تبذلها الدول
الرائدة فيه ، مثل فرنسا وألمانيا . لإتقاده .
« الجسد الأوروبي » عاد يعاني عوارض
« تصلب الشرايين » حسب وصف « التقييم »
الأمريكي . بعد أن تصور أعضاء المجموعة
الاقتصادية الأوروبية الـ ١٢ أن هذه
العوارض التي ظهرت للمرة الأولى في بداية
الثمانينيات قد شفي منها الجسم الأوروبي
إلى غير رجعة ، مع أن هذا الفرض الخطير
يتفاقم مع الوقت ، وهو غير قابل للشك .

التحرك سريعا وإلا

في نوبة عقبت في لندن أخيرا ضمت عددا
من أبرز المسؤولين والخبراء الأوروبيين في
شؤون الوحدة الأوروبية ، بينهم جاك أتالي
مستشار ميران ومؤسس البنك الأوروبي
لإعادة الأعمار والتنمية ، وهورست تلتشيك
مستشار المستشار كحول للشؤون الخارجية
والأمن ، والسير تشارلز بيالون مستشار
رئيس الوزراء البريطاني جون مايجور ؛
جرى رصد المرافيل المرتبطة في وجه مسيرة
معاهدة « ماستريخت » المتأخرة ، التي كان
جرى ترميمها في دافئة إنديرة الأوروبية في

١٢ كانون الأول - ديسمبر الفائت ، عبر تهتة
المخاوف والشكوك بطرح مشاريع متعددة
لتعديل المعاهدة في منتصف عام ١٩٩٢ . لكن
دون أن تحسم الأمور بشأن مسائل أساسية
بداقية ، مثل إذا كانت الوحدة النقدية ستتم
موعدها المقرر في ١٩٩٩ . وما إذا كانت
الحكومات الأوروبية المختلفة ستتمكن من
استنباط سياسات فائقة على حل مشكلة
البطالة المتفاقمة في غرب القارة التي وصلت
في معدلها إلى ١٦ مليون عاطل من العمل حاليا
، فيما يهدد هذا الرقم بالارتفاع مع استمرار
المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يخلفها
تدفق اللاجئين السياسيين من شرق أوروبا
إلى غربها .

أجمع هؤلاء الخبراء الأوروبيون أنه لا بد
من القيام بشيء فاعل في غضون السبعين
السنه المقبلة بشأن شرق أوروبا بإستخدام
عمليات التحول الجارية في بولها باتجاه
الديمقراطية السياسية والاقتصادية ، وإلا فإن
تفاشيه « التيفك » (أي التفرق والتفكك
والفتنة) المستشرية هناك ستقضي على غرب
أوروبا ، كما يحذر تشارلز بيالون مستشار
رئيس الوزراء البريطاني جون مايجور .

مسألة أخرى ملحة جدا يراي « جاك أتالي »
و« هورست تلتشيك » تمثل بضرورة اتخاذ
خطوات حاسمة وسريعة بشأن إرساء ركائز
وحدة نقدية وإقامة مصرف أوروبي مركزي
لتم مباديات العملة التي سيرتبط عليها في
حال استمرارها في خلق « السوق الأوروبية
الوحدة » الذي يوشح به في بدء العام الحالي
١٩٩٣ .

ويسرى الخبراء الأوروبيون أن هناك
ضرورة لإنهاء العمل في قضايا إجرائية عالقة
بشأن معاهدة « ماستريخت » بينها تعديل
المعاهدة ، وإتمام بعض التفاصيل المتعلقة
بالسوق الأوروبية الموحدة ، وحل الخلافات
بين الدول الأعضاء حول المساهمة كل
بمحصولها في الميزانية المشتركة ، بالإضافة إلى
تثبيت اتفاقية « الحات » الجديدة .

لمسة مسألة أخرى توليه المجموعة
الأوروبية الساعية إلى الوحدة ، على جانب لا
يقل أهمية عن المسائل السابق ذكرها ، وهي
أن الأمن في المرحلة المقبلة من العلاقات
الدولية هو « أمن اقتصادي » ترتب على نهاية
الحرب الباردة ، لكن هذه النهاية لم تفتح
نهائيا آفاقا جديدةا إيجابية سابقة وهذا ما
أفسر إليه السفير الأمريكي في بريطانيا
ريموند ستين الذي شارك في نوبة في لندن
حول الوحدة الأوروبية بالقول إن أعضاء
المجموعة الأوروبية يجب أن لا ينسوا بعض



الكلمة العربية

المصدر :

التاريخ :

١٢ من شهر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأمور الاستراتيجية المتعلقة بالأمن الدفاعي ، التي تفرض استمرارية اتصالاتهم على حلف ، الناتو ، الذي يجمعهم والولايات المتحدة في دائرة دفاعية واحدة ويبلغ لواء واشنطن ارتباط وتعاون مع المجموعة الأوروبية . ويضيف : «إن أوروبا المستقبل المبالغة في طابعها القومي ستجد نفسها بين الحين والآخر عرضة للمشاكل إذا تصرف من هذا المنطلق» .

كذلك على المجموعة الأوروبية الساعية إلى الوحدة أن تضع سياسة منافسة بين أعضائها لمواجهة من اللجوء الاجتماعي والسياسي ، خصوصاً الإضواء الكثيرة من الوالدين الساعين ، للبحث عن عمل ، ليس من وسط وشرق أوروبا فقط ، بل من جنوب أوروبا أيضاً . وهذا يخلق وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا جيري دنتسيير ، يقول : «لم تعد المشكلة في سباق التسلح ، ولكن في القوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون في أوروبا» . واعتقد أحياناً أن الوقت سيسبقنا قبل أن نعمل شيئاً لعلاج هذه المشكلة . وهذا ما نخشاه لأن المواقف ستكون عندئذ وخيمة» .

الازدواجية

ويعتبر جاك كاتال مستشار الرئيس ميران أن ما تعانيه المجموعة الأوروبية هي «الازدواجية» بالنسبة لتسوية أوضاع ومشاكل شرق ووسط أوروبا . فعمل رغم وجود المال الكافي لدى المجموعة لذلك ، مازال يناقشها الالتزام الشروري والقرار . ويضيف أنه من الأفضل السعي لإنقاذ شرق ووسط أوروبا ، وتخصيص حصص لها من المساعدات وخلق فرص العمل في المستقبل القريب ، لأن أي تأخير سيجعل الأمور أصعب وأكثر تكلفة فيما بعد .

لذلك لا بد لأوروبا المستقبل أن تبحث عن دليل جديد من الفائدة يملكون فاعلتها السابطين من عمالة الأسس لمحال يدخلون وتتشربل وأبنائهم . فهناك حاجة ملحة لزمعاً يمكنهم التأثير في الرأي العام وفي مجموعات المواطنين غير العائدين وغير المفرنين لحجم التحديات والأخطار المحدقة والمفلة اقتصادياً واجتماعياً في التوليدات الدولية المستجدة ، خصوصاً لجهة تنامي قوى اقتصادية وصناعية وتكنولوجية مساعدة بسرعة هائلة في منطقة الشرق الاقصى وفي مقدمها اليابان وكوريا الجنوبية وإسرائيل وهونغ كونغ ، حيث يتوقع أن تشكل هذه الدول مع أخرى غيرها «عقبة

اقتصادية إقليمية» منافسة ، كما يقول رئيس مؤسسة الدراسات الأمنية الأوروبية ستيفن هينتز ، فيما يضيف المحلل السياسي الألماني تينز بأن أوروبا تفكر إلى سياسة واضحة في التعامل مع بقية القوى في العالم . تحديات في الداخل وتحديات في الخارج . هذه هي الصورة التي تجد أوروبا الساعية إلى الوحدة نفسها في وسطها ، حيث يقول نائب رئيس لجنة المفاوضات الأوروبية فيسكونت بالينيون أن المهمة تكمن في أن أحداً لم يكفل نفسه بعد الحرب الباردة عناء صنع أسس السلام بعد تلك المرحلة كما كان يجري بعد الحروب الساخنة ، أي الحربين العالميتين ، مع أن مخاطر مرحلة ما بعد الحرب الباردة أشد من تلك التي سبقت بعدهما .

الخبراء الذين ضلعتهم ندوة لندن يعتبرون أنه إذا لم تتمكن أوروبا الساعية إلى الوحدة من فهم مشاكلها والصعاب التي تلقى في وجه توحدها : ستزداد الانقسامات التشرذمية ضمن الكيانات السياسية الحالية فيها وقد تمتد لتطاول كندا والولايات المتحدة على المدى الأبعد بما يترتب على ذلك من موجة تغيير جذرية على الساحة الدولية لا يعرف مدى لتعكساتها وعواقبها . ■■

غسان كنج



المصدر: الحياة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢٦ مارس ١٩٩٢



□ لندن - من جهة العلاج
■ مالاً يخاف الانكليز السقوط الأوروبية
المعلقين متذللين حول الموضوع والوصول
المعلقين متذللين حول الموضوع والوصول
المعلقين متذللين حول الموضوع والوصول

خلافات على تصنيف الجزر وجمع الخيار ولون سراويل رجال الاطفال!

لماذا يخاف الانكليز شروط المجموعة الأوروبية؟

مما سبب على الساحة الأوروبية يومها فظاقي
جساسة أدى فريق كبير من المعلقين، وقبول
المجموعة بما لا يحصى من مطالبات، وحصل
في النهاية ما كان من في الواقع العاصي
السياسي القوي ومكان الأتيسك لدى الانكليز
جبال الصلح الأوروبية
على الصعيد السياسي يرى اصحاب معلات
السياسة ان القانون الأوروبي يتخذ بين
السياسيين في ايام قلائد ههنا، من
سيدي الى تكال كميات مائة من العنبر
والصم والاسك والبيض والابواب والوجيان
كربها تعرض المستطيلين للقسر اذا لم يحفظ
عشره درجة توريد سبعة. كذلك في القانون
تضمن تشديد على شروط التجارة في السلع
وهذا يتبع التزم وتعيد للقرار الأتية بين
البيع والمعرض والاستيراد، ما جعل بعض
الاعتمادات في المملكة المتحدة يتفقون بموجب

شروط
البيانات المتوفرة في التار والزرار.
الاجتهاد المتبعة في قالب الطوي الباع في
الاجتهاد المتبعة. وغیرها من التبعات
البيانات التي لا تخضع للمراقبة المتحصنة
الجمعية. ويعلق الانكليز اختياراً بأنها
مستكون في البيع بموجب القانون الأوروبي
التداني، في زعمهم، نظر الى جملة الصين
البيانات التي زعمهم (المقصود به تربية المستهلك
لاحة محتويات الاغذية المعروضة للبيع
ولاحد احد التكال التي اثاره سوء تقدير
ولهم لدى الانكليز يتفق بمصدر انتاج بعض

السلع الغذائية التي تحمل اسم مناطق التاجوا
مثل احياء وكنوز التي تعد تسويقها الى مناطق
الفرنسية وكنوز حيث توضع لينة في مناع
مدين داخل كنوز تلك المناطق لا تحمل كهنها
الميرة ولا يجوز اخلاص اسم وكنوز في سوراها
من الاحيان القليلة على بان هذا القانون يحمي
مشتريات بريطانيا على قدم المساواة ككهن شهر
ويشتريات اسكتلندا.
كذلك يخشى منتسرو الرجال العالمة الى
انما، القارة الأوروبية ان تغلب نشاطهم بفرانين
واسمحوا وشروط خاصة بالتأمين لا تخضع في
الاحتمار بقرطهم المحلية المصدرة الا ان تلك
الاحتمار لم توسع اصلاً الا لخدمة الطلبة
والاصحاب الصين على جهر رحلاتهم وبالتالي
الحرص على اعادة التامين منهم الى جوارهم

(تتمة في الصفحة ١٤)



المصدر: الحياة

التاريخ: ٢٩ مارس ١٩٥٢

للنشر والخدسات الصحفية والمعلومات

خلافات على جنس الجزر وحجم الخيار تمة الصفحة الأولى

بمسألة اللاتون.
واعترض الصيادون الانكليز على شروط الاسرة الأوروبية القاضية بأن يعتبر الصياد كمية من الشباك لئلا يسقط شعره في الكفة. كما اعترض رجال الأطباء على الاقتراح تغيير سوابيلهم الصغراء الوافية بسرابول. تعمل الشروط للتطورة من كون آخر واصحاب قطاعات الحشائش التي تصدر لصفقات مدوية وتنسب للثروت الصوماني والهواتي بفعل عوانمها، اعترضوا أيضاً على الشروط الأوروبية، لانها ستعني تكبيهم اسعار قطاعات جديدة مسئولة تلك الشروط.
الى هنا الاعتراضات الانكليزية قابلة للأخذ والرد. غير ان بعض رعايا التاج في المملكة المتحدة ابدوا رفضاً شديداً للمواصفات البغولية التي عينها دفتر الشروط الأوروبية. ولا يقبل هؤلاء اعتبار الجزر لماكها. كما هي في البرتغال. حيث يجري تصنيع الجزر مربيات مسكرة ذاتة الشهرة. كما تلي مواصفات مكتب الحاكم والبقول الأوروبية لشكل الخيار وحجمه وطريقة توصيفه صدى لتكثيرها مماثلاً كونها تحد من مجال الحرية لدى بعض المزارعين المستقلين الذين يمرضون منتجاتهم مباشرة في الاسواق المحلية.
ويضي الانكليز. كما يبدو. ان السوق الموحدة تعني الانسحاب في المجال الثلاثة ملايين عامل عن العمل بأن يحطوا الرجال بحثاً عن فرص في الوظائف والمون والاستثمارات أيضاً شاكراً في دول السوق. لئلا تفكر الضمانات الداعمة للعملة والقطاع الفارة على مطبخها واكتفائها الذاتي.



المصدر: الحياة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢٢ من ١٩٩٢

الجموعة الأوروبية تعاني أزمة سياسية واقتصادية حادة يعقد لها موقف الدنمارك وبريطانيا من ماستريخت

□ لندن - من ليونيل بارون

FT

كرايس جيهك ديلاور في مطلع العام الجاري أول اجتماع لجمعية القوقية الأوروبية في العام الجديد وقودهم نحو القوقية الأوروبية وسالهم القوقية الأوروبية تعليمات الحكومة التي تنص على كل ملوك من القوقية لها ويمنحون لقب الامتياز والخدمة في ما بعد للتصديق على معاهدة ماستريخت الخاصة بالجموعة الأوروبية.

وقد كانت إجراءات القوقية عنابة الجمهورية ويأخذها من قبل ديلاور القوقية الأوروبية ديلاور التي بعد مرور سبوع على الاجتماع سأل القوقية الأوروبية مرة أخرى عما إذا كان من المتصور القوقية الأوروبية في جانب الامتياز والتدخل في شؤون دول الجموعة ومرة أخرى لخدمات عمالية وأصحة من القوقية أن تكون القوقية الأوروبية كذلك.

وفي انتظار في الزمان، يعتقد ديلاور أنه أركض خطا لها للخدمة التي كانت للجموعة الأوروبية فواجه أزمة سياسية واقتصادية



ديلاور مع ديمر الهولندي فيسكوند فليب، رئيس اللجنة القوقية آخر العام الماضي (١٩٩١)



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢٦ محرم ١٩٩٢

المصدر:

الحياة

خلقت المفوضية الأوروبية عن سطحتها كحكم بين الدول الـ ١٢ التي تنتمي إلى المجموعة الأوروبية. وكان من شأن هذا التصيب في نشوء فراغ سلطة في المجموعة الأوروبية.

ويقول أحد المسؤولين في المجموعة الأوروبية بوشمونا في أحد الأميرة التي تخص أولئك الرهبان الذين يكونون بالصلوات الدائم. ويقول مسؤول آخر أكثر صراحة من زميله أن المجموعة الأوروبية انحطت حتى أصبحت متصمراً دائم الانحدار لحظلي حكومات دول المجموعة الأوروبية. تتراسه رئاسة بنمائية شعبية لا ترى إلى أبعد من الثامن عشر من أيار (مايو) المقبل، وهو موعد الاستفتاء النمساوي الحاسمي حول التصديق على معاهدة ماستريخت.

ويبدو أن أوروبا مكتوب عليها أن تلعب دوراً يشتم بالانقراض. لا بالفعل والحركة. ربما الخفي إذا لم يحدث ما يمكن الصلح، إلى أن تصابق بريطانيا على معاهدة ماستريخت في مطلع الثمانينيات المقبلة.

ومن جهة أخرى بدأ يدور سلسلة من الرحلات والاضطراب إذ زار المغرب إلى نحو اشم بالتدريج والتمهل. ثم زار أميركا اللاتينية زيارة انتهت بالاجتماع إلى الرئيس الأميركي الجديد بيل كلينتون لفترة ٥٥ دقيقة في واشنطن.

ومع هذا كله ربما كان الانطباع بأن المجموعة الأوروبية غير ناشطة مشغلاً فرعاء دول المجموعة الأوروبية. بصرف النظر عن نتيجة الاستفتاء النمساوي وعما سيحصل في بريطانيا، يواجهون خيارات مستعد ما إذا كانت المجموعة الأوروبية ستحضر تقدماً أو ستبقى أرواح مكفنها وتفكر مياهما، أو أنها ستفقد بالتدريج وتتفقد.

وأول التحديات التي تواجه المجموعة يمثل في التسعة التجارية للضررات الأوروبية التي تعاني ضعفاً شديداً تطلب بالإصلاح بصحة من الواردات الرخيصة التي تأتي من أوروبا الشرقية. ومن المنافسة ذات التكنولوجيا الرائدة التي تأتي من آسيا وتشمل مجالات أصحاب الشركات الأوروبية الصلب وأشباه الموصلات والحواسيب والأسمدة ومشتقات وسماً أخرى تنتجها الشركات التي تعاني رعباً اقتصادياً.

وربما خفت ضغوط طائفي الصمغية قليلاً بعد ظهور نتائج الانتخابات الفرنسية العامة التي انتهت للفوز الأولى منها الأحد الماضي. إلا أن الليبوماسيون في بروكسيل يتكهنون بأن الحكومة المينعية الجديدة في فرنسا ستبتدئ سياسة أكثر تشدداً، بالنسبة إلى التجارة من سياسة الانفتاح.

ويخشى هؤلاء الليبوماسيون أن فرنسا

ربما طلقت بإعادة التفاوض في شأن الاتفاق الخاص بالتجارة بالمواد الزراعية التي تم التوصل إليه بين الولايات المتحدة وبين المجموعة الأوروبية للعام الماضي ما يضع حداً لأي أمل بإنهاء جولة التفاوض من مساهلات ملغاة بنجاح.

ومن شأن هذا إذا حدث أن يصيب في نشوء قلق لا سيما في بون للحكومة الألمانية لتخضع من اضطرابها إلى الاختيار بين فرنسا، حظتها الطبيعية في المجموعة الأوروبية وبين مصالحها القومية الأوسع التي تنحصر في توصل معاهدات ملغاة إلى نتائج إيجابية على نحو مبرر.

وكان كلاوس كينكل وزير الخارجية الألماني، حضر الشهر الماضي من الوضع عندما قال: وصلنا إلى نقطة لم تعد معها الفكارنا لتطبيق مع الفكر الفرنسيين.

وتعكس تحقيقات كينكل عملية إعادة تقويم بون سياسة المجموعة الأوروبية الخاصة بالتجارة فلا تزال ألمانيا غاضبة لأنها خسرت «حرب اللوز» فبعدها بذلت جهوداً حثيثة مضنية لتصفية على ما يائسها من لوز في القضية المعلقة والمفاوض من أميركا اللاتينية، فظهرت في القبول بحصة تصفها المجموعة الأوروبية ضمن زود لوز من منتج البصر الكاريبي الذين كان عدد كبير منهم من سكان المستعمرات البريطانية والفرنسية السابقة.

وبات الليبوماسيون يشعرون بوجود نية لدى الألمان لاتبات وجودهم والمطالبة بتأييد إنشاء نظام من الأسواق المفتوحة الحرة.

وكانت بون قاومت الجهود التي بذرتها فرنسا الرامية إلى تقوية الأسلحة التجارية وتزويها على الرسوم الجمركية التي تفرض في سبيل معاكسة الإغراق، كما أن ألمانيا لجعلت الضغوط الهادفة إلى جعلها على فرض سلف على المستوردات الرخيصة التي من الصين وكوريا الشمالية. ويقول مسؤولون سابق في المجموعة الأوروبية: «السياسة التجارية لا تعمل أبداً في المجموعة الأوروبية».

ويشكل التحدي الثاني الذي تواجهه المجموعة الأوروبية في كيفية حذر النمو الاقتصادي إذ رجعت أوروبا بخفض الميزانية أسعار الفائدة الألمانية الأسبوع الماضي نصف واحد في المئة. إلا أن المفوضية الأوروبية تقول إن أسعار الفائدة الألمانية يجب أن تتدنّى أكثر من هذا بكثير إذا كانت المجموعة الأوروبية مستعنة أكثر من ٨.٠ في المئة عام ١٩٩٣، علماً بأن التكن بان نسبة النمو الأوروبي ستصل إلى ٨.٠ في المئة بات يبدو مبالغاً في التفاؤل ناهيك عن أن الهدف الأصلي الذي كان يرمي إلى جعل نسبة النمو ثلاثة في المئة يبدو أصعب مثلاً بما



مستوى في بون أو في فرانكفورت، مسجلة
البنسبيك الألماني، ويستفيد كبار المسؤولين
الألمانيون كثيراً من التحرر قبل المواعيد المقررة
بالمناسبة إلى الوحدة المالية الأوروبية. لا يخفى
هؤلاء من محاولة الأعضاء الأضعف في
"مجموعة الأوروبية للاروالة بالنسبة إلى
معدن: القارب الاقتصادي الخاصة بوضع حد
للتضخم والعجز الموازنة لقط من أجل الحصول
على التمرر السياسي الذي يتخالف في تحقيق
الوحدة المالية بحلول ١٩٩٧.

ويتكون أحد كبار المسؤولين في بون بأن
غالبية الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية، إن
تكون مهواة لتحقيق معايير ماستريخت، عام
١٩٩٦. ويقول هذا المسؤولون من بون أن بون أو
ينظر من إذا كانت ألمانيا التي تعاني عجزاً
سكنون مؤهلة للانضمام إلى الوحدة المالية
الأوروبية، من تكون الأغلبية مهواة لتحقيق
للمعايير قبل ١٩٩٩.

ويمكن طول الفترة الزمنية الصعبة التي
الطوق على طريقة لتحقيق غايته، ماستريخت
الذين تتناولون تحقيق الوحدة الأوروبية عن
طريق التوحيد المالي والسياسي والمالية
المجموعة لكي تستطيع استيعاب أعضاء جديد.
ويمتد التوسع إلى أبعد من التواضع الحاليين
في الانضمام إلى المجموعة الأوروبية وهم
فنسوا وفنلندا والسويد والنرويج، كما أن يمتد
التخطيط لكي يستوعب مجموعة يصل تعداد
أعضائها إلى العشرين.

ويجري تخطيط ملل للعمليات
المؤسسية بهذه في عواصم أوروبية أخرى
ومن الأفكار التي يجري تداولها إعطاء البرلمان
الأوروبي مزيداً من المسؤوليات والصلاحيات.
بما في ذلك التصويت على عضوية المجموعة
الأوروبية، وإعطاء هذا البرلمان مقبرة محدودة
على جميع المبادرات، وإعطاء رئيس المجموعة
الأوروبية مزيداً من الصلاحيات وقوة هذه
الصلاحيات، ربما عن طريق إنشاء وتقاليد
للجنة نواب رئيس يكونون مسؤولين عن كل من
السوق الداخلية وعن التجارة وعن التعاون
السياسي في ما بين أعضاء المجموعة. ومن
الأفكار أيضاً تحديد عدد الدول المستخدمة في
هيئة موظفي المجموعة الأوروبية.

ولكن في الوقت الراهن ترحمة وقائع عشرة
ألاف إجماع إلى تسع لجان رسمية ما يتطلب
٧٦ مجموعة من الدولتين من أجل الترحمة. وإذا
استخدمت ١٦ لغة سيبلغ عدد مجموعات الدولتين
٢٤٠ مجموعة ما يتطلب ٥٦ مترجمين لكي إجماع
واحد من إجماعات أي لجنة من لجان
المجموعة.

لكن لا يوجد من يرغب في فتح الحوار حول
التغييرات المؤسساتية، لا من المحتمل أن يبعث
حوار من هذا القبيل الضوف في القصة
التماركتين أو أن يشير حفيظة لشككتين
البريطانيين في الجوى من مزيد من التآمر مع
أوروبا. وربما عثر حوار من هذا القبيل صفو
أهل الدول الشمالية حيث الدعم الذي تمنح به
معاهدة ماستريخت بارة أو فلاح.

لا يقاس
ومع هذا كله يجب أن ينمو الاتحاد
الأوروبي بنسبة ٢,٥ في المئة على الأقل إذا
أرادت أوروبا الصلوة دون المزيد من العقلة.
حسب ما تقدر هذه دراسة جديدة تولى القيام
بها البرلمان الأوروبي، فلتكن نسبة النمو يمتد
زيادة في طول مواعير المعاملين عن العمل.

وكان التعداد مجموعة الدول الأوروبية نما
واحدة في المئة لسط عام ١٩٩٢، إلا أن البطالة
أزادت ببطء مليوني إنسان، ومن المحتمل أن
يصل عدد المعاملين عن العمل في دول المجموعة
نظام الجاري إلى أكثر من ١٧ مليون إنسان.

وستأخذ الاستجابة لهذه الوضع شكل
مصفقة نمو، تنسق فيها الدول الأعضاء في
المجموعة المشاريع التي تتناول نظاماً رسمياً
أي انتقالاً على بينة الطراف والمساكن والبنيات
التحتية بلفة حزن النمو الاقتصادي والحركة
الاقتصادية العامة.

إلا أن الاتحاد المحلي سيكون في ما إذا
كان يوسع الدول ١٢ تحقيق مسدداً من
التضخم، بفتح الريال والولايات المتحدة
ويحذفها على عدم تدابير شريفة توسعية في
مؤتمر القمة الاقتصادية الذي سيقد في طوكيو
في نمون يوليو المقبل.

ولا يحتمل أن تمكن المجموعة الأوروبية من
مواجهة التحدي الثالث من بون تحقيق نمو
اقتصادي، لا أن هذا التحدي يتخلف في تقارب
الآراء الاقتصادي بما يكفي للتقدم نحو الوحدة
المالية الأوروبية بحلول عام ١٩٩٧. ومن ثم
الفرجة نحو العملة الأوروبية الواحدة.

والظهر الركود الاقتصادي الذي عده ارتفاع
أسعار الفائدة الألمانية أنه من المحتمل أن تتراجع
التحركات دول المجموعة الأوروبية في المدى
الطريق لا أن تقارب.

وهذا التراجع سبب الأزمة التي عانتها الية
سعر الصرف الأوروبية التي اضطرت الحكومتين
البريطانية والألمانية إلى تهميم الجنيه والفرنك.
كما أن التبريد الإسباني والاشوكو البرتغالي
والسويد الأيرلندي عالت خفصاً إكراهياً في
القيمة، فيما بقي الفرنك الفرنسي أبعد ما يكون
عن الاتان والسلامة.

ومن المحتمل أن يضم نمادي العملات القوية
المفترض هذا، الذي تزعمه فرنسا وألمانيا، دول
البنلوكس، على أن تدعى الدول الأخرى إلى
الانضمام بعد ذلك على حسب السرعة التي
ترغب فيها. ويضيف المسؤولون في المجموعة
الأوروبية أنه من أضعف توصيات هذه التبريد
للتزامن مع إعادة تدقيق المجموعة الأوروبية
بعد التمدد على معاهدة ماستريخت،
مباشرة.

ومع هذا كله لا يجد حديث من هذا القبيل أي



المصدر: الحياة

التاريخ: ٢٢ مارس ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويقول مسؤول بلجيكي رفيع المستوى إن الفراغ الحالي السوري يشيخ ويضيف بخبري المفاوضات الخاصة بالانضمام إلى المجموعة الأوروبية على أساس معاهدة ليست موجودة، وعلى أساس إجماع بين الأعضاء ليس موجوداً، وعلى أساس إجماع بين طلابي الانتماء ليس موجوداً، وتقول المفاوضات لرئاسة المجموعة (الدائم) التي لم تصادق مفاوضات على المعاهدة.

وسيتعين على كل الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية، عاجلاً أو آجلاً، اعتماد الخيارات السياسية التي تتناول كيفية تعميق الانتماء الأوروبي فيما تستمر في توسيع عضوية النادي، وبالتالي في هذه المسألة الأساسية لا يوجد أي شيء، أو ربما القليل جداً، في معاهدة دماستريخت.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

التاريخ:

مقر البرلمان الأوروبي.. مشكلة ألمانية فرنسية

فرانكفورت:

عبد الله محاشير

تدخل على طريق التفاوض والوحدة، وفي ظل سداد هذا الواقع الجديد، يصبح انوار الشكوب الأوروبية أعضاء البرلمان الأوروبي على سياسة المجموعة وليس من المقطع أن تكون قوة التأثير في مكان آخر من مكان وقسم السياسات واتخاذ القرار والقرار على تنفيذها.

بعد الانتهاء من إعداد الميزانية المجموعة الأوروبية، يبروكسل والذي يمثل المرحلة الأولى من مشروع يختلف ١,٢ بلجون بواكر أصبح هناك مكان يتبع للجمعية وأدى هذا إلى تحسين الوضع كثير في العاصمة البلجيكية مقر دول المجموعة هذا الذي الجديد مستنداً حوالى ٤ جلسات إضافية للبرلمان هذا العام وسعة المكان مستنداً بالاعتماد على الأعضاء الذين يجمع من الاستمرار في عقد الجلسات في بروكسل بدلاً من هاتين الاجتماع في مكان لاجتماع الدول.

وهذه النقطة بالتحديد يستند إليها الفرنسيون لدعم وجهة نظرهم حول ضرورة وجود البرلمان الأوروبي في ستراسبورج ويحاولون من غير المثل، إلا تكون فرنسا مقر واحدة من المؤسسات الرئيسية لدول المجموعة ولكن تلك النقطة ليست كل ما في جملة الفرنسيين فهناك أيضاً أن يرى

الجميل الفرنسي الأوروبي الجديد حول مقر البرلمان الأوروبي الذي بدأ منذ عدة أسابيع مزال مستمرا، ويصوّر متصاعداً. فالفرنسيون انصروا فقط على انهاء مقر البرلمان الأوروبي بمدينة ستراسبورج الفرنسية القريبة من الحدود الألمانية بل ويحاولون باستثمارات تبلغ ٢ مليون ليرة فرنسية إنشاء مقر جديد له ولكن هناك وجهة نظر أخرى تحذر من بقاء البرلمان الأوروبي بمدينة ستراسبورج ويستندون في ذلك إلى منطق يستند إلى الصعوبات والمخاطر التالية:

- من غير المثل أن تكون السلطة التنفيذية في مدينة العاصمة البلجيكية بروكسل في حين تكون السلطة التشريعية في مدينة أخرى.
- ينطبق البرلمان الأوروبي حوالي ١٠٠ مليون دولار سنوياً أي ٧٥٪ من الميزانية كعنايتات المكان الذي يتبعونه مقر البرلمان الأوروبي في ستراسبورج حول كعنايتات حصى بداية سريان هذه المساعدة مسدود، دول أعضاء في سوق مشتركة تحولوا بعد النهاية إلى دول في مجموعة، أي دول.
- إن أعضاء لم يسأل أعضاء البرلمان الأوروبي عن رأيهم حول المكان الذي يتبعونه مقر البرلمان الأوروبي في ستراسبورج حول كعنايتات حصى بداية سريان هذه المساعدة مسدود، دول أعضاء في سوق مشتركة تحولوا بعد النهاية إلى دول في مجموعة، أي دول.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وجود البرلمان الأوروبي في ستراسبورج لم يكن قرارا الشخصانيا أي أن العنصر الاقتصادي لم يكن في الاعتبار بل كان قرارا سياسيا ورمزيا.

● فإن اختيار ستراسبورج على الحدود الفرنسية الألمانية كان تعبيراً عن المصالحة التاريخية بين البلدين والتي كانت ضرورية لتسيير دول السوق الأوروبية المشتركة وصولاً إلى مجموعة الدول الأوروبية خارج المحور الفرنسي الألماني كان من أهم العوامل فيما تحقق من نجاح.

بعد أن رأت دول المجموعة أن المكان الحالي لا يتناسب لمواجهة التوسعات ومطالبة المجموعة الأوروبية بمكان جديد استجابت فرنسا لرغبة المجموعة وقررت المكان الجديد المقترح لإنشاء المقر الجديد عليه وإذا كان المعارضون يرون في هذا القرار الذي صدر بعد فترة من التأخير أحرياً

لدول المجموعة فإن فرنسا ترى أنها بذلك تسقط حجة المعارضين في عدم وجود مكان مناسب للمقر البرلمان الأوروبي.

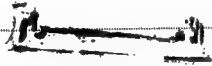
خلافات المانيا الفرنسية

ولما كان من المفروض أن تتخذ دول المجموعة في شهر أبريل القادم قراراً حول عدد المقاعد التي ستدور حولها انتخابات أعضاء البرلمان الجدد يوم ١٢ يونيو القادم ولما كانت المانيا معنية أساساً بهذا القرار لأن المقاعد المقرر أنصافها ستكون خاصة بالولايات الخمس الشرقية . المانيا الشرقية سابقاً.

ولما كان الأمر يشكل عائقاً أمام دول السوق فقد هبت فرنسا بوضع العراقيل أمام القرار إذا لم تتخذ دول المجموعة قراراً بشأن الإبقاء على ستراسبورج كمقر البرلمان الأوروبي واعتماد الأموال المطلوبة لإنشاء المقر الجديد.

وأمام هذا التهديد أوضح رئيس المجموعة البرلمانية للحزب الديمقراطي المسيحي الألماني يراسه المستشار كول أنه يؤيد فرنسا في مطالبها ولكنه لا يقر استلواها في جعل الألمان رهينة يمثل هذا التهديد.

المصدر :



التاريخ :

٢٩ مارس ١٩٨٨

وقرار زيادة عدد الأعضاء يتضمن أيضاً الإعضاء الذين سيمثلون الدول الأربع الجدد: وهذه الدول معنية بسرعة انتظامها داخل مؤسسات المجموعة الأوروبية لذا فقد بدأت تعمل من خلال التواكيس للتعلم على هذه العقبة ولكن هذا التهديد وهذه الضغوط الفرنسية أثارت ضيق حلقاء فرنسا الرئيسيين خاصة الألمان الذين يطمحون لوجود أعضاء من ألمانيا الشرقية سابقاً داخل البرلمان الأوروبي لأول مرة، وإلى أن تطلق دول المجموعة في أبريل تمهيداً لاتخاذ قرارات حول القضايا المثارة سيظل الجدل العنيف مستمراً وستزداد المناورات سخوية وحدة.

المهم أن تقرير دول المجموعة هل تستجيب للضغوط والتهديدات الفرنسية وتوافق على بقاء البرلمان الأوروبي في ستراسبورج واعتماد المبالغ المطلوبة للمبنى الجديد حتى وأن كان يعمل هذه السبع وأحد كل شهر أم أنها سترفض الرضوخ لفرنسا وتقرر نقل مقر البرلمان إلى بروكسل وتواجه وضع فرنسا تهديداً موضع التنفيذ.

وطوال الأسابيع الماضية والدبلوماسية الألمانية تعمل على تلافي تعميق الخلافات الألمانية الفرنسية.

